

المشرف  
عفا الله عنه



سأدت الجامعة المستنصرية على نشره

شرح الوافية في نظير الكافية

للأبي عيمرو عثمان بن الحاجب النحوي

المتوفى سنة ٦٤٦ هـ

دراسة وتحقيق

للكتور موسى بنأي علوان العلي

طبعة الارباب في النجف الاشرف

١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

المشرف  
عفا الله عنه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه اجمعين

# تقديم

لم نجد لغة في شرق الارض وغربها ، قبض الله لها من يخدمها خدمة متواصلة غير اللغة العربية ، فهي لغة اعتر بها أهلها في الجاهلية وكرمها الله - سبحانه وتعالى - بنزول القرآن الكريم بها ، فكانت طريق هداية للبشرية جمعاء ، يفتدون الى منبها ، ويتلون الآيات بحروفها ويعبدون الله بألفاظها ، وقد أكب أهلها على دراستها دراسة واهية لبيان فصاحتها وبلاغتها ، ووضعوا لها قواعد وضوابط ، كي يتقنها ابتاؤها ، ويتعلمها بسهولة من يدخل في دين الله ، وينضوي تحت لوائها من يقتبس من أدب العرب ومعارفهم ، فألفت فيها الاسفار حفاظاً على وحدة كلام ابائنا ، وتسهيلاً لمن يتعلمها ويتقنها :

وقد اطلمت الاجيال على جهود قسم من أولئك الذين للروا نفوسهم لخدمتها ، ، ولكن القسم الأكبر ما يزال محجوباً عن الانظار بعيداً عن الأيدي ، ينتظر من يخرجها للاجبال المتطلعة اليه ، كي يكون عماداً لنهضتها وتقدمها ، فبالاعتماد على تراث آباؤها واجدادها تتمكن من الانطلاق نحو التجديد والابتكار .

وابن الحاجب أحد أولئك الرواد الذين أمدوا هذه الامة بعين ثرة من العلم والأدب ، فقد أفاد طلابه ، ونفع المتأخرين الذين جاءوا بعده

لذلك نجد آراءه مبثوثة في مصنفات المتأخرين . وقد كرست جهدي  
لاظهار كتابه الأول ( الايضاح في شرح المفصل ) وإذا تم نشره  
فسوف يستفيد منه الباحثون في مادة النحو والصرف ، وفي هذا الكتاب  
- شرح للوافية نظم الكافية - الذي تقدمه للقارئ الكريم ، سوف  
تري طريقته المنهجية الجديدة ، واسلوبه التعليمي الناجح .

وهو حينما صنف الكافية مرت عليه فترة طويلة في التعليم الضح  
له خلالها أن الكافية مع سلامة منهجها وقوة مادتها ، وشمولها لكل  
أبواب النحو ، فإنها أقدم مصنف وضعه ، فهي محتاجة إلى أن يضيف  
اليها ما اكتسبه من خبرات وآراء ، خلال خدمته التعليمية التي مارسها  
في تلك الفترة ، ولكونها انتشرت بين الباحثين ، وشرحها المعاصرون  
له ، كان للصعب عليه أن يضيف اليها شيئاً ، فأضاف ما بدا له من  
آراء واستدراكات في شرحه للوافية ، فكان شرح الوافية خلاصة  
لتجربته التعليمية الطويلة ، لذلك جاء الشرح جديداً في منهجه ، جديداً  
في مادته ، مما جعل الذين جاءوا بعده يتابعونه فيه ، أمثال ابن الناظم  
بدر الدين محمد (ت ٦٨٦) وابن عقيل بهاء الدين عبد الله (ت ٧٦٩)  
في شرح الفية ابن مالك .

وقبل أن يناقش البحث طريقة شرح الكتاب ومادته ، هرض  
بصورة موجزة لحياة ابن الحاجب ، وثقافته ، وشيوخه ، وطلابه ،  
ومصنفاته ، ثم تناول الكافية وأهميتها بين النحاة وشروحها ، والوافية  
وقارن بين الوافية والكافية ، وقارن بين شرح الوافية وشرح الكافية  
وأوضح نقاط الاتفاق والاختلاف بينها .

بعد ذلك عرض البحث للدليل عند ابن الحاجب وكيفية استماله  
داعماً ذلك بالأمثلة المقتبسة من الشرح : ولما كانت اللعلة أمراً من آثار

للفلسفة ، فقد تناوكت للبحث أنواع اللعل المستعملة ، ومن استعملها من النحلة الأوائل ، ودور ابن الحاجب في استعمالها ، وكان الموضوع الأخير الذي نوقش في هذه الدراسة مذهب ابن الحاجب ، ولما كان من أبرز المذاهب النحوية المعروفة مذهب البصريين والكوفيين ، فقد توصلنا الى أن ابن الحاجب لم يتبع احدى المدرستين المشهورتين ، وما قيل عنه من أنه يستعمل عبارات الانتماء للمذهب البصري لا يقوم عليه الدليل ، وقد اتضح لنا أن طريقته في المناقشات تعتمد على التلج والاختيار ، وأنه ابرز من مسار في طريق الانجاء التعليمي ، بمنهجه واسلوبه في عرض الآراء ، وكان ظهور هذا المنهج واضحاً بصورة جلية في شرح الوافية نظم الكافية ، لأنه آخر مصنفاته النحوية (١) كما أنه سار فيه في طريقة تسهيل المادة النحوية للباحثين ، وقد تابعه المتأخرون في هذه الطريقة ، فاشتهرت على سنتهم ، ولم تعرف عن ابن الحاجب لجهل الناس بمصنفاته ، حيث لم يعرف منها إلا متن

(١) قال ابن كثير : ( ثم خرج الشيخان - ابن الحاجب والعز ابن عبد السلام - من دمشق ، فقد قصد ابو عمرو الناصر داود بالكرك ، ودخل الشيخ عز الدين الديار المصرية ، البداية والنهاية أحداث سنة ( ٦٣٨ هـ ) :

ولما كان خروج ابن الحاجب من دمشق الى الكرك سنة ( ٦٣٨ هـ ) وكانت وفاته سنة ( ٦٤٦ هـ ) فتكون الفترة بين خروجه ووفاته هي التي نظم فيها الكافية وشرح الوافية ، يضاف الى ذلك تصحيحه في شرح الوافية للآراء التي ذكرها في شرح الكافية وشرح الفصل ، وسوف نعرض لها في المستقبل .

الكافية ، وبعد أن ينشر كتاباه (لايضاح في شرح المفصل) و (شرح  
الوافية نظم الكافية ) سيتضح للباحثين أن ابن الحاجب كان رائداً  
للمنهج التعليمي القويم ، وطريقة تسهيل النحو على المتعلمين ، إضافة  
لآرائه النحوية التي انفرد بها ، وبذلك تكون معرفتنا لما قدمه للسلف  
الصالح دافعاً لنا نحو التجديد والابتكار ، والله الموفق لطريق الحق  
والصواب .

# مهنيك

- ١ - اسمه ، ونسبه ، وكنيته
- ٢ - عائلته
- ٣ - عقيدته
- ٤ - ثقافته العلمية
- ٥ - اساتذته وطلابه
- ٦ - علاقته بالملك الناصر داود
- ٧ - آثاره

## اسمه ونسبه وكنيته

هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن بونس الكردي الدويني الاسناني المالكي ، المعروف بابن الحاجب ( ١ ) من اسرة كانت تسكن في الجهة الشمالية الشرقية لحدود العراق في بلدة دوين ، قال ياقوت : « دوين بفتح أوله وكسر ثانية وياء مشاة من تحت ساكنة وآخره نون : بلدة من نواحي آران في آخر حدود اذربيجان بالقرب من تفليس ، منها ملوك الملحم بن أبيوب (٢) ، من أجل ذلك جاءت نسبه الى دوين ، لأن اسرته كانت تسكن فيها ، وبعد أن انتقلت تلك الاسرة الى الشام مع الايوبيين ، توجهت الى مصر ، وسكنت في بلدة إسنا في الصعيد الأعلى ، وفي هذه المدينة ولد عثمان بن عمر ابن أبي بكر ، ونسب اليها ، فكانت المدينة الثانية من حيث النسبة وكانت ولادته في أواخر سنة ( ٥٧٠ هـ ) .

ويكنى بابن الحاجب ، لأن أباه كان حاجباً للأمبر عز الدين موسك الصلاحي ، خال صلاح الدين الأيوبي (٣) وكانت وظيفة للحاجب في ذلك الوقت من الوظائف المهمة ، فكان الحاجب يتولى ادخال

---

(١) الذيل على الروضتين ، أبو شامة ( ط ١٩٤٨ م ) ص ١٨٢ وفیات الاعيان لابن خلكان ، تحقيق محي الدين عبد الحميد ٤١٣ / ١ الطالع السعيد ص ١٨٨ ، الديباج المذهب ص ١٨٩ ، غاية النهاية ٥٠٨ / ١ ، النجوم الزاهرة ٣٦٠ / ٦ ، مفتاح السعادة ١١٧ / ١ ، شذرات الذهب ٢٣٤ / ٥ ، دائرة المعارف الاسلامية ( ط ١٩٢٣ م ) ٤٢٦ / ٢ .

(٢) معجم البلدان ( ط ١٩٠٦ م ) ١١٢ / ٤ .

(٣) النجوم الزاهرة ١١٠ / ٦ .

الناس على السلطان ، وهو جالس في قصره بالقلعة ، وإنه يراهي  
مقام هؤلاء الناس ، وأهمية أعمال كل واحد منهم ، ومن اختصاصه  
أيضاً القضاء بين الأمراء والجند ، إما بنفسه أو باستشارة السلطان  
أو النائب (١) .

يتضح من ذلك أن ابن الحاجب عاش في عائلة غنية ، لأنها من  
حاشية السلطان ، والمعروف أن الحاشية في تلك الفترة لها امتيازات  
تختلف عن الامتيازات التي يتمتع بها بقية أفراد الشعب ، وترى في  
لسرته ، وتلقى تعليمه في القاهرة على يد أشهر شيوخها في ذلك  
الوقت ، أمثال الشاطبي ، والبوصيري والمغزوي ، وأبي الجود ،  
وبذلك يكون قد نشأ وترى في بيئة علمية أثارت في نفسه حب البحث  
والتتبع ، حتى أصبح يضرب به المثل .

## عائلة ابن الحاجب

لم يعرض الدين ترجموا لابن الحاجب الى أنه متزوج ، وله أولاد  
ولا الذين كتبوا عنه (٢) حديثاً ، كما أنه لم يشر الى ذلك في مصنفاته  
ولما كان فقيهاً والفقهاء يتبعون الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ،

(١) مصر في القرون الوسطى ص ٣٤٧ - ٣٦٢ .

(٢) كتبت عن ابن الحاجب رسالة دكتوراه في كلية الآداب جامعة  
القاهرة ( ابن الحاجب في اماليه النحوية ) لمحمد هاشم عبد الدائم،  
ورسالة ماجستير ( ابن الحاجب واثره في الدراسات المصرفية ) في  
كلية دار العلوم ، لعبيد القادر عبد ، وفي العراق ( ابن الحاجب  
النحوي ) لطارق عبد عون الجنابي ، ( الايضاح في شرح المفصل  
لابن الحاجب ) دراسة وتحقيق لموسى العلي في القاهرة .

فلا بد أن يكون متزوجاً ، ويظهر لي أنه كان متزوجاً وله بنت متزوجة كما يوحي بذلك نص ابن أبي شامة المقلبي ، وهو من المعاصرين له قال : « وأخبرني صهره الكحال أحمد بن سليمان إنه دفن خارج الاسكندرية في المقبرة التي بين المنارة قرب قبر الشيخ ابن أبي شامة ، (١) :

والمعروف أن الصهر هو زوج البنت ، وكان من الطبيعي أنه يحضر التشييع والدفن ، ولا سيما إذا كان معه في نفس المدينة ، وبذلك نتوصل الى أنه أنجب ، ولكنه لم تكن لأولاده شهرة ، كي يترجم لهم ويحتمل أن يكون احدهم عمرو الذي يكفى به .

### عقيدته وفقهه

إن الذي يلاحظ اساتذة ابن الحاجب بجدتهم من الفقهاء والمحدثين مما يدل على أنه انجبه في اول دراسته وجهة فقهية ، وبعد ذلك اشهره بالنحو والصرف ، فقد درس مذهب الامام مالك رضى الله عنه دراسة واعية ، ونجح فيه ، وكان من شيوخ المذهب المبرزين حتى إنه لم يبرز غيره في تلك الفترة ، وتظهر شهرته من تصانيفه لخلقاتهم المشهورة في مصر والشام ، فقد كان مدرساً في زاوية المالكية في الجامع الاموي ، ومرجعاً لهم في مصر ، وقد ألف كتاباً في عقيدته سمي بعقيدة ابن الحاجب (٢) وصنف كتاب ( جامع الامهات ) الذي كان أهم كتاب فقه المالكية في تلك الفترة ، بشهادة العلماء ، قال الشيخ تقي الدين

(١) ترجمة رجال القرنين ص ١٨٢ .

(٢) كشف الظنون لحاجي خليفة ١١٥٧/٢ .

ابن دقيق العيد ، « هذا كتاب أتى بالعجب العجيب » ( ١ ) وقال الشيخ جمال الدين الزمكاني : « ليس للشافعية مثل مختصر ابن الحاجب المالكية ، وقال : كان وحيد عصره ، علماً وفضلاً واخلاقاً ، ثم حلق على ذلك ابن فرحون بقوله : وما أحسن هذه الشهادة ! من امام من أئمة الشافعية ، وما يشهد - رحمه الله - إلا على ما حققه ، ومن خبر الكتاب صدقه ، واستشهد ببيت من الشعر :  
 ومليحة شهدت لها ضرائها والفضل ما شهدت به الاعداء (٢)  
 وفي اصول المالكية ألف ( كتاب مختصر المنتهى الاصولي ) وكان هذا الكتاب من أهم الكتب الاصولية عند المالكية ، في القرن السابع الهجري ، قال العلامة سعد الدين التفتازاني ( ت ٧٩١ هـ ) فيه :  
 « وبعد فكما أن المختصر للشيخ الامام جمال الملة والدين ابن الحاجب - خصه الله من الكرامة بأعلى المراتب - يجري من كتب الاصول مجرى الفجرة من الكت ، بل الدرّة من الحصى ، والواسطة من العقد ، لالفقرة من الجمل ، كذلك شرحه للعلامة المحقق والنحوي المدقق عضد الملة والدين اعلى الله درجته في عليين يجري من الشروح مجرى العذب الفراب من البحر الاجاج . . . الخ » (٣) ، وقد سبقه الى مثل هذه الاشارة العلامة عضد الدين الايجي ، بشرحه الذي حلق عليه التفتازاني (٤) .

(١) الديباج المذهب ص ١٩٠ .

(٢) المصدر نفسه ص ١٩٠ .

(٣) حاشية التفتازاني والجرجالي على شرح القاضي عضد الدين

الاييجي على مختصر ابن الحاجب ( تصحيح شعبان محمد اسماعيل )

. ٣ / ١

(٤) المصدر نفسه ٥/١ .

وبذلك تتجلى لنا شخصية ابن الحاجب العلمية في فقه المالكية  
واصولها ، فانه كان المرجع الوحيد خلال القرن السابع الهجري للمذهب  
في اقليمي مصر والشام .

### ثقافته العلمية

إن اهتمام السلاطين الايوبيين بالثقافة دفعهم الى أن يكثر وامن فتح  
للمدارس في اقليمي مصر والشام ، وقد كان اعزازهم بالعلم وتكريمهم  
العلماء ودعوتهم اصحاب المواهب من الاقاليم الاسلامية الى الاخرى  
واستخدامهم عاملاً مهماً لجعل هذه المنطقة منطقة اشعاع للعلم والمعرفة.  
وابن الحاجب تربى في الاقليمين المذكورين اللذين كانا تحت الزعامة  
الايوبية ، وتعلم في مدارسها ، وأخذ العلم عن علمائها ، وبرع فيه  
وأقننه غاية الاتقان ( ١ ) ثم انتقل من مرحلة طلب العلم الى اصطلاحه  
لطلابه ، ودرس في القاهرة ، ودمشق ، والقدس ، والكرك ، قال  
ابن خلكان : « وانتقل الى دمشق بجامعها في زاوية المالكية ، وأكب  
الحق على الاشتغال عليه ، والتزم لهم للدروس ، وتبحر في الفنون ،  
وكان الاخطب عليه علم العربية » ( ٢ ) وامله تنبؤ عن ثقافته الواسعة  
وعلمه للعزيز ، فقد خالف بها طريقة السابقين له ، ولم يصل المتأخرون  
الى ما وصل اليه ، فقد أمل على الآيات القرآنية ، والحديث الشريف ،  
وشعر المتنبي وأبيات المفصل ، وعلى مقدمته ، وكان املؤه في  
اماكن مختلفة في مصر وفلسطين والشام ، تارة على طلابه في مكان  
الدرس ، واخرى بحضور السلاطين الايوبيين .

(١) انظر وفيات الاعيان ٤١٣/٢ .

(٢) المصدر نفسه ٤١٣/٢ =

إن ثقافته العلمية جعلته موضع اقبال وجمال الدولة والقضاة واجلالهم  
قال ابن خلكان : « وجاءني مراراً بسبب اداء شهادات ، وسألته  
عن مواضع في العربية مشككة ، فأجاب عنها بأبلغ اجابة يسكون كثير  
وتثبت تام ، ومن جملة ما سألته عن مسألة اعتراض الشرط على الشرط  
في قولهم : إن أكلت إن شربت فأنت طالق ، لم تعين تقديم للشرب  
على الأكل بسبب وقوع الطلاق ، حتى لو أكلت ، ثم شربت لا تطلق ؟  
وسألته عن بيت أبي الطيب المتنبى وهو :

لقد نصرت حتى لات مصطبر فالآن أقحم حتى لات مقتحم  
ما السبب الموجب لحفض ( مقتحم ) و ( لات ) ليس من أدوات  
الجر ؟ فأطال الكلام وأحسن الجواب ، ( ١ ) ولم يذكر صاحب  
الوفيات جواب المسألين لطوله ، وقد ذكره ابن الوردى ( ٢ ) :  
وقال ابن خلكان : « وخالف للنجاة في مواضع ، وأورد عليهم  
اشكالات والوامات تبعد الاجابة عنها ، ( ٣ ) :

لقد عاش ابن الحاجب في وقت كلات فيه أبواب النحو ، وقعدت  
قواعده ، ونوقشت مسائله ، ولم تبق فيه أشياء خافية على النجاة ،  
إلا أن الذي اعتقده أنه كان يستعمل المصطلحات الاصولية والمنطقية  
والفلسفية في المناقشات النحوية مع العلماء ، متأثراً في ذلك بامتازه  
الأمدي ، واذا علمنا أن هذه المصطلحات المذكورة - وعلى الأخص  
المصطلحات للفلسفية - لم تكن شائعة بين الناس خلال القرن السادس

(١) وفيات الاعيان ٤١٤/٢ :

(٢) انظر تاريخ ابن الوردى ٢٥٧/٢ .

(٣) وفيات الاعيان ٤١٤/٢ .

والسابع الهجريين ، بسبب محاربة الأيوبيين الفلاسفة ( ١ ) لذلك كان استعمال ابن الحاجب هذه المصطلحات في المناقشات النحوية معجزاً للآخرين ، إلا ان هذه الطريقة في المناقشات لم يستعملها في مصنفاته النحوية التي بنى أباينا ، فمن المحتمل أن تكون مقتصرة على مناقشاته مع العلماء .

وعند رجوعه الى القاهرة تصدر للتدريس بالمدرسة الفاضلية مكان استاذة الشاطبي ، وفي أواخر أيامه انتقل الى الاسكندرية ، ولم تطل اقامته فيها ، فقد لبي نداء ربه فيها نهار الخميس ، في السادس والعشرين من شوال سنة ( ٦٤٦ هـ ) ودفن خارج باب البحر ( ٢ ) وقد رثاه للفقير أبو العباس أحمد بن المنير ، وهو أحد طلابه بهذه الأبيات ( ٣ ) .

أَلَا أَيُّهَا الْمُخْتَالُ فِي مَطَرِ الْعَمْرِ هَلُمَّ إِلَى قَبْرِ الْفَقِيرِ أَبِي حَمْرٍ  
تَرَى الْعِلْمَ وَالْأَدَابَ وَالْفَضْلَ وَالنَّقَى  
وَنَيْلَ الْمُتَى وَالْعَزَّ غَيْبِينَ فِي قَبْرِ  
وَنَوْقُنْ إِنْ لَابَدٌ تَرْجِعُ مَرَّةً  
إِلَى صَدْفِ الْإِجْدَادِ مَكْنُونَةُ التَّدْرِ

\*\*\*

( ١ ) انظر خطط الشام ( في حياة السهروردي ) ٤٣/٤ ، وانظر طبقات الشافعية للأسنوي ١ / ١٣٨ نقض المنطق ص ١٥٦ ( حياة الأملدي ) .

( ٢ ) وفيات الاعيان ٤١٤/٢ .

( ٣ ) الديهاج المذهب ص ١٩١ ، الطالع للسعيد ص ١٩٠ .

## اساتذته وطلابه (١)

لقد أفاد ابن الحاجب من وجوده في القاهرة حاضرة الدولة الايوبية في مصر من مختلف العلوم التي كانت شائعة في وقته ، لأن القاهرة كانت مزدهرة بعلماء الغرب والشرق الذين وفدوا اليها طلباً للامن والاستقرار ، فقد انتهل العلوم الاصولية والفقهية والعربية والقراءات من علماء عصره .

فقد أخذ القراءات عن الشاطبي القاسم بن فيرة (٢) (ت ٥٩٠ هـ) والفضل الغزنوي أحمد بن يوسف (ت ٥٩٩ هـ) وابي الجود غياث ابن فارس (ت ٦٠٥ هـ) . والحديث عن البوصيري هبة الله بن علي (ت ٥٩٩ هـ) وابن عساكر القاسم ابن علي بن الحسن بن عساكر الدمشقي (ت ٦٠٠ هـ) والفقه والاصول عن الابياري علي بن اسماعيل ابن علي (ت ٦١٨ هـ) وقرأ كتاب الشفا (٣) علي الشاذلي أبي الحسن قمي الدين علي بن عبد الله (ت ٦٥٦ هـ) واستفاد من الآمدي سيف الدين علي بن محمد بن سالم التتلي (ت ٦٣١ هـ) الاصول والمنطق ، وقد استوعب في مختصره الاصولي عامة كتاب ( فوائد الاحكام ) للآمدي .

- 
- (١) ترجمت لاساتذته وطلابه ترجمة وافية في مقدمة الايضاح ، ولذلك اذكر هنا سرداً لاسمائهم بغير تعليق ، انظر ص ٢٥ .
- (٢) فيرة : بلغة اعاجم الاندلس الحديد .
- (٣) هو كتاب للشفا في تعريف حقوق المصطفى لقاضي عياض .
- انظر كشف الظنون ١٠٥٢/٢ ، ابو الحسن الشاذلي للدكتور عبد الحليم ص ٥٤ .

## طلابہ

أما تلاميذه فمنهم :

- ١ - الرضي القسنطيني أبو بكر بن عمر بن علي ( ت ٦٩٥ هـ )  
أخذ العربية عنه وعن ابن معط .
- ٢ - ابن مالك الأندلسي محمد بن عبد الله ( ت ٦٧٢ هـ ) (١)
- ٣ - ابن المنير ناصر الدين أحمد بن محمد بن منصور ( ت ٦٨٣ هـ )  
أخذ عنه الفقه والاصول .
- ٤ - عهد العظيم المنذري ( ت ٦٥٦ هـ ) .
- ٥ - داود بن الملك المعظم عيسى ( ت ٦٥٦ هـ ) أخذ عنه النحو  
ولما كان ابن الحاجب نظم له الكافية باسم ( الوافية نظم للكافية )  
وشرح النظم ، والشرح يتعلق بالكتاب موضوع البحث ، فلا بد لنا  
من التعرف على علاقة ابن الحاجب بالملك الناصر داود .

علاقة ابن الحاجب بالملك الناصر داود

الملك الناصر داود وأبوه المعظم عيسى كانا مهتمين بالعلوم العربية والعلوم الاسلامية ، فأبوه كان فقيهاً وأديباً يحب الشعراء معتنياً بالنحو واللغة (٢) قال عنه ابن خلكان : « كان يحب الأدب كثيراً ، ومدحه جماعة من الشعراء المجيدين فأحسنوا مدحه ، وكان له رغبة في فن الأدب ، وسمعت اشعاراً منسوبة اليه ولم استثبتها ، فلم أثبت شيئاً منها ، وقيل إنه شرط لكل من يحفظ مفصل الزمخشري مئة دينار

(١) انظر حاشية الخضري على ابن عقيل ٧/١ :

(٢) انظر الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية ص ٧ - ٨ :

ونظرة فحفظه لهذا السبب جماعة ، ( ١ ) وقد عاش ابنه برعايته في مدينة دمشق ، ودرس بمدارسها واستفاد من علمائها ، وكان ابن الحاجب من العلماء الذين درسوا في الشام في تلك الفترة ( ٢ ) وعلى الأرجح انه التقى به واستفاد منه .

وبعد تحصيله أصبح عالماً فاضلاً ومؤلفاً (٣) وأديباً وشاعراً (٤) وفيلسوفاً (٥) يحب العلماء والادباء ويشجعهم ويمد يد العون اليهم ، وفي الاخص بعد أن خلف والده وأصبح حاكماً .

بعد أن انضمت شخصية داود الأديبة والعلمية ، فن المحتمل أن يكون ابن الحاجب قصده لشهرته العلمية ، أو يكون الملك الناصر معجباً بابن الحاجب ومصنفاته وخاصة الكافية ، فدعاه اليه ، ونرجح الثاني ، لأن ابن الحاجب لم يسبق له أن قصد أحد سلاطين الايوبيين في الأقاليم التي كان يتجول بها ، وعلى ذلك لا بد أن يكون صاحب

(١) وفيات الاعيان ٤٩٤/٣ :

(٢) لقد درس ابن الحاجب في المدرسة الصلاحية وفي زاوية المالكية في الجامع الاموي . انظر الاحلاق الخطيرة في ذكرى امراء الشام والجزيرة ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

(٣) جمعت رسائله في ( كتاب الفوائد الجليلة في الفرائد الناصرية ) وقد سجله الاستاذ ناظم رشيد في جامعة لقاهرة موضوعاً لرسائله الدكتوراه .

(٤) انظر في ذلك المصادر التالية : ذيل مرآة الزمان ١/١٢٦ ، فواتح الوفيات ١/٣١٢ - ٣١٤ ، صبح الاحسن ٤ / ١٧٥ ، التجوم الزاهرة ٦/٣٢٦ .

(٥) انظر البداية والنهاية ١٣/١٩٨

الكرك دعاه وأجاب الدعوة وسافر اليه ، قال المؤيد اسماعيل : «سافر من دمشق جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب الى الكرك ، وأقام عند الملك للناصر داود صاحب الكرك ، ونظم له مقدمته الكافية في النحو ثم بعد ذلك سافر الى الديار المصرية ، ( ١ ) :

الذي يبدو لنا أن صاحب الكرك مولع بالكافية كأبيه الذي كان مولماً بالمفصل ، ولكن يجدر بنا أن نتساءل لماذا هذا الاجترار بالكافية دون غيرها من كتب النحو ؟ والاجابة عن هذا السؤال هي أن الكافية أعجبهت لحسن تبويبها ووجازتها مع شمولها لجميع مادة النحو فأراد أن يحفظها حسب العادة المتبعة في تلك الفترة ، ولما كان النظم أسهل حفظاً من النثر طلب من صاحبها نظمها له ، ثم طلب منه أن يشرح النظم ، لأن المصنف أقدر من غيره على توضيح العبارة وجلاء اللكرة ، وليس الملك الناصر - وحده - من السلاطين الأيوبيين كان مهتماً بالكافية بل ان الملك المؤيد اسماعيل صاحب حماة قد اهتم بها كثيراً ، وشرحها يشرح سماه ( شرح كافية ابن الحاجب ) .

## آثاره

لقد ألف ابن الحاجب كتاباً قيمة نالت اعجاب الباحثين ، فتناولوها بالشرح والتعليق والمناقشة ، لأهميتها العلمية ، وقد جمعناها وربناها بحسب موضوعاتها ( ٢ ) :

- (١) المختصر في اخبار البشر ١٦٩/٣ :
- (٢) ذكرت هذه المصنفات في مقدمة كتاب الايضاح ص ٣٥ - ٤١ ، وقد حلفت عليها هناك ، ولن اعلق في هذه البحث إلا على الذي يستحق التعليق منها في الهامش :

- أ - مصنفاته النحوية :
- ١ - الإيضاح في شرح المفصل ، يقوم المجمع العلمي الكردي بطبعه .
  - ٢ - الأمالي النحوية (١) ( مخطوطة ) .
  - ٣ - الكافية ( مطبوع ) .
  - ٤ - شرح للكافية ( مطبوع ) .
  - ٥ - الوافية في نظم الكافية ( مخطوط ) (٢) .
  - ٦ - شرح الوافية نظم الكافية ، وهو الكتاب الذي تحققه .
  - ٧ - القصيدة الموشمة بالاسماء المؤنثة السماحية ( مطبوع ) .
  - ٨ - رسالة في العشر ، وهو بحث صغير في استعمال كلمة (عشر) ( مخطوط ) (٣) .
  - ٩ - اعراب بعض آيات القرآن العظيم (٤) .
  - ١٠ - الى ابنه المفضل (٥) .

- 
- (١) نسخها كثيرة في المكتبات انظر بروكلمان ٣٢٣/٥ .
  - (٢) مخطوطة في حوزتي نسخة منها .
  - (٣) منه نسخة في مكتبة اللولة ببرلين ضمن مجموعة برقم ٦٨٩٤ .
  - وقد وصفها طارق عبد عون ، انظر ابن الحاجب النحوي ص ١٠٩ .
  - ١١٠ .
  - (٤) ذكر بروكلمان ٣٤١/٥ ، أنه موجود في مكة المكرمة ، بمكتبتها .
  - اعتماداً على مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ٤٧١/١٢ .
  - (٥) عندما كنت في القاهرة ترجم لي أحد الاخوة قسماً من مصنفات ابن الحاجب ، من كتاب ( بروكلمان النسخة الالمانية ) ومنها ( المفضل ) وفي ترجمة ( رمضان عبد التواب ويعقوب بكر ) جاءت ترجمته ( الى ابنه المفضل ) وهذا ليس اسماً لكتاب ، لان ابن الحاجب -

- ١١- شرح كتاب سيويه (١) .  
 ١٢- المكتني للمبتدي شرح الايضاح لأبي علي الفارسي (٢) :  
 ١٣- شرح المقدمة الجزولية ، منه نسخة مخطوطة بفاس رقم  
 ١١٩٨ (٣) :  
 ١٤- المسائل الدمشقية (٤) .

= ليس له ولد اسمه المفضل ، وعند تأكيد طارق عبد عون منها  
 وجدها نسخة من الامالي . انظر ابن الحاجب النحوي ص ٥١ .

(١) هدية العارفين ١/٦٥٥ ، كشف الظنون ٢/١٤٢٧ .

لقد شك طارق عبد عون في نسبة شرح كتاب سيويه ، وشرح  
 ايضاح الفارسي وشرح المقدمة الجزولية لابن الحاجب ، ومال إلى الجزم  
 بذلك ، اعتماداً على عدم الاشارة اليها في مصنفاته ومصنفات التأخرين  
 وعلى أدلة عقلية اخرى ، وعدم الاشارة ليس دليلاً ، فانه لم يشر  
 الى جميع مصنفاته في أماليه وإنما أشار الى قسم قليل منها ، ولم يشر  
 في ايضاحه مع كبر حجمه لمصنف من مصنفاته . أما شرح كتاب  
 سيويه فن المحتمل أن يكون تعليقه صغيرة ، وسوف يظهر في المستقبل  
 وأما شرح ايضاح الفارسي فقد أشار اليه حاجي خليفة وذكر جزءاً  
 من مقدمته بقوله : وأوله الحمد لله حمداً يستوعب جزيل آلاله... للخ،  
 ١/٢١٢ ووجود هذه العبارة دليل على وجوده . ( وشرح المقدمة  
 الجزولية ) إذا وصل اليها يمكن أن نتوصل الى حكم قاطع فيه ،  
 والاحتمال قائم على وجود بقية الكتب :

(٢) هدية العارفين ١/٦٤٥ ، انظر كشف الظنون ١/٢١٢ .

(٣) بروكلمان ٥/٣٤٢ ، ٣٥٠ .

(٤) أشار اليها في أماليه لسبعة مصورة عن السعودية في جامعة -

- ب - مصنفاته الصرفية :
- ١٥- الشافية ( مطبوع ) .
- ١٦- شرح الشافية ( مطبوع ضمن مجموعة لشرح الشافية ) .
- ج - مصنفاته في العروض :
- ١٧- المقصد الجليل في علم الخليل ( مخطوط ) (١) :
- د - مصنفاته في الأدب :
- ١٨- جمال العرب في علم الأدب (٢) :
- هـ - مصنفاته في التاريخ :
- ١٩- ذيل على تاريخ دمشق للحافظ أبي الحسن علي بن حسن المعروف بابن عساكر الدمشقي ( ت ٥٥٧١ ) (٣) .
- ٢٠- معجم الشيوخ (٤) .
- و - مصنفاته الفقهية :
- ٢١- جامع الأمهات (٥) .
- ٢٢- عقيدة ابن الحاجب (٦) .

- الدول العربية ق ٢ .

- (١) منه ثلاث نسخ في جامعة الدول العربية ، وانظر بروكلمان  
٣٣٢ / ٥ .
- (٢) هدية العارفين ٦٥٥/١ ، كشف الظنون ٥٩٣/١ .
- (٣) كشف الظنون ٢٩٤/١ .
- (٤) كشف الظنون ١٧٣٥/٢ .
- (٥) منه عدة نسخ مخطوطة بمكتبة الجامع الازهر ودار الكتب  
المصرية ، وعليها شرح . انظر مقدمة الايضاح ص ٤٠ - ٤١ .
- (٦) ذكر بروكلمان منها ثلاث نسخ : في ليز ج ١٥٠ رقم ١٠ -

ز - مصنفاته الاصولية :

- ٢٣- منتهى الوصول والامل في علمي الأصول والجدل ، طبع سنة ( ١٣٣٦ هـ ) بمطبعة السعادة في القاهرة .
- ٢٤- مختصر المنتهى أو المختصر الأصولي طبع ببولاق سنة ( ١٣١٦ هـ ) وطبع بمطبعة الفجالة الجديدة في القاهرة سنة ( ١٩٧٤ م ) مع حاشية سعد الدين التفتازاني وحاشية الشريف الجرجاني على حاشية شرح القاضي عضد الملة والدين ، مع حاشية حسن المهروي على حاشية الجرجاني .



= الفاتيكان ثالث ٢٥٨ رقم ٩ ، الاسكوريال ثان ١٥٠٠ رقم ٦ ، ٣٤١/٥ ، وعليها شرح لاحمد بن محمد بن زكريا التلمساني باسم (بغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب ) منه نسخة في مكتبة الأوقاف ببغداد برقم ( ٥٢٢٣ ) انظر فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الاوقاف ١٠٨/٢ .

# الفصل الاول

اهمية (الكافية) (والوافية نظم الكافية)

١ - اهمية الكافية

شروح الكافية

٢ - اهمية الوافية نظم الكافية

الاختلاف بين (الوافية) و(الكافية)

# سكالا

مكتبة

مكتبة

مكتبة

مكتبة

مكتبة

## اهمية ( الكافية ) و ( الوافية نظم الكافية )

لما كان الشرح شرحاً ( لمنظومة الوافية ) و ( منظومة الوافية ) نظماً ( لكافية ) في هذا الفصل نحاول التعرف على ( الكافية ) وأهميتها عند النحاة بوصفها النص الأصلي للكتابين التاليين لها ، وبعد ذلك لتعرف على ( الوافية ) ونبين أهميتها ، بوصفها المتن الذي يشرحه المصنف بكتاب ( شرح الوافية نظم الكافية ) موضوع التحقيق :

### اهمية الكافية :

سلك النحاة طريقة سيبويه بتأليف المطولات في النحو ، الى زمن الزجاجي والفارسي ، حيث مالوا الى المختصرات تسهيلاً على الذين يدرسون النحو ، فقد ألف الفارسي ( الايضاح ) فجاء يسير المادة سهل العبارة ، وحله الى عضد الدولة فلما رآه استهان به ، وقال : « ما زدت على ما أعرف شيئاً ، وإنما يصلح هذا للصبيان ، فحسب وصنف التكملة - في الصرف - فلما وقف عليها ، قال : غضب الشيخ وجاء بما لا لهمه نحن ولا هو » ( ١ ) وكذلك جاء اللمع لابن جني على منواله ، وكلا الكتابين لا يخرج عن منهج الأقدمين في التنظيم : فاذا وصلنا الى زمن الزمخشري ، وجدناه يخرج عن التقليد القديم ويبدأ بالتجديد في التنظيم المنهجي ، وطريقة المناقشات النحوية فقد قسم الفصل الى أربعة أبواب : الأسماء ، والأفعال ، والحروف والمشارك ، وكان مثلاً يحتذى به في التأليف النحوي ، لذلك اشتهر

( ١ ) بغية الوعاة ١ / ٤٩٦ .

هذا الكتاب في زمن السلاجقة الأيوبيين ، وخاصة في عهد الملك المعظم عيسى ( ١ ) .

وقد خطت الدراسات النحوية والصرفية خطوة عظيمة في زمن ابن الحاجب ، الذي طور الاتجاه التعليمي ، وجمع في ( الكافية ) بين تطوير المنهج وشمولها لجميع المقاصد النحوية ، فجاءت صغيرة الحجم نتيجة لحذف المناقشات الجالية التي تجلب الصعوبة والملل للمتعلم ، لذلك كانت محط أنظار النحاة المعاصرين لمصنفها والتأخرين عنه ، وقد تناولوها بالشرح والتعليق ، وقد شرحها من المعاصرين له ابن يعرش ( ت ٦٤٣ هـ ) واحمد بن محمد الرصاص ( ت ٦٥٨ هـ ) ، وابن مالك الألدلسي ( ت ٦٧٢ هـ ) ولم يكف ابن مالك بشرح كافيته فحسب بل تابعة بطريقة التاليف ، وسار على مناجه ، وزاد على ذلك في متابعته باسمااء مصنفاته النحوية والصرفية ، فقد أطلق على منظومته في النحو والصرف ( الكافية الشافية ) ( ٢ ) وشرح هذه المنظومة واسماها ( الواقية ) ( ٣ ) ، ومن البديهي أن هذه أسماء مصنفات ابن الحاجب ، وهو الذي وضعها ، ولم يسبقه أحد في ذلك ، وبذلك تكون متابعة ابن مالك له واضحة لا تخفى .

وتوالى الشروح والتعليقات عليها ، لأهميتها ومكانتها عند النحاة حتى بلغت مبلغاً لم يبلغه أي كتاب في هذا المجال ، ولذلك يمكننا القول : إن ( الكافية ) أشهر مقدمة في القرن السابع الهجري وما قبله ، فلا عجب أن يشغف بها الملك الناصر داود ، ويدرسها على

( ١ ) وفيات الأعيان ٤٩٤/٣ .

( ٢ ) مقدمة التسهيل ص ١٨ ، ٢٩ .

( ٣ ) المصدر نفسه ص ١٩ .

مصنفها، ويطلب منه أن ينظمها له ، كي تكون سهلة الحفظ ، وبعد ذلك يطلب منه أن يشرح النظم .  
ولفتراً لاهيتها في أوساط العلماء والمعلمين لا تخطر مكتبة من مكتبات العالم من نسخها المخطوطة والمطبوعة ، كما أنها طبعت طبعات كثيرة في أماكن وأوقات مختلفة ، وقد زادت طبعاتها على أربعين طبعة (١) .

ولما كانت الكافية متناً لمنظومة الوافية وشرحها ، فإن أهميتها بين النحاة أهمية لها ، لأنها الأصل ويشاركها بالمادة والمنهج ، ولأجل اظهار مدى اهتزاز النحاة بها ، نذكر شروحها مطبوعاً ومخطوطاً مع الإشارة الى أماكن وجودها وأسماء شراحها قدر الامكان .

## شروح الكافية (٢)

١ - شرح الكافية لابن الحاجب ( مطبوع ) في استابول سنة ( ١٣١١ هـ ) ونسخه المطبوعة نادرة ، منه نسخة مخطوطة في مكتبة

(١) انظر بروكلمان ٣٠٥/٥ ، معجم المطبوعات العربية والمصرية ص ٧١ ، ٧٢ .

(٢) لقد ذكر الاستاذ طارق هيد هون أكثر من سبعين شرحاً وهذه المجموعة التي ذكرها لا تصل الى نصف ما جمعه واشرت اليه اضافة الى ذلك ، فان لي تعليقات على بعضها ، لذلك رأيت اكتمالاً للفائدة واظهاراً لاهية ( الكافية ) التي هي المادة الاصلية للكتاب موضوع التحقيق أن اذكر هذه المجموعة ضمن ما اثبتته .

- بلدية الاسكندرية رقم : ( ن - ٢٦٢ - ت ) ( ١ ) واخرى في خزانة  
 فيض الله افندي باستانبول رقم : ( ١٩١٥ ) ( ٢ ) :  
 ٢ - شرح بعنوان : ( منهج الطالب ) لاحمد بن محمد الرصاص ( ٣ )  
 ( ت ٦٥٨ هـ ) منه نسخة مخطوطة في مكتبة ميونخ بالمانيا ( ٤ ) :  
 ٣ - شرح لموهب بن قاسم الشافعي ( ت ٦٦٥ هـ ) منه نسخة  
 مخطوطة في مكتبة المتحف البريطاني ( ٥ ) .  
 ٤ - شرح لنصير الدين الطوسي ( ت ٦٧٢ هـ ) منه نسخة مخطوطة  
 في مكتبة دير الاسكوريال رقم : ( ١٩١ ) ( ٦ ) .  
 ٥ - شرح لناصر الدين عبد الله البيضاوي ( ت ٦٨٥ هـ ) ( ٧ )  
 منه نسخة مخطوطة في مكتبة طوب قايبي سرايبي في استانبول رقم :  
 ( ١٨٨٢ ، H ، ٧٧٦٨ ) ( ٨ ) .

- ( ١ ) فهرس مكتبة بلدية الاسكندرية ٢٣/١ .  
 ( ٢ ) مجلة المورد المجلد الثامن العدد الأول ص ٣٣١ .  
 ( ٣ ) ذكر الاستاذ طارق عبد عون ان اسمه : ( الرزاز ) و اشار  
 الى عدة نسخ مخطوطة غير موجودة في ( تاريخ الادب العربي لبروكلمان )  
 واعتقد أنها تحريف في الترجمة ، حيث ذكرت سنة الوفاة بالهجري  
 والميلادي رقماً للمخطوطات . انظر ابن الحاجب التحوي ص ٦٦ .  
 ( ٤ ) تاريخ الادب العربي لبروكلمان ٣١٠/٥ .  
 ( ٥ ) بروكلمان ٣١٠/٥ .  
 ( ٦ ) فهرس مكتبة الاسكوريال ١١٣/١ .  
 ( ٧ ) بغية الوعاة ٥٠/٢ .  
 ( ٨ ) مجلة المورد المجلد الخامس العدد الثالث ص ٦٥٩ .

- ٦ - شرح لبدر الدين محمد بن محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) (١)  
 منه نسخة مخطوطة في مكتبة دير الاسكوريال، رقم: (٢٠٠) (٢).  
 ٧ - شرح لرضي الدين محمد بن حسن الاستربادي (ت ٦٨٦ هـ)  
 وهو أهم الشروح ، وقد طبع طبقات عديدة ، من الشرح نسخة  
 مخطوطة في مكتبة الدولة في برلين ، رقم : ٦٥٦٢ (٣) وعليه  
 حاشية للشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) (٤) .  
 ٨ - شرح لعز الدين عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلني المعروف  
 بـ ( ابن القواس ) أكمله سنة : ( ٦٩٤ هـ ) نسخة المخطوطة كثيرة :  
 منها نسختان في مكتبة ديرالاسكوريال رقم : ٨٩ ، ٩٠ ( ٥ ) .  
 وواحدة في المكتبة الازهرية رقم : ٥٥٩٠ ( ٦ ) واخرى في مكتبة  
 شيخ الاسلام عارف حكمة بالمدينة المنورة رقم : ٤٣٥/٢ من (٧) .  
 ٩ - ( الموشح ) لمحمد بن أبي بكر بن محمد الحبيصي (ت ٨٠١ هـ)  
 منه نسخة في مكتبة الدولة بـ ( برلين ) رقم ٦٥٦٨ ( ٨ ) منه  
 ست نسخ في مكتبة الاوقاف بغداد رقم : ١٤٠١ ، ١٤١٩ ، ١٤٧٠

- (١) بغية الوعاة ٢٢٥/١ .  
 (٢) فهرس مكتبة الاسكوريال ١١٨/١ .  
 (٣) فهرس مكتبة الدولة في برلين ، تصنيف اللورد ٦١/٥ .  
 (٤) كشف الظنون ١٣٧٠/٢ .  
 (٥) فهرس مكتبة دير الاسكوريال ٥٤/١ .  
 (٦) فهرس المكتبة الازهرية ٢٠٩/٤ .  
 (٧) ابن الحاجب النحوي ص ٦٢ .  
 (٨) فهرس مكتبة الدولة ٦٦/٥ .

١٤٩٩ ، ١٠٠٩٠ ، ١٥٣٨ (١) ونسختان في دواير الكتب في القاهرة  
رقم ١٨٥٩ ، ١٩٤٨ (٢) ونسخ اخرى ذكرها بروكلمان (٣) .  
١٠ - شكوك على الحاجبية ( الكافية ) ل احمد بن محمد الجاربردي  
( ت ٧٤٦ هـ ) منه نسخة مخطوطة بدار الكتب في القاهرة ،  
رقم : ١٣٩/٢ (٤) .

١١ - شرح ركن الدين الحسن بن محمد الاستربادي ( ت ٥٧١٥ )  
ثلاثة شروح : الكبير المسمى بـ ( البسيط ) منه نسخة مخطوطة في  
مكتبة دير الاسكوريال رقم : ( ٩٣ ) (٥) واخرى في مكتبة الدولة  
برلين رقم : ٦٥٦٥ (٦) واخرى في مكتبة فيض الله افندي بـ ( استانبول )  
رقم : ١٩٧٤ (٧) .

١٢ - الشرح المتوسط المسمى : بـ ( الوافية شرح الكافية )  
ونسخة كثيرة منها : نسخة مخطوطة في مكتبة الدولة بـ ( برلين )  
رقم : ٦٥٦٦ (٨) وواحدة في مكتبة دير الاسكوريال رقم : (٩٥) (٩)

(١) فهرس مكتبة الاوقاف ٣/٣٥٥ .

(٢) فهرس دار الكتب المصرية ٧/٥٥ .

(٣) بروكلمان ٥/٣١١ .

(٤) بروكلمان ٥/٣١٢ .

(٥) فهرس مكتبة دير الاسكوريال ١/٥٦ .

(٦) فهرس مكتبة الدولة ٦/٦٣ .

(٧) مجلة المورد المجلد الثامن للعدد الأول ص ٣٣٠ .

(٨) فهرس مكتبة الدولة ٥/٦٣ .

(٩) فهرس مكتبة دير الاسكوريال ١/٥٧ .

- ونسختان في مكتبة طوب قايبي باستانبول رقم : ٤٠٥ ، ٤٨٦ (١) .  
 ونسختان في مكتبة خزانة فيض الله افندي باستانبول ( ٢ ) رقم :  
 ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ .
- ١٣ - الشرح الصغير ، منه نسخة مخطوطة في مكتبة ديرالاسكوريال  
 رقم : ٩٤ ( ٣ ) واخرى في ميونخ بالمانيا رقم : ٧١٥ ، وثالثة في  
 القاهرة : ١٣٠/٢ ( ٤ ) .
- ١٤ - شرح لجلال الدين احمد بن علي بن محمود الفجدواني  
 ( ت ٧٢٠ هـ ) منه نسختان في مكتبة الدولة في برلين رقم : ٦٥٧١ ،  
 ٦٥٧٢ ( ٥ ) ، ونسختان بمكتبة بلدية الاسكندرية رقم : ن - ٢٨١٥ - ح ،  
 ن - ٣٠٥٣ - ح ( ٦ ) ، وفي ميونخ بالمانيا رقم : ٧١٤ ، وفي لندن  
 بهولندا رقم : ١٨٥ ( ٧ ) .
- ١٥ - شرح لاحمد بن محمد القموي ( ت ٧٢٧ هـ ) وهو بمجلدين  
 وسماه : ( تحفة الطالب ) منه نسختان في مكتبة المتحف البريطاني  
 رقم : ١٨٨٠ ، ١٨٨٢ ( ٨ ) ومنه المجلد الثاني في مكتبة طوب قايبي

- (١) مجلة المورد المجلد الخامس العدد الرابع ص ٢٢٢ .  
 (٢) مجلة المورد المجلد الثامن العدد الأول ص ٣٣٦ .  
 (٣) فهرس مكتبة دير الاسكوريال ٥٧/١ .  
 (٤) بروكلمان ٣١٣/٥ .  
 (٥) فهرس مكتبة الدولة ٦٧/٥ .  
 (٦) فهرس بلدية الاسكندرية ٢٣/١ .  
 (٧) بروكلمان ٣١٤/٥ .  
 (٨) بروكلمان ٣١٤/٥ .

- بامستابول رقم : ٢٢٢٨ ، A ، ٧٧٧١ (١) .
- ١٦ - ( الازهار الصافية ) لعماد الدين يحيى بن حمزة ( ت ٨٧٤٩ )  
 منه نسخة مخطوطة في مكتبة المتحف البريطاني رقم : ٩٤٨ ، واخرى  
 في ليدن بهولندا رقم : ١٨٦ (٢) .
- ١٧ - شرح لمسعودي بن يحيى الكشاني ، ألفه سنة : ( ٨١٤ هـ )  
 منه نسخة مخطوطة في ميونخ بالمانيا رقم : ٧٠٩ (٣) .
- ١٨ - شرح ليوسف بن احمد النظامي ، كان موجوداً سنة :  
 ( ٨٢٤ هـ ) منه نسخة مخطوطة في المكتبة الاهلية في باريس رقم :  
 ٤٠٤١ (٤) .
- ١٩ - شرح الهندي ، أو ( الهندية ) لشهاب الدين احمد بن عمر  
 الهندي الدواني الدولة آبادي ( ت ٨٤٩ هـ ) منه نسخة مخطوطة في  
 مكتبة دير الاسكوريال رقم : ٨٠ (٥) ونسخة اخرى في مكتبة الدولة  
 رقم : ٦٥٨٤ (٦) ونسخة في دار الكتب المصرية رقم : ١٦٩٢ (٧)  
 ونسخة في مكتبة صنعاء رقم : ٤١٠ (٨) ونسخ اخرى ذكرها

- (١) مجلة المورد المجلد الثامن العدد الأول ص ٣٣٢ .
- (٢) بروكلمان ٣١٤/٥ .
- (٣) بروكلمان ٣١٤/٥ .
- (٤) بروكلمان ٣١٤/٥ .
- (٥) فهرس مكتبة دير الاسكوريال ٤٨/١ .
- (٦) فهرس مكتبة الدولة في برلين ٧٢/٥ .
- (٧) فهرس دار الكتب المصرية ٢١/٤ .
- (٨) مجلة المورد المجلد الثالث العدد الأول ص ٢٣٩ .

- بركلمان (١) :
- ٢٠٠٢ - ( اوفى الوافية ) لحاجي بابا بن ابراهيم بن عثمان الطوسيوي  
 ( ت ٨٧٠ هـ ) منه نسختان في برلين رقم : ٦٥٧٣ هـ ٦٥٧٤ ( ٤ )  
 ونسخة في المتحف البريطاني ( ٣ ) : ٤٩٦ رقم : ٢ ، ٣ ، ونسخة  
 في خزنة فيض الله افندي باستانبول ضمن مجموعة رقم : ١٩١٤/٢ ( ٤ )  
 ونسخ اخرى ذكرها بروكلمان ( ٥ ) .
- ٢١ - شرح لعلاء الدين البسطامي مصنفك ( ت ٨٧٥ هـ ) منه  
 نسخة مخطوطة في مكتبة رضا - رامپور - الهند رقم ١٥٩ ( ٦ ) .
- ٢٢ - ( الفوائد الضيائية ) أو ( الفوائد الوافية بحل مشكلات  
 الكافية ) لعبد الرحمن بن احمد الجامي ، طبع في كلكتا سنة ( ١٨٢٨ م )  
 وطبعات غير هذه الطبعة كثيرة ( ٧ ) وعليه شروح وتعليقات كثيرة ( ٨ )
- ٢٣ - شرح لابراهيم بن عربشاه عصام الدين الاسفرائي ( ت ٨٤٤ هـ )

- (١) تاريخ الادب العربي ٣٢٤/٥ .  
 (٢) فهرس مكتبة الدولة ٦٧/٥ .  
 (٣) بروكلمان ٣١٤/٥ .  
 (٤) مجلة المورد المجلد الثامن للعدد الأول ص ٣٢٤ .  
 (٥) بروكلمان ٣١٥/٥ .  
 (٦) بروكلمان ٣١٥/٥ .  
 (٧) بروكلمان ٣١٥/٥ .  
 (٨) منها شرح لعبد الغفور اللاري ( ت ٩١٢ ) منه مخطوطات  
 كثيرة في مكتبات العالم ، وقد ذكر الاستاذ طارق عبد هون أنه  
 ( شرح للكافية ) نقلا عن ( بروكلمان ) وهو وهم في الترجمة :  
 انظر : بروكلمان ٣١٦/٥ ، ابن الخالجب النحوي ص ٦٤ .

- منه نسخة مخطوطة في مكتبة دير الاسكوريال رقم : ١٧ ( ١ ) ،  
 وثلاث نسخ في مكتبة طوب قايبي بـ ( استانبول ) رقم : ٢١٧١ ،  
 ٧٧٧٨ A ، ٢١٧٦ ، ٧٧٧٨ A ، ١٨٨٦ ، H ، ٧٧٧٩ E (٢) ونسخ  
 اخرى ذكرها بروكلمان ، وطبع في الامتانة سنة ( ١٢٥٦ هـ ) ( ٣ ) :  
 ٢٤ - شرح لمحمود بن ادهم ( ت ٩٠٠ هـ ) منه نسخة مخطوطة  
 بمكتبة الدولة في برلين رقم : ٦٥٨٧ (١) واخرى ذكرها بروكلمان (٥)  
 ٢٥ - شرح بالتركية لبوسنوي مسودي أفندي ( ت ١٠٠٥ هـ ) (٦)  
 ٢٦ - شرح لخالد الازهري ( ت ٩٠٥ هـ ) منه نسخة مخطوطة  
 بالمكتبة الظاهرية في دمشق (٧) :  
 ٢٧ - شرح للخالدي ، وهو احمد بن محمد بن يوسف الخالدي  
 الصلدي ( ت ١٠٣٤ هـ ) منه نسخة مخطوطة بمكتبة الدولة في برلين  
 رقم : ٦٥٩٠ (٨) :  
 ٢٨ - ( شقائق الطالب في شرح كافية ابن الحاجب ) لمحمد تقي  
 نجل الشيخ اسد الله ، منه نسخة مخطوطة بمكتبة الدولة في برلين

(١) فهرس مكتبة دير الاسكوريال ١٤/١ .

(٢) مجلة المورد المجلد الخامس العدد الثالث ص ٢٦٠ .

(٣) تاريخ الادب العربي بروكلمان ٣٢١/٥ .

(٤) فهرس مكتبة الدولة ٧٤/٥ .

(٥) تاريخ الادب العربي ٣٢١/٥ .

(٦) كشف الظنون ٣٧٢/٢ .

(٧) تاريخ الادب العربي ٣٢١/٥ .

(٨) فهرس مكتبة الدولة ٧٤/٥ .

- رقم : ٦٥٩١ (١) .
- ٢٩ - شرح لمحمد بن عز الدين بن محمد الموفق البيهقي (ت ٥١٥٠هـ)  
 منه نسخة مخطوطة في مكتبة صنعاء رقم ٤٠٧ (٢) ونسخ اخرى  
 ذكرها بروكلمان (٣) .
- ٣٠ - شرح لنجم الدين سعيد العجمي ، ويقال له : ( الشرح  
 السعيد ) وهذا الشرح شرح على شرح ( ابن الحاجب على الكافية  
 وشرح المتن (٤) منه نسخة مخطوطة في مكتبة صنعاء ، رقم :  
 ٣٩٩ (٥) ونسخة اخرى في دير الاسكوريال ، رقم : ٨٧ ( ٦ )  
 ونسختان في مكتبة خزانة فوض الله افندي بـ ( ايبالبول ) رقم :  
 ١٩٨٠ ، ١٩٨١ (٧) .
- ٣١ - شرح لنجم الدين الرضا ، منه نسخة مخطوطة في باريس ،  
 رقم : ٤٠٣٦ (٨) .
- ٣٢ - شرح لركن الدين علي بن الفضل الحدبني ( ت ٧١٥ هـ )  
 منه نسخة مخطوطة في باريس ، رقم : ٤٠٥٦ (٩) .

- (١) فهرس مكتبة الدولة ٧٥/٥ .
- (٢) مجلة المورد المجلد الثالث العدد الأول ص ٢٣٩ .
- (٣) تاريخ الادب العربي ٣٢١/٥ .
- (٤) انظر كشف الظنون ١٣٧١/٦ .
- (٥) مجلة المورد المجلد الثالث العدد الأول ص ٢٣٩ .
- (٦) بروكلمان ٣٢٢/٥ .
- (٧) مجلة المورد المجلد الثامن العدد الأول ص ٣٢٢ .
- (٨) بروكلمان ٣٢٢/٥ .
- (٩) بروكلمان ٣٢٢/٥ ، كشف الظنون ١٣٧٦/٢ .

- ٣٢ - شرح لمحمد بن عيش بن علي ( ت ١٢٩٩ هـ ) منه نسخة في بطرس رقم : ٤٠٥٧ (١) .
- ٣٤ - ( معرب الكافية ) لحسين بن احمد زيني زنجة ، ألفه سنة ( ١١٦٧ هـ ) منه نسخة مخطوطة في مكتبة طوب قايي ، رقم ١١٧٣ ، K ٧٧٩٥ ( ٢ ) ومنه نسخة في المتحف البريطاني ، رقم : ٤٩٤ ، ونسخ اخرى ذكرها بروكلمان ، وقد طبع هذا الشرح عدة طبقات ، آخرها سنة ( ١٣٠٢ هـ ) ( ٣ ) .
- ٣٥ - ( اعراب الكافية ) للشمس بن ( الافصح ) وهو مختصر في اعراب للكافية ، تأليف أحد علماء دولة السلطان مراد العثماني ، صنعه لولد الشيخ احمد بن يوسف السلانكي ، منه نسخة مخطوطة في مكتبة بلدية الاسكندرية ، رقم : ن ٣٥٥١ - ح ( ٤ ) واخرى في مكتبة اوقاف الموصل ، رقم : ١٥/٢ ( ٥ ) .
- ٣٦ - ( الافصح شرح الكافية ) لعلاء الدين علي بن محمد القوشي ( ت ١٨٧٩ هـ ) تناول فيه صاحبه اعراب الفاتحة وشرح للكافية ، منه نسختان مخطوطتان في مكتبة طوب قايي ، رقم : H ١٨٩١ ، E ٧٧٧٥ ، ١٨٩٢ ، H ، ٧٧٧٦ ( ٦ ) .
- ٣٧ - شرح لم يذكر صاحبه ، منه ثلاث نسخ في مكتبة الدولة

(١) بروكلمان ٣٢٢/٥ :

(٢) مجلة المورد المجلد الخامس العدد الرابع ص ٢٤٩ :

(٣) بروكلمان ٣٢٢/٥ .

(٤) فهرس بلدية الاسكندرية ٤٥/١ ، كشف الظنون ١٣٧٣/٢

(٥) فهرس مكتبة الاوقاف العامة في الموصل ١٣١/٤ :

(٦) مجلة المورد المجلد الخامس العدد الثالث ص ٢٦٠ .

برلين ، رقم : ٦٥٨٩ ، ٦٥٩٢ ، ٦٥٦٨ (١) ونسخ اخرى ذكرها بروكلمان (٢) .

٣٨ - شرح لم يعرف صاحبه ، بضوان : (تركيب الكافية) طبع في كلكتا سنة ( ١٢٦١ هـ ) (٣) .

٣٩ - ( عون الوافية في شرح الكافية ) وهو شرح على شواهد الوافية شرح الكافية لابن الحاجب ، تأليف كمال بن علي بن اسحاق منه نسخة مخطوطة في اوقاف بغداد ، رقم ٩٦٩٥/٢ (٤) ونسخة اخرى في مكتبة بلدية الاسكندرية ، رقم ١ ن - ٢٠١٨ - د (٥) ونسخ اخرى ذكرها بروكلمان (٦) .

٤٠ - شرح لمحمد بن سعيد خان ، طبع في كنبور سنة ١٢٩٠ هـ (٧) .

٤١ - ( التحفة الشافية في شرح الكافية ) لتقي الدين ابراهيم النيلي البغدادي كتبه سنة ( ٧٣٧ هـ ) منه نسخة مخطوطة في مكتبة جستر بني - دبلن ، رقم : ٣٦٣١ (٨) واخرى في الاسكوريال : رقم :

(١) فهرس مكتبة الدولة ٧٤/٥ ، ٧٥ .

(٢) بروكلمان تاريخ الادب العربي ٣٢٣/٥ .

(٣) بروكلمان ٣٢٣/٥ .

(٤) فهرس مكتبة اوقاف بغداد ٣٢٧/٣ :

(٥) فهرس مخطوطات بلدية الاسكندرية ٣٣/١ .

(٦) تاريخ الادب العربي ٣٢٣/٥ .

(٧) بروكلمان ٣٢٣/٥ .

(٨) المورد المجلد الثاني العدد الثالث ص ٢٩٥ .

- ٢١ (١) ونسخة في مكتبة سليم الها استابول (٢) .
- ٤٢ - شرح لبعض المتأخرين بعنوان : ( الدرة البيضاء ) (٣) :
- ٤٣ - شرح لمحمد البارودي ، منه نسخة مخطوطة كتبت سنة ( ١١٩٦ هـ ) ، في القاهرة ١ / ٢ / ٩٤ (٤) .
- ٤٤ - شرح لمحمد بن عز الدين بن صلاح بن الحسن بن امير المؤمنين علي بن المؤيد ، منه نسخة مخطوطة في مكتبة المتحف العراقي (٥) واخرى في مكتبة الدولة ( برلين ) رقم : ٦٥٨٨ (٦) .
- ٤٥ - شرح بعنوان : ( البرود الضافية والعقود الصافية ) لابي الحسن علي بن محمد بن ابي الهادي ، منه نسخة مخطوطة في مكتبة بهادر خدابخش ( پانته ) رقم : ١٦١٨ ، واخرى في مكتبة امبروزيانا في ميلانو ، رقم : ٦٩٨١ ، وثالثة في بنكيبور : ٢٠٧٤ / ٢٠ (٧) :
- ٤٦ - ( النجم الثاقب علي كافية ابن الحاجب ) لصلاح بن علي ابن القاسم الحسني ، وهو تهذيب علي كتاب والده : ( البرود الضافية والعقود الصافية ) (٧) .
- ٤٧ - شرح لمحمد عبد الحق حيدر آبادي ، سماه ( تسهيل الكافية )

- (١) فهرس الاسكوريال ١٦/١ .
- (٢) بروكلمان ٣٢٤/٥ :
- (٣) كشف الظنون ١٣٧٣/٢ .
- (٤) بروكلمان ٣٢٣/٥ .
- (٥) المخطوطات اللغوية في مكتبة المتحف ص ٤٨ .
- (٦) فهرس مكتبة الدولة ٧٤/٥ :
- (٧) بروكلمان ٣٢٣/٥ .
- (٨) بروكلمان ٣٢٣/٥ .

أكله سنة ( ١٢٨٦ هـ ) طبع عدة طبعات ، احدثها في لاهور سنة :  
( ١٣١١ هـ ) ( ١ ) .

٤٨ - حاشية على ( شرح ديباجة الكافية ) لفاضل امير ، منه  
نسختان في مكتبة حاجي سليم اغا في استانبول ، رقم ١٠٩٦ ،  
١٠٩٨ ( ٢ ) .

٤٩ - شرح لتقي الدين ابراهيم بن حسين بن عبد الله بن ثابت  
النحوي الطائي ، اسماء : ( التحفة الوافية ) ( ٣ ) .

٥٠ - شرح لامام الحرمين ( ٤ ) بعنوان : ( كفاية العافية ) منه  
نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية ، رقم ١٥٤/٢ ( ٥ ) :

٥١ - شرح المقدمة الكافية ، لطاهر بن احمد ، منه نسخة مخطوطة  
في مكتبة الدولة ببرلين ، لم يذكر صاحبها ، رقم : ٦٥٥٩ ( ٦ ) .  
ومنه نسخة اخرى في فيليبج علي ، رقم : ٩٥٧ ( ٧ ) .

٥٢ - شرح لابي عبد الله محمد بن علي الطائي ، منه نسخة

---

( ١ ) بروكلمان ٣٢٣/٥ .

( ٢ ) بروكلمان ٣٢٣/٥ :

( ٣ ) كشف الظنون ١٣٧٦/٢ .

( ٤ ) لم اشر على ترجمة لهذا الشارح في كتب التراجم والمعروف  
ان امام الحرمين هو الجويني ، وهو متقدم على ابن الحاجب فلا يمكن  
ان يكون هذا الشرح له .

( ٥ ) بروكلمان ٣٢٤/٥ .

( ٦ ) فهرس مكتبة الدولة ٦٠/٥ :

( ٧ ) بروكلمان ٣٢٤/٥ .

- مخطوطة في قبليج علي ، رقم : ٩٥٨ (١) :
- ٥٣ - شرح لعبسى بن محمد الصفوي ( ت ٩٠٦ هـ ) منه نسخة  
مخطوطة ضمن مجموعة في مكتبة الدولة ببرلين رقم : ٦٥٨٣/١ (٢)  
واخرى في مكتبة طوب قابي سراي باستانبول رقم : ١٨٨٥ ،  
H ، E ٧٨٨٣ (٣) :
- ٥٤ - شر الفقاعي ، منه نسخة في دار الكتب المصرية رقم ١  
٥٥ ( ٤ ) .
- ٥٥ - شرح الامام تاج الدين ابي محمد علي بن عبد الله ابي الحسن  
الاردبيلي ، ثم التبريزي ( ت ٧٤٦ هـ ) سماه : ( مبسوط للكلام فيما  
يتعلق بالكلم والكلام ) ( ٥ ) منه نسخة مخطوطة بدار الكتب  
المصرية (٦) .
- ٥٦ - حاشية على شرح الكافية ، مؤلفها ابو بكر الصديق ، منه  
نسخة مخطوطة في مكتبة الاوقاف العامة ببغداد ، رقم : ١٤٦٩/١ (٧)  
مجاميع .
- ٥٧ - شرح ابيات الكافية والجامي ، لاحد هتمان الآق شهري ،

- 
- (١) بروكلمان ٣٢٤/٥ .
- (٢) فهرس مكتبة الدولة ٧٢/٥ .
- (٣) مجلة المورد المجلد الخامس العدد الثالث ص ٢٦١ .
- (٤) فهرس دار الكتب المصرية ١٣٣/٢ .
- (٥) كشف الظنون ١٣٧٥/٢ .
- (٦) بروكلمان ٣٢٤/٥ .
- (٧) فهرس المخطوطات العربية في مكتبة اوقاف بغداد ٣/٢٧٨

- طبع في استانبول سنة ١٢٦٢هـ ، ١٢٧٨هـ ، وفي بولاق سنة ١٢٩١هـ (١) .
- ٥٨ - ( حل تركيب الكافية ) محمد حسين كركهلوئي ، منه نسخة مخطوطة في مكتبة بوهار بكلكتا ، رقم : ٣٩٢ ، واخرى في مكتبة رضا في رامپور بالهند رقم ٩٥ - ٩٧ (٢) .
- ٥٩ - شرح بالفارسية بعنوان : ( شرح كيبائي ) لعلي بن محمد المعروف بالشريف الجرجاني ، منه نسخة في مكتبة جمعية المشرقين الامان رقم ٥٢ ، واخرى في المكتبة الرضوية في ايران رقم ٥٠ ، واخرى في مكتبة سهالار في ايران رقم ٣٦٨ (٣) .
- ٦٠ - شرح بالفارسية بعنوان : ( حل تركيب كافية ) ليرهان الدين بن شهاب الدين عبد جاني : طبع في لنكو سنة ١٨٨٤ م (٤) .
- ٦١ - شرح بالفارسية بعنوان : ( لامع الغموض ) لابن عبد النبي ابن علي احمد نكري ، طبع في الهند سنة ١٨٨١ م ، ١٨٩٦ م (٥) .
- ٦٢ - شرح بالفارسية ، في الكافية لـ ( اعجاز احمد ) طبع في دلهي سنة ١٣٠٦ هـ (٦) .
- ٦٣ - شرح بالفارسية لـ ( عبد الواحد بن ابراهيم قطب ) منه نسخة مخطوطة في مكتبة رايلاند ما نشستر DV٨٤ (٧) :

(١) بروكلمان ٣٢٤/٥ :

(٢) بروكلمان ٣٢٤/٥ .

(٣) بروكلمان ٣٢٤/٥ :

(٤) بروكلمان ٣٢٤/٥ .

(٥) بروكلمان ٣٢٤/٥ .

(٦) بروكلمان ٣٢٥/٥ :

(٧) بروكلمان ٣٢٥/٥ .

٦٤ - شرح لعلم الدين قاسم بن يوسف بن معوضه ، اسماء : ( ايضاح المعاني السلفية ) منه نسخة مخطوطة في مكتبة خان بهادر خدا باخش في پاتنه رقم ١ ١٥٢٤ (١) .

٦٥ - شرح لعبد الله بن يحيى بن محمد الناظري ، اسماء : ( اللالي الصافية في ملك معاني الفاظ الكافية ) ألفه سنة ( ٥٨٩٦ ) منه نسخة في مكتبة خان بهادر خدا باخش ، پاتنه الهند ، رقم : ١٩٠٠ ، اخرى في مكتبة بنكيبور الهند رقم ١ ٢٠٧٢/٢٠ (٢) .

٦٦ - شرح بعنوان : ( كشف الحقائق ) للحكيم شاه محمد بن المبارك القزويني ، ( توفي زمن السلطان سليمان ) (٣) .

٦٧ - شرح الكافية لم يعرف صاحبه ، منه نسخة مخطوطة في مكتبة الدولة برلين رقم : ٦٥٨٩ (٤) .

٦٨ - شرح مسائل الكحل من الكافية ، لشمس الدين الكيساري منه نسخة مخطوطة ضمن مجموعة في اوقاف الموصل رقم : ٢٢/١ (٥) .

٦٩ - شرح بالتركية ، لسردى ، منه نسخة مخطوطة في مكتبة جامعة برنستون ٣٨٤ (٦) .

٧٠ - شرح لمحمد بن حسن الرؤوسي ، منه نسخة مخطوطة في

(١) بروكلمان ٣٢٥/٥ .

(٢) بروكلمان ٣٢٥/٥ .

(٣) فهرس بلدية الاسكندرية ٢٨/١ .

(٤) فهرس مكتبة برلين ٧٤/٥ :

(٥) فهرس مكتبة الاوقاف العامة في الموصل ١٨٩/٣ .

(٦) بروكلمان ٣٢٥/٥ .

المكتبة الأصلية بمحدر آباد - كتبت قبل سنة ( ٧١٣ هـ ) - رقم ١ :  
٢٩٤ ( ١ ) :

٧١ - شرح ليعيش بن علي بن يعيش الحاجي النجوي (ت ٥٦٤٣) (٢).  
٧٢ - شرح لجمال الدين محمد بن مالك ، وقد ذكره الأشموني في  
شرح منظومة الشارح بقوله : ( واختار الناظم في نكته على مقدمة  
ابن الحاجب ) (٣) .

٧٣ - شرح كافية ابن الحاجب ، تأليف بدر الدين محمد بن ابراهيم  
ابن سعد الله بن جماعة ( ت ٧٣٣ هـ ) منه نسخة مخطوطة في ( جامعة  
استانبول ) رقم : ١٣٦٧ (٤) .

٧٤ - ( مصباح الراغب ومفتاح المآرب على كافية ابن الحاجب )  
لعز الدين بن محمد ( من أهل القرن العاشر ) منه نسخة مخطوطة في  
صنعاء ، رقم : ٤٢٣ (٥) .

٧٥ - شرح لمولى فخر الدين احمد الجيلي الاصبهاني (٦) ( كن  
موجوداً سنة ٧٢٩ هـ ) وهذا الشرح : ( قال ، قلنا ) منه نسخة  
مخطوطة - كتبت بالفارسية بغير تاريخ - في مكتبة بلدية الاسكندرية  
رقم : ٤٧٣٠٧ - ح (٧) .

(١) بروكلمان ٣٢٥/٥ .

(٢) خزانة الادب ٦٣٥/٣ .

(٣) شرح الاشموني على الفية ابن مالك ٦٧/١ .

(٤) معهد احياء المخطوطات العربية ص ٣٨٧ .

(٥) مجلة المورد المجلد الثالث العدد الأول ص ٢٤٠ .

(٦) كشف الظنون ١٣٧٥/٢ .

(٧) فهرس مكتبة بلدية الاسكندرية ٢٣/١ .

- ٧٦ - شوح شمس الدين محمود بن عبد الرحمان الاصفهاني  
( ت ٧٤٩ هـ ) ( ١ ) منه نسختان مخطوطتان في حوزة الاستاذ حازم  
الحلي ، صورها من دار الكتب المصرية ( ٢ ) .
- ٧٧ - شرح تاج الدين ابي احمد عبد القادر المعروف بابن أم مكتوم  
القيسي الحنفي ( ت ٧٤٩ هـ ) ( ٣ ) .
- ٧٨ - شرح احمد بن محمد الزبيري الاسكندري المالكي ( ت ٥٨٠ هـ ) ( ٤ )
- ٧٩ - شرح لعلي بن محمد بن علي الحنفي المعروف بالشريف  
الجرجاني ( ت ٨١٦ هـ ) منه نسخة مخطوطة في مكتبة المتحف العراقي  
رقم : ١٨٢٠ ( ٥ ) ، ونسختان في دير الاسكوريال ، رقم : ٢١ ،  
١٢٤ ( ٦ ) ونسختان في مكتبة شيخ الاسلام عارف حكمة في المدينة  
المنورة ، رقم : ٤١١ م ، ٤١٥ ش ( ٧ ) .
- ٨٠ - شرح للشريف نور الدين علي بن ابراهيم الشيرازي ، للميل  
الشريف الجرجاني ( ت ٨٦٣ هـ ) ( ٨ ) .

- ( ١ ) كشف الظنون ١٣٧١/٢ .
- ( ٢ ) سجل الاستاذ حازم الحلي هذا الشرح في كلية دار العلوم  
جامعة القاهرة ، لنيل درجة الدكتوراه .
- ( ٣ ) كشف الظنون ١٣٧١/٢ .
- ( ٤ ) كشف الظنون ١٣٧١/٢ .
- ( ٥ ) المخطوطات اللغوية في المتحف ص ٤٩ .
- ( ٦ ) فهرس الاسكوريال ١٦/١ .
- ( ٧ ) ابن الحاجب النحوي ص ٦١ .
- ( ٨ ) كشف الظنون ١٣٧٦/٣ .

- ٨١ - شرح بالتركية للشيخ المولوي اسحاق بن ( ت ١٠٤١ هـ ) ( ١ )  
 ٨٢ - شرح بالفارسية لمعين الدين محمد امين الخروزي ، صنفه ،  
 لعبد الله خان ، وعلاء الدين علي بن محمد القوشي ( ٢ ) .  
 ٨٣ - شرح للكافية ، شرح مختصر اهداه مؤلفه لعلاء الدين  
 عطاء الملك ( ٣ ) .  
 ٨٤ - شرح على شرح المصنف ، للمولى حسن بن محمد البوريني  
 الشامي ( ت ١٠٣٤ هـ ) ( ٤ ) .  
 ٨٥ - ( تحفة ذوي الالباب في علم الاحراب ) تأليف الامام  
 المنصور يلقبه القايم بن محمد ( ت ١٠٢٩ هـ ) أحد الأئمة الزيدية  
 باليمن ، وهو شرح على كافية ابن الحاجب ، منه نسخة مخطوطة  
 في دار الكتب المصرية ، رقم ٥٨٢٥ ( ٥ ) .  
 ٨٦ - شرح محمد بن محمد الاسدي القديسي ، اسماء : ( المتاهل  
 الصافية في حل الكافية ) ( ٦ ) .  
 ٨٧ - شرح بالفارسية ، للورالدين احمد بن عبد الله بن عبد القادر  
 الشيرازي الطاوسي الشافعي ( ٧ ) .  
 ٨٨ - ( شرح الكافية ) لفضل الله بن عبد الحميد الزوزني المشهور

- 
- ( ١ ) كشف الظنون ١٣٧٣/٢ .  
 ( ٢ ) كشف الظنون ١٣٧٣/٢ .  
 ( ٣ ) كشف الظنون ١٣٧٥/٢ .  
 ( ٤ ) كشف الظنون ١٣٧٠/٢ .  
 ( ٥ ) فهرس المخطوطات للقسم الأول ص ١٣٥ .  
 ( ٦ ) كشف الظنون ١٣٧١/٢ :  
 ( ٧ ) ايضاح المتكثرون في الدليل على كشف الظنون ٢٥٨/٢ :

- بالمفاضل ( ت بعد ٧١٠ هـ ) وسماه : ( كفاية الكافية ) ( ١ ) .
- ٨٩ - شرح احمد بن محمد الحلبي ، المعروف بابن الملا ( ت في حدود ٩٩٠ - ١٠٠٠ هـ ) ( ٢ ) .
- ٩٠ - شرح يعقوب بن احمد بن حاج عوض ، وهو شرح ممزوج اكبر حجماً من شرح الجامي ، ألفه سنة ( ٨٤٥ هـ ) ( ٣ ) .
- ٩١ - شرح اسماعيل بن ابراهيم بن عطية البحراني ، سماه : ( الاسرار الصافية والمقدمات الشافية في كشف مقدمات الكافية ) ( ٤ ) منه نسخة في دار الكتب المصرية ، رقم : ٢١ ( ٥ ) .
- ٩٢ - شرح محمود بن محمد علي الآراني اسكناني ، وهو شرح مختصر ( ٦ ) .
- ٩٣ - ( معرب الكافية لابن الحاجب ) ل محمد بن ادريس بن الياس المرعشي ( ٧ ) ، نسخة مخطوطة في مكتبة طوب قايي سرايي باستانبول : رقم ٤٢٢ ( ٨ ) .
- ٩٤ - شرح الكافية ، لاسحاق بن محمد بن العميد الملقب : بكبير

- ( ١ ) الذيل على كشف الظنون ٢٥٨/٢ .
- ( ٢ ) كشف الظنون ١٣٧١/٢ .
- ( ٣ ) كشف الظنون ١٣٧٦/٢ .
- ( ٤ ) كشف الظنون ١٣٧٦/٢ .
- ( ٥ ) فهرس دار الكتب المصرية ٧٥/٢ .
- ( ٦ ) كشف الظنون ١٣٧٥/٢ .
- ( ٧ ) كشف الظنون ١٣٧٥/٢ .
- ( ٨ ) المورد المجلد الخامس العدد الرابع ص ٢٢٠ .

- الدهلوي (١) منه نسخة مخطوطة - بعنوان : ( فوائد منتخبة ) - ضمن مجموعة في مكتبة طوب قاي سراي رقم : ١٦٦٦/٤ ، H ٧٧٨١ (٢) .
- ٩٥ - شرح لعلاء الدين الفغاري ( الفناري ) . (٣) .
- ٩٦ - شرح البرقلمي (٤) .
- ٩٧ - شرح صفي بن نصير ، بعنوان : ( غاية التحقيق ) ( ٥ ) منه نسخة مخطوطة في مكتبة اوقاف بغداد ، رقم : ٩٦٩٥/٢ (٦) .
- ٩٨ - شرح حسن راست ، وهو شرح ممزوج ، كشرح الصلوي (٧)
- ٩٩ - شرح خضر بن الياس الكمولجنوي ، سماه : الامثلة القطبية على كتاب ابن الحاجب صاحب النفس القدسية ( ٨ ) .
- ١٠٠ - شرح ابراهيم بعروش ، الذي سماه : ( الوافية في شرح الكافية ) منه نسخة مخطوطة في المكتبة القادرية ببغداد (٩) .
- ١٠١ - شرح الشيخ سعد بن احمد التلي ، منه نسخة مخطوطة في خزانة السيد هبة الدين الشهرستاني (١٠) .

- (١) كشف الظنون ١٣٧٤/٢ :
- (٢) المورد المجلد الخامس العدد الثالث ص ٢٦١ .
- (٣) كشف الظنون ١٣٧١/٢ .
- (٤) كشف الظنون ١٣٧١/٢ .
- (٥) كشف الظنون ١٣٧١/٢ .
- (٦) فهرس المخطوطات العربية في مكتبة اوقاف بغداد ٣٢٧/٣ .
- (٧) كشف الظنون ١٣٧٦/٢ :
- (٨) كشف الظنون ١٣٧٣/٢ .
- (٩) ابن الحاجب النحوي ص ٦٥ .
- (١٠) الذريعة ٣٠/١٤ .

- ١٠٢ - شرح الشيخ كمال الدين بن معين الدين محمد الفسوي  
القنوي الفارسي (١) .
- ١٠٣ - شرح السيد نعمة الله بن عبد الله الموسوي القسري الجزائري  
( ت ١١١٢ هـ ) ( ٢ ) منه نسخة في دار الكتب المصرية ، رقم :  
١٦٤٤ ( ٣ ) - .
- ١٠٤ - شرح فاضل افندي ، منه نسخة في جامع الزيتونة ، رقم :  
٣٩٩٩ ( ٤ ) .
- ١٠٥ - شرح للشيخ رودس زادة المسحي بـ ( الايضاح ) منه  
نسخة بخط المؤلف في مكتبة شيخ الاسلام بالمدينة المنورة ، مع نسخة  
أخرى ( ٥ ) .
- ١٠٦ - ( الموارد العذبة الصافية في شرح للكلية الوافية ) ليوسف  
العلامي ، منه نسخة مخطوطة في مكتبة أوقاف الموصل ضمن مجموعة  
رقم ٢٢/٦٤ ( ٦ ) .
- ١٠٧ - شرح حسين بن معين الدين العبيدي ، سماه : ( مرضي  
الرضي ) ( ٧ ) .

(١) الدررمة ٣٠/١٤ .

(٢) الدررمة ٣٠/١٤ .

(٣) فهرس دار الكتب المصرية ١٥/٢ .

(٤) ابن الحاجب النحوي ص ٦٥ .

(٥) ابن الحاجب النحوي ص ٦٤ .

(٦) فهرس مكتبة أوقاف الموصل ١٦٣/٤ .

(٧) كشف الظنون ١٣٧٢/٢ .

- ١٠٨ - شرح محمد بن عبد الغني الأردبيلي ، منه نسخة في مكتبة الحكيم في النجف الاشرف رقم ١٩٠٢ (١) .
- ١٠٩ - شرح أبي إسحاق ابراهيم بن محمد بن عبد القادر التاولي الرباطي . منه نسخة مخطوطة في الخزانة العامة بالرباط رقم : ١٧١٦ (٢)
- ١١٠ - شر عبد الله بن علي بن محمد المعروف بفلك العلماء التبريزي ، سماه : ( الهادية الى حل الكافية ) (٣) :
- ١١١ - شرح داود بن محمد بن داود المالكي الأزهرى ، منه نسخة مخطوطة في جامع الشيخ ، رقم : ٤٥ (٤) .
- ١١٢ - وقد اختصر ( الكافية ) المولى فضيل بن علي الجمالي ( ت ٩٩١ هـ ) وسماه : ( الوافية ) (٥) .
- ١١٣ - واختصرها برهان الدين بن عمر الجعبري ( ت ٧٣٢ هـ ) (٦)
- ١١٤ - واختصرها محمد بن الشيخ محمود المغلوي الوفائي (٧)
- ١١٥ - شرح شمس الدين بن القاضي كمال الدين ، كتبه لخدام الوزير سنان باشا ، سماه : ( فتح الفتاح ) (٨) .

- (١) ابن الحاجب النحوي ص ٦٤ :
- (٢) ابن الحاجب النحوي ص ٦٤ :
- (٣) كشف الظنون ١٣٧٦/٢ .
- (٤) معهد احياء المخطوطات العربية ص ٣٨٤ .
- (٥) كشف الظنون ١٣٧٣/٢ .
- (٦) كشف الظنون ١٣٧٣/٢
- (٧) كشف الظنون ١٣٧٣/٢
- (٨) كشف الظنون ١٣٧٣/٢

١١٦ - ( كشف الوافية في شرح الكافية ) لمحمد بن عمر الحلبي  
( ٨ ٨٥٠٢ ) .

منه نسخة مخطوطة في مكتبة اوقاف الموصل، رقم ١٦/٢٣١ (١)،  
واخرى في مكتبة طوب قايبي سرايبي باستانبول ، ضمن مجموعة ،  
رقم : ١٦٦٦/١ ، H ٧٧٨١ (٢) ، وثالثة في مكتبة الدولة ببرلين ،  
رقم : ٦٥٦٧ (٣) .

١١٧ - حاشية على كافية ابن الحاجب لم يعرف صاحبها ، منه  
نسخة مخطوطة في مكتبة طوب قايبي باستانبول ضمن مجموعة ،  
رقم : ١٦٦٦/٣ ، H ٧٧٨١ (٤) .

١١٨ - واختصر الكافية القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر  
البيضاوي ( ت ٤٨٥ هـ ) ، وصماه : ( اللب ) ( ٥ ) ، - وله شرح  
ذكوانه في رقم ١ ( ٥ ) - ومن ( اللب ) نسخة مخطوطة في مكتبة  
طوب قايبي ، رقم : ١٨٨٢ ، H ، E ، ٧٧٦٨ (٦) .

١١٩ - شرح كافية ابن الحاجب ، لم يذكر صاحب الشرح ، منه  
نسخة مخطوطة في مكتبة الامتاذ محرم جلبي المرعشي بمدينة مرعش  
في تركيا ، رقم : ٤٦ (٧) .

---

(١) فهرس مكتبة أوقاف الموصل ١٨٦/١ .

(٢) مجلة المورد المجلد الخامس العدد الثالث ص ٢٦١ .

(٣) فهرس مكتبة الدولة برلين ٦٥/٥ .

(٤) مجلة المورد المجلد الخامس العدد الثالث ص ٢٦١ .

(٥) كشف الظنون ١٣٧٣/٢ .

(٦) مجلة المورد المجلد الخامس العدد الثالث ص ٢٥٩ .

(٧) مجلة المورد المجلد الرابع العدد الرابع ص ٣٠٥ .

- ١٢٠ - شرح كافية ابن الحاجب ، للسيوطي ( ت ٩١١ هـ ) ،  
 منه نسخة مخطوطة في مكتبة الاستاذ محرم چايي المرعشي ، رقم : ٤٧ (١)  
 ١٢١ - شرح مختصر الكافية ، لشارح لم يذكر اسمه ، منه نسخة  
 مخطوطة في مكتبة طوب قاپسي ، رقم : ١٨٨٤ ، E ، H ، ٧٧٥٤ (٢)  
 ١٢٢ - شرح الكافية ليحيى بن الحسين بن أمير المؤمنين ، منه  
 نسخة مخطوطة في مكتبة الدولة ببرلين ، رقم : ٦٥٩٢ (٣) .  
 ١٢٣ - شرح كافية ذو الارب الهبة في علم العرب . لم يذكر  
 مصنفها ، منه نسخة مخطوطة في مكتبة الدولة ببرلين ، رقم : ٦٥٦٠ (٤)  
 ١٢٤ - النكت على مواضع من الكافية الحاجبية والشافية والخالصة  
 الالافية ، وشذور الذهب ، ونزهة الطرف للسيوطي ، منه نسخة في  
 مكتبة أوقاف بغداد ، رقم : ١٢٢٠ ، ١٤٢٠ (٥) .  
 وقد ذكر آلورد أربعة وعشرين شارحاً للكافية ضمن مجموعة  
 رقم : ١ - ٦٥٨٣/٢٤ (٦) .

## منظومات الكافية وشرح المنظومات

- ١ - نظمها ابن الحاجب للملك الناصر داود بن الملك المعظم ،  
 (١) نفس المصدر السابق ص ٣٠٥ .  
 (٢) مجلة المورد المجلد الخامس العدد الثالث ص ٢٥٨ .  
 (٣) فهرس مكتبة الدولة ٧٥/٥ .  
 (٤) فهرس مكتبة الدولة ٦٠/٥ .  
 (٥) فهرس مكتبة أوقاف بغداد ٣٥٨/٣ .  
 (٦) فهرس مكتبة الدولة في برلين ٧٢/٥ .

وسماها : الوافية ، منها نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية (١) ،  
رقم : ١٠٤٩ وأخرى في مكتبة طوب قاني باستاقبول ، رقم :  
٢١٧٢ ، A ، ٧٧٨٤ (٢) .

٢ - نظمها مجد سنة ١٠٢٩ ، وسمى النظم : بـ ( للوافية ) ،  
وجاءت تسميتها هذه في أول المنظومة حيث قال :

وَبَعْدُ قَدْ سَايَرْتُ نَحْوَ الْكَافِيَةِ مَنْظُومَةً أُسَمِّيْتُهَا بـ ( الوافية )  
منها نسخة مخطوطة في مكتبة المتحف العراقي ، رقم : ٣٠٤ (٣)

٣ - ونظمها مجد الشيخ معروف التودهي ( ت ١٢٥٤ هـ ) ،  
وسماها : ( كفاية الطالب ) ، منها نسخة مخطوطة في مكتبة المتحف  
العراقي ، رقم ٢٤٩١ (٤) .

٤ - منظومة لابراهيم التمشبدي السبستري ، نظمها سنة (٨٩٠٠) (٥)

٥ - منظومة لم يعرف ناظمها ، نظمت سنة ( ٧٥٢ هـ ) (٦) .

٦ - نظمها شمس الدين أبو عبد الله مجد بن عبد الله بن عمر بن  
أحد العزال الكوفي ، سماها : ( نهاية الطالب في نظم كافية ابن  
الحاجب ) (٧) .

---

(١) فهرس دار الكتب المصرية ١٧٤/٢ .

(٢) مجلة المورد المجلد الخامس العدد الثالث ص ٢٦١ .

(٣) المخطوطات اللغوية في المتحف ص ٥٤ .

(٤) المخطوطات اللغوية في المتحف ص ٦٤ .

(٥) بروكلمان ٣١٦/٥ .

(٦) بروكلمان ٣٢٦/٥ .

(٧) - بروكلمان ٣٢٦/٥ .

- ٧ - نظمها ابراهيم ششيري ، منها نسخة مخطوطة في مكتبة رضا في رامپور - الهند - رقم : (١)٢٦٦٠ :
- ٨ - نظمها حسام الدين اسماعيل بن ابراهيم (ت ١٠١٦ هـ) (٢)
- ٩ - نظمها أمير مصطلى الشيرازي (٢) :

## شروح منظومات الكافية

- ١ - شرح ابن الحاجب المنظومة بشرح سماه : (شرح الوافية نظم الكافية) ، وهو الكتاب الذي نحققه .
- ٢ - شرح ( الوافية ) التي نظمها مجد سنة ( ١٠٢٩ ) ، فقد شرحها ولده في حياته (٤) ، منه نسخة في المتحف العراقي رقم : (٥)٣٠٤
- ٣ - نظم ( الكافية ) حسام الدين اسماعيل بن ابراهيم (ت ١٠١٦ هـ) ، وشرح النظم (٦) .
- ٤ - شرح منظومة ابن الحاجب لعماذ الدين اسماعيل الأيوبي صاحب حماة ( ت ٧٣٢ ) (٧) . و ( الكافية ) بهذا الاهتمام من جمهرة النحاة المعاصرين لصاحبها والمتأخرين عنه ، تحت المربة الاولى بكثرة

(١) بروكلمان ٣٢٦/٥ .

(٢) كشف الظنون ٣٧٢/٢ .

(٣) كشف الظنون ٣٧٣/٢ .

(٤) النظم والشرح في كتاب واحد .

(٥) المخطوطات اللغوية في المتحف ص ٥٤ .

(٦) كشف الظنون ١٣٧٣/٢ .

(٧) كشف الظنون ١٣٧٤/٢ .

الشروح والتعليقات والنظم ، حيث لم يصل أي مصنف من مصنفات النحاة الى ما وصلت اليه ( الكافية ) التي بلغت شروحها مئة وخمسين شرحاً ، واذا أضفنا الى هذا العدد النظم وشر للنظم ، وصل العدد الى مئة وستين ، واذا أضفنا الى هذا العدد الحواشي على الشروح ، ليزاد العدد على المئتين .

وبذلك يمكننا القول : ان ( الكافية ) أبرز كتاب اكتسب شهرة واسعة عند النحاة ، وما كانت تلك الشهرة إلا أنه جديد في منهجه ، جديد في اتجاهه التعليمي ، مشوق في مادته .

## اهمية الوافية

إن حفظ النصوص المنظومة أسهل من حفظ النثر ، لذلك انجده العلماء الى نظم القواعد النحوية واللغوية ، وغير ذلك من العلوم (١) الاخرى تسهيلاً على الدارسين .

فقد وضع عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٦٧هـ) (٢) منظومة بـ ( الظاء والضاد ) (٣) ، ونظم القاسم بن علي الحريري (ت ٥١٦هـ) منظومة بالنحو ، سماها : ( ملححة الاعراب ) (٤) . أما الفترة التي عاش فيها ابن الحاجب فقد انسمت بكثرة المنظومات

(١) مثل بدء الأمالي في التوحيد ، ومتون الفرائض ، ومتون المصطلح في الحديث هداية الصبيان في تجويد القرآن ، أنظر مجمع مهمات المتون ص ١٩ ، ٤٦ ، ٥٧ ، ١١٨ .

(٢) ، (٣) لغة العرب المجلد السابع ص ٤٦١ .

(٤) انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/٢٥٧ .

وخاصة في العلوم العربية ، فقد وضع ابن الحاجب منظومتين في النحو هما : ( الوافية نظم الكافية ) ، و ( المؤنثات الساعية ) (١) ، وواحدة في العروض سماها : ( المقصد الجليل في علم الخليل (٢) ) ، وقد حاصره يحيى بن معط ( ٦٢٨ هـ ) الذي اشتهر بنظم ( الفتيه ) المشهورة (٣) ، وفتح بن موسى الخضراوي ( ت ٦٦٣ هـ ) الذي نظم ( مفصل الزمخشري ) ، و ( سيرة ابن هشام ) و ( اشارات ابن سينا ) وله منظومة في ( العروض ) (٤) ، والشيخ عبد الرحمن بن اسماعيل المعروف بأبي شامة ( ت ٦٦٠ هـ ) الذي نظم ( مفصل الزمخشري ) (٥) وابن مالك الأندلسي ( ت ٦٧٠ هـ ) ، وتبعهم كثير من النحاة المتأخرين .

ومنظومة ( الوافية ) لابن الحاجب من المنظومات المهمة ، لأنها وفيت بالمادة النحوية مع المحافظة على المنهج المنظم ، فهي وافية ( للكافية ) كما قال صاحبها (٥) .

وبعد إن هذه أرجوزة في علم الاعراب أنت وجيزه  
من أجلها أسمىها ( بالوافيه ) لكونها وفيت بنظم ( الكافيه )

(١) البلغة في شذور اللغة ص ١٥٧ .

(٢) منه ثلاث نسخ في دار الكتب المصرية رقم ٦٨ ، ١٩٠٣٤٣٠ ،

(٣) بقية الرواة ٢/٢٤٢ .

(٤) بقية الرواة ٢/٧٧ .

(٥) منظومة الوافية ق ١ .

## الاختلاف بين الكافية والوافية

من المعروف أن ابن الحاجب نظم كافيته لفرض تعليمي تسهيلاً لحفظها ، حينما طلب منه ذلك ، إلا أننا نحاول أن نعرف ، هل اكتفى بنص كافيته ، أو زاد عليه ، أو نقص منه شيئاً ، نتيجة لخبراته التي تكونت منذ تأليفه الكافية إلى وقت نظمها ؟ والاختلاف لا بد منه سواء أكان في اللفظ لاختلاف النظم عن النثر ، أم بالمادة ، لطول الزمن بين النثر والنظم ، ولأجل أن يتضح لنا ذلك بجلاء نختار نصوصاً من الكتابين ونقارنها ببعضها .

حرف الكلمة في الكافية بقوله : والكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ، وهي : اسم ، وفعل ، وحرف ( ١ ) ، وقال في النظم ( ٢ ) :  
اللفظ موضوع لمعنى مفرد      كلمة جنس ثلاث تغتدي  
اسم وفعل ثم حرف تأتي      محصورة بالنفي والاثبات  
من ملاحظة النصين نجدهما متطابقين في المادة ومختلفين في اللفظ ، وهذا الاختلاف تقتضيه طبيعة النظم .

---

( ١ ) الكافية ( طبعة قديمة ) ص ٢ .

( ٢ ) الوافية ق ١ .

أما الاختلاف بين النصين في اللفظ والمادة ، فقد ورد في موضوع خصائص الاسم ، قال في الكافية : « ومن خواصه دخول اللام ، والجر ، والتنوين ، والاسناد اليه ، والاضافة » (٣) وقال في التنظيم (١) .

باللام خصّ الاسم والاسناد اليه والجر وان تنادي والنعت والتنوين والتصغير والجمع بالتصحيح والتكسير ذكر في الكافية خمس خصائص ، وهي : دخول اللام ، والجر ، والتنوين ، والاسناد اليه ، والاضافة ، وقد أضاف في الوافية الى هذه الخصائص خمساً أخرى ، وهي : النداء ، والنعت ، والتصغير ، والجمع الصحيح ، وجمع التكسير ، وهذه زيادة في اللفظ والمادة . وقد اتفق النحاة قبل ابن الحاجب على ذكر الخمس التي ذكرت في الكافية ، وتفرد صاحبنا بذكر الخمس التي وردت في الوافية ، مما يوضح لنا تجربته الرائدة في مادة النحو التي ظهرت بعد تأليفه لكافيته .

عرّف العامل في الكافية بقوله : « العامل مابه يتقوم المعنى المقتضى للاعراب » (٢) ، اما في الوافية فقد أهمل العامل وتعريفه والتعليق عليه ، وما كان ذلك إلا لاتجاهه الى تسهيل مادة النحو الذي ظهر بصورة أوضح في شرحه للوافية . ومن المسائل التي أعاد النظر فيها بعد نظمه للوافية ، وأضاف

(١) الوافية ق ٤ .

(٢) الكافية ص ٥ .

(٣) للكافية ص ٣ .

اليها أفكاراً جديدة ، مسألة الأفعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل ، قال في الكافية : « والمتعدي يكون الى واحد كضرب ، والى اثنين كأعطى وهكيم ، والى ثلاثة ، كأعلم ، وأرى ، وأنبأ ، ونبأ ، وخبر ، وأخبر ، وحدث ، وهذه مفعولها الاول كالمعول أعطيت ، والثاني والثالث كفعولي علمت (١) ، ، وقال في الوافية (٢) :

أعلمتُ معُ أربتُ لا أظننتُ ولا أخلتُ لا ولا أزعمتُ  
وقد يجي لواحد واثنين وجاءت الثلاث في فعلين  
وأخبروا وخبروا وحدثوا وأنبتوا ونبتوا مستحدث  
في البيت الاول ذكر رأي الاخفش في تعدية الافعال ( أظننتُ  
وأخلتُ وأزعمتُ ) الى ثلاثة مفاعيل ، ورفضه ، وهذا غير موجود  
في الكافية ، وفي البيتين التاليين خالفت ما ذكر في الكافية من  
الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل ، ففيها جعل الافعال السبعة جميعها  
متعدية الى ثلاثة مفاعيل ، وفي الوافية جعل المتعدي الى ثلاثة مفاعيل  
( أعلمتُ ، وأربتُ ) ، أما أخبر ، وخبر ، وأنبأ ، ونبأ ،  
وحدث ، فقد جعلها متعدية الى مفعول به واحد وليس الى ثلاثة  
مفاعيل ، وجعل الثاني والثالث من مفاعيل هذه الافعال مفعولا  
مطلقاً ، وذلك بفهم من قوله : ( مستحدث ) ، أي دال على  
الحدث (٤) .

(١) المصدر نفسه ص ٨٧ .

(٢) الوافية ق ٢٥ .

(٣) شرح الوافية ق ٨١ :

(٤) ينظر : شرح الوافية لابن الحاجب ورقة ٨١ ، شرح الكافية

له أيضاً ص ١١٠ .

من هذه الموازنة التي عقدناها بين المصنفين ، يتضح لنا أن الوافية وإن كانت نظماً للكافية ، وغرضها تعليمي إلا أنها تختلف عنها من حيث الأفكار الجديدة ، التي أضافها المصنف نتيجة لتجاربه التعليمية ، وحذفه بعض الأفكار التي لا تتلائم مع أهمية الكافية . وبعبارة أوضح يمكن أن نقول : إن الوافية جاءت باستدراكات على الكافية لم يتسن لابن الحاجب ادخالها عليها ، نظراً لشيوع الكافية بين العلماء .



# الفصل الثاني

## شرح الوافية

- ١ - أهمية شرح الوافية
- ٢ - منهج ابن الحاجب في شرح الوافية
- ٣ - الدليل عند ابن الحاجب
- ٤ - العلة عند ابن الحاجب

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## شرح الوافية

شرح الوافية الذي نحققه ، يقوم بتحقيقه على نسختين اثنتين ، بعد تصفحي لفهارس المخطوطات المعتمدة لم ائتد الى ثالثة لها ، اولاهما نسخة مصورة عن مخطوطة في مكتبة دير الاسكوربال برقم ١٤٦ (١) ، وهي نسخة جيدة إلا أن فيها نقصاً حصل بسبب التامخ كما يبدو ، سوف نبيته في موضوع وصف النسختين ، والثانية نسخة مخطوطة في مكتبة أحمد عارف حكمة في المدينة المنورة (٢) .

ولشرح الوافية غير شرح المصنف شرحان :

- ١ - شرح لمحمد بن عمر الحلبي ، منه نسخة مخطوطة في امبونخ ، برقم ٧١٣ (٣) .
- ٢ - شرح لمجهول ، منه نسخة مخطوطة في ليدن برقم ١٦٠ ، واخرى في برديانا ١٨٨١/١ ، وثالثة في الجزائر برقم ٦٦ (٤) .

## اهمية شرح الوافية

أوضحنا أهمية النظم ، وبيننا زيادته في الآراء النحوية على للكافية ،

(١) لقد صور هذه المخطوطة طارق عبد عون ، وزودني بها مشكوراً .

(٢) منها نسخة مصورة في جامعة الدول العربية .

(٣) بروكلمان ٣٢٦/٥ .

(٤) المصدر نفسه ٣٢٦/٥ .

ونظراً لأهميته طلب الملك للناصر داود من المصنف شرحه ، فشرحه له وتظهر أهمية هذا الشرح بالنسبة ( للكافية ) ، و ( شرحها ) و ( الوافية ) ، لكونه متأخراً عنها ، فلا بد أن يكون الشارح قد أضاف في هذا الشرح ما استجد في ذهنه من آراء تتعلق في المادة وطريقة الشرح ، ولا يمكن أن يكون الشرح تكراراً لوافيته وكافيته ، لأن ابن الحاجب عُرِفَ بدقة التحقيق والتثبت للتام(١) والذكاء والفتنة ، وإذا كان تكراراً فما الفائدة التي يجنيها من وجود شرحين متفقين للكافية ، أحدهما شرح الكافية ، والثاني شرح للوافية التي هي تكرار للكافية ، على رأي من يقول بهذا اللزوم .

يمكن أن نفني شبهة التكرار بدليلين : الاول طريقة الشرح ، والثاني إختلاف رأي المصنف في ( شرح الوافية ) عن رأيه في الكافية وشرحها .

## ١ - طريقة الشرح :

طريقة ابن الحاجب في شرح النظم تختلف عن طريقة من سبقه من النحاة ، فهو يذكر بيتاً ، أو بيتين ، أو ثلاثة ، أو مجموعة كبيرة من الأبيات ، قد تصل في عدد أبيانها الى العشرين(١) ، أو الستة والثلاثين(٣) بيتاً ، حسب أهمية الموضوع وكبر حجمه .

(١) أنظر وفيات الأعيان ٤١٤/٢ .

(٢) شرح الوافية ق ٦٢ .

(٣) المصدر نفسه ق ٨٩ .

وطريقة شرح الآيات هذه على ما يبدو ناجحة في وقته ، وقد استمر نجاحها الى وقت قريب ، والدليل على نجاحها انها استعملها المتأخرون عن ابن الحاجب مثل ابن الناظم ، وابن عقيل وغيرهم .

## ٢ - اختلاف شرح الوافية عن الكافية وشرحها

إن تناول ابن الحاجب للموضوعات في مصنفاته النحوية يختلف بحسب تقدمها وتأخرها ، فقد يذهب الى رأي في مصنف متقدم ، ويخالفه في المتأخر ، أو قد يوافق الرأي السابق ، إلا أنه يستبدل بدليل أكثر وضوحاً من الدليل السابق ، وقد نلاحظه في مصنف سابق يتناول موضوعاً بالشرح والمناقشة ، لكنه اذا عرض له في مصنف متأخر يشير الى إشارة هابرة ، بغير مناقشة إصفاً على المصنف السابق ، لكنه في الوقت نفسه لا يشير الى ذلك المصنف ، كما يفعل النحاة الذين تعدد مصنفاتهم .

ولما كنا قد قارنا بين آيات من الوافية ، ونصوص من الكافية ، نحاول الآن أن نقارن بين نصوص من شرح الوافية ونصوص من شرح الكافية ، كي يتضح الفرق بين الشرحين .

## ١ - صرف سراويل ومنعها من الصرف

قال في شرح الكافية : « وسراويل في الاضراض على هذا الباب اشكل من ( حضاجر ) إذا لم يصرف ، ولذلك اضطرب فيه ، فقال قوم : أعجمي حُمِل على موازنه في العربية - كصاييح ،

فأجري مجراه تشبيهاً له به ، ولما لم يكن من جنس كلامهم اتبعوه مشابهة فحملوه عليه ، ويلزم هؤلاء أن يقولوا : الجمع وما أشبه الجمع ، وقال قومٌ : هو عربي ، ولكنه في التقدير ، فيجملون ( سراويل ) في التقدير جمعاً ( لسروالة ) ، ثم أطلق اسم جنس على هذه الآلة المفردة ، وهو بعينه في أسماء الأجناس ، فإن مثل ذلك لم يثبت إلا في الاعلام ، ثم قال : وإذا صُرف فلا اشكال على ما ذكرناه ، لأننا قلنا الجمع المانع شرطه صيغة منتهى الجموع ، وقد فقد ههنا كونه جمعاً ، فلا أثر له عند فقدان السبب ، وأما من قال : العلة كونه لا تظهر له في الآحاد ، فلا اشكال صرف أو لم يصرف «(١)» ، وقال في شرح الوافية : « يعني أن ( سراويل ) إنما يرد إذا لم يصرف ، لأنه ليس بجمع ، لأنه اسم لهذه الآلة المفردة ، ومع ذلك فقد مُنع من الصرف وليس بعلم ، فيقال : منقول عن الجمع ، كما قيل في ( حضاجر ) ، لأن الاعلام أكثر فيها النقل ولا يستبعد ، وأما أسماء الأجناس فيستبعد فيها النقل إلا نادراً كخازباز ، ولما كان سراويل ليس فيه ما يمنع الصرف إلا تقدير كونه جمعاً في الأصل منقولاً اسماً لهذه الآلة ، وإن كان اسم جنس بعد النقل ، وجب المصير اليه ، وإن كان مستبعداً لثلا يؤدي الى خرم قاعدة معلومة ، وهو منع الصرف بغير علة ، فلذلك قُدِّرَ جمعاً ( لسروالة ) التي هي أيضاً اسم لهذه الآلة ، وجمع ( سروالة ) : سراويل ، ثم نقل اسماً لمفرده فبقي على ما كان من منع الصرف «(٢)»

(١) شرح الكافية ص ١٦ .

(٢) شرح الوافية ق ٩ .

من ملاحظتنا للنصين السابقين يتضح لنا أنه بعد أن ذكر مختلف الآراء ، ذهب في الكافية وشرحها الى جواز صرف سراويل ، ولكنه في شرح الوافية استدلل بدليل العلمية واسم الجنس وضعفها ، ثم اعتمد على دليل الجمع ، ورجع منع صرف سراويل بوساطته ، ودليل الجمع من الأدلة القوية ، لوروده في الشعر العربي مفرداً كقوله :  
عليه من اللؤم سرِوالة فليس يَرق لمستعطف (١)  
وبذلك نراه في شرح الوافية يصحح ما اختلف فيه في كتبه الأخرى.

## ب - التنوين الغالي

قال في الكافية : « فان لحق التنوين قافية مقيدة ، سُمي التنوين الغالي لقائه ، وفي كسر ما قبله وفتحه إحتمال ، والظاهر أن الفتح أولى مثل قول الشاعر :

وقاتم الأعماق غاوي المخترقن

ولا يُعد في كسر القاف ، إما لأن أصلها الكسر فحُرِّكت عند الاحتياج الى تحريكها بحركتها الأصلية ، وإما لالتقاء الساكنين لأن أصلها الكسر ، والظاهر الفتح ، لما ثبت من أن مثلها إذا لحق بما آخره ساكن ، وحُرِّك ذلك الساكن بالفتح ، ولا نظر الى التقاء الساكنين ، نحو اضربن واقتلن ، فان زعم من كسر أنها أشبه بمثلها في حينئذٍ وقد كُسِرَ ما قبلها ، فالجواب أن حملها على ما لم يكن له أصل في المعنى ، وهو نون التأكيد أشبه من حملها على ما له أصل

(١) البيت ذكره المبرد ولم ينسبه المقتضب ٣ / ٣٤٦ ، الاشم في

٤٧ / ٣ ، الخزانة ١ / ١١٣ .

في المعنى ، وهو العوض من المضاف اليه ، كان الفتح أولى ، (١) ، وهو بعد أن ناقش التنوين الغالي مناقشة مفصلة ، نراه يجوز هذه المناقشة في شرح الوافية إيجاراً يكاد يضرب فيه عما ذكره في شرح الكافية ، كما ذكر في النص التالي : « يقول إن كان التنوين تنوين ترنم كقولهم ( حبيب ومنزل ) ، أو التنوين المسمى بالتنوين الغالي كقوله :

وقام الاعماق خاوي المخترقن

وهو الذي يترنمون به في القافية المقيدة ، فلا يختص باسم ولا فعل ، بل يكون في الاسماء والافعال وفي الحروف (٢) ، وعند مناقشة التنوين الغالي في شرح الوافية يرجع الى أنه ناقشه في شرح الكافية ، وتوصل الى نتيجة فتح ما قبل التنوين ، خلافاً لمن ذهب الى الكسر ، وهو الأخفش ، وبذلك تكون مناقشته في شرح الوافية من باب التكرار .

## ج - تقديم الحال على المجرور

قال في شرح الكافية : « لا يجوز تقديم الحال على المجرور في الأصح ، وهو مذهب أكثر البصريين ، ووجهه أنه اذا كان مجروراً فالحال في المعنى له ، وحكمه منسحب على الحال في المعنى ، فكما لا يتقدم المجرور على الجار ، فكذلك على ما هو في حكمه ، فهذا معنى مناسب لامتناع تقديم حال المجرور ، ولم يسمع عن العرب

(١) شرح الكافية للمصنف ص ١٣٣ .

(٢) شرح الوافية ورقة ٩٩ :

مخالفة في الحكم ، فلا يصار الى سواه بمجرد القياس ، وتمسك الآخرون  
بكونه حالاً ، وقد كثر تقديم الحال في كلامهم ، حتى صار ذلك  
معلوماً غير محتاج الى نقل في موضع مخصوص ، فجعلوا الباب كله  
واحداً ، والصحيح ما تقدم (١) ، وقال في شرح الوافية : « ولا  
يتقدم حال المجرور عليه ، ولذلك إذا قلت : مررت قائماً بهمرو ،  
كان الحال من المضمير الفاعل في مررت لا من عمرو ، ويتبين بمثل :  
مررت قائماً بهندي ، فيتعين المنع ، ومررت قائماً بهند فيتعين الجواز  
هذا قول الاكثرين ، وإنما منعه ، لأن الحال فيه معنى الوصفية ،  
فكروا أن يقدموها عليه ويدل على الاستتاع ، أن مثل ذلك غير  
واقع كثيراً ، فلو كان جائزاً لوقع ، ولو وقع للفعل ، فدل على أنه  
ممتنع عندهم (٢) ، على الرغم من اتفاق رأيه في كلا الشرحين إلا  
أنه اتبع طريقة تعليمية توضيحية في شرح الوافية أكثر وضوحاً من  
طريقته في شرح الكافية ، وذلك باستعماله التذكير ، والتأنيث ،  
وهوذة الحال على المضمير المتقدم ، وعدم عوده على الاسم المتأخر .

### د - صيغة « افعل به » في التعجب

قال في شرح الكافية : « وأما أحسن يزيد ا فأصله ( أحسن  
زيد ) عند سيبويه ، وفيه شذوذان : أحدهما استعمال الأمر بمعنى  
الماضي ، والآخر زيادة الباء في الفاعل ، ولا ضمير عنده في  
( أفعل ) ، لأن ( يزيد ) عنده هو الفاعل . وذهب الأخفش وغيره

(١) شرح الكافية للمصنف ص ٤٠ .

(٢) شرح الوافية ورقة ٣٤ .

الى أن ( أفعل ) في الاصل أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً كريماً ، أو حسناً وما أشبهه ، وفي ( أفعل ) ضمير الفاعل لا بد منه ، إلا أنه جرى مستتراً للواحد ، والاثنين ، والجماعة ، لأنه جرى مجرى المثل ، والباء على هذا الوجه الثاني إما زائدة كأن أصل أكرم ( يزيد ) أكرم زيداً ، ثم زيد الباء ف قيل : أكرم زيد ، وقيل : الباء للتعدي ، كأن أكرم ، مثل قولهم : أكرم زيد ، أي صار ذا كرم ، فتقدر الهمزة للصيرورة ، مثلها في أغد البعير إذا صار ذا غدة (١) . وقال في شرح الوافية : « وبه في أفعل به عند سيبويه فاعل وصيغة الامر بمعنى الماضي في الاصل ، كأنه أحسن زيد ، ثم لما قصد التعجب ، غير الماضي الى صيغة الأمر ، وزيدت الباء في الفاعل ، وفي ذلك تعسف . وأسهل منه مأخذاً أن يقال : إنه في الاصل أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً كريماً أي بأن يصفه بالكرم ، والباء زائدة مثلها في ألقى بيده ، أو للتعدي ، كأن الاصل من أكرم زيد ، أي : صار ذا كرم ، ثم جاء بالباء للتعدي ، فصار معنى أكرم زيد ، أي : صيره ذا كرم ، وعلى هذين يكون في أفعل ضمير الفاعل مستتراً لا بتغير ، لأنه بعد استعماله بالياء للتعجب صار كالامثال التي لا تتغير (٢) . ومن تفحصنا للنصين السابقين يتضح لنا سهولة النص في شرح الوافية ، حيث إنه سارَ منتهجاً الطريقة التعليمية الواضحة التي تقرب المادة الى الأذهان ، مثال قوله : « به » عند سيبويه فاعل ، وصيغة الامر بمعنى الماضي ، ولما قصد التعجب غير الى صيغة الماضي ، وزيدت الباء في الفاعل ، وفي ذلك

(١) شرح الكافية للمصنف ص ١١٦ .

(٢) شرح الوافية ورقة ٨٥ .

تعسف ، وعندما رجح رأي الأخصر والكوفيين ، قال وأسهل منه مأخذاً أن يقال : إنه في الاصل أمر ، ثم ذكر الامثلة دعماً للقاعدة التي رجحها ، أما في شرح الكافية ، فقد أطال المناقشة التقليدية ، وذكر الشلوزين اللذين ردّ بها رأي سيوبه ، ورجح رأي الاخصر والكوفيين ودعمه بالأدلة المختلفة ، وذكر كثيراً من الامثلة التي لا داعي لذكرها .

وبذلك يبرز إسواب شرح الوافية التعليمي الذي ابتعد فيه عن المناقشات الجانبية ، وتجنب طريقتة الصعبة في شرح الكافية التي كانت مثقلة بالمناقشات الجانبية .

## منهج ابن الحاجب في شرح الوافية

إن الذي يلقي نظرة فاحصة على شرح الوافية ، يعلم أن ابن الحاجب قد أعاد النظر فيما كتبه في الكافية ، وما نظمه في الوافية ، في ضوء تجاربه في تدريس مادة النحو ، أما الهيكل العام في تبويب شرح الوافية ، فإنه يماثل تبويب الوافية ونص الكافية ، والوافية تآله في تنظيم الموضوعات ، وشرح الوافية شرح للمنظم . فلا بد من متابعته في التنظيم المنهجي ، وبذلك يتضح لنا أن الهيكل العام في هذه الكتب الثلاثة منهجها واحد ، فلا بد أن نعرف : أمثلاً فيها صاحبها أم مجدد ؟ الاجابة عن هذا السؤال تقتضينا أن نعرف مدى علاقة ابن الحاجب بمن سبقه من جهة تنظيم المنهج ، فقد يبدو في الظاهر أن منهج الكافية يشبه منهج المفصل ، وذلك أن المفصل مقسم : الى الاسماء ، والأفعال ، والحروف والمشارك ، وعلى هذا يكون ابن

الحاجب في كافيته قد تابعه في الأسماء ، والافعال ، والحروف ، وحذف المشترك ، وهذا هو الذي دفع طارق جدد عون لأن يقول : « مبار فيها - أي : الكافية - ابن الحاجب على نهج الزمخشري في مفصله وفتى على آثاره وتبعه ، ولا أظن هذا نقصاً في المنهج ، لأن تقسيم الزمخشري كتابه على أربعة أبواب : الأسماء ، والافعال ، والحروف ، والمشارك ، إنما هو منهج سديد (١) ، وبعد ذلك ذكر الفرق بين الكافية والمفصل (٢) - والمعروفة نتيجة ابن الحاجب المنهجية من عدمها ، يلزمنا معرفة تنظيم الزمخشري لمفصله وابن الحاجب لكافيته ، أما الزمخشري فننتعرف على منهجه من كلامه ، قال في المفصل : « فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل في صنعة الاحراب ، مقسوماً أربعة أقسام ، القسم الاول في الأسماء ، القسم الثاني في الافعال ، القسم الثالث في الحروف ، القسم الرابع في المشترك من أحوالها وصنعت كل من هذه الأقسام تصنيفاً ، وفصلت كل صنف تفصيلاً حتى رجع كل شيء الى نصابه ، وأستقر في مركزه (٣) . »

يظهر من هذا النص أن المفصل مقسم على أربعة أقسام ، وكل قسم مقسم على فصول ، وهذه الفصول تابعة جميعها الى ذلك القسم ، دون أن ينظر الى أقسام الكلمة الثلاثة ، والى الفصل بين النحو والصرف ولا يهتم في تقسيمه هذا أن يدخل الصرف مع النحو أم يخرج عنه :

(١) ابن الحاجب النحوي ص ٩٨ .

(٢) أنظر نفس المصدر ص ٦٩ - ٧٣ .

(٣) المفصل ص ٥ .

أما ابن الحاجب ، فقد انطلق في منهجه في الكافية من تقسيم  
الكلمة ، قال في شرح اللوافية :  
اللفظ موضوعاً لمعنى مفرد كلمة جنس ثلاث تغندي  
اسم وفعل ثم حرف تأتي محصورة بالنفي والاثبات  
ولما ذكر أنها ثلاثة أنواع ، ذكر ما يدل على الحصر : : الخ (١) «  
بعد تعريفه للكلمة قسمها المصنف الى ثلاثة أقسام : الاسم ، والفعل ،  
والحرف ، وبدأ بالاسم فناقشه من حيث حركة آخره الى معرب  
بالحركات ، ووضح نيابة الحركات بعضها عن بعض ، ثم ناقش  
مرفوعات الاسماء ، ومنصوباتها ، ومجروراتها ، والتوابع ، والمبنيات  
من الاسماء ، والمجهقات ، وبعد ذلك عرض للقسم الثاني من الكلمة ،  
وهو الافعال على اختلاف أنواعها ، المبني منها ، والمعرب ، والجامد  
والمتصرف ، وللتاقيص ، ثم تطرق الى القسم الثالث من الكلمة وهو  
الحروف ، في هذا القسم ناقش الحروف مناقشة مستفيضة ، وبانتهاء  
الحروف انتهى كتاب الكافية ونظمها وشرحها .

مما تقدم يظهر لنا بأن الشبه بعهد جداً بين المنهجين ، من حيث  
تناول المادة النحوية ، ويمكن أن نرجع هذا الاختلاف بالنقاط التالية :  
أ - إن الزمخشري تناول المادة النحوية والصرفية وقسمها على أربعة  
أقسام دون أن ينظر إلى أي اعتبار من اعتبارات تقسيم الكلمة .  
ب - إن ابن الحاجب قسم الكلمة على ثلاثة أقسام ، وناقش كل  
قسم من أقسام الكلمة بصورة مستقلة عن غيره من الأقسام الأخرى ،  
وأنتهت الكافية بانتهاء القسم الأخير من أقسام الكلمة .  
ج - ناقش الزمخشري المادة الصرفية مع الأسماء ، كما هو الحال

(١) شرح الوافية ورقة ١ .

في النسب ، والتصغير ، وجمع التكسير ، والأسماء المؤنثة ، ومع الأفعال ، كما جاء في أبنية مصادر الأفعال الثلاثية والرابعة والخامسة ، والقسم المتبقي منها أدخله مع المشترك .

د - ابن الحاجب جرد المادة النحوية تماماً من مادة الصرف ، وخصص كتاباً مستقلاً جمع فيه المادة الصرفية .

وبذلك تنفي شبهة من يدعي تقليد ابن الحاجب للزمخشري في التنظيم المنهجي . وإذا اتضح لنا ذلك نحاول أن نتعرف على طريقة ابن الحاجب في شرح الوافية ، وأدلته ، وتعليقاته .

## ١ - طريقة ابن الحاجب في شرح الوافية .

إن الطريقة التي سار عليها ابن الحاجب في شرح الوافية ، تظهر قابليته التربوية في معرفة الصعوبات التي كانت تعترض المتعلمين ، من خلط المتن بالحاشية ، وصعوبة النص وشرحه ؛ لذلك نراه يسلك الطريق الأمثل في شرح المنظومات الشعرية ، وهو أن يذكر للنص المتعلق بقاعدة نحوية معينة ، أو موضوع محدد ثم يبدأ بشرحه ، كي يكون واضحاً ومفهوماً لدى المتعلمين ، مثال ذلك ، قوله في حد الكلمة :

اللفظ موضوعاً لمعنى مفرد كلمة جنس ثلاث تفتدي

بيان لحد للكلمة ، فقوله : ( لفظ ) يشمل الكلمة وغيرها ، لا لما يتلفظ به ، وقوله : ( لمعنى ) يخرج المهملات مثل : ديز ولاز ، مما لم يوضع وقوله : ( مفرد ) يخرج . . . الخ « (١) . وقال في حد الفاعل :

---

(١) شرح الوافية ورقة ١ ظ .

ما أسندوا اليه بعد فعل أو شبهه ففاعل مستعلي  
يقول : كل أسم أسند الفعل أو شبهه اليه فهو الفاعل ، وقوله :  
( بعد فعل ) لرفع وهم زيد قام ، في أن ( زيدا ) فاعل لتوهم أنه  
اسند الفعل اليه ، وفي الحقيقة لم يسند الفعل إلا الى المضمرة فهو الفاعل ،  
ولا يكون الفاعل أبداً إلا متأخراً ، ( ١ ) ، ففي النص الأخير ، بعد  
أن ذكر في ( الوافية ) التعريف بدأ يناقشه - في الشرح - موضحاً  
النقاط المهمة بطريقة تعليمية ، مبيّناً محل الفاعل من الفعل ، إن كان  
متأخراً عن الفعل ، فهو فاعله ، وإن كان متقدماً ، ففاعله ضمير  
مستتر ، والأسم المتقدم مبتداً ، وهذا الذي قاله : لا يخالف ما ذكره  
بأن الرفع علم الفاعلية أي للفاعل وما شابهه الفاعل ( ) ، فالفاعل مرفوع  
سواءً أكان فاعلاً ظاهراً أم ضميراً مستتراً أم متقدماً على الفعل ؟  
على أنه مبتداً فيدخل ضمن شبهه . وطريقة الشرح هذه من مبتكرات  
ابن الحاجب ، وقد تابعه فيها أكثر النحاة المتأخرين ومنهم ابن الناظم  
وابن عقيل في شرح الفية ابن مالك .

ولما كان فقيهاً ومقرئاً اعتمد في شواهد على القرآن الكريم ،  
وكثيراً ما نراه يناقش الآيات القرآنية التي تحتل وجوهاً من القراءات ،  
فيضعف بعض الآراء ، ويرجع ما يقبله منها ، وقد يطرح تلك الآراء ،  
ويختار رأياً حسب اجتهاده .

قال في موضوع الحروف المشبهة بالفعل : ( ولكننا هو الله  
ربي ) ( ٣ ) ، لا يستقيم أن تكون ( لكن ) مشددة ؛ لوقوع المبتدأ

( ١ ) شرح الوافية ورقة ١٤ .

( ٢ ) شرح الوافية ورقة ٤ .

( ٣ ) سورة الكهف الآية ٣٨ .

بعدها ، وهو قروف عليها بالألف إجماعاً ، ولقراءة ابن عامر ( لكنا ) في الوصل ؛ لذلك حملت على أن أصلها ( لكن لنا ) فقلت حركة الهمزة في نون ( لكن ) ، وحذفت فأجتمعت نونان ، فأدغمت الأولى في الثانية ، فصار ( لكنا ) ، وحذفت الألف في الوصل خاصة ، كما تحذف اللف ( أنا ) في غير ذلك ، وأثبتها ابن عامر في الوصل قصداً لبيانها عند حذف الهمزة ، ( ١ ) ، وهذه القراءة التي رجحها ابن الحاجب سبقه في ترجيحها ابن الأنباري ( ٢ ) ، وهي قراءة بقية للقراء غير ابن عامر وأبي جعفر ورويس ( ٣ ) :

قال في منع اعمال اسم الفاعل في الزمن الماضي : ( والكسائي يجيز اعماله بمعنى الماضي كالحال والمستقبل ، ويستدل له بمثل قوله : ( وجاعل الليل سكناً ) ( ٤ ) ، فيقال : لا ناصب له ( سكناً ) سوى جاعل ، وهو بمعنى الماضي ، وإذا نصب المفعول الثاني ، فلأن ينصب الأول أقرب ، وورد بأن ذلك مستعمل كثيراً ، فلو كان بمعنى الماضي لوقع قطعاً عاملاً في الأول ، ولو وقع لنقل ، ولما لم يقع المنصوب إلا الثاني ، ونصبه يجوز أن يكون بفعل مقدر وجب نقله ، فيكون التقدير وجاعل الليل جملة سكناً ، ( ٥ ) .

قول ابن الحاجب : ويستدل للكسائي بمثل قوله : ( وجاعل الليل سكناً ) يخالف قراءة الكسائي ، فقد قرأه هجوة للكسائي وواتقهم

(١) شرح الوافية ورقة ٩١ - ٩٢ .

(٢) انظر البيان في غريب اعراب القرآن ٢ / ١٠٧ .

(٣) تحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر ص ٢٩٥ .

(٤) سورة الانعام الآية : ٩٦ .

(٥) شرح الوافية مد ٦٩ .

الأعمش (جعل) من غير ألف فعلاً ماضياً ، وقرأ الباقون ومنهم حفص ( جاعل الليل سكناً ) ( ١ ) ، فيكون استدلاله للكسائي بقراءة لم يقرأ بها .

وفي مجال استعمال القاعدة النحوية في توجيه معاني الآيات للقرآنية ، قوله في الاستثناء : « وقد استعملت ( إلا ) صفة في الموضع الذي يتعذر أن يكون فيه استثناء ، كقوله تعالى : ( لو كان فيها آلهة إلا الله للهدى ) ( ٢ ) ؛ لأن النكرة لا يدخل في مدلولها خصوص المعرفة ، فلا يصح أن يكون ( إلا الله ) استثناءً منها ، لأنه لا يكون إخراجاً ، هذا هو الفصيح ؛ لضعف الحرف عن وقوعه موقع الاسم ، ولذلك اشترط أن يكون الموصوف مذكوراً ، لو قلت : لو كان فيها إلا الله كما تقول لو كان فيها غير الله لم يجز ، ( ٣ ) وبذلك يتضح أن لفظ الجلالة لا يجوز أن يكون مرفوعاً على أنه بدل من الآلهة ، لما ذكره المصنف ، فيتحتم أن يكون ( إلا ) صفة للآلهة ، والحرف لا يوصف به لذا كانت ( إلا ) بمعنى ( غير ) ، أي : ( لو كان فيها آلهة غير الله ) ، وذهب للقرآء إلى أن ( إلا ) بمعنى ( سوى ) ( ٤ ) ، ويمكن أن يقدر كما قدر في ( غير ) .

أما في الحديث الشريف ، فقد ذكرنا مجموعة من الأحاديث في ( إيضاحه ) ( ٥ ) ، و ( شرح الوافية ) ، والذي استشهد به في ( شرح

( ١ ) انظر التيسير ص ١٠٥ ، انحاف فضلاء البشر ص ٢١٤ .

( ٢ ) سورة الانبياء الآية : ٢٢ .

( ٣ ) شرح الوافية ق ٤٠ .

( ٤ ) معاني القرآن للقرآء ٢ / ٢٠٠ .

( ٥ ) انظر مقدمة الايضاح في شرح المفصل ص ٨٨ - ٩٠ :

الوافية ) ستة أحاديث ، منها قوله في إضافة ياء المتكلم الى (حواري) :  
 و قد جاء فيه ( حَوَارِيٌّ ) ، كأنهم استنقلوا كسرتين وثلاث ياءات ،  
 فحذفوا ياء المتكلم ، وأبدلوا من الكسرة فتحة ، وفي الحديث للصحيح :  
 ( لِكُلِّ نَبِيِّ حَوَارِيٍّ وَحَوَارِيٍّ الزَّبِيرُ ) ( ١ ) ، فالقياس  
 كسر الياء كالتقدم ، وروى بفتحها ، وهو اختيار ابن وضاح ، ( ٢ ) .  
 وفي التأكيد قال : و يقول : ولا يؤكد إلا المعارف ، وأورد  
 ( جماء ) في الحديث ، من قوله : ( بهيمة جماء ) ، وأجاب بأنهم  
 اجروها صفة لا تأكيداً ، بمعنى : سالمة ، وقيل : بمعنى : حامل ، ( ٣ ) .  
 وفي أفضل التفضيل استدلك بالحديثين الآتين على حذف الضمير بعد  
 ( من ) ، بقوله : و يحذف من الضمير الذي كان مع ( من ) ،  
 والجار الذي بعده ، ويدخل ( من ) على المجرور ، ومنه قوله عليه  
 السلام : ( ما من أحدٍ أحبَّ إليه المدحُ من الله ) ( ٤ ) ، و ( ما من

---

( ١ ) الحديث في مسند الامام احمد بن حنبل ١ / ٨٩ ، وفي صحيح  
 مسلم ٧ / ٣٢٧ ، و ( حواري ) فيها مشدد الياء مع الفتح ، وفي  
 ( النهاية في غريب الحديث والاثر ) لابن الاثير ١ / ٣٠٣ ، ذكر  
 حديثاً يختلف عن الحديث المذكور ، وهو ( الزبير بن عتيق وحواري  
 من امتي ؛ أي خاصتي من أصحابي وناصري ) بتشديد الياء وفتحها ،  
 وكذلك في اللسان ( حور ) ، وتاج العروس ( حور ) ، وبذلك  
 يتضح لنا بأن الفتح ليس مقتصراً على اختيار ابن وضاح كما ذكر  
 ابن الحاجب .

( ٢ ) شرح الوافية ورقة ٥٠ .

( ٣ ) صحيح مسلم ٤ / ٢٠٤٧ .

( ٤ ) مسند ابن حنبل ١ / ٣٨١ ، ٤٢٦ .

أحد أحب إليه العذر من الله (١) ، فحذف الضمير بعد حرف الجر ، والتقدير : ( منه إلى الله ) في الحديثين السابقين .  
وقد تابع النحاة في الاستشهاد بالشعر العربي ، وكلام العرب من أقوال وامثال .

## ٢ - الدليل عند ابن الحاجب

إن الذي يتصفح شرح الوافية لابن الحاجب ، يجده يستعمل الدليل بصورة دقيقة ، كي يتمكن من اثبات ما يميل إليه من القواعد النحوية ، ومن أهم أدلته التي اعتمد عليها ما يأتي :

### ١- دليل النفي والاثبات

قال في أقسام الكلمة : « ولما ذكر أنها ثلاثة أنواع أي : الكلمة ذكر ما يدل على الحصر ، والنفي والاثبات من أقوى الأدلة على الحصر ، فقال : لأنها إما أن تدل على معنى في نفسه ، أولاً ، فالثاني الحرف والأول إما أن يدل على أحد الأزمنة الثلاثة : الماضي ، والحاضر ، والمستقبل أولاً ، والثاني الأسم ، والأول الفعل ، فتبين بهذا الحصر الدائر بين النفي والاثبات انحصارها في ثلاثة الاقسام المذكورة ، (٢) ، ودليل النفي والاثبات لا يمكن أن يستقيم له في جميع أقسام الكلمة ، لأن الاسماء منها ما يدل على الماضي او الحاضر أو المستقبل ، فالذي

(١) مسند ابن حنبل ٤ / ٢٤٨ .

(٢) شرح الوافية ورقة ٢ .

يدل على الزمن الماضي ( منذ ) ، والذي يدل على الحاضر ( اليوم ) ،  
( الساعة ) ، والذي يدل على المستقبل ( غداً ) ، ( بكرة ) ، فهذه  
الأنواع لا يمكن فصلها عن الاسماء وإدخالها مع الأفعال ، لأنها مع  
دلائنها على الأزمنة فيها معنى الأسمية ، ولا يمكن جعلها مع الاسماء  
لانتقاض الدليل بدلائنها على الأزمنة ، إلا إذا جعلها قسماً رابعاً  
وخصصها .

## ب - دليل التركيب

قال في المعرب والمبني : « الأعراب لا يستحق إلا بعد التركيب ،  
لأن وضعه لتبيين المعاني الحاصلة فيه بالتركيب ، وهي الفاعلية ،  
والمفعولية ، والأضافة ، ألا ترى إذا قلت : ما أحسن زيداً ورفعت  
علمت الفاعلية ، وإذا نصبت علمت المفعولية ، وإذا خفضت علمت  
الأضافة ، فلولا الأعراب لما عرفت هذه المعاني ، ولكانت تختلط ،  
ولو ذكرت الكلمات من غير تركيب لم يكن أعراب ، كقولك :  
الف ، با ، تا ، ثا ، ( ١ ) ، وهذا الدليل لا يستقيم لابن الحاجب إلا  
إذا قصد به التأليف ، لأن التركيب عند النحاة يكثر في الأسماء  
والحروف ، ويقبل في الأفعال ( ٢ ) ، مثل تركيب الأعداد ، والتركيب  
الأضافي ، والتركيب الاسنادي ، والتركيب المزجي ، وبعبارة أخصر  
اتحاد كلمتين في كلمة واحدة .

( ١ ) شرح الوافية ورقة ٤ .

( ٢ ) الأشباه والنظائر للسيوطي ٢ / ٩٤ .

## ج - دليل الاسناد والاسناد اليه

قال في حد الكلام : « إن هذا المحدود لا يكون إلا قسمين : اسم واسم ، وفعل واسم ؛ وإنما كان كذلك من جهة أن المفردات ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف ، والمركب منها لا يزيد على ستة تقديرات : اسم واسم ، واسم وفعل ، واسم وحرف ، وفعل وفعل ، وفعل وحرف ، وحرف وحرف .

فالاسم والاسم ، والاسم والفعل ، وهما قسما الكلام ، والثاني لا يستقيم كلاماً ، أما الاسم والحرف فلا يستقيم ؛ لأن الحرف لا يصلح حكماً ولا محكوماً عليه ، وأما الفعل والفعل ؛ فلأن الفعل لا يكون محكوماً عليه ، وأما الفعل والحرف فأبعد ، وأما الحرف والحرف فأبعد ، وإنما لم يستقيم أن يكون الحرف حكماً ولا محكوماً عليه ؛ لأنه لا يستقل بالمفهوم الفرادي إلا بذكر متعلقه من اسم وفعل ، فلا يكون بإنفراده حكماً ولا محكوماً عليه ، وإنما لم يستقيم أن يكون الفعل محكوماً عليه ؛ لأن وضعه للدلالة على الحكم ، ولذلك لم يكن مدلولها إلا بعد التنكير ، ولا يكون الحكم محكوماً عليه ، فوضح بذلك أنه لا يستقيم كلاماً إلا من اسمين ، أو من فعل واسم ، (٢) وبذلك توصل ابن الحاجب بدليل الأسناد من تحديد اختصاص كل قسم من أقسام الكلام ، يكون كلاماً مفرداً مع الآخر ، وأخرج الأقسام التي لا يستقيم بانصافها الكلام بدليل الأسناد والاسناد اليه :

## د - دليل الوجود والانتفاء

قال في علامات الأسم : « ذكر خصائص الأسم ، وبغني بالخصيصة

(١) شرح الوافية ورقة ٣ .

الأمر الذي إذا وجد دل على الوجود ، وإذا فُقد لا يدل على الانتفاء ،  
 فيطردُ باعتبار المعرف ولا ينعكس ولذلك لو جُمِلَ حَدًّا كان أخصَّ  
 من المحدود ، (١) وهذا الدليل من اصطلاحات المنطق ، أي : أن  
 العلامة إذا وجدت دلت على وجودها ووجود المعرف ، وإذا فقدت  
 لا يدل فقدها على انتفاء التعريف بل يتحقق التعريف بغيرها .

### ٣ - العلة عند ابن الحاجب

إن السمة البارزة عند ابن الحاجب في تناوله المسائل ، النحوية ،  
 هي تحليل هذه المسائل بعد أن يحددها بحدود جامعة مانعة ، وذلك  
 لتأثره بأصول الفقه ؛ لأنه درس الأصول ودرستها ، والى فيها فكان  
 أكثر إقبالاً من غيره في هذا المجال . والنحو كالأصول يعتمدُ على  
 العلة ، وكان أول من استعمل العلة النحوية عبد الله بن أبي إسحاق (٢) ،  
 والخليل بن أحمد الفراهيدي ، قال الزجاجي : « ذكر بعض شيوخنا  
 أن الخليل بن أحمد رحمه الله ، سُئِلَ عن العلة التي كان يعنل بها في  
 للنحو ، فقبل له : أعن العرب أخذتها أم اخترتها من نفسك ؟ فقال :  
 إن العرب نطقت على سجيته وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ،  
 وقامَ في عتولها علة ، وإن لم يُنقل ذلك عنها ، واعتلتُ أنا بما  
 عندي أنه علة لما علة منه ... » (٣) ، والغالب في حلل النحو  
 العلة التعليمية والقياسية ، أما العلة الجدلية فتغلب عادة على الذين لهم

(١) شرح الوافية ورقة ٣ .

(٢) انباه الرواة ٢ / ١٤٥ .

(٣) الايضاح في حلل النحو للزجاجي ص ٦٥ ، ٦٦ .

ثقافة منطقية وأصولية ، لذلك كان ابن الحاجب من الذين يعتلون  
بهذه العلة الثلاث ، وسأعرض نماذج من تعليقاته في كتابه ( شرح  
الوافية نظم الكافية ) ، لأنه موضوع الدراسة .

## أ - جمع المؤنث السالم

ذهب إلى أن جمع المؤنث السالم مُحمِلٌ فيه الفتح على الكسر ،  
لأن جمع المذكر السالم مُحمِلٌ فيه النصب على الجر ، قال : « وإنما  
نقص جمع المؤنث السالم الفتح ، وأعرِب بالكسرة في النصب والجر  
معاً ؛ لأن جمع المذكر السالم مُحمِلٌ فيه النصب على الجر ، ولم يُجمِلٌ  
لجمع المؤنث على المذكر مزية ، فحُمِلَ فيه النصب على الجر ، ( ١ ) ،  
قال : ( مزية ) ؛ لأن جمع المؤنث السالم في رأيه فرع على جمع المذكر  
السالم ، ولا يجوز أن تكون للفرع على الأصل مزية ، والحق أن  
أعراب جمع المذكر السالم يختلف عن جمع المؤنث السالم ؛ فذاك بالحروف  
وهذا بالحركات ، ثم لماذا لم يُحمَل الكسر على الفتح ، والفتح أخف  
من الكسر ؟

## ب - علة نقص المنوع من الصرف للكسرة

علل المصنف نقص المنوع من الصرف للكسرة بقوله : « وإنما  
نقص لغير المنصرف الكسرة ؛ لأنه أشبه الفعل بالعتين الفرعيتين - على  
ما سنذكر - فقُطِعَ عما ليس في الفعل وأعرِب بالفتح في موضع

( ١ ) شرح الوافية ورقة ٥ :

الجر ، (١) ، والسبب في عدم جر الفعل وتنوينه ؛ لأن الفعل المجرد من الحرف المصدرى لا تختمل فيه الأضافة (٢) ، ولا التنوين ، والأسم يضاف وينون ، فإذا أُضيف الممنوع من الصرف جُرب بالكسرة لأبعاده عن الفعل .

### ج - علة اعراب الاسماء الستة بالحرف

اعتل لها المصنف بقوله : « وإنما أعرِبَت الأسماء الستة بالحروف ، لمشابتها المتعددة من المثني والمجموع ، وأواخرها ما تقبل أن تتغير بتغير العامل ، وأُعرِب بثلاثة أحرف ؛ لأنه الأصل فيما أعرِب بالحروف ، (٣) ، في الحقيقة لم تكن هناك مشابهة بين الأسماء الستة والمثني والمجمع ، وإنما أراد المصنف وغيره أن يجد حلة لذلك ، وإذا بحثوا عن الحلة فهي اشباع للحركات ؛ لأن الكسرة عندما أشبعت صارت ياءً ، والفتحة عندما أشبعت صارت الفأ ، والضممة حينما أشبعت صارت واواً ، وهذا أولى مما ذُكِر .

### د - علة سكون آخر الفعل الماضي عند اتصاله بضمير

#### رفع متحرك

ذهب المصنف إلى أن سكون آخر الفعل الماضي عند اتصال ضمير رفع متحرك ، علته أن هذا الضمير أصبح منه كالجزء ؛ قال : « وسكنوا

(١) شرح الوافية ورقة ٥ ،

(٢) انظر الايضاح في علل النحو ص ١٠٨ .

(٣) شرح الوافية ورقة ٥ ؛

آخر الفعل الماضي إذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك ، نحو ضربتُ  
 وضربنا ؛ لأن الضمير المرفوع كالجزم فلما كان متحركاً كرهوا بقاء  
 الفعل الماضي متحركاً ، لئلا يؤدي الى أربعة متحركات فيها هو كالكلمة  
 الواحدة ، ( ١ ) ، علة كون الضمير المرفوع المتحرك كالجزم غير مستقيم ،  
 لأن الضمائر الأخرى تتصل به ولا يبنى على السكون ، وإنما يبنى على  
 الضم أو الفتح ، والذي اعتقده أنه بُنِيَ على السكون للفرقة بين للضمير  
 المرفوع والضمير المنصوب مثل ما عدنا الفقراء ، وأكرمنا زميلنا ،  
 وأكرمك هذا .

## هـ - علة اعراب المضارع وبنائه

عائل المصنف اعراب المضارع وبنائه بقوله : « وإنما أعرّب  
 المضارع لشبهه بالأسماء ، ولذلك سُمِّيَ مضارعاً أي مشابهاً ، وأشبهه  
 في الشباع والتخصص ، لأنك تقول : ( رجل ) فيصلح لزيدٍ وعمرو ،  
 ثم تقول : الرجلُ ، فيتخصص بالحرف بعد أن كان شائعاً ، وكذلك  
 تقول : نضرب فيصلح للحال والاستقبال ، ثم تقول : سنضرب  
 فيتخصص بالاستقبال بعد ان كان شائعاً ، فلما أشبه الأسماء أعرّبَ  
 بالنصب والرفع ، وأعرّبَ بالجزم مكان الجر ، ولذا لم يُعرّبَ عند  
 اتصال نون التأكيد ونون جمع المؤنث ، لأنه لو أعرّبَ مع نون التأكيد  
 لالتبست معانيهما ، ولو أعرّبَ مع نون جمع المؤنث بالحركات لم  
 يستقم ، وكان يكون على خلاف قياسه ، ولو أعرّبَ بالنون لم  
 يستقم ، لأن الاعراب بها يقتضي سبق علة هو ضمير ولا يستقيم ، ( ١ ) :

( ١ ) شرح الوافية ورقة ٧٣ .

( ٢ ) شرح الوافية ورقة ٧٤ .

والملاحظ على ابن الحاجب أنه اطلق المشابهة ولم يخصصها ، لأن المضارع لا يشابه الأسم في جميع الحالات ، فإنه لا يشابهه في الاضافة والامتناد اليه ، والتعريف بالألف واللام ، فلو خصص المشابهة بدخول الالف واللاف في الاسم ، ودخول السين وسوف في الفعل لكان أولى .

## و - علة اعراب جمع المذكر السالم والتثنية بالحروف

ذهب ابن الحاجب الى أن المثني وجمع المذكر السالم يعرب بالحروف للتعدد ، قال : « وأعرِبَ المثني والمجموع جمع سلامة بالحروف للتعدد مع أن أواخرها ما تقبل ان تتغير بتغير العامل ، وهي الحروف التي وضعت للدلالة على التثنية والجمع ، وإنما لم يعربا بالالف في النصب ، لأنها لو أعربا به لقبل ضاربان في النصب في المثني بكسر النون ، وضاربان في الجمع بفتح النون ، فإذا اضيفا سقطت النون للأضافة فلم يدر أمثني هو أم مجموع ؟ فلما جاء الإلتباس من الالف في النصب اسقطوها فيها وحملوا النصب على الجر فيها لما ثبت بينها من المواخاة » (١) إن علة إعرابها بالحروف للتعدد غير مستقيمة ؛ لأن كثيراً من الاسماء تتعدد ولكنها تعرب بالحركات كالمؤنث السالم وجمع التكسير ، أما حمل النصب على الجر فسبب وجيه .

(١) شرح الوافية ٥٨٥ .

# الفصل الثالث

مذهب ابن الحاجب وآراءه التجديدية

١ - انتماءه المذهبي

٢ - آراءه التجديدية في النحو

المنهج التعليمي

تيسير المادة النحوية للباحثين

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مذهب ابن الحاجب ، وآراؤه التجديدية في النحو

إنّ الملاحظة الدقيقة للتراجم التي ذكرها الذين ترجموا لابن الحاجب ، تظهر لنا بأنه من المع العلماء الذين ظهوروا في العصر الأيوبي ، واشهر علماء النحو الذين عاصروهم ، أمثال : ابن يعيش ، وابن معط وابن مالك . ومما ذكره أصحاب التراجم قول ابن خلكان : « وخالف النحاة في مواضع ، وأورد عليهم اشكالات والزامات ، تبعد الإجابة عنها ، (١) ، وقول أبي شامة : « كان بارهاً في العلوم الأصولية وتحقيق علم العربية » (٢) ، وقول النعمي : « وحرر النحو تحريراً بليغاً ، وتفقه ، وسادّ اهل عصره ، وكان رأساً في علوم كثيرة ، منها : الأصول ، والفروع ، والنحو ، والتصريف ، والعروض ، والتفسير ، وغير ذلك » (٣) ، وقال الذهبي : « إنه كان من أدباء اهل زمانه وابلغهم بياناً ، (٤) ، وقال صاحب مفتاح السعادة : « ولزم الاشتغال حتى برع في الأصول ، والعربية ، وكان من اذكىء العالم » (٥) ، من ذلك تتضح لنا أهمية ابن الحاجب عند المعاصرين له والمتأخرين عنه ، والعلم والتحقيق ؛ ولجلاء الحقيقة نحاول معرفة مدى إنطباق

(١) وفيات الأحيان ٢ / ٤١٣ .

(٢) ذيل الروضتين ص ١٨٢ .

(٣) الدارس ٢ / ٣ .

(٤) العبر للذهبي ( تحقيق صلاح الدين المنجد ، مطبعة الكويت

لسنة ١٩٦٦ م ) ٥ / ١٨٩ .

(٥) مفتاح السعادة ١ / ١٣٨ - ١٤٠ .

هذه الأقوال على شخصيته بالإجابة عن هذا السؤال . هل كان ابن  
الحاج مجدداً أو مقلداً ؟ وإذا كان مجدداً فما مدى هذا التجديد ؟  
وللإجابة عن هذا السؤال ينبغي علينا أن نعرض له من جهة انتمائه  
المذهبي ، وآرائه التجديدية في النحو .

## ١ - انتماءه المذهبي في النحو

لقد ذكرت أن مذهب ابن الحاجب النحوي لم يكن كوفياً ، ولا  
بصرياً ؛ وإنما كان مذهبه مذهب اصحاب المزج والاختيار، وبيننا أنه  
من مقومات هذا المذهب المزج بين الآراء ، وعدم التعصب المذهبي ،  
والتجديد في الدراسات النحوية ، وقد أقمنا الدليل على أن ابن الحاجب  
كان يمزج بين الآراء ، وينتقي من آراء المدرستين ما يوافق رأيه  
النحوي (١) .

أما عدم تعصبه المذهبي ، فإني حينما اطلمت على مصنفاته ومنها  
( شرح الوافية ) لم أجده متعصباً للبصرة ، او للكوفة ، بل وجدته  
يعتمد على الدليل في ترجيحه للآراء النحوية ، فإذا استقام الدليل مع  
آراء اهل الكوفة يرجح مذهبهم ، وإذا وافق الدليل آراء اهل البصرة  
يرجح مذهبهم ، وإذا لم يدعم الدليل أحد الأنجاءين السابقين ، مزج  
بين الرأيين ، واختار منهما ما يوافقه ، وقد يتفرد برأي يخالف فيه  
النحاة .

ولم لاحظته في ( شرح الوافية ) والمصنفات الأخرى مستعملاً  
الفاظ الأتناء التي يستعملها المتعصبون للمدرستين ، مثل قولهم : هذا  
ما ذهب اليه اصحابنا ، وهذا رأي اصحابنا البصريين ، او الكوفيين ،

(١) انظر مقدمة الايضاح ص ١٢٠ ، ١٥٤ ، ١٥٦ .

او هذا ضعيف عند اصحابنا ، وما ذكّر له من ذلك لا يدعّمه  
الدليل .

ذكر طارق عبد عون أن ابن الحاجب صرح بميله النحوي للبصريين ،  
واستدل بنصوص من ( الأمالي ) ، و ( الإيضاح ) ، و ( الكافية ) ،  
وعليه نحاول معرفة إنطباق هذه النصوص على ما ذكره .  
أ - العبارة التي استدل بها من الأمالي لم تكن لابن الحاجب ، وإنما  
هي للزمخشري ، واذكرها كما جاءت في الفصل . قال الزمخشري :  
« وما تقبله الكوفيون من قولهم : الثلاثة الأثواب والخمسة الدراهم ،  
فيمزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء » ( ١ ) وذكر  
ابن الحاجب ما يماثل هذه العبارة بغير لفظة الانتهاء في ( شرح الوافية )  
بقولهم : « واجاز الكوفيون الخمسة الأثواب ونحوه ، ومنع البصريون  
كغيره ، ولم يأت إلا في لغة ضعيفة على خلاف القياس واستعمال  
الفصحاء » ( ٢ ) ، وإذا ثبت أن العبارة السابقة عبارة ( الفصل ) ،  
فهي دليل على انتفاء الزمخشري للبصريين ، وليس على انتفاء ابن  
الحاجب .

ب - والدليل الثاني الذي نقله من ( الإيضاح في شرح الفصل )  
ليس لابن الحاجب ، وإنما هو من كلام الزمخشري أيضاً ، جاء في  
( الإيضاح ) : « قوله - أي الزمخشري - ويجوز عندنا : إن زبداً  
لسوف يقوم ، ولا يجوز الكوفيون . قال الشيخ - أي ابن الحاجب -  
وإنما جاز عند البصريين ، لأن اللام عندهم آيست للحال ، وإنما هي

---

(١) الفصل ص ٨٣ ، وقارنه بما نقله طارق عبد عون عن الامالي

في كتابه ابن الحاجب النحوي ص ١٢٣ .

(٢) شرح الوافية في ٤٣ .

لام الابتداء أخبرت لما ذكرنا ... لغ ، (١) ، وإنما التبص النص على طارق عبد عون ؛ لأنه اعتمد على نسخة من مخطوطة لا تفرق بين المتن والشرح .

ج - وقد استدل طارق عبد عون بنص من ( شرح الكافية ) ، وهو « وإنما كانت هذه قياساً ، لأنه قد علم فيها ضابط كلي بالاستقراء ، وقد علم انهم يحذفون معه الفعل لزوماً ، وهذا معنى الاستقراء عندنا » (٢) . في هذا النص لم يشر ابن الحاجب لرأي اهل الكوفة او اهل البصرة ، كي يوافق احدهما ويخالف الآخر ، والظاهر ان طريقته في ( شرح الوافية ) ، و ( شرح الكافية ) هي الاشارة بضمير الجماعة الى نفسه كما ذكر في ( شرح الوافية ) « فقد ثبت ما ذكرنا ، فوجب تقدير المستبعد لما ذكرنا ، (٣) وفي شرح الكافية « فلا اشكال على ما ذكرناه ، (٤) ، كما ان هذه طريقة اكثر النحويين في المناقشة ، وبذلك يبطل كونه مصرحاً بميلته النحوي للبصريين .

وإذا عرفنا انه لم يكن مقلداً في انتهاه المدهمي ، فكذلك لم يكن مقلداً في منهجه ، فانه - وان كان من النحاة المتأخرين - قد اختار لنفسه منهجاً في التأليف ، يختلف عن الدين سبقوه ، فالذي يلاحظ منهج ( الكافية وشرحها والوافية وشرحها ) يتأكد بنفسه ان ابن الحاجب من المجددين في مؤلفاته ، إذا ما قارنا مصنفاته بمصنفات المتقدمين كالبرد وابن السراج والفارسي وابن جني والزمخشري ، وهو

(١) الايضاح في شرح المفصل ص ٩٠١ .

(٢) شرح الكافية ص ٢٨ ، والنظر ابن الحاجب النحوي ص ١٢٣

(٣) شرح الوافية ق ٨ .

(٤) شرح الكافية ص ١٥ .

يخالف هؤلاء النحاة في طريقته المنهجية ، وما ذكر من أن ابن الحاجب سار على نهج الزمخشري في مفصله وقلبي على آثاره وتبعه لا يقوم عليه الدليل ، ولا يقبله الواقع ، وقد بينا ذلك ملصلاً في منهج ابن الحاجب في ( شرح الوافية ) .

## ٢ - آراء ابن الحاجب التجديدية في النحو

إن الدراسات النحوية مرت بعدة ادوار ، أهمها دور النشوء ، وهو الدور الذي بدأت به هذه الدراسات على يد أبي الأسود الدؤلي ، ونصر بن عاصم ، وعنيسة الفيل ، وعبد الرحمن بن هرمز ، ودور تقعيد القواعد ، وتعليل الملل النحوية المختلفة ، وقد كان على يد عبد الله بن أبي إسحاق ، وعيسى بن عمر ، وبونس ، والخليل بن أحمد الفراهيدي (١) . ودور التأليف في الدراسات النحوية واللغوية الذي بدأه عيسى بن عمر (٢) ، والرواسي (٣) ، والخليل ، وصيبويه ، إلا أنه لم يصل إليها إلا كتاب صيبويه ، وبعده بدأت حركة التأليف في مادة النحو تنسع فجاه تصريف المازني ومقتضب المبرد ، واصل ابن السراج ، وجل الزجاجي وايضاح الفارسي ولمع ابن جني ومفصل الزمخشري .

إلى جانب هذه الحركة في التأليف ظهر أصحاب الشروح والخواشي ،

---

(١) الأيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٦٥ ، وانظر المدارس

النحوية ص ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٨ .

(٢) اخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ٣١ .

(٣) انظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٣٥ .

وأصبح لكل كتاب من الكتب المذكورة شروح وخواشي كثيرة ،  
وأصحاب الشروح لم يكن همهم سوى توضيح النصوص الصعبة  
واقتران بعض الاستدلالات اليسيرة على أصحاب المصنفات ، إلا أن  
أهمية الكتاب وصاحب الكتاب تبرز بكثرة شروحه ، والتعليقات عليه ،  
والذي أراه أن عملية التعليق والخواشي قتل روح التجديد والابتكار  
عند النحاة ؛ لأنها جعلتهم يؤكدون جهودهم لمعالجة النص وتحليله ،  
وتوضيحه والتعاقب عليه ، في حين أن الذي يؤلف كتاباً ينطلق من  
مقدرته العلمية وسعته العقلية وتجربته في التعليم .

وابن الحاجب أخذ نصيبه من كلتا التجربتين : فقد تابع أصحاب  
الشروح في ( إيضاحه ) ، والف ( كافيته ) مستفيداً من تجربته في  
التعليم .

من هذا المنطلق يمكن أن نلاحظ أهمية ( الكافية ) في الدراسات  
النحوية ، وعلى الأخص الاتجاه التعليمي الذي بدأه الفارسي بـ ( إيضاحه )  
وتابعه ابن جني في ( لمعه ) ، ومن كلمة إيضاح ندرنا أن الفارسي  
أراد أن يقرب النحو لأذهان المبتدئين ، إن تجربته لم تلق رواجاً ،  
فقد استهان به عضد الدولة وإنصرف عنه الدارسون لسهولة ، مما  
جعل الفارسي يأتي بـ ( التكملة ) التي اعجزت العلماء .

وإذا تخطينا الفترة التي بين أبي علي الفارسي وبين ابن الحاجب ،  
لا نرى شخصاً من النحاة سار في الاتجاه التعليمي إلا ابن الحاجب ،  
فـ ( الكافية ) متن من المتون التعليمية التي إستهوت الطلاب والاماتلة  
فأقبلوا عليها ، وعلى الأخص في الشام ، والعراق ، وفارس ؛ لأنها  
ليست سهلة فيستهان بها ، ولا صعبة فيعزف عنها .  
والذي اعتقده أن ابن الحاجب نتيجة لتجربته الطويلة في التعليم ،

عرف مقياس المادة التي يتقبلها العالم والمتعلم ، فوضع ( الكافية ) ،  
وعلم ؛ إنها تكفي المتعلم في مادة النحو ، وتغري الامتياز ؛ كي يتناولها  
بالبحث والتعليق ، ولما كان حفظ النصوص شائعاً في القرن السادس  
والسابع ، فإن الناس يجدون في ( متن الكافية ) سهولة لو جازته  
وشموله مادة النحو ، واقبال الناس عليه ، ورغبتهم فيه جعل صاحبنا  
ينظم المتن ، ويشرح النظم .  
ومن هنا اسمح لنفسني ان اقول : إن ابن الحاجب من المجددين  
في استعماله للطرق المنهجية ، وتسهيله المادة النحوية للدارسين ، وسوف  
نناقش ما ذكرنا في نقطتين .

### الاولى : استعماله للطرق المنهجية المقبولة

إن المنهج التعليمي الذي سلكه ابن الحاجب في وضعه لـ ( لكافية )  
و ( الشافية ) جعلها من اشهر الكتب النحوية ، والصرفية في تلك  
الفترة ، بكثرة شروحها التي لم يجارها أي كتاب في عددها ، وعندما  
رأى ان العلوم العربية يسهل حفظها على المتعلم في النظم ، نظم  
( الكافية ) و ( المؤنثات السماعية ) والعروض ، وقد لاقى هذه  
المنظومات قبولاً في وقته ، لذلك تابعه طلابه في هذه الطريقة ومنهم  
ابن مالك ، فقد تابعه في نظم هذه العلوم ، وتابعه في اسماء مصنفاته  
كما بينا سابقاً .

### الثانية : تسهيل المادة النحوية للمباحثين

تسهيل المادة النحوية ، او تبسيطها جعلها ميسورة التناول بين

المتعلمين ، وتخليصهم من التعقيد الممل ، والابتعاد بهم عن السهولة المفرطة التي تجعل مادة النحو عديمة الفائدة .

ولست أرى أحداً من النحاة السابقين ذهب إلى تسهيل النحو مع المحافظة على شمول مادته ، سوى ابن الحاجب ، ولو تصفحنا ( شرح الوافية ) ، لوجدناه فيه يقلل الاعتماد على الشواهد الصعبة ، وخاصة الشاذة ، ويختار المثال المناسب للمتعلم .

وإذا قلنا : إن ابن الحاجب سهل المادة النحوية ، ليس معنى ذلك انه تخلى عن تعليل المسائل النحوية ؛ لأن القواعد النحوية قوانين لا تقوم إلا بهذه التعليلات ، وهذه سمة بارزة في مادة الدرس النحوي ، ولم يتخلص منها الذين ينادون بتيسير النحو في الوقت الحاضر ، ومنهم ابراهيم مصطفى فإنه لم يستغن عن التعليل في المسائل التي ناقش بها النحاة المتقدمين ، فكيف نطلب من ابن الحاجب أن يتخلى عن العلة مع انه من أساتذة الاصول والفقه ، فهو أقدر من غيره على معرفة هذه العلة ، وكيفية استعمالها بطريقة تفيد المتعلم .  
وتأكيداً لما قلنا ، نذكر نموذجاً من للتسهيل ، او التيسير الذي ذهب اليه ابن الحاجب .

## ا - علامات الاعراب

ذهب ابن الحاجب الى أن هذه الحركات وضعت كل واحدة منها علماً على معنى معين من الكلمة ، قال : « الرفع علم الفاعلية ، يعني للفاعل وما شابه الفاعل » (١) ، وهذه العبارة أيسر من عبارة (١) شرح الواقعة في ٤ .

الزمخشري الذي أخذ يعدد الأسماء التي يكون الرفع عليها (١) ،  
وقد تابع ابن الحاجب إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي (٢) بقولها :  
الضمة علم الأستاذ .

وذهب إلى أن الجر علم الاضافة بقوله : « الجر علم الاضافة ولا  
يكون الجر إلا دليلاً عليها ، كقولك غلام زيد ومررت بزيد » (٣)  
تبعاً لسبويه (٤) والزمخشري (٥) ، إلا أن عبارته فيها أيسر وأخصر  
منها ، لذلك تابعه إبراهيم ، مصطفى وأقتبس منه بقوله : « والكسر  
علامة على أن الأسم أضيف إليه غيره ، سواء أكانت هذه الأضافة  
بلا أداة مثل : مطر السماء وخصب الأرض أم بأداة كطر من  
السماء ؟ » (٦) .

وعلى ذلك يمكن القول بأن ابن الحاجب من المنادين بتفسير النحو  
أو تسهيله في وقته ، ولم يختلف مع المتأخرين إلا بالفتح ، فقد ذهب  
إلى أن النصب علم المفعولية ، أي المفعول وما أشبه المفعول (٧) ،  
والتأخرون ذهبوا إلى أن « الفتح لا تدل على معنى » ، كالمضمة  
والكسرة ، فليست بعلم اعراب ؛ وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة

(١) انظر المفصل ص ١٨ .

(٢) احياء النحو ص ٥٣ ، وانظر للنحو العربي نقد وتوجيه  
ص ٧٠ .

(٣) شرح الوافيه ق ١٨ .

(٤) انظر الكتاب ١ / ٢٠٩ .

(٥) انظر المفصل ص ٨٢ .

(٦) احياء النحو ص ٧٢ ، وانظر للنحو العربي نقد وتوجيه ص ٧٦

(٧) شرح الوافيه ق ٤ .

عند العرب التي يحبون أن يشكل بها آخر كل كلمة في الوصل ، ودرج الكلام ، (١) ، وغرضهم من هذا الكلام أن الفتحة كثر إستعمالها في الأسماء حتى أصبحت ليست بعلامة اعراب .

وهذا الكلام الذي ذكروه لا يُقبَلُ على إطلاقه ، وذلك أن العلامات التي ذكروها أعلاماً ، لا تنطبق على جميع ما وضعت له ، بل إنها تنطبق على الأغلب ، فلو أخذنا الكسرة مثلاً ، فلا يمكن أن يكون كل اسم فيه كسرة مضافاً إليه ، فقد توجد الكسرة في الأسم ، ولم يكن من المضاف إليه ، مثل جمع المؤنث السالم في حالة النصب ، فإنه لم يكن مضافاً إليه ، كما أن قسماً من الأسماء المبنيّة مكسورة الأواخر ، ولم تكن مضافاً إليها مثل جبر ، أمر حذام وغيرها .

وكذلك الضمة التي هي علامة الفاعلية وشبهها ، فإنه ليس كل مرفوع فاعلاً أو شبهه ، فقد توجد أسماء مضمومة الأواخر ، ولكنها ليست داخلة في هذا الحد ، مثل : حيث ومنذ ، وقبل وبعد وغيرها ، ويتضح لنا أن الحركتين تشملان الأغلب من الأسماء .

فاذا قلنا : الفتح علامة المفعولية ، فإنه أيضاً يشمل الأهل ، إلا أن إستعمال الفتحة علامة أكثر من بقية العلامات ؛ لأنها تستعمل في المفاعيل ، والمفاعيل أكثر الأسماء ، فإنها تبلغ أكثر من خمسة عشر مفعولاً ، ولا يلغى أن يكون إستعمال الفتحة بكثرة دالاً على أنها ليست علامة لشيء ، وبذلك يكون إستعمالها علامة للمفعولية أولى من جعلها ليست علامة لشيء ، وعلى ذلك يترجع ما ذهب إليه ابن الحاجب في ( شرح الوافية ) :

(١) احياء النحو ص ٧٨ ، النحو العربي نقد وتوجيه ص ٨١ .

## ب - الأفعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل

طريقة ابن الحاجب في تسهيل المسادة النحوية دفعته إلى تخلص النحو من الزوائد المقحمة فيه ، والآراء الجانبية التي لا تفيد المتعلم ؛ لذلك نراه يناقش النحاة في الأفعال المتعدية لثلاثة مفاعيل ؛ لأن هذه الأفعال قليلة ومحصورة بعدد قليل ، وهو المشهور عن العرب ، ولكن النحاة أضافوا إليها أفعالاً مستدلين عليها بشاهد واحد لكل فعل منها . وابن الحاجب من نظرتة التربوية في تسهيل النحو ، رفض قسماً منها وخرج القسم الآخر على أنها متعدية إلى مفعول به واحد ، ويمكن أن نلاحظ ذلك في الأفعال القياسية ، والأفعال السماعية .

أما الأفعال التي قالوا عنها بأنها قياسية فهي : ( أظننتُ ، أحسبتُ ، أخلتُ ، أزعمتُ ) ( ١ ) ، وهذه أضافها الأخفش ( ٢ ) ، وتابعه ابن السراج والمتأخرون ( ٣ ) ، وقد ذكر ابن الحاجب من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل فعابن ، هما : ( أعلمتُ وأريتُ ) ، ورفض بقية الأفعال التي ذكرها الأخفش وغيره بقوله : « وليس في المعاني ما تتوقف عقليته على ثلاثة متعلقات إلا أعلمتُ وأريتُ ، وزاد الأخفش اظننتُ وأحسبتُ وأخلتُ وأزعمتُ ، ( ٤ ) ، وقال في

( ١ ) شرح الوافية ق ٨١ .

( ٢ ) المصدر نفسه ق ٨١ .

( ٣ ) مع الهوامع ١ / ١٥٩ .

( ٤ ) شرح الوافية ق ٨١ .

( نظم الكافية ) واغضاً ما ذكره الأخطش (١) .  
أعلمتُ مع أريتُ لا أظننتُ ولا أخلتُ لا ولا أزعمتُ  
وبذلك خلص شرح الوافية من هذه الأفعال غير لمستعمله في  
التقام ، كما ان وجودها لا يخدم التحرف في كونه عاملاً مساعداً في  
تقويم اللسان .

وأما الأفعال التي ذكر بعض النحاة أنها سماعية ، فقد أضالوها  
إلى الأفعال المجمع على تعديتها إلى ثلاثة مقاصيل ، وهما :

( أعلمتُ وأريتُ ) ، ومن المعروف أن تعدية هذين الفعلين إلى  
ثلاثة بوساطة الهزمة ، وهما في الأصل متعديان إلى مفعولين ، وقد  
أضاف سيبويه ( نبأ ) كما جاء في قول الشاعر (٢) :

وَنَبَيْتُ قَيْساً وَلَمْ أَبْلُهُ كَأَزْعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ  
وزاد ابن هشام اللخمي ( أنبأ وعرف وأشعر وأدرى ) ، وزاد  
الفراء ( خبر ) اعتماداً على قول الشاعر :

وخبَّرتُ سوداءَ الغميم مريضةً فأقبلتُ من أهلٍ بمصرٍ أعودها  
وزاد جمهور الكوفيين ( حدث ) ، وتبعهم المتأخرون في ذلك ،  
إعتماداً على قول الشاعر :

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا سئَلُونِ فَن حَدِّثْهُمْ لَهُ عَلِينَا الْوَلَاءُ  
وزاد آخرون أفعالاً حتى بلغت تسعة عشر (٣) فعلاً ، والجمهور  
منعوا ذلك ، وأولوا المستشهد به على التضمن ، أو حذف حرف

(١) متن شرح الوافية ق ٨١ .

(٢) البيت ذكرته كما جاء في همع الموامع ص ١٥٩ ، وجاء في

الاشموني خلافة ٢ / ٤١ .

(٣) انظر الاشموني ٢ / ٤١ ، همع الموامع ١ / ١٥٩ .

الجر ، أو الحال ، ( ١ ) .

وابن الحاجب بطريقته لتسهيل النحو لم يناقش هذه الأبيات من حيث صحتها وعدمها ، ولم يلجأ إلى تأويلها مثل غيره من النحاة ، وإنما إستنتج له رأياً مقبولاً ، وجعله أقصر الطرق لمناقشة هذه الأفعال ، وأوضح أنها متعدية إلى مفعول به واحد ، وليس إلى ثلاثة مفاعيل كما زعم النحاة ، وأطالوا في اقامة الدليل على ما ذهبوا إليه . قال ابن الحاجب : ( وأما أخبر وخبر وأنبا ونبأ وحدث ، فقد أجريت مجرى أعلمت ، لموافقتهما في أن ما علمته ففي النفس حديث عنه ، وإن كان المفعولان في معنى المصدر ، لأنه الحديث والنبأ والخبر ، فليس هو في التحقيق متعلقاً ، وإنما هو من معنى للفعل باعتبار خصوصه ، ولا يخرج بذلك عن حقيقة المصدر ، كالقرفصاء بالنسبة إلى قعد ، ( ٢ ) ، وذلك لأن مفاعيل أعلمت ورأيت من متعلقات هذه الأفعال ، وليس نفسها ، اما مفاعيل ( أنبا ونبأ وحدث ) وأنبا وحدث ، فإنها نفس الأفعال ، أي : النبأ والحديث والخبر ، فإذا قلت : أعلمتك واريئك مجدأ مجدأ ، فإن مجدأ ومجدأ مفعولان ثانٍ وثالث ، للفعلين السابقين ؛ لأنها في الأصل كانا متعديين إلى مفعولين ، فلما دخلت الهمزة أضعيفَ اليها ثالث ، وهو المفعول الأول . أما ( أخبر وخبر وأنبا ونبأ وحدث ) ، ففي الظاهر إنها متعدية إلى ثلاثة مفاعيل ، ولكنها في الحقيقة متعدية إلى مفعول به واحد ، أما الثاني والثالث ، فيتعلقان بالحديث والخبر والنبأ ، وهي المصادر المقدرة بعدها كالقرفصاء في قعدت القرفصاء .

( ١ ) مع المواع ١ / ١٥٩ .

( ٢ ) شرح الوافية ورقة ٨١ .

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# التحقيق

١ - نسخ التحقيق

٢ - وصف النسخ

٣ - توثيق نسبة الكتاب

٤ - منهج التحقيق

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## نسخ التحقيق

تحقيق النص من المهام الصعبة التي تحتاج إلى صبر طويل ، وجهد متواصل ؛ كي يتمكن المحقق من اخراج الكتاب مطابقاً لما وضعه مصنفه ، إذا علمنا أن النساخ يجهلون دلالة بعض الكلمات التي كتبها المؤلف ، وقد يحدفون جملاً أخرى ؛ نتيجة لانتقال النظر بين الجمل المتشابهة ، وهذا ما لاحظته عند تحقيقي كتاب : ( لايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ) ، فقد نقصت احدى النسخ مجموعة كبيرة من النصوص (١) ، بسبب انتقال النظر بين الجمل المتشابهة ، وقد يقع التحريف والتصحيح ؛ نتيجة لعدم وضوح تنقيط بعض الكلمات ، ولتشابه الحروف بعضها مع بعض ، كل ذلك يتطلب من المحقق اليقظة والحذر ؛ لأجل المحافظة على النص ؛ كي يخرج كما كتبه مصنفه .

وعندما عزمت على تحقيق ( شرح الوافية لابن الحاجب ) فتشت فهارس المخطوطات العربية والأجنبية ، فلم أحصل إلا على نسختين : واحدة في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمة في المدينة المنورة ، صورتها بمئة الجامعة العربية ، وقد صورتها منها ، والأخرى في مكتبة دير الأسكوريال ، وهذه للنسخة تفضل بها علي الاستاذ طارق عبدعون مشكوراً ، وكان اعتمادي عليهما في تقويم النص ؛ لعدم حصولي على نسخ أخرى .

## وصف النسختين

١ - نسخة مكتبة احمد عارف حكمة ( الأصل )

(١) انظر الأيضاح في شرح المفصل ، قسم للدراسة ص ٢١٨ .

وهي نسخة مصورة في معهد المخطوطات في الجامعة العربية ، وقد صورت عن نسخة موجودة في مكتبة شيخ الاسلام عارف حكمة في المدينة المنورة ، برقم ( ١١٦ ) نحو عدد أوراقها ( ١٠٢ ) ورقة ، من بين هذه الأوراق ورقة لم ترقم ، وقد أشرت إليها بـ ( أ ) لوجه الورقة ، وبـ ( ب ) لظهرها حفاظاً على الترقيم الموجود في المخطوطة ، وبذلك تكون المخطوطة منتهية بالرقم ( ١٠١ ) . متوسط عدد سطور الصفحة الواحدة : تسعة عشر سطرأ ، ومتوسط عدد كلمات السطر الواحد : خمس عشرة كلمة .

خط هذه النسخة جميل وواضح ، وهو أقرب إلى الخط النسخي ، ويظهر من الاستدراكات التي في حواشيتها أنها صححت على نسخة أخرى ، والتصحيح بخط الناسخ ، بعد أن ينتهي من التصحيح ، يكتب كلمة ( صح ) ، وفي الورقة الأولى من المخطوطة كتب اسم الكتاب ، وهو كما يأتي : « كتاب شرح الوافية نظم الكافية كلاهما للشيخ الامام العلامة القدوة المحقق جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن الحاجب المالكي رحمه الله تعالى » ، وقد كُتِبَ على أحد جوارب الورقة الأولى : ( طالعه واستعاده عمر بن محمد بن عمر ، ، ولم أوفق لمعرفة هذا الشخص .

أما بقية الكتابة ، فغير واضحة ، وعليها تملكات وانتقالات تصعب قراءتها ، وفي أسفل الورقة الأولى ختم مكتبة شيخ الاسلام عارف حكمة ، جاء فيه : « أوقفه العبد الفقير إلى ربه الغني ، احمد عارف حكمة الله بن عصمة الله الحنفي ، في مدينة الرسول الكريم عليه وعلى آله الصلاة والتسليم ، بشرط ألا يخرج عن خزائنه ، والمؤمن محمول على أمانته ( ١٢٦٦ هـ ) » .

وجاءَ في نهاية الورقة الأخيرة : « هذا آخر شرح الوافية ، والله أعلم بالصواب ، واليه المرجع والمآب والحمد لله رب العالمين ، وصلواته على سيدنا محمد وآله أجمعين ، وكان الفراغ من تعليقه سلخ شهر جمادى الآخرة ، من شهر سنة ثمانى عشرة وسبعمائة ، ، ولم يذكر اسم الناصخ عند الانتهاء .

وفي هذه النسخة يذكر الناصخ في أسفل حرف الحاء الذي يدخل في بنية الكلمة ( حاء ) صغيرة ؛ كي يميزها عن الحرفين المعجمين المماثلين لها ( ج ، خ ) .

وذكر سبعة أبيات من أبيات حروف الجر مع أبيات الفعل المضارع في ورقة ( ٧٥ ) ، والظاهر أن هذه الأبيات ذكرت سهواً بدليل وجودها مع حروف الجر في ورقة ( ٨٧ ) .

وفي بداية النسخة بالورقة الأولى حذف ستة أبيات ، ويبدو لي أن هذا الحذف جاء متعمداً ، بدليل حذف كل ما يتعلق بالملك أو الإشارة إليه ، فقد لاحظته يذكر النظم ابتداءً من البيت الأول إلى نهاية البيت السابع ، وفي البيت الثامن ورد ذكر الملك بقول الناظم :  
وَالْمَلِكُ النَّاصِرُ هَزْناً نَاصِرُهُ      وَكَمْ يَزَلُ مُمْتَلِئاً أَمْرُهُ  
فحذف هذا البيت وبعده أربعة ، وترك بيتاً ليس فيه ذكر للملك ، وهو :

ولم تكن أرجوزة من قبلها جاءت على ملوحتها كمثلها وحذف البيت الذي يليه ، لأنه ورد فيه دعاء للملك ، والبيت هو :  
يارب فأغفر للذي نظمتها      وللذي أشار أن أنظمتها  
وترك بعد البيت فراغاً بمقدار سطر واحد ؛ كي يدل على الحذف المذكور ، وقد استعنت بنسخة ( ل ) ، ومنظومة الوافية في ارجاع

## ٢ - نسخة مكتبة دير الاسكوريال ( ل )

وهي نسخة مخطوطة محفوظة بمكتبة دير الاسكوريال ، برقم ( ١٤٦ ) ، وقد رمزت لها بالحرف ( ل ) نسبة لآخر حرف من اسم المكتبة ، والنسخة مكتوبة بخط قريب من خط الرقعة ، عدد أوراقها ( ١٢٣ ) ورقة ، متوسط عدد سطور الورقة تسعة عشر سطراً ، ومتوسط عدد كلمات كل سطر ثماني كلمات ، وقد كتب في الورقة الأولى : « كتاب الوافية نظم الكافية ، نظمها للشيخ الامام العالم المحقق المدقق جمال الدين أبو عمرو المالكي المعروف بابن الحاجب نور الله مضجعه » ، وحول كتابة العنوان ، كتابة مغايرة لخط اسم الكتاب جاء فيها : « يقول العبد الضعيف المذنب في العاجل ، المفتقر إلى رحمة القوي في الآجل ، حسن بن علي عفا الله عنه ، وعن كل غني وسائل : قد التمس مني جماعة من الاصحاب أن اجمع لهم الفوائد المخفية ... لخب ، ويستمر بالكلام إلى ان يقول : وأشرح الكافية المنظومة ، واجمع الفوائد المبثوثة ، وهذا الكلام ليس له معنى ؛ لأن شارح للكتاب هو ابن الحاجب ، والذي اعتقده أن ورقة العنوان ليست من المخطوطة ، وإنما هي ملحقة بها ، وذلك لأن العنوان المذكور هو عنوان المنظومة وليس عنوان الشرح ، ولوجود الكتابة التي حول العنوان ، والتي تبين جمع المادة وشرحها ، والمادة لم تجمع ولم تشرح إلا على يد ابن الحاجب . وفي أسفل الكتاب دعاء " وهو : « اللهم ارزقني فهم التبيين ، وحفظ المرسلين ، والهام ملائكتك المقربين » ، وجاء في الورقة

الأخيرة من المخطوطة : « وقع الفراغ من التعليق يوم الأربعاء العاشر من جمادى الأولى سنة ثلاث وثمانين وستائة ، وقت العصر حامداً الله تعالى ، ومصلياً لنبينا صلى الله عليه وعلى آله واصحابه للطاهرين » ولكن الناسخ لم يذكر اسمه .

شرح الأبيات في هذه النسخة يتفق مع النسخة السابقة إلى ثلث المخطوطات تقريباً ، وبعده يبدأ شرح الأبيات بصورة منفردة ، وقد أشرت إلى أول مخالفة بين النسختين في شرح الأبيات ، وبقية المخطوطة مماثلة لها ، لأن هذا الاختلاف في شرح الأبيات ليس له تأثير على المادة المشروحة في كلتا النسختين .

هذه النسخة كثيرة السقطات بسبب إنتقال نظر الناسخ بين الجمل المتشابهة ؛ كما إنه كثير السهو لذلك بلغ ما سقط من النسخة من أروها إلى آخرها ما يزيد على أربعين سطراً ، وقد أشرت إلى ذلك في التحقيق .

بعد وصف النسختين ، اتضح لي أن نسخة ( ل ) ناقصة ؛ لأنها كثيرة السقطات ، وقدمها في تاريخ النسخ لا يجعل لها ميزة ؛ لأن النسخة الأخرى أكل منها ، فتركناها واحتمدنا على نسخة مكتبة شيخ الاسلام عارف حكمة ، وجعلناها اصلاً ؛ لأن سقطاتها قليلة جداً إذا ما قورنت بنسخة ( ل ) .







الورقة الاولى من الاصل

لانه جسر بين الحسنة والسيئة على من جازها ثم قال  
والله اعلم بخصيصة ان فتحها ورد ملاك لها ولجلد فاه  
يقول من عرفني عرفني على الحقيقة فليفت و... فان جازها لغيرها  
فان وقعت على نحو الخمر... قال قلت انخرجون من هذه النون  
فوز الامم اسلان... انما...  
نحو الخمر... انما...  
في حديث السنن... انما...  
طوية و... انما...  
انما...  
ويعلم مشروخ... انما...  
يقول... انما...  
... انما...  
... انما...  
... انما...  
... انما...  
... انما...  
... انما...

الورقة الاخيرة من الاصل

## توثيق نسبة الكتاب لصاحبه

توثيق نسبة الكتاب ، من الأمور المهمة في ارجاع المصنفات إلى اصحابها الذين القوها ، وهذا التوثيق يثبت بالأدلة القاطعة التي لا تقبل الشك ؛ لأن كثيراً من المصنفات تنسب لغير أصحابها ؛ نتيجة لاشتراكها مع غيرها بالعنوان أو اسم المؤلف .

ولو تفحصنا المصنفات ، لم نجد مصنفأ يشارك كتاب ( شرح الوافية ) بالعنوان إلا مخطوطة ذكرت في مكتبة المتحف العراقي ، ذكرها اسامة النقشبندي بقوله : ( شرح وافية (١) ابن الحاجب ) ، ولم يعرف اسم الشارح ، (٢) ، وبعد اطلاعي عليها وجدت المنظومة ليست لابن الحاجب ، وإنما هي لشخص اسمه : ( مجد ) ، كان موجوداً سنة ( ١٠٢٩ هـ ) وشارحها ولده ، ويتضح ذلك من كلام الشارح في نهايتها ، الذي يقول فيه : « هذا آخر ما كتبه العبد الفقير على هذه المنظومة ، نظم والدي مجد ، أسأل الله ببركة سيد المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم أن يطيل حياته » (٣) ، وبذلك تنتفي شبهة الاشتراك بأسم الكتاب واسم المؤلف :

---

(١) ذكرت هذه المخطوطة هنا ، لأن النظم بأسم الوافية لابن الحاجب ، والشرح لمجهول ، فمن المحتمل أن يتبادر لذهن من يلاحظها في الفهرس ان ينسبها لابن الحاجب ، لكون النظم له ، والشارح مجهولاً ، فينسب الشرح له أيضاً .

(٢) المخطوطات اللغوية في مكتبة المتحف ص ٥٤ .

(٣) شرح الوافية لابن الناظم ق ٢٠٦ .

وَمَا يُؤَكِّد توثيق ( شرح الوافية ) لابن الحاجب ، نسبته له على السنة اصحاب التراجم والنحويين .

في ترجمة حياة ابن الحاجب ، قال صاحب كتاب ( مفتاح السعادة ) : « وله للكافية وشرحها ونظمها الوافية وشرحها » ( ١ ) ، وقال السيوطي : « والكافية في النحو وشرحها ، والوافية وشرحها » ( ٢ ) ، وقال : ونظم الوافية وشرحها « ( ٣ ) ، وقال حاجي خليفة : « وبعد ذلك طلب منه - أي الملك الناصر داود - ان يشرح له النظم ، فشرحه بشرح سماه ( شرح الوافية نظم الكافية ) » ( ٤ ) ، وبذلك تتأكد نسبته عند اصحاب التراجم .

أما نسبة ( شرح الوافية ) على السنة النحاة ، فقد ذكرها ابن هشام بقوله : « وفي شرح منظومة ابن الحاجب له ، أن الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بأم ، نحو أرجل في الدار أم امرأة ؟ كما مثل به في ( الكافية ) ، وليس كما قال » ( ٥ ) ، وقال الأزهري : « وفيه رد على ابن الحاجب في ( شرح منظومته ) ، أن الاستفهام المسوغ للابتداء ... لخب » ( ٦ ) ، وقال السيوطي في موضوع المبتدأ

---

( ١ ) مفتاح السعادة ١ / ١٤٠ .

( ٢ ) حسن المحاضرة ١ / ١٩٤ .

( ٣ ) بقية الوعاة ٢ / ١٣٤ .

( ٤ ) كشف الظنون ٢ / ١٣٧٤ .

( ٥ ) مفني اللبيب ٢ / ١٣٧٤ .

( ٦ ) شرح التصريح ١ / ١٦٩ ، وانظر حاشية ياسين

١ / ١٦٩ :

والخبر : وقصره ابن الحاجب في ( شرح وافيته ) على همزة  
المعادلة بأم ، نحو أرجل في الدار ام امرأة ٩ ، (١) .  
من هذه النصوص التي ذكرها للنحاة تتأكد نسبة ( شرح الوافية )  
لابن الحاجب بصورة لا تقبل الشك .

---

(١) همع الهوامع ١ / ١٠١ ، وانظر شرح الوافية ق ١٩ .

## منهج التحقيق

إنَّ طريقة تحقيق النصوص ؛ هي اخراج نص مطابق للنص الذي وضعه المصنف ان لم يكن نفسه ؛ لذلك فقد التزمت في تحقيق ( شرح الوافية نظم الكافية ) بقواعد وسرت بموجبها ؛ لأجل اخراج النص سليماً وواضحاً ومفهوماً ، وهي ما يأتي :

١ - كان هدفي اثناء التحقيق المحافظة على صورة النص كما أورده مصنفه ، ولم أندخل فيه زيادة أو نقصان إلا بما يسمح به للمحقق من زيادة حرف أو كلمة بعد الدراسة ، وتخصر الزيادة بين ( معقوفين ) ، ويُشار اليها في الحاشية . أو زيادة من احدى النسختين إذا كان ذلك ضرورياً ، مع الإشارة اليها في الحاشية :

٢ - قد وردت في المخطوطتين كلمات مكتوبة بشكل يغير الخط الحديث ، مثل : اشباع الهزمة وتحويلها الى ياء ، ومثل : كتابتها بحسب موقعا من الأعراب ، نحو ( مبتدياً ) و ( بسير ) ، ونحو ( من المبتدىء ) و ( جاء المبتدؤ ) ، كتبتُ ذلك بما يتفق والخط الحديث ، بغير اشارة اليه .

٣ - لما كنتُ لم احصل إلا على نسختين من المخطوطة فقد استعنت بنسخة ( منظومة الوافية ) لغرض تقويم نصوص النظم ، واشرت إلى ذلك في الحاشية .

٤ - رجعت في تقويم بعض النصوص الى مصنفات المؤلف الاخرى ، مثل : ( الكافية ) و ( شرح الكافية ) ، و ( الأيضاح في شرح المفصل ) .

- ٥ - ترجمت للأعلام غير المشهورين ، لأن الاعلام المشهورين معروفون لقارىء مثل هذا الكتاب .
- ٦ - أكلتُ الآيات القرآنية التي ذكرت منها بعض الكلمات في الحاشية ، وعرضت جميع الآيات على المصحف الشريف ، وذكرت أرقامها وسورها .
- ٧ - بعض الآيات تحتمل أكثر من قراءة أرجعتها الى كتب القراءات المعتمدة ، مثل : كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ، والتيسير في القراءات السبع للسداني ، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ، والمختب في تبين وجوه شواذ القراءات لابن جنى ، وانحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر ، ومعاني القرآن للفراء ، وغريب اعراب القرآن لابن الانباري ، ومن التفاسير : ( الجامع لاحكام القرآن ) للقرطبي ، و ( البحر المحيط ) لابن حبان .
- ٨ - خرجت الأحاديث الشريفة من كتب الحديث المعتمدة ، امثال صحيح البخاري ، وصحيح مسلم ، ومسند الامام أحمد بن حنبل .
- ٩ - خرجت الامثال والاقوال من كتب الامثال المعتمدة ، مثل مجمع الامثال للميداني ، وفرائد اللال في مجمع الامثال للشيخ ابراهيم الأحدث :
- ١٠ - أمّا الاشعار والارجاز ، فقد اعتمدت في تخريجها على دواوين الشعراء ، وكتب النحو ، وقد اكلتها في الحاشية ، وذكرت الروايات التي وردت فيها ، كما اني نسبت الأبيات التي لم ينسبها المصنف الى أصحابها بقدر الامكان ، وبينت محل الشاهد فيها إذا لم يذكره المصنف .
- ١١ - إذا رأيت المصنف يخالف آراءه في مصنفاته السابقة ( لشرح اللوافية ) ، أشيرُ الى هذه المخالفة في الحاشية ، ووضح سبب ذلك .

كما اني لقدت قسماً من عبارات النص مع الإشارة الى ذلك في  
الحاشية .

وبما ذكرتُ أرجو أن اكون موفقاً في اظهار هذا الكتاب  
بالصورة اللاتمة به ، والله الموفق لطريق الصواب .

النجف الأشرف

١٥ جمادى الاولى ١٤٠٠ هـ

أول نيسان سنة ١٩٨٠ م

الدكتور موسى بناي العلي الخفاجي

كلية الفقه الجامعة المستنصرية

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المسح  
عفا الله عنه

شرح الوافية نظر الكافية

لأبي عيمرو عثمان بن الحاجب النخوي  
المتوفى سنة ٦٤٦ هـ

دراسة وتحقيق

للكوثر موسى بن أبي علاء العيسى

المسح  
عفا الله عنه

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## وبه العصمة (١)

الحمد لله على ما أنعمنا  
بجووده وفضله وكرمه اظ  
علمنا ما لم نكن لتعلمنا  
حتى أرانا في عداد العتمة  
ولم نكن لتنتدي لولاه  
والحمد لله بما (٢) أولاه  
ثم الصلاة والسلام تالي (٣)  
على النبي دائما والآل  
وبعد إن هذه أرجوزه  
في علم الأعراب أتت وجيزة

(١) في ل : ( رب تم بفضلك )

(٢) في ل : ( بما بداه ) ، وفي الوافية : ( فالحمد لله لما  
تعداه ) .

(٣) في ل : ( تالي ) .

قَصَدْتُ فِي نَظْمِي لَهَا مُقَدِّمَةً  
 صَنَعْتُهَا مِنْ قَبْلِ وَهْيِ مُحْكَمَةٍ  
 مِنْ أَجْلِهَا تَمَيَّنْتُهَا بِالْوَافِيَةِ  
 لِكُونِهَا وَفَتْ بِنَظْمِ الْكَافِيَةِ  
 [ (١) وَالْمَلِكُ النَّاصِرُ عَزَّ نَاصِرُهُ  
 وَ لَمْ يَزَلْ مُنْتَهَلًا أَوْ أَمْرُهُ (٢)  
 دَاوُدُ نَجَلُ الْمَلِكِ الْمَعْظَمِ  
 أَوْ زَعَهُ (٣) الرَّحْمَنُ شَكَرُ النَّعْمِ  
 مَنْ أَصْبَحَ الْعِلْمُ بِهِ قَدْ اشْتَهَرَ  
 وَ كَلُّ ذِي فَضْلٍ لِقَدْرِهِ قَدْرُ  
 أَشَارَ أَنْ أَنْظَمَهَا بِأَمْرٍ  
 فَلَمْ يَسَعْ لِي دَفْعُهُ بِعُدْرٍ  
 فَعَمِنْتُ فِيهَا وَاسْتَعْنْتُ اللَّهَ  
 وَ كَانَ نَوْرُ سَعْدِهِ جَلَّاهَا [  
 وَ لَمْ تَكُنْ (٤) أَرْجُوزَةً مِنْ قَبْلِهَا  
 جَاءَتْ هَلَى مِنْوَالِيهَا كَمَثَلِهَا

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، وهو زيادة عن ل ،  
 والوافية .

(٢) هذا البيت ساقط من الوافية .

(٣) في الوافية : ( أودعه ) .

(٤) في ل : ( يكن ) .

[ ياربٌ فأخفِرُ للذي نظَّمها  
والذي أشارَ أنْ أنظَّمها (١) ]

## [ الكلمة ] (٢)

اللفظُ موضوَعًا لمعنى مفردٍ

كلمة جنس ثلاث تغنسي

بيان لحد الكلمة ، فقوله : « لفظٌ » يشملُ (٣) الكلمةَ وغيرها ؛  
لأنَّه لما يتلفظُ به ، قوله : « موضوَعًا لمعنى » يُخرِجُ  
المهملاتِ مثل : ديز ، ولاز ، مما لم يوضعْ ، وقوله : « مفردٌ »  
يُخرِجُ المتعددَ من الجملِ وغيرها ، مثل : زيدٌ قامَ (٤) ، و« غلامٌ  
زيدٌ من المركباتِ ، وانتصبَ » موضوَعًا ، على الحالِ من الضميرِ  
المقدرِ في قوله : « اللفظُ » ؛ لأنَّ اللفظَ بمعنى الملفوظ ، أي :  
ما يُتلفظُ به في حالِ كونه موضوَعًا . ثم ذكرَ أن هذه الكلمةَ  
المحدودةَ جنسٌ تحتُه ثلاثةُ أنواعٍ ، ثم (٥) ذكرَها فقال :

## [ اقسامُ الكلمة ]

اسمٌ وفِعْلٌ ثمَّ حرفٌ تآني

محصورةٌ بالنفي والأبساتِ

- 
- (١) ما بين المعقوفين زيادة عن ل ، والوافية .
  - (٢) هذه العناوين زيادة وضعتها لأجل التوضيح ، وهي غير موجودة في الاصل ، وفي ل .
  - (٣) في الاصل ( تشمل ) وما اثبتناه عن ( ل ) .
  - (٤) في ل : ( قائم ) .
  - (٥) ( ثم ) : ساقطة من ل .

ولما ذكر أنها ثلاثة أنواعٍ ، ذكرَ ما يدلُّ على الحصرِ ،  
والنفي والأثباتُ أقوى / الأدلة على الحصرِ (١) ، فقالَ : لأئها [٢ و ]  
إمّا أن تدلَّ على معنى في نفسه ، أوّلاً ، والثاني الحرفُ ،  
والأولُ إمّا أن يدلَّ على احد الأزمئة الثلاثة : الماضي ، والحاضر ،  
والمستقبل ، أوّلاً ، والثاني الاسمُ ، والأولُ الفعلُ ، فتبيّنَ بهذا  
الحصر الدائرة بين النفي والأثباتِ ، إنحصارُها في ثلاثة الأقسامِ  
المذكورة ، وقوله : « جنس ثلاث » وهي أنواعُ ، لكونها في المعنى  
كلماتٍ ، وهذا الحصرُ (٢) هو معنى قوله :

فإنَّ يَكُنْ معناه لا في نفسه

فالحرفُ وهو مشكلٌ في جنسه

ومعنى قولهم : « في نفسه » ، أي تستقلُّ الكلمة بالدلالة على  
معناها الافرادي من غير انضمام أمرٍ آخر إليها ، وقولهم : « لا في

(١) دليل النفي والأثبات لا يستقيم لابن الحاجب في جميع اقسام  
الكلمة ؛ لأن من الاسماء ما يدل على الزمن الماضي ، مثل : ( منذ ) ،  
ومنها ما يدل على المستقبل ، مثل : ( هداً ، وبكرة ) ومنها ما يدل  
على الحاضر ، مثل : ( اليوم ، والساعة ) ، فهذه الأنواع في رأيه  
من الأسماء ، وقد دخلت ضمن الدليل السابق ، ولكنها تخالفه ، ولا  
يمكن فصلها عن الأسماء وادخالها مع الافعال ، لأنها لا تدل على الحدث ،  
ولا يمكن ابقاؤها مع الأسماء لعدم شمولها بالحد ؛ لأنها مقترنة بالزمن ،  
إلا إذا جمعت قسماً رابعاً من اقسام الكلمة ، وهذا لم يقل به ابن  
الحاجب :

(٢) في ل : ( وهو ) ، ولا يستقيم معها الكلام .

نفسه ، ، اي ألا (١) تستقل الكلمة بالدلالة على معناها الأفرادي  
إلا بانضمام متعلقها اليها ، كـ ( من ) ، و ( إلى ) ، و ( الواو ) ،  
و ( ثم ) ، ونحو ذلك . وقوله :  
وإن يكُنْ في نفسه فالفعلُ

لِزَمَنِ مَحْصَلٍ يَدُلُّ  
يعني بالمحصل ، الماضي ، والحاضر ، والمستقبل ؛ وإنما عدِّي  
« يدلُّ » باللام لما تضمنت معنى يوضع ، لأن الدلالة الوضعية  
متضمنة معنى الوضع ، ثم بين معنى (٢) الزمان المحصل فقال :  
ماضٍ أو الحال أو المُستقبل

والاسمُ عن ثلاثها يمتزِل  
أي : ليس له دلالة وضعية على زمان بعينه من هذه الأزمنة :  
ثم قال :

وَقَدْ عَلِمْتَ حَدَّ كُلِّ مِنْهَا

فلا تسأل بعد هذا عنها

يعني أنه قد تبين جنس ثلاثة الأنواع ، وهو ما يدل على معنى  
مفرد بالوضع ، وتبين فصل كل واحد منها على الوجه المستقيم ،  
وقد علم أن الحد المستقيم هو الجنس الأقرب والفصل ، وقد بينا  
بما تقدم .

واعلم أن الحدود النحوية الألفاظ (٣) المفردة ، باعتبار التركيب  
ونفيه ، والمركبة باعتبار التركيب ، إنما يتميز بها جعله الواضع

(١) ( لا ) : ساقطة من ( ل ) وسقوطها وهم :

(٢) ( معنى ) : ساقطة في ( ل ) .

(٣) في ل : ( الالفاظ ) .

مدلولاً (١) ، وليس لها في أنفسها حقائق يتميز بها ، باعتبار معانيها سوى ما ذكرت من المعاني المختلفة ، باعتبار الوضع ، فيقدر ما جعلته (٢) موضوعاً (٣) له ، كأنه ذاتي لها ، وتحدد على تقدير ذلك ، فلما كان الاسم في وضعهم لمعنى في نفسه ، من غير دلالة على زمن محصل ، جعل ذلك حداً له ، وكذلك للفعل يجري فيه على ما ذكرت لك في الاسم ، وإذا حددت (٤) المفرد باعتبار التركيب كالفاعل ، والمفعول ، والحال ، والتمييز ، وغير ذلك حملت ذلك العمل ، فتقول : في حدِّ الفاعل : هو الذي يدل على من قام به الفعل ، وهو بمعنى من نسب الفعل اليه ، وإذا حددت المفعول قلت : هو الذي يدل على من وقع عليه الفعل ؛ لأنه وضع للدلالة على ذلك ، وإذا حددت الحال ، قلت : هو الذي يدل على هيئة فاعل ، أو مفعول ؛ لأنه إنما وضع لذلك ، وإذا حددت للتمييز ، قلت : هو الذي يدل على رفع الابهام عن مفرد أو جملة ، لأنه وضع لذلك ، وكل حد نحوي فعناه هو الذي يدل على كذا ، فإذا اسقط لفظ الدلالة ، فهي مرادة ، وإنما اسقط ، لكونه معلوماً ؛ ولأن غرضهم أن يجري فيها للفظ الحدود على وزان الحدود الحقيقية .

ولما فرغ من بيان مفردات هذا العلم بالحد من حيث كان المركب

(١) في ل : (مدلولاً في أنفسها) .

(٢) في ل : ( جعلت ) .

(٣) في الاصل ( موضوعة ) .

(٤) اهتمام ابن الحاجب بالحدود ، يظهر لنا اهتمامه بأثر العامل ، والعامل كما هو معروف أثر من آثار الفلسفة التي أدخلها النحاة في النحو العربي .

لا يتحقق قبل تحقيق مفرداته ، شرح يذكر حد المركب ، وهو الكلام ، فقال :

ثم "الكلام" كلمتاً إسناد

وهو قسبان بلا عناد

فقوله : « الكلام » هو المحدود ، وقوله : « كلمتاً إسناد » ، هو الحد فالكلمتان الجنس ؛ لأن ذلك يشمل الكلام وغيره ، لأن قولك : غلامٌ زيد كلمتان [ ٣ و ] وليستا (١) بكلام ، وقوله : « إسناد » يخرج (٢) ما ليس بكلام ، ويعني بالإسناد الحكم (٣) على أحد الجزئين بالآخر ، على وجه يفيد المخاطب ما ليس عنده ، [ وقوله : « وهو قسبان بلا عناد » يعني أن (٤) هذا المحدود لا يكون إلا قسمين : اسم واسم ، وفعل واسم ، وإنما كان كذلك من جهة أن المفردات ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف ، والمركب فيها لا يزيد على ستة تفديرات : اسم واسم ، واسم وفعل ، واسم وحرف ، وفعل وفعل ، وفعل وحرف ، وحرف وحرف ، فالاسم والاسم ، والاسم والفعل ، هما قسما الكلام ، والباقي (٥) لا يستقيم كلاماً ، أما الاسم والحرف فلا يستقيم ؛ لأن الحرف لا يصلح حكماً ولا محكوماً عليه ، وأما الفعل والفعل فلأن الفعل لا يكون محكوماً عليه ، وأما الفعل والحرف ، فأبعد ، وأما الحرف والحرف فأبعد ،

(١) في الاصل : ( وليسا ) .

(٢) في ل : ( ليخرج ) .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة عن ل .

(٤) في ل : ( حكم أحد ) .

(٥) في الاصل : ( والثاني ) وهو تحريف ، وما اثبتناه عن (ل) .

وإنما لم يستقم أن يكون الحرف حكماً ولا محكوماً عليه ، لأنه لا يستقل بالمفهوم الافرادي إلا بذكر متعلقه من اسم او فعل ، فلا يكون بأنفراده حكماً ولا محكوماً عليه ، وإنما لم يستقم ان يكون الفعل محكوماً عليه ؛ لأن وضعه للدلالة على الحكم ، ولذلك لم يكن مدلولها إلا بمعنى التنكير ، ولا يكون الحكم محكوماً عليه ، فوضح بذلك أنه لا يستقيم كلام إلا من اسمين او من فعل واسم ، ووجب أن يكون قولهم : يا زيد ونحوه متأولاً بفعل مقدر ، أي : اريد او اعني ، او اناذي ، ونحو ذلك ، وهذا معنى قول النحويين : لا يتأني كلام إلا من اسمين او من فعل واسم ، وقد وضح ذلك بما تقدم . ثم بين الاسمية والفعلية فقال :

فعليةٌ واسميةٌ نحو كتبتُ

زيدٌ وزيدٌ كاتبٌ فافهم نصيبٌ ٣٣

(١) باللام خص الاسمُ والأسنادُ

إليه الجراً وأن تنادي

والنعتِ والتنوينِ والتصغيرِ

والجمعِ بالتصحيحِ والتكسیرِ

فذكر خصائص الاسم ، ويعني بالخصيصة الأمر الذي إذا وجد دل [ على الوجود ] (٢) ، وإذا فقد لا يدل على الانتفاء ، فيطرد باعتبار المعرف ولا يتمكس ، ولذلك لو جعل حداً ، كان أخص من المحدود ، فنها لام التعريف ، لأن الفعل حكم لا يقبل التعريف ، ومنها الاسناد اليه ، أي الحكم عليه ؛ لأن للفعل حكم لا يحكم عليه ،

(١) في ل : بعد البيت ( ثم قال ) .

(٢) ما بين المعرفين : زيادة عن ل .

ومنها الجر ؛ لأن الجر في المعنى منسوب إليه ، ومنها النداء ؛ لأن المتأدي مفعول ، والمفعول في المعنى محكوم عليه ، ومنها النعت (١) لأنه حكم في المعنى على المنعوت . ومنها التصغير ؛ لأنه في معنى النعت . ومنها التنوين ؛ يعني تنوين التمكن والتكبير ، أما تنوين التمكن ، فبال على أن المنون به هير مشبه بالفعل ، ولا يستقيم إلا في الاسم ، وأما تنوين التكبير فلأن الفعل وضعه للتكبير ، فلا يحتاج إلى تنوين تكبير ، فوجب اختصاصه بالأسم . ثم قال :

والأسمُ إمّا معربٌ أو مبني

والمعربُ الاصلُ فخذُ ما يُغني (٢)

فقسم الاسم إلى معرب ومبني ، ثم شرع يحد المعرب ، ثم لا يزال يتكلم في المعرب حتى ينتهي ، فإذا انتهى انتقل إلى الكلام (٣) على المبني ، وقوله : « المعربُ الاصلُ » ، لأن النحويين يقولون : إن أصل الأسماء الاعراب ، ولذلك يقال : في الاسم المبني لم بني ؟ ولا يقال : في الاسم المعرب لم اعرب ؟ وقوله : « خذ ما يُغني » (٤) ، في حده وهو ما ذكره في قوله :

مركبٌ لا يشبهُ المبنيًا

أصلاً كمن وأف ثم حياً

- 
- (١) لقد ذكر المصنف ضمن خصائص للاسم ( النعت والتصغير والجمع ) وهذه الانواع زيادة على ما ذكر النحاة من الخصائص .  
 (٢) (٣) في الاصل ( تغني ) ، وفي ل تغني في البيت ، وفي النثر ( يغني ) وهو الذي اثبتناه .  
 (٤) ( الكلام ) : ساقطة من ل ، ولا يستقيم بغيرها الكلام .

[٤] فتعرض في حده لما كان سبب إعرابه [ لغة ] (١) للمانع مع وجود السبب ، وذلك ان الاعراب لا يستحق إلا بعد التركيب (٢) ؛ لأن وضعه لتبين المعاني الحاصلة فيه بالتركيب ، وهي الفاعلية ، والمفعولية ، والاضافة ، ألا ترى أنك إذا قلت : ما احسن زيد ورفعت علمت الفاعلية ، وإذا نصبت علمت المفعولية ، وإذا خفضت علمت الضافة ، فلولا الاعراب ، لما عرفت هذه المعاني ، ولكانت تختلط ، ولو ذكرت الكلمات من غير تركيب (٣) ، لم يكن إعراب كقولك : الف ، با ، تا ، ثا ، وكقولك : واحد اثنان ، ونحو ذلك مما تعدده تعديداً من غير اسناد ، ثم قال : « لا يشبهُ المَبْنِيَّ اصلاً » ، يعني ان المعرب هو المركب إذا انتفى المانع ، وهو شبهه بمبني الاصل ، كالجرف في مثل : من ابوك ؟ فالتركيب موجود ، والاعراب منتف لحصول المانع ، وكالفعل الماضي ، مثل هبتهات ذلك ، وأف لزيد ، أي : بعد ذلك . وتضجرت ، وكفعل الامر مثل حي ، أي اقبل ، فتل بالثلاثة ، وهي المبني اصلاً . ثم قال :

مُخْتَلِفٌ الْآخِرِ لِلْعَوَامِلِ

لَفْظًا وَتَقْدِيرًا بِأَمْرِ شَامِلٍ

(١) ( لغة ) ساقطة من الاصل ، وهي زيادة من ( ل ) .

(٢) في ل ، ( العقد والتركيب ) .

(٣) لو ذكر المصنف التأليف لكان أولى من التركيب ، لأن التركيب هو ان تتصل كلمة بأخرى ، وتكوّن كلمة واحدة تختلف عن الكلمتين السابقتين ، مثل التركيب العسدي والاضافي ، والمزجي والاسنادي .

[يعني أن هذا المعرب المحدود يختلف آخره باختلاف العوامل] (١)  
ثم قسم اختلافه إلى مختلف في اللفظ ، وإلى مختلف في التقدير ،  
وذلك شامل لجميع الأسماء العربية ، وسببين اللفظي والتقديري بمحصر  
التقديري :

ثم شرع يبين الأعراب ، فقال :  
إعرابه ما اختلف الآخرُ بهُ

من حركاتٍ وحروفٍ تشبهُ

يعني أن المسجى بالأعراب هي الحركات ، والحروف التي يختلف  
الآخر بها من الضمة ، والفتحة ، والكسرة ، والواو ، والألف ، والياء ،  
ولمّا قال تشبّه ، لأنها تلتبس قبل بيانها . ثم قال :

رفعٌ ونصبٌ ثم جرٌّ قسمةُ

وكلُّ نوعٍ علمٍ لحِكْمَةٍ [٤ظ]

فذكر أنواع الأعراب وأن كل نوع منها وضع علماً يجل معنى .

ثم قال :

فالرفعُ للفاعلِ أو ما ضارعهُ

والتّصنّبُ للمفعولِ أو ما شابههُ (٢)

والجرُّ يأتي علمَ الأضافةِ

ولا يكونُ أبداً بخلافهُ

فذكر كل نوعٍ ومدلوله ، فالرفع (٣) للفاعلية ، يعني للفاعل وما

(١) ما بين المعقوفين زيادة عن ل :

(٢) في الأصل : ( ما شابههُ ) ، واثبتنا ذلك من ( ل ) .

(٣) هذه الطريقة في تعيين الحركات اتبعها أصحاب تيسير النحو

في الوقت الحاضر ، أمثال إبراهيم مصطفى ، والدكتور الخزومي .

أشبه الفاعل ، ولتنصب للمفعولية ، أي : للفعول وما أشبه المفعول ،  
والجر علم الاضافة ، لا يكون الجر إلا دليلاً عليها ، كقولك : فلامٌ  
زيد ، ومررتُ بزيد . ثم قال :

### ( المعرب بالحروف )

والجمعُ إن كسرتهُ والمفردُ  
مُنصَرَفَيْنِ بالثلاث يُسْرَدُ  
وَجَمْعُهُكَ الْمُؤَنَّثَ الصَّحِيحَاتِ  
بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ لَهُ صُرَيْحَاتُ  
وَالاسْمُ مُطْلَقًا إِذَا لَمْ يُصْرَفِ  
بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ يَكُونُ فَاعْرِفِ  
أَخْوَكَ مَعَ حَمُوكَ مَعَ أَبُوكَا  
وَأَذُو وَفُوكَ وَكَذَلِكَ هُنُوكَا  
مُضَافَةً لِغَيْرِيَا تَكَلَّمُ  
بِالْوَاوِ وَالْأَلْفِ وَبِالْيَاءِ (١) فَاعْلَمِ  
[ ثم المشتى جاء بالياء والألف  
وأثنان مع كلى ضمير إن تضيف ] (٢)

= انظر احياء النحو ص ٥٣ - ٦٨ ، في النحو العربي نقد وتوجيه ص  
٧٠ - ٨١ .

(١) ( ب ) في ( بالها ) للوزن .  
(٢) ما بين المعرفين زيادة عن ( ل ) ، والواقية وفي الاصل  
مكانه بياض :

والجمعُ سَالِمًا بِيَا أَوْ وَاوٍ

[و] (١) نَحْوَ : عَشْرُونَ أَوْ لَوْا مُسَاوٍ

فقسم الاسماء باعتبار ما انفقت فيه من الاعراب ، ليبين رفع كل قسم ونصبه وجره ، فقال : « والجمع إن كسرتة والمفرد » ، يعني أن كل اسم مفرد منصرف ، وجمع مكسر منصرف ، رفعه بالضمة ، ونصبه بالفتحة ، وخفضه بالكسرة .

وقال : « منصرفين » ليخرج ما ليس بمنصرف ، لأنه لا يكون الخفض فيه بالكسرة (٢) ، وقال : « في الجمع إن كسرتة » ليخرج الجمع السالم من المذكر والمؤنث ؛ لأنه / اعرابه لا يكون [ ه و ] كذلك ، ثم ذكر جمع المؤنث السالم ، وبين أن رفعه بالضمة ونصبه وخفضه بالكسرة . ثم ذكر الأسم غير المنصرف ، وبين أن رفعه بالضمة ، ونصبه وجره بالفتحة .

ثم لما انتهى المعرب بالحركات أخذ يذكر المعرب بالحروف ، فذكر الاسماء الستة وهي : أخوك ، وأبوك ، وحموك ، وهنوك ، وفوك ، وذو مال ، وبين أنها إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم ، فرفعها بالواو ، ونصبها بالألف ، وخفضها بالياء .

ثم ذكر المثني ، وبين أن رفعه بالألف ، ونصبه وخفضه بالياء ، وضم إليه اثنين ، و ( كلا ) إذا أضيف إلى مضمرة وخصهما ؛ لأنها ليسا [ من ] (٣) المثني ، لأن المثني المراد به اسم لمفرد زيد عليه

(١) الواو زيادة عن ( ل ) والوافية .

(٢) في الاصل بالفتحة ، وهو وهم .

(٣) ( من ) زيادة للسياق .

ألف وفون (١) ، ليدل على أن معه مثله من جنسه وليس اثنان كذلك ، لأن قولك : ( اثن ) ليس موضوعاً لشيء ، وإنما هو اسم موضوع لمفردين من أول الأبر ، وإنما (٢) جرى مجرى المثنى في الأعراب لما وافق معنى المثنى في مدلوله .

وكلا أيضاً ليس بمثنى ، وإنما هو اسم مفرد وضع للأثنين ، ولم يعرف إعراب المثنى إلا إذا اضيف إلى مضمير ، كأنهم لما أضابوه إلى المضمر ، وهو مضمير متصل مثنى في المعنى تأكد معنى التثنية فيه فأجروه مجراه في الأعراب ، فتقول : جاءني كلاهما ، ورأيت كليهما ، ومررت بكليهما ، ومن للعرب من يقول : [ جاءني ] (٣) . كلاهما في الأحوال الثلاث ، وهو القياس ، والفصيح إجراؤه مجرى المثنى . وإذا لم يضاف إلى مضمير فلا خلاف في أن حكمه حكم حصا ما تقول : جاءني كلا الرجلين ، ومررت بكلا الرجلين .

ثم ذكر الجمع المذكور السالم ، وبين أن رفعه بالواو ، ونصبه وخفضه بالياء ، وضم إليه قولهم : أولو مال ، وعشرون / [ ٥ ظ ] وأجواته ، وخصهما ؛ لأنها ليسا من الجمع (٤) السالم إذ ليس لهما مفرد جمع ، وإنما وضع من أول أمره لمدلوله ، وإنما أجري مجرى الجمع فيما ذكر ، وإنما قال : والجمع سالماً ولم يقل مذكراً ؛ لأن جمع المؤنث قد تقدم حكمه فعلم أن هذا جمع المذكر ، وانتهى تفصيل الأسماء باعتبار

---

(١) في ل : زيادة ( أو ياء وفون ) .

(٢) في ل : ( وإذا ) ، ولا يستقيم معها الكلام .

(٣) ما بين المعقوفين : - زيادة عن ( ل ) .

(٤) في الاصل ( المذكر ) وشطبه الناسخ ، وفي ( ل ) غير

موجود .

اختلاف أحوالها في الأعراب ، وإنما أعرّب القسم الأول بالحركات الثلاث ؛ لأنه الأصل في الأعراب ، ولم يمنم مالمع [ منه ] (١) ، وإنما نقص جمع المؤنث السالم الفتحه وأعرّب بالكسر في النصب والجر معاً ؛ لأن جمع المذكر السالم حمل فيه النصب على الجر ، ولم يجعل لجمع المؤنث على المذكر مزية ، فحمل فيه النصب على الجر ، وإنما نقص غير المنصرف الكسر ؛ لأنه أشبه الفعل بالعلتين الفرعيتين - على ما سنذكره - فقطع عما ليس في الفعل وأعرّب بالفتح في موضع الجر .

وإنما أعربت الأسماء الستة بالحروف لمشابهتها المتعدد من المثني والمجموع ، وأواخرها (٢) ما تقبل أن تتغير (٣) بتغير العامل ، وأعرّب بثلاثة الأحرف ، لأنه الأصل فيما أعرّب بالحروف .

وأعرّب المثني والمجموع جمع السلامة بالحروف لتعدد معانها (٥) ما تقبل أن تتغير بتغير العامل ، وهي الحروف التي وضعت للدلالة على التثنية والجمع ، وإنما لم يعربها بالألف في النصب ؛ لأنها لو أعرّبت به لقيت ضاربان في النصب في المثني بكسر النون ، وضاربان في الجمع بفتح النون ، فإذا أضيفت سقطت النون للأضافة فلم يدر : أمثني هو أم (٦) مجموع ؟ فلما جاء [ بسقوطها ] (٧) الألتباس من الألف

(١) ( منه ) : زيادة عن ل .

(٢) في ل : ( حرف ) .

(٣) في ل : ( يتغير ) .

(٤) في ل : ( وأعربت ) .

(٥) في ل : ( حرف ) .

(٦) في ل ( أو ) ، ولا يستقيم معها الكلام ، لأن الهمزة تقتضي

أم المعادلة .

(٧) ( بسقوطها ) زيادة من حاشية ( ل ) .

في النصب أسقطوها فيها وحملوا النصب على الجر فوهي لما ثبت بينهما من المواخاة في باب ما لا ينصرف ، ثم لما علموا أن الألف أخف الحروف ، رأوا ان يجعلوها في الأعراب عوضاً عما هو أثقل منها [ ٦ و ] فجعلوها عوضاً عن الواو في الرفع ، وجعلوها في المثني ؛ لأنه سابق في التقدير على الجمع ، فصار إعراب المجموع بالواو في الرفع ، وبالياء في النصب والجر ، وإعراب المثني بالألف في الرفع ، وبالياء في النصب والجر . ثم قال :

تَقْدِيرُهُ نَحْوُ عَصَاً بِالْأَلْفِ  
وَكَغَلَامِي مُطْلَقاً وَهُوَ خَفِي  
وَنَحْوُ قَاضٍ رَفَعَهُ وَالْجُرُ  
وَنَحْوُ مُسْلِمِي رَفَعًا فَأَدْرُوا

لما تقدم أن الأعراب يكون للفظاً وتقديراً ، أخذ بين مواضع التقدير فيعلم أن ما عداه يكون معرباً لفظاً ، فقال : التقدير في كل ما كان آخره ألفاً حذفت للتنوين ، أو لم تحذف ؛ لأنها لا تقبل حركة لفظاً ، وفي كل ما اضيف إلى باء المتكلم من نحو : غلامي ودلوي ، وقوله « مطلقاً » ، يعني : في الرفع والنصب والجر في البابين ، وقوله : « وهو خفي » ، لما وقع فيه من الاختلاف ؛ لأن بعضهم يقول : هو مبني (١) في الأحوال الثلاثة ، وبعضهم يقول : معرب للفظاً في حال الخفض بالكسر ، والصحيح ما قدمناه ؛ لأن الإضافة إلى

(١) قال المصنف في شرح الكافية : « وقد زعم أن باب غلامي مبني ، وهو وهم ، لأن الإضافة إلى المضمرة لا توجب بناءً بدليل غلامك وغلامه ، فلا وجه لجعله مبنياً مع صحة كونه معرباً » . شرح الكافية ص ١١ .

المضمر لا توجب بناءً ، ولأن كسرة ما قبل ياء المتكلم لأجل الياء ، وهي في التقدير سابقة على العامل ، وأقوى في السببية ، فلا وجه لحذفها وإبدال كسرة الأعراب منها . وقوله : « وَنَحْوُ قَاضٍ رَفَعُهُ وَالْجُرُّ » ، يعني : ومما أعرّب تقديراً في حال رفعه وجره ، كل اسم آخره ياء قبلها كسرة استثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا ، فإن كان معه تنوين خذفت الياء لألتقاء الساكنين وإلا بقيت الياء ساكنة ، وفي حال النصب يعرب لفظاً لخفة الفتحة على الياء ، فتقول : هذا قاضٍ ، ومررت بقاضٍ ، ورأيت قاضياً ، قوله : « وَنَحْوُ مُسْلِمِي رَفَعاً » ، يعني أن كل جمع للمذكر سالم إذا اضيف إلى ياء المتكلم في حال الرفع ، يكون معرباً تقديراً بالواو ، لأن أصل مسلمي : مسلمون ، فلما اضيف / [ ٦ ظ ] إلى ياء المتكلم ، حذفت النون للإضافة ، فبقي مسلموي قلبت الواو ياءً ، وادغمست في الياء ، وكسر ما قبل الياء حيث كان مضموماً ، فقبل : مسلمي ومصطفى كذلك ، إلا أن ما قبل الياء يبقى مفتوحاً على حاله .

### [ المنوع من الصرف ]

ثم شرع يذكر غير المنصرف فقال :

ثَلَاثَتَانِ مِنْ تِسْعٍ تُزِيلُ الصَّرْفَا

أَوْ مَا يَجِي كَالْأُنْتَتَيْنِ حُرْفَا

الاسم يمنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة ،

أو واحد منها يقوم مقامها . ثم عددها فقال :

عَدْلٌ \* وَقَانِيَتْ \* وَجَمْعٌ \* مَعْرِفَةٌ  
 وَعُجْمَةٌ \* وَوَزْنٌ \* فِعْلٌ \* وَصِفَةٌ  
 وَالنُّونُ \* إِنْ رِبِدَتْ \* عَقِيبَ \* الْأَلْفِ  
 وَالتَّاسِعُ \* التَّرْكِيبُ \* فَافْتِهِمُ \* تَصْرِيفِ  
 وَحُكْمُهُ \* يَأْتِي \* بِغَيْرِ \* كَسْرٍ  
 وَهَيْبَرُ \* تَنْوِينِ \* خِلَافِ \* الشَّهْرِ (١)

وَفِي \* التَّنَاسُبِ \* يَكُونُ \* قَابِلًا  
 صَرَفًا \* قَوَارِيرًا \* وَقُلُوبًا \* مَلَا سِيلًا (٢)  
 وَإِنَّمَا \* مَنَعَ \* الْأَسْمَ \* بِهِنَّ \* مِنَ \* الصَّرْفِ ؛ لِأَنَّهُ \* يَصِيرُ \* بِهِمَا \* فِرْعًا \* مِنْ  
 جِهَتَيْنِ ، فَأَشْبَهَ \* الْفِعْلُ \* مِنْ \* حَيْثُ \* كَانَ \* فِرْعًا \* عَلَى \* الْأَسْمِ \* مِنْ \* جِهَتَيْنِ ، أَمَا  
 كَوْنُ \* الْأَسْمِ \* يَصِيرُ \* بِهِمَا \* فِرْعًا \* مِنْ \* جِهَتَيْنِ \* فَوَاضِحٌ ؛ لِأَنَّهَا \* كَلَّمَا \* فِرْعُوعٌ ،  
 وَأَمَا \* كَوْنُ \* الْفِعْلِ \* فِرْعًا \* عَلَى \* الْأَسْمِ \* مِنْ \* جِهَتَيْنِ ، فَلِأَنَّ \* الْفِعْلَ \* مُشْتَقًّا \* مِنْ  
 الْأَسْمِ \* الَّذِي \* هُوَ \* الْمَصْدَرُ ، وَالْمُشْتَقُّ \* فِرْعٌ \* عَلَى \* الْمُشْتَقِّ \* مِنْهُ ، وَالثَّانِي \* أَنْ  
 الْأَسْمَ \* وَقَدْ \* حُكِّمَ \* عَلَيْهِ \* وَحُكِّمَ \* بِهِ ، وَالْفِعْلُ \* لَمْ \* يَوْضَعْ \* إِلَّا \* حُكْمًا \* بِهِ ،  
 فَالْأَسْمُ (٣) \* مُسْتَفْنً \* عَنْهُ ، وَالْفِعْلُ \* غَيْرُ \* مُسْتَفْنً \* عَنْهُ ، فَلِذَا \* أَشْبَهَ \* الْفِعْلُ  
 بِمَا \* ذَكَرَ \* قَطَعَ \* عَمَّا \* قَطَعَ \* عَنْهُ \* الْفِعْلُ \* وَهُوَ \* التَّنْوِينُ ، تَنْوِينُ \* الصَّرْفِ ،  
 وَالْجُرْ \* تَابِعٌ \* ذَهَابُهُ \* لِلذَّهَابِ \* التَّنْوِينِ \* بِالطَّنِينِ \* عِنْدَ \* الْأَكْثَرِ ، فَلِذَلِكَ \* قَالَ :  
 وَحَكَمَهُ \* أَنْ \* لَا \* كَسْرَ \* وَلَا \* تَنْوِينَ \* صَرَفٌ ، وَبِكَوْنِهِ \* فِي \* مَوْضِعِ \* الْجُرِّ \* مَفْتُوحًا ،  
 هَذَا \* إِنْ \* كَانَ \* الْكَسْرُ \* فِي \* الْأَسْمِ \* مَخْصُوصًا \* بِالْجُرِّ \* لَوْ \* كَانَ \* مَنْصَرَفًا ، وَيَفْتَحُ  
 إِنْ \* كَانَ \* يَقْبَلُ \* الْفَتْحَ ، فَمِنْ \* ثَمَّ \* كَانَ \* ( قَائِمَاتٌ ) \* لَوْ \* سُمِّيَ \* بِهِ \* إِمْرَأَةً \* غَيْرَ

(١ ، ٢) البيتان ذكرنا في الأصل متأخرين ، وشرحهما متقدم ،  
 فنقلهما إلى هذا المكان ، كما في نسخة ( ل ) .

(٣) في ( ل ) : ( والاسم ) .

منصرف ، وهو ما كان عليه / قبل العلتين [ ٧ و ] لأن الكسر ليس  
مخصوصاً بالجر ، لو لم يكن غير منصرف ؛ لأنه لا يقبل الفتح ،  
فهو بتقدير العلتين وعدمهما على حال واحدة لما ذكرت ، وكذلك  
ضاربان وضاربون بتقدير العلتين وعدمهما .

وقوله : « خلاف الشعر » ، يعني أنه يجوز صرفه في ضرورة  
الشعر ؛ لأنه رد الى أصله (١) . قوله : « في التناسب . يكون قابلاً  
صرفاً » ، يعني أن التناسب يجزى صرف غير المنصرف ، والتناسب  
على قسمين : تناسب في رؤوس الآي والفواصل ، كقوله : مع  
( قوارير ) الأول (٢) ، لأنه رأس آية ، فاذا صرف لون فوقف  
عليه بالألف فتناسب مع بقية الآي ، فلذلك جاز صرفه . وتناسب  
لكلمات منصرفة انضمت اليه مثل ( قوارير ) الثاني ؛ لأنه وإن لم يكن  
رأس آية ، فاذا نون الذي قبله ناسب أن ينون الآخر (٣) ، ليتناسبا ،  
ومن ثم لم ينون الثاني إلا من ينون الأول .

ومن التناسب الثاني ، قوله : ( سَلا سَلاً وَأَغْلَلاً وَسَعِيراً ) (٤)  
لولا قوله : ( وَأَغْلَلاً وَسَعِيراً ) لم يكن صرف ( سَلا سَلاً ) إلا (٥)

---

(١) قد أورد المصنف هذا المعنى بعبارة مماثلة في قوله : « أما  
الضرورة ، فلأنها تجيز رد الشيء الى أصله ، وأصل الأسماء الصرف ،  
شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢ .

(٢) أشار ابن الحاجب إلى قوله تعالى : ( كانت قواريراً ، قواريراً )

الانسان : ١٥ ، ١٦ .

(٣) في ل : آخر الأول .

(٤) سورة الانسان الآية : ٤ .

(٥) في الأصل : ( الى ) ، وما اثبتناه عن ( ل ) .

ضرورة (١) ، ولا يكون في القرآن . قوله :

وَذَٰكَ فِي الْجَمْعِ أَيْ كَثِيرًا

حَقَّقِي ادْعَى قَوْمٌ بِهِ التَّخْيِيرَا

يقول : كَثُرَ صَرْفُ هَذَا الْجَمْعِ بِاعْتِبَارِ التَّنَاسُبِ الْمَذْكُورِ حَتَّى ظَنَّ قَوْمٌ أَنَّ الصَّرْفَ فِيهِ جَائِزٌ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ تَنَاسُبٍ ، وَلِهَذَا بَسَدِيدٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ صَرْفُهُ فِي التَّسْعَةِ إِلَّا مَعَ التَّنَاسُبِ الْمَذْكُورِ . ثُمَّ شَرَعَ يَبِينُ مَا يَقُومُ مَقَامَ عِلْتَيْنِ ، فَقَالَ :

وَالْجَمْعُ مَعَ تَأْنِيثِهِمْ بِالْأَلْفِ

قَامَا مَقَامَ عِلْتَيْنِ فَأَعْرِفِ (٢)

(١) قرأ نافع وهشام وأبو بكر والكسائي وأبو جعفر ورويس (سلاسل) بالتثنية للتناسب ؛ لأن ما قبله منون منصوب ، وقال الكسائي وغيره من الكوفيين : إن بعض للعرب يصرفون جمع ما لا ينصرف إلا أفعال التفضيل ، وعن الاخفش يصرفون مطلقاً ، وقرأ أبو عمرو : بغير تثنية بالوقف على الألف ، وقرأ ابن عامر وحزمة (سلاسل) بغير تثنية ، ووقف حزمة بغير ألف .

والباقون بالمنع من الصرف على الأصل ، لأنه كساجد ، وهي رواية زيد عن الدجوني ، وقد وافق ابن الحاجب الرأي الأول ، وهو الصرف للتناسب .

انظر كتاب السبعة في القراءات ص ٦٦٣ ، الحجة في القراءات السبع ص ٣٣٠ ، التيسير في القراءات السبع ص ٢١٧ ، غريب اعراب القرآن ٢ / ٤٨٠ ، تحاف فضلا البشر ص ٤٢٨ .

(٢) بعد هذا البيت أربعة أبيات ، قدمناها لمكان شرحها ، وهي

كذلك في ( ل ) .

/ فالعدلُ تحقِيقاً ثلاثٌ وأخرٌ

جمعٌ أو للتقديرُ في نحوِ 'عمر (٧ظ)

أما الجمعُ فسيأتي تمامه ، وأما الالفُ فلألها لما كانت لا ينفكُ عن الأثم وصارت لازمة ، نزل لزومها منزلة تأنيث ثانٍ .  
ثم أخذ يبين العلل واحداً واحداً بشرائطها ، وما يتعلق بها ، فالعدل على ضربين : تحقيقي ، وتقديري ، وأعني بالتحقيقي : ما ثبتت معرفته صرفاً أو لم يصرف ، ونعني بالتقديري : ما نتوقف معرفته على منع الصرف فيقدر العدل ؛ لئلا يؤدي إلى خرم قاعدة معلومة ، وهو منع الصرف من غير علتين ، وكلا العدلين لا بد أن يكون خروجاً به عن اللفظ الأصلي والمعنى الأصلي ، وإلا أدى إلى ورود ما لا يحصى كثرة من المعدولات من حيث اللفظ ، فمن التحقيقي : مثني وثلاث ورباع وأحاد وثناء ، وكذلك موحد ومثنى ومثلث ومرعب بمعنى واحد واحد ، ( واثنين (١) اثنين ، وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة ) ، والصحيح انه لا يتعدى ذلك إلى عشرة فقد عدل بثلاث عن لفظ ثلاثة ، وعن معناه الأصلي (٢) والعدد إلى معنى انقسام الجملة إلى هذه الصفة من الثلاثة (٣) ونحوها ، وكذلك البواقي ، ومن ذلك قولهم : أخر فإنه جمع أخرى ، وأخرى تأنيث آخر ، وهو باب أفعل التفضيل ، وقياسه إذا قطع عن « من » وعن الأضافة أن يستعمل بالألف واللام ، فهو إذا معدول عن الآخر ، وعن معناه الأصلي في التأخر الوجودي ، حتى صار للمذكور ثانياً متقدماً كان في الوجود أو

(١) في ل ا ( وثنين وثنين ، وثلاثة وثلاثة ، وأربعة وأربعة ) .

(٢) في ل : ( في معنى العدد ) .

(٣) في ل : ( الثلاثية ) .

متأخراً ، وهكذا جميع بابه ، ومن ثم لم يقولوا : 'جمادى الأخرى' ؛ لأنه لا يتعين لبيان التأخر الوجودي ، وغرضهم في وضع 'جمادى الثاني' للدلالة على ذلك ، - فن ثم وجب أن يقولوا : 'جمادى الآخر' كما قالوا : ربيع الآخر بكسر : الخاء ، ولم يقولوا : الآخر ، فقد ثبت ما ذكرنا / من العدول عن اللفظ والمعنى معاً ، ومن ذلك ( ٨ و ) ( جمع ) ؛ فإنه جمع جمعاء مؤنث أجمع ، وقياسه أن يجمع على ( جمع ) باسمكان الميم كأحرز وحز ، وأصفر وصفر ، فعلى به إلى ( جمع ) ؛ بفتح الميم ، وعن معناه الأصلي في الصفة إلى جعله تأكيداً للشمول في المتعدد وجوداً أو حكماً غير المثني ، وبذلك على أنه في الأصل صفة ، ما جاء في الحسنيث ( بهيمة جمعاء ) ( ١ ) ، أي : سائلة لإعانة فيها ( بينة هل يحسن فيها من جدعاء ) ، أي : مقطوعة الأذن ، فثبت ما ذكرناه من العدول عن اللفظ والمعنى جميعاً ، والعدول التقديري ، نحو : عمر حيث سُمِعَ في كلامهم غير مصروف ، وليس فيه حلة ظاهرة غير العلمية ، فوجب تقدير حلة أخرى ، وما أمكن تقدير حلة من الطل سوى العدل ، فوجب تقديره إذا صار الأمر متردداً بين خزم - قاعدة معلومة ، وهو منع الصرف بمجرد العلمية ، وبين تقدير العدل على استبعاد ( ٢ ) ، فوجب تقدير المستبعد ؛ لما ذكرنا فقدّر ، كأنهم قصدوا به التسمية بعامر ثم عدلوا إلى عمر ، وعدلوا في المعنى من ( ٣ ) اسم الجنس إلى العلمية ، ولما ورد ( أدد ) في كلامهم منصرفاً

- ( ١ ) الحديث ورد في صحيح مسلم ٢٠٤٧ / ٤ مع اختلاف ( تحسون ) مكان ( يحسن ) ، وفي مسند ابن حنبل الخلاف في نفس الكلمة وحذف ( جمعاء ) ، المسند ٢ / ٢٣٣ ، ٣٧٥ ، ٢٩٣ .  
( ٢ ) في ل : ( استبعاده ) . ( ٣ ) في ل : ( عن ) .

لم يميز تقدير العدل فيه حكمس ما تقدم . ثم قال :

تَأْيِثُهُمْ بِقَدَائِهِ وَالْمَعْتَوِي

مُشْتَرَطٌ فِي عِلْمٍ كَمَا رَوِي

يعني أن التأنيث بالحاء مطلقاً لفظاً أو تقديرأ لا تعتبر احدى العليين  
إلا العلمية ؛ لأن التأنيث بالتاء غير لازم للكلمة ، كقولهم ا ضاربة  
وضارب ، فاذا حصلت العلمية حصل التأنيث لازماً بسبب العلمية ،  
وجعلت (١) العلمية علة ثانية فكانت شرطاً في التأنيث وعلة ثانية .  
ثم استدك (٢) على اشتراط العلمية في ذلك فقال :

وَوَصَرَفُهُمْ قَائِمَةٌ قَتِيلٌ

عَلَى الَّذِي ذَكَرْتُهُ دَلِيلٌ

/ يقول ؛ لو لم تكن العلمية مشرطة في التأنيث لا مذنح صرف [ ٨ ظ ]  
قائمة وقتيال ؛ لأن فيه للتأنيث والصفة فلما صرف [ هنا ] (٣) ولم  
يصرف عند جملة علماء ، دل على اشتراط العلمية في التأنيث ثم قال ؛

وَجَائِزٌ صِرْفُ الثَّلَاثِ فِي الْمَعْتَوِي

يَسْكُنُ لَا مَعَ عُجْمَةٍ بِهَا قَوِي (٤)

(١) في ل : ( وحصلت ) ، وهو تحريف .

(٢) في ل : ( استدلوا ) .

(٣) ( هنا ) : زيادة عن ل .

(٤) من هنا بدأت نسخة ( ل ) تختلف عن الأصل في ترتيب

شرح الابيات ، ولما كان الخلاف مستمراً فلا اشير اليه في المستقبل ،  
كما اني لا اشير الى ما يأتي قبل الابيات مثل : ( قال ، قوله ، ثم  
قال ) ، لكثرة وقوعها ، ولأن ذكرها بصورة مستمرة لا يخدم للنص  
في المعنى .

يقول : ويجوز صرف المؤنث الثلاثي المعنوي ، إذا كان ، ساكن الأوسط كهند و دعد . وقوله : « لا مع عجمة بها قوي » ، يعني : إلا أن يكون أعجمياً ، فإنه حينئذ يقوي بترجيح العجمة ، وإن لم تكن العجمة علة في مثله بانفراق ، إذ لا خلاف أن نحو نوح ولوط منصرف ، وما ذكره صاحب المفصل (١) وهم غير مستقيم (٢) ، وإنما غرهم التزامهم منع نحو : ماه وجور ، فظن أن العجمة فيه علة ثالثة ، فتقابل السكون بالتأنيث لخصته (٣) ، بقيت علتان لا مقابل لهما (٤) ، وليس بمستقيم ، لأن إجماعهم على صرف نوح ولوط يدل على أن العجمة ليست علة في مثله . لفوات شرطها بالزيادة على الثلاثة ، أو متحرك الأوسط عند قوم ، وإذا ثبت ذلك ، وجب أن تعتقد أن لزوم منع صرف ماه وجور لتقوية التأنيث بصورة العجمة ، لا يلزم من كونها مقوية مرجحة استقلالها علة ، وصح قوله بعد ذلك :

(١) صاحب المفصل : هو محمود بن عمر بن محمد بن عمر الزمخشري الخوارزمي جار الله ، ولد سنة ٤٦٧ ، وتوفي سنة ٥٣٥٨ ، ترجمته في نزهة الالباء ص ٢٧٤ ، ابن خلكان ( ط الميمنية ) ٨١ / ٢ ، البداية والنهاية ١٢ / ٢١٩ .

(٢) رأي الزمخشري الذي نقله ابن الحاجب هو : « وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كنوح ولوط منصرف في اللغة الفصيحة التي طابها التنزيل لمقاومة السكون أحد السببين ، وقوم يجيزونه على القياس فلا يصرفونه » المفصل ص ١٧ .

(٣) في ل ( ) فتقابل السكون التأنيث بخصته .

(٤) في الأصل : ( لها ) وما اثبتناه عن : ( ل ) .

فجورٌ ثمّ زَيْنَبٌ ثمّ سَقَرٌ

لَا زِمَةَ الْمَنْعِ وَهِنْدٌ قَدْ ظَهَرَ

لأنّ في جور العجمة المقوية التأنيث ، فلم يقوَ السكون لمقاومته ،  
وزينب أكثر من ثلاثة احرف ، وسقر متحرك الأوسط ، وقوله :  
وهندٌ قد ظهر ، أي : ظهر جواز صرفه ، كما تقدم ، لأنه ليس  
فيه شيء يلزم به منع الصرف . ثم قال :  
وَالْمَعْنَوِيُّ إِنْ جَعَلْتَ لِلذَّكَرِ

كَعَقْرَبٍ مُمْتَنِعٍ لَا كَسَقَرٍ

يعني : المؤنث المعنوي إذا سميت به مذكراً ، فإن كان (١) على  
أكثر من ثلاثة أحرف كان / [ ٩ و ] ممتنع الصرف ، لما علم أن  
الحرف الزائد على ثلاثة منزل عندهم منزلة تاء التأنيث بدليل قولهم :  
عَقْرَبٌ في التصغير من غير تاء ، وقولهم : أَذْيِنَةُ بالتاء ، فلذلك  
لو سميت رجلاً بسقر صرفته ، وإن سميته بعقرب لم تصرفه (٢) ،  
والحكم ثابت عندهم (٣) على ذلك ؛ لأنهم سموا بكرّاح ، المذكر ومنعوه  
الصرف . ثم قال :

وَالْجَمْعُ صِغَةُ انْتِهَا الْجَمْعِ

بِغَيْرِ تَاءِ الشَّرْطِ لِلْجَمْعِ

مِثْلُ مَصَابِيحٍ وَقُلِّ مَسَاجِدُ

شَدَدَتْ أَوْ لَا وَكَذِي قَوَاعِدُ

يعني : والجمع المعتبر في منع الصرف شرطه أن يكون على صيغة

(١) (زيادة) : في ل .

(٢) في ل : (منعه من الصرف) .

(٣) في ل : (عنهم) :

منتهى الجموع بغير تاء التانيث ؛ لأنه إذا كان على هذه الصفة كان إما من باب ما جمع مرتين كأكلب وأكالب ، وإما على صيغته (١) ، فنزل منزلته ، وهو بكل جمع ثلثة لل ف وبعد الألف حرفان فأكثر ، أو حرف مشددة كساجد ومصايح ودواب ، وقوله : « بغير تاء التانيث » فإنه إذا كان بناء التانيث ، صار على وزن كراهية وطواحية ، فخرج عن شبه صيغة منتهى الجموع بكونه على صيغة الواحد ، فمن ثم صرفوا فرازنة ومنعوا فرازين ، وكذلك ما أشبهه . وقوله :

وَتَقْلُهُ لِلْعَلَمِ الْجُلُّ مَنَعٌ

مثاله : حَضَا جِرُ اسْمًا لِلضَّبِيعِ

يعني : وهذا المجمع المذكور إذا سمي به وجعل علماً ، فأكثر النحويين يعتبرون فيه صيغة منتهى الجموع ، فيمنعونه الصرف ، وبعضهم لا يعتبر ذلك فيصرفه (٢) ، مثله حضاجر علم للضبيع ، والأكثر على الصرف (٣) اعتباراً لصيغة منتهى الجموع . ثم قال :

(١) هذا الشرط في منع الصرف ، لم يذكره ابن الحاجب في الكافية وشرحها ، قال في شرح الكافية : « فكأنه جمع جمع مرتين إما تحقيقاً في نحو : أكالب ؛ لأنه جمع لأكلب وأكلب جمع كلب ، أو تقديراً ، في نحو : أفاضل وشبهه ؛ لأنه على تلك الصفة فأجري مجراه ، وهذا أولى من قول الأكثرين ، لأنه جمع لا نظير له في الآحاد ، فإن ذلك منقوض بأفلس وبابه » ص ١٥ .

(٢) ( فيصرفه ) : ساقطة من ل .

(٣) هذا النوع من الأسماء جزم ابن الحاجب في منع صرفه في الكافية وشرحها ، ولم يذكر جواز الصرف . انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٥ .

وَقُلْ: سَرَائِيلُ إِذَا لَمْ يُصْرَفِ

مُقَدَّرٌ جَمْعًا فِي الْأَصْلِ فَاصْرَفِ

يعني : أن سراويل إنما يرد إذا لم يصرف ؛ لأنه ليس بجمع ، لأنه اسم لهذه الآلة المفردة ، ومع ذلك فقد منع من الصرف وليس يعلم ، فيقال : منقول عن الجمع كما قيل في / حضاجر [ ٩ ظ ] لأن الأعلام كثر فيها النقل ، ولا يستبعد ، وأما أسماء الأجناس فيستبعد فيها النقل ، إذ لم يثبت إلا نادراً كخازباز (١) ، وكذلك ( ذَهَبِيَّوَا أَبْدِيَّ سَبَا ) (٢) على رأي ، ولما كان سراويل ليس فيه ما يمنع الصرف إلا تقدير كونه جمعاً في الأصل منقولاً اسماً لهذه الآلة ، وإن كان اسم جنس بعد النقل وجب المصدر اليه ، وإن كان مستبعداً ؛ لكلا يؤدي إلى خرم قاعدة معلومة ، وهو منع الصرف بغير علة ، فلذلك قدر جمعاً لسروالة التي هي أيضاً اسم لهذه الآلة ، وجمع سروالة : سراويل ثم نقل اسماً لمفرده فبقي على ما كان من منع الصرف (٣) ، كما قيل : في حضاجر . ثم قال :

(١) ( الخازباز ) : ذباب يظهر في الربيع ، وظهوره يدل على

أن تلك السنة خصبة .

(٢) وبرى المثل : ( تفرقوا أيدي سبا ) وبرى : ( أيادي سبا )

أي : تفرقوا تفرقاً لا اجتماع بعده ، وأصل المثل في قبائل اليمن حينما تفرقت بسبب سيل العرم . مجمع الامثال للميداني ١ / ٢٧٥ ، فرائد

اللال ١ / ٢٢٧ .

(٣) أجاز ابن الحاجب صرف سراويل في الكافية وشرحها ، أما

هنا فأوجب منعه من الصرف ، وهذه مخالفة لرأيه السابق . انظر :

شرح الكافية ص ١٥ ، ١٦ .

نحو جوارٍ حكيمه كقاص

في الرفع والجر بلا انشقاق

يقول : إن كل ما كان من هذا الباب آخره ياء قبلها كسرة

فانه مجري مجرى قاص في الرفع والجر ، تقول : هذه جوارٍ ،

ومررت بجوارٍ ، وتقول : في النصب رأيت جوارٍ بالفتح ،

وبعض العرب يقول : في الجر مررت بجوارٍ - بالفتح - وهي

ضعيفة ، ووجهها أنهم يقدرونه غير منصرف ، فتكون الفتحة علامة

للخفض ، فتحتملها الياء ويصير كحال النصب ، والفصحاء يقدروله

في الأصل منصرفاً ، ففي الرفع : جوارٍ ، كرهوا الضمة على الياء

فسكنت فأجتمع ساكنان ، هي والتنوين فحذفت لألتقاء الساكنين ،

ثم قال سيويه (١) : حذف تنوين الصرف ؛ لأنه غير منصرف ؛

لأن المقدر كالحقق ثم عوض الأسم تنوين عوض عن إلال الياء ،

وهكذا يقول : في الجر ، قال المبرد : (٢) هو منصرف لفوات

الصيغة المعتبرة في منع الصرف ، للماب / [ ١٠ و ] الياء فصار كسلام

وكلام ، ومذهب سيويه هو الصحيح ، لأن الياء مرادة بدائل بقاء

كسر ما قبلها ، ولو كان كسلام لكان معرباً كسلام ، وهو فاسد ،

(١) عرض لها سيويه وهو يتكلم على (بخاني) بقوله : ( فصار

بمنزله التي في حلربة إذا قلت حذارٍ وصارت هذه الياء كدال مساجد )

الكتاب ٢ / ١٦ .

(٢) قال المبرد : فانما نصرف باب جوارٍ في الرفع والخفض ،

لأنه نقص من باب ضوارب في هذين الموضعين ، فان احتاج الشاعر

إلى مثل جوارٍ فحقه إذا حرك آخره في الرفع والخفض إلا يجريه ،

ولكنه يقول : مررت بجوارٍ ، المقتضب ١ / ١٤٣ .

ولأننا قاطعون بمنع صرفه ، نحر : أعلى وأحلى وبابه ، واصله (أعطي) تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفاء فأجتمع ساكنان : لألف والتنوين فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، ثم نظر فوجد فيه ما يمنع الصرف ، فوجب حذف التنوين ، فرجعت الألف للذهاب الموجب لحذفها ، ولو كان ما ذكره مستقيماً ، لوجب أن يقال : أعلى بالتنوين ؛ لأنه خرج بالأعلال عن صيغة ( أفعل ) ، كما خرج ( جوارٍ ) عن صيغة ( مساجد ) ، فلما اعتبر المحذوف في ( أعلى ) في منع الصرف ، وجب أن يعتبر المحذوف في ( جوارٍ ) ؛ وإنما استبعد ذلك في ( جوارٍ ) لوجود التنوين الذي يظهر أنه تنوين الصرف ، واستبعاد تنوين العوض ، ولا يقوِّي قولهم : لو كان المقدر كالمحقق لوجب أن يكون خير" (١) وشر" ، وسويد" (٢) في تصغير : أسود غير منصرف ، لأن أصله ( أفعل ) ، لأننا نقول : فرق بين ما حذف للأعلال ، وبين ما حذف للمجرد (٣) تخفيف ، فما حذف لأعلال هو الذي يقدر كالموجود ، وما حذف للتخفيف هو الذي يقدر كالعدم يدل عليه ومنع صرف (أعلى) ، وصرف خيرٍ وشرٍ وسويدٍ ، واعتبار الياء المحذوفة في ( بقاء ) ،

(١) في ل : ( شر وخير ) :

(٢) ذكر ابن الحاجب في الايضاح : « أسيد . فهو القياس ، لأنه اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون كما في ( ميت ) ، ولذلك كان الفصيح ، ومن قال : ( أسيد ) فقد راعى فيه الصيغة وإن باء التصغير تأتي عارضاً ، والعارض لا اعتدادية » .

وقد استعمله هنا على خلاف القياس ، إذ القياس ان يقول :

( أسيد ) . الايضاح في شرح المفصل ق ٧٩ و .

(٣) في الأصل : ( المجرى التخفيف ) وما أثبتناه عن ل .

نحو : كسرة ( قاضٍ ) ، وزوال اعتبارها في نحو يدٍ ودم . ثم قال :

وَالْعُجْمَةُ أَشْرَطُ أَنْ تَكُونَ فِي الْعِلْمِ  
مَنْقُولَةٌ كَذَلِكَ فِي وَضْعِ الْعَجْمِ  
وَأَنْ تَزِيدَ عَنْ ثَلَاثٍ فِي الْقَدْرِ  
وَقِيلَ : أَوْ تَحْرُكُ نَحْوَ : (١) شَرٌّ

يقول : شرط العجمة المتبرة في منع الصرف أن يكون مع العلمية في كلام العجم . / حتى لو كان الأسم أعجمياً ليس بعلم ، [ ١٠ ظ ] ثم جعل علماء في كلام العرب ، لم يعتد بها بدليل أنك إذا سميت بدبياج صرفته مع كونه أعجمياً لما لم تكن العلمية فيه من وضع العجم ؛ وإنما كان كذلك ، لأنه إذا كان اسم جنس كان قابلاً لدخول لام التعريف والأضافة ، وضعف أمر العجمة فيه لتوغله في كلام العرب بما ذكر ، بخلاف ما إذا كان علماء في العجمية ، وشرطه عند سيبويه أن يكون أكثر من ثلاثة أحرف أو كان متحرك الأوسط (٢) ، وغير متحرك كنوح ولوط فأتفق [ صرفه ] (٣) إذ لم يسمع إلا كذلك (٤) ، وأما متحرك الأوسط ، فلم يثبت عنده (٥) منعه لذلك . وقال قوم :

(١) في الأصل : ( في ) ، ولا يستقيم معها الوزن .

(٢) لو قال الشارح : المؤنث المتحرك الأوسط الثلاثي ، لكان

أصح ، لأن سيبويه يوجب منع الصرف للمؤنث الثلاثي المتحرك الأوسط ، انظر الكتاب ٢ / ٢٢ .

(٣) ( صرفه ) : زيادة للسياق .

(٤) انظر كتاب سيبويه ٢ / ١٩ .

(٥) أي : لم يثبت عند سيبويه منع صرف الاسم الأعجمي الثلاثي -

إن كان متحرك الأوسط ، نزل نحركه (١) منزلة الحرف الزائد في منع الصرف ، بدليل لزوم منع صرف مقر دون هند ودعد ، وليس يبعيد ، وهو معنى قوله : « وَقِيلَ : أَوْ تَحَرَّكَ نَحْوُ : شَتْر ، ، وشتر أعجمي : علم على قرية (٢) ، ولا يتضح به ما ذكر إلا أن يقدر به اسم مكان ، فلا يكون فيه إلا التعريف ، والمعجمة باعتبار تحرك الأوسط . وأما إن قدر مؤنثاً ، ففيه التعريف والتأنيث المقوّم بالمعجمة ، وإذا امتنع الساكن الأوسط من الصرف بتقوية المعجمة فلان يمتنع المتحرك بذلك أولى . وقوله :

فَنُوحٌ أَصْرَفُهُ بِإِلَّا خِلَافٍ

وَمَنْعُ إِبْرَاهِيمَ غَيْرُ خَافٍ

واضح ، ثم أخذ يذكر وزن الفعل ، فقال :

وَالْوِزْنُ إِمَّا أَنْ يَخْصَّ الْفِعْلَ

أَوْ بِزِيَادَاتٍ نَابِتٌ قَبْلَهُ

وَالْوِزْنُ إِمَّا بِاخْتِصَاصِ الْفِعْلِ

أَوْ كَالْمُضَارِعِ الَّذِي يَسْتَعْلِي

فَأَوَّلُ مُضْرَبٌ أَوْ كَشْمَرًا

وَالثَّانِي مِثْلُ أَحَدٍ وَبَشْكُرًا

— المذكر المتحرك الاوسط ، لأنه لم يذكر ذلك في التمثيل ، فلو خصص في السابق المؤنث لم يمتنع إلى هذا التعليق .  
(١) كذا في ( ل ) ، وفي الأصل : ( نقل بحركة منزلة الحرف الزائد ) .

(٢) شتر : بالتحريك والتاء المثناة ، وآخره راء : قلعة من اعمال آرآن بين بزذعة وكنجة ، بنسب اليها يوسف السفلي للصيرفي ، وكتب =

يقول : وزن الفعل شرطه ، إما (١) أن يختص بالفعل كشر .  
وضرب ، وإما / أن يكون أوله زيادة كزيادة الفعل المضارع ، [١١١]  
وهي : حروف ثابت ، كأحمد وإصبع علماً . ثم مثل بالقسمين . ثم  
قال :

وَالْوَصْفُ أَصْلًا لَا يَضُرُّ إِنْ غَلَبَ  
اسْمًا وَإِنْ طَرَأَ فَلَيْسَ بِسَبَبٍ  
لِلذَّكَ كَكَانَتْ أَرْبَعٌ مُنْصَرَفَةٌ  
فِي نِسْوَةٍ أَرْبَعٍ الْجَارِي صِلَةٌ  
وَأَسْوَدُ الْحَيَّةُ ثُمَّ أَرْقَمُ  
مُمْتَنِعٌ وَالْقَيْدُ فِيهِ أَدْنَاهُمْ  
وَمَنْعٌ أَفْعَى ضَعَفُوا وَأَخْبِيلُ

لَطَائِرٍ وَالصَّفْرُ فِيهِ أَجْدَلُ  
يقول : شرط الوصف أن يكون الاسم صفة في الأصل ،  
فلا يضر إن غلب في التسمية وخرج عن الوصلية ، وإن طرأت  
الوصفية ولم تكن صفة في الأصل ، لم يفسد ذلك ولا يعتبر سبباً ، وهو  
قوله : « وإن طرأ فليس بسبب » ، يعني : لا يعتبر ، ثم مثل  
بالقسمين فقال : و الذاك كانت أربع منصرفه ، في قولهم : مرت  
بنسوة أربع : لأن قولك : ( أربع ) من أسماء الأعداد ، فليس  
صفة في الأصل ، فلما لم يستعمل صفة لم تعتبر الوصفية ، حيث لم

= عنه وقال : هي قرب أوق من أران . معجم البلدان لياقوت ٣/٢٢٥ .

(١) (إمّا) : ساقطة من ل .

(٢) ما اثبتناه عن ( ل ) وفي الأصل ( ل ) فلما استعمل صفة لم يعتبر

(الوصفية) .

تكن في الاصل صفة .

وأسود وارقم للحية ، وادهم للقيد ، لما كان في الأصل صفة ، ثم غلب في الأسمية لهذه الاجناس لم يخرج بذلك عن السببية ، فلذلك منع من الصرف مع كونه لهذه الاجناس غير صفة ، فن اجل ذلك صرف أربع ، وامتنع أسود وارقم للحية ، وادهم للقيد من الصرف ، ثم ذكر أن افعى للحية وأخيلاً لطائر ، وأجدلاً للصقر ، مما صرفه الفصحاء ؛ لأنها ليست في الأصل صفة ؛ وإنما منع صرفه قوم ضعفاء لتوهم الوصفية في اخيل ، حيث كان اسماً لطائر فيه خيلان (١) ، وتوهم الوصفية في اجدل ، لأن الجدل القوة ، والصقر من الطيور / القوية ، [ ١١ ظ ] وتوهم معنى الخبث في افعى ؛ لأنه للحية ، ولا ينفك عن ذلك ، وهذا (٢) معنى كلام سيبويه (٣) .

فان قلت : لعل أربعاً في قولهم : مررتُ بنسوةٍ اربعٍ ، إنما انصرف لقبوله تاء التأنيث ، كما قال ابو علي (٤) : في قولهم جمليّ

---

(١) (خيلان) : جمع (خال) ، وهو شامة او نقطة ، وطير فيه خيلان اي ؛ فيه نقاط تخالف بقية جسمه ، انظر القاموس المحيط ( خال ) ٣ / ٣٨٣ ، الاشموني مع حاشية الصبان ٣ / ٢٣٦ .

(٢) في ل : ( وهو ) .

(٣) انظر الكتاب ٢ / ٥ .

(٤) هو الحسن بن احمد بن عبد الغفار الفارسي ، النحوي المقرئ المشهور ، اخذ عن الزجاج وابن السراج ، واخذ للنحو عنه ابن جني وعلي بن عيسى الربيعي ( ت ٢٧٧ هـ ) ، ترجمته في غايه النهاية في طبقات القراء ١ / ٢٠٦ ، انباء الرواة ١ / ١٧٣ ، نزهة الالباء ص ٢١٦ ، البغية ١ / ٤٩٦ .

يعمل ؛ انا انصرف مع كونه صفة على وزن الفعل لقبوله التاء ، لأنهم يقولون : ناقةٌ يعملَةٌ ، قلت : يمكنُ أن يُقالَ ذلك في البابين معاً أعني : باب ( اربع ) وباب ( يعمل ) ، ويمكن أن يقال في البابين : إنهما ليستا في الأصل صفة ويمكن ان يفرق بينهما وتجعل تاء التانيث المعتبرة ، هي الجارية على القياس ، وقد علم ان تاء التانيث في اربع إنما تأتي في المذكر ( ١ ) ، فأعتد بها في ( يعمل ) حيث كانت الجارية على القياس ولم يعتد بها في اربع . ثم قال :

والنونُ معُ ألفِها في الاسمِ

مُشْتَرَطٌ في عِلْمٍ بعِلْمٍ

وِفي الصَّلَاتِ فانتَفَاءً فعَلَانَه

وَقِيلَ : بَلْ فَعَلْتِي اِعتَبِيرُ وَجَدَانَه

مِنْ رَحْمَنٍ مُخْلِفٌ وَخِلَالَه

سَكْرَانٍ مَعَ نَدْمَانٍ مِنْ مُخْلِفِ المَلَأَ

يقول : الألفُ والنونُ إن كانت في اسم غير صفة ، فشرطُ اعتبارها العلمية ، لكون بابها يقبل التاء ، كقولك : مرجانٌ ومرجانةٌ ، والألفُ والنونُ إنما اعتُبرَت من العِلل لشبهها بالفي التانيث ، فلما كان بابها يقبل التاء ، بعدَ بذلك عن الشبه المذكور ، فإذا كان علماً امتنع قبول التاء ، فأعتبرت لحصول شرطها ، وإن كانت في اسم هو صفة ، فالمعتبر فيه ألا يكون له ( فعلانة ) لما ذكرناه في غير الصفة ، وقيل : المعتبر وجود ( فعَلْتِي ) ، ومن ثم اختلف في ( رحمن ) دون ( سكران وندمان ) فن قال : المعتبر انتفاء / [ ١٢ و ] ( فعلانة ) منعه الصرف لحصول الشرط ، وهو انتفاء ( فعلانة ) ،

( ١ ) في ل : ( للمذكر ) .

إذ لا يقال فيه : ( رحمة ) ، ومن قال : الشرط وجود ( فعلى )  
 صرفه لانتفاء الشرط إذ لا يقال : ( رحمة ) ، فالشرط منتف ،  
 وأما ( سكران ) ، فممتنع على القولين ، و ( لدمان ) منصرف على  
 القولين . ثم قال :

تَرْكِيْبُهُمْ كَيْبَعْلَيْكَ لَمْ يُضَفْ

وَلَا يَكُونُ مُسْتَدًّا وَلَا تَخَفٌ

يقول : إن التركيب شرطه أن لا يكون تركيب إضافة ،  
 ولا تركيب اسناد ، أما الإضافة ، فيجعل هجر المنصرف في حكم  
 المنصرف ، أو منصرفاً على القولين ، فلا يستقيم أن يكون التركيب  
 بها مانعاً ، وأما الأسناد ، فانه موجب للبناء وهجر المنصرف نوع من  
 المعرب ، فلا دخول للمبني فيه ، وقوله : ( تَرْكِيْبُهُمْ كَيْبَعْلَيْكَ )  
 يشير إلى ان شرطه العلمية ، من حيث إن التركيب في أسماء الأجناس  
 مستبعد .

وقوله :

وَكُلُّ ذِي مَعْرِفَةٍ مُؤَثَّرَةٌ

فأصبرفه إن قصدت أن تذكره

يقول : 'كل' (١) ما كان إحدى علتيه التعريف ، ونكثته  
 يجب صرفه ، وقوله : 'مؤثره' ، ليخرج نحو ( مساجد ) علماً  
 ونحو : ( صحراء ) علماً ونحوه ، فانه وإن كان علماً فليس للعلمية  
 فيه تأثير لاستقلال صيغة منتهى الجموع ، وألف التأنيث بمنع الصرف ،  
 فلو لم يحرز منه ، لكان الحكم عليه عند التنكير [ بالصرف ] (٢)

(١) في الأصل ( كلما ) ، وما اثبتناه عن ( ل ) هو الأصح .

(٢) ( بالصرف ) زيادة عن ل .

خطأ ، وإنما صرف عند التنكير لما تبين أن العلمية لا تجامع ، وهي  
 مؤثرة إلا العدل ووزن الفعل ولا يجتمعان ؛ لأن أوزان الممدولوات  
 لا توافق أوزان الفعل ، فلا يكون مع العلمية إلا أحدهما ، فإذا نكر ،  
 فإن لم يكن عدل ولا وزن فعل / [ ١٢ ظ ] بقي بلا سبب ، بزوال  
 العلمية بالتنكير وزوال شرط ما فيه من غيرها ، وإذا انتفي الشرط ،  
 انتفي المشروط وان كان معها عدل أو وزن فعل ، فإذا نكر بقي  
 على سبب واحد . ثم قال :

إِلَّا الصِّفَاتِ ، نَحْوَ : أَحْمَرَ الْعَلَمِ

فَالنَّمِ عِنْدَ سَيِّبِيهِ قَدْ حَلِيمٍ

يعني (١) إلا الصفات ، إذا سمي بها وجعلت اعلماً ثم نكرت  
 بعد جعلها أهلاماً ، فسيبويه (٢) يخالف هذه القاعدة المذكورة ،  
 ويمنعه الصرف ، كرجل سمي بأحمر وسكران ونحوهما ، لأنه قبيل  
 التسمية فيه الصفة ووزن الفعل ، فلما سمي به ، صار المعتبر العلمية  
 ووزن الفعل ، وبطل اعتبار الصفة ، لأنها لا تعتبر مع العلمية ، فلما  
 نكر زال المانع من اعتبار الصفة الأصلية ، فوجب اعتبارها ، وهذا  
 هو الصحيح ، بدليل اعتبار الصفة الأصلية ، في نحو أسود ، وأرقم ،  
 وأدهم ، ولهذا قال :

(١) في ل : ( يعني ) وهو تصحيف :

(٢) انظر الكتاب ٢ / ٥ - ٦ .

وَالْأَخْفَشُ (١) الْجَارِي بِتِلْكَ (٢) الْقَاعِدَةَ  
أَبَعَدَ وَالْدَلِيلُ كُنْ بِسَاعِدَةٍ  
وَأَنْ يَرِدَ حَاتِمٌ فِي الْأَعْلَامِ  
فَهُوَ إِذَا مُشْتَرَكٌ الْأَلْزَامِ

ووجه إيراد أنه لو اعتبرت الصفة الأصلية فيه لكان فيه حال  
العلمية الصفة الأصلية ووزن الفعل والعلمية ، ولو كان كذلك لكان  
في نحو : حاتم غلتان فيجب منعه من الصرف ، وهو خلاف الإجماع ،  
وقوله : « فهو إذا مُشْتَرَكٌ الْأَلْزَامِ » ، لأننا متفقون على اعتبار  
الصفة الأصلية ، [ ونحن وأنت نحتاج إلى جوابٍ في امتناع اعتبار  
الصفة الأصلية ] [ (٣) ثم أجاب بقوله :  
«مَجَابٌ أَنْ الْمُنْتَمِ فِي أَصْلِ الصِّفَةِ  
مُعْتَبَرٌ مَا لَمْ يَكُنْ فِي مَعْرِفَةِ

---

(١) الأخفش : ثلاثة أسماء : الأخفش الأكبر أبو الخطاب اخذ  
عنه سيبويه ، واسمه عبد الحميد بن عبد المجيد ، الأوسط : وهو  
سعيد بن مسعدة ، وهو الذي قصده المصنف والدليل على أنه ( سعيد ) ،  
لأن المبرد رجح رأيه كما ذكر الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف  
انظر ص ٨ ، والاصغر ، وهو علي بن سليمان . انظر بغية الوعاة  
٢ / ٣٨٩ .

(٢) يقول الأخفش إذا سميت رجلاً بالصفة ( احز ) لم ينصرف  
في المعرفة وينصرف في النكرة ، وقد خالفه المصنف ووافق سيبويه  
الذي يمنع الصرف في الحاليتين . الكتاب ٢ / ٤ - ٥ ، ما لا ينصرف  
للزجاج ص ٧ ، ٨ .  
(٣) ما بين المعقوفين زيادة عن ل .

يقول : إنَّ الصِّفَةَ الْأَصْلِيَّةَ مَعْتَبَرَةٌ ، مَا لَمْ تَجْمَعِ الْعِلْمِيَّةُ فَذَلِكَ  
 مَانِعٌ مِنْ اعْتِبَارِهَا ؛ لِثَلَا / يُوْهَمُ اعْتِبَارُ مُتَضَادِّينَ فِي حَكْمٍ وَاحِدٍ ، [ ١٣١ ]  
 فَمَنْ لَمْ يَعْتَبَرْ فِي أَحْرَ حَالِ الْعِلْمِيَّةِ وَلَا فِي حَاتِمٍ ، فَلَمَّا نَكَرَ أَحْمَرُ ،  
 ذَهَبَ الْمَانِعُ مِنْ اعْتِبَارِهَا ، فَوَجِبَ اعْتِبَارُهَا عَلَى مَا ذَكَرَ : وَقَوْلُهُ ؛  
 وَإِنْ تَكُنُّ إِضَافَةٌ أَوْ لَامٌ

فَأَجْرُورَةٌ بِالْكَسْرِ وَالسَّلَامُ

يقول : إِذَا أَضِيفَ مَا لَا يَنْصَرِفُ ، أَوْ دَخَلَتْهُ السَّلَامُ الْجَرُّ  
 بِالْكَسْرِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : انصَرَفَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْجَرَّ إِذَا ذَهَبَ  
 لِيَعَى الذَّهَابُ لِلْفَتْوَيْنِ بِالْعَلْتَيْنِ ، فَلَمَّا زَالَ التَّنْوِينُ بِغَيْرِهِمَا رَجَعَ ، أَوْ بِنَاءً  
 عَلَى أَنَّ الْأَلْفَ وَالسَّلَامَ أَوْ الْإِضَافَةَ قَابِلَتِ الْمَانِعَ لِخُصُوصِهَا بِالْأَسْمَاءِ ؛  
 فَرَجَعَ الْأِسْمُ مَنْصَرَفًا .

## « الْفَاعِلُ »

ثم شرع في المرفوعات ، وابتدأ بالفاعل ؛ لأنه الأصل فيها ،  
 ومن ثم كان غيره مشبهاً به ، فقال في حده :  
 مَا أَسْنَدُوا إِلَيْهِ بَعْدَ فِعْلٍ

أَوْ شَبَّهِهِ ، ففَاعِلٌ مُسْتَعْلٍ

يقول : كُلُّ اسْمٍ أَسْنَدَ الْفِعْلُ أَوْ شَبَّهَ إِلَيْهِ ، فَهُوَ الْفَاعِلُ  
 وَقَوْلُهُ ؛ وَبَعْدَ فِعْلٍ ، ؛ لِرَفْعِ ( زَيْدٌ قَامَ ) فِي أَنَّ ( زَيْدٌ ) فَاعِلٌ ؛  
 لِتَوْهَمِ أَنَّ أَسْنَدَ الْفِعْلِ إِلَيْهِ ، وَفِي الْحَقِيقَةِ لَمْ يَسْنَدِ الْفِعْلُ إِلَّا إِلَى الْمُضْمَرِ  
 الْمُسْتَرِ ، فَهُوَ الْفَاعِلُ ، وَلَا يَكُونُ الْفَاعِلُ أَبَدًا إِلَّا مُتَأَخِّرًا عَنْ فِعْلِهِ ؛  
 ثُمَّ قَالَ ؛

عَلَى طَرِيقَةٍ : فَعَلَتْ أُنْعَلُ

يَخْرَجُوا ، نَحْوَ : دُعِيَ وَيُسْأَلُ

وهذا انما يحتاج اليه من يجعل مفعول ما لم يسم فاعله من غير باب الفاعل ، فيحتاج إلى قيد يخرج به ، وأما من يجعل (١) ذلك من باب الفاعل ، فلا يستقيم الاحتراز منه ، ولذلك قال : وليخرجوا ، ما اسند اليه دُعِيَ وَيُسْأَلُ ، ، ثم قال :

وَالأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَبْلِي الفِعْلَ (٢) فَلَمْ

جَوَّازُ مَسْأَلِهِ (٣) وَمَنْعُ مَسْأَلِهِ

[ ١٣ ظ ] / يقول : الأصل في الفاعل أن يبلي فعله ، فان قدّم عليه غيره ، كان في النية مؤخرأ ، وإنما كان كذلك ، لأن الفعل واجب التقديم ، ولا تتم جملة إلا بفاعله ، وغير الفاعل فضلة ، فكان القياس أن يبلي الفعل ما هو محتاج اليه دون الفضلة ، فلأجل ذلك جازت مسألة ضرب غلامه زيد ، وامتنعت مسألة ضرب غلامه زيداً ؛ لأن الضمير لزيد ، وهو متأخر لفظاً ومعنى ، أما تأخره لفظاً ، فعلوم ضرورة ، وأما تأخره المعنوي (٤) ، فلأنه يعود على المفعول ، وهو متأخر عن الفاعل معنى ، ولو لا ما ثبت من تقدم الفاعل في المعنى ، لكانت المسألتان إما جائزتان معاً او ممتنعتان معاً ، فلما جازت

---

(١) الذي جعل ما لم يسم فاعله من باب الفاعل هم أكثر البصريين

القداي شرح الكافية للمصنف ص ١٩ .

(٢) في الاصل ( وله ) ، وصوبت عن ل ، الوافية .

(٣) في ل : ( مسألة ) .

(٤) في ( ل ) وردت العبارة بهذه الصورة ( بالضرورة فاما

تأخره المعنى ) .

الأولى وامتنعت الثانية ، علم أنه مبني على ما ذكرناه ؛ لأنه مناسب ،  
وثبت الحكم على وفقه .

ثم قال :

إِذَا انْتَفَى الإِعْرَابُ وَالْقَرِيْبَةُ

أَوْ كَانَ مُضْمَرًا بِوَصْلِ زَيْنَةٍ

أَوْ اثْبِتَ الْمَفْعُولَ بَعْدَ نَفْيِي

فَلَا زِمَ تَقْسِدِيْمُهُ بَوْهِي

أخذ بذكر المواضع التي يجب فيها تقديم الفاعل الذي كان أصله  
التقديم ، فقال : « إذا انتفى الإعراب » ، فيها معاً ، وانتفت القران  
المعنوية ، كقولك : ضرب موسى عيسى ، وجب تقديم الفاعل ؛  
لأنهم لو جوزوا تقديم المفعول ، لجاء اللبس بخلاف : أكل موسى  
الكمثرى ، فإن القرينة تنفي اللبس ، فن ثم لم يجب تقديم الفاعل في  
مثله ، وقوله : « أو كان مضمراً بواصل زينته » ، بقول : أو  
كان [ ١٤ و ] / الفاعل مضمراً متصلاً ، كقولك : ضربت زيداً ،  
وضربتك ونحوه ؛ لأنه لو أخر لوجب ، انفصاله مع امكان الأنصال ،  
ولا يؤتى بالمتنصل إلا عند تعذر المتصل ، وقوله : « بواصل زينه » ؛  
لأن المضمرة المتصل أحسن ، وأخصر ، وقوله : « أو اثبت المفعول  
بعد نفي » ، كقولك : ما ضرب زيد إلا عمراً ، فهذا مما يجب  
فيه تقديم الفاعل أيضاً ؛ لأن الغرض حصر مضروبية زيد في عمرو  
خاصة ، أي : لا مضروب لزيد سوى عمرو ، فلو قدر له مضروب ،  
آخر ، لم يستقم بخلاف العكس ، فإن قبل ما المانع أن يقال فيها :  
ما ضرب إلا عمراً زيد ، ويكون فيه حينئذ تقديم المفعول على الفاعل ؟  
قلت : لا يستقيم ، لأنه إن جوزت تعدد لمستثنى المفرغ بعد إلا في

قبيلتين في قولك (١) : [ ما ضرب إلا زيداً عمراً أي ] (٢) : ما ضرب أحداً واحداً إلا زيداً عمراً ، لكان (٣) الحصر فيها معاً ، والفرض الحصر في أحدهما ، فرجع الكلام بذلك الى معنى آخر غير مقصود ، وإن لم يجوز كانت المسألة الأولى ممنوعة ، لبقائها بلا فاعل ، ولأما يقوم مقام الفاعل ؛ لأن التقدير حينئذٍ ضرب زيد فبقي ( ضرب ) الأول بغير فاعل ، وفي الثانية يكون ( عمراً ) مذبوباً بفعل مقدر غير ( ضرب ) الأول ، فيصير جملتين ، فلا يكون فيها تقديم فاعل على مفعول ، ثم قال :

وَإِنْ تَضَيْفَ فَاعِلَهُ مُتَّصِلٌ

أَوْ جِئْتَ بِالْمَفْعُولِ غَيْرِ مُتَّصِلِ

أَوْ اثْبِتَ الْفَاعِلُ بَعْدَ تَقْنِي

فَلَا زَمَ تَقْدِيمُهُ (٤) يَوْضَعِي

أخذ يذكر المواضع التي يجب فيها تقديم المفعول ، وإن كان على خلاف الأصل ، فن ذلك أن يضاف الفاعل إلى ضمير المفعول ، كقوله تعالى : ( وَإِذْ (٥) ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ (٦) ؛ لأنه لو لم يقدم المفعول ، لكانت مثل (٧) : ( ضرب غلامه زيدا ) ، فتمتنع

(١) كذا في الاصل ، وفي ل : ( قبيلتين كقولك ) .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة عن : ل .

(٣) في ل : ( كان ) .

(٤) في ل : ( تأخيره ) ، ولا يستقيم مع الشرح .

(٥) في ل : ( وإذا ) وهو وهم .

(٦) سورة البقرة الآية : ١٢٤ .

(٧) في ل : ( مثل قولك ) .

كما تقدم [١٤ ظ] / فوجب تقديم المفعول لذلك ، ومن ذلك أن يكون المفعول ضميراً متصلاً ، كقولك : ضربك زيد ، وضربني زيد ، ونحوه ، فإن قلت فبرد ضربتك ؛ لأنه ضمير متصل ، ومع ذلك لا يجوز تقديمه على الفاعل ، قلت : قد تقدم ان الفاعل إذا كان متصلاً لم يجوز تأخيره ، فأعني عن الاحتراز ههنا ، ومن ذلك إثبات الفاعل بعد النقي ، كقولك : ما ضرب عمراً إلا زيد ، والكلام فيه على نحو ما تقدم في : ما ضرب زيد إلا عمراً ، ثم قال :

وَنَحْنُو مَنْ قَامَ ؟ تَقُولُ : عَمْرُو

الفعلُ مَحذُوفٌ جَوَازاً فَأَدْرُوا

كَمَا رَجَالَ قَبْلَهُ يُسَبِّحُ

عَلَى النَّبِيِّ لِلْبَاءِ فِيهَا يُفْتَحُ

وَوَاجِبُ الْحَذْفِ كَمَاثِلٌ إِنْ أَحَدٌ

إِذَا اسْتَجَارَ فَسَرَتْ فَلَمْ تُعَدَّ

أخذ بذكر حذف الفعل مع بقاء الفاعل ، وأنه على ضربين : جاز وواجب ، فالجائز قولك : زيد في جواب من قام ؟ ونحوه ، أي قام زيد ، وكذلك قوله تعالى : ( يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدِيِّ وَالْأَصَالِ رَجَالَ ) (١) ، فيمن قرأ بفتح الباء من ( يُسَبِّحُ ) (٢) ،

(١) سورة النور الآية : ٣٦ .

(٢) اختلف في ( يسبح ) فابن عامر وعاصم في روايه أبي بكر بفتح الباء مبنياً للمجهول ، ونائب الفاعل له ، وهو أولى من الآخرين ، ورجال مرفوع بضمير ، والباقون بكسرهما وفاعلها رجال ، ولا يوقف على الأصال ، لأن القراءة المشهورة في المصحف الشريف هي الكسر ، وهي لا تحتمل التقدير ، ولا اعرف وجهاً لكلام ابن الانباري : ( وهو -

أي يسبحه رجال\* ، إن شئت حذفنا لدلالة القرينة ، وإن شئت أظهرت لزيادة البيان ، وللواجب أن يجيء تفسيراً للفعل بعد حذفه ، كقوله تعالى : ( وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ) (١) ، لأن التقدير وإن استجارك أحد من المشركين ، فلو ذهب فظهر للفعل جمعت بين المُفسِّرِ والمُفسَّرِ ، ثم قال :

### ( التنازع )

وَإِنْ أُنِيَ الْفِعْلَانِ بِالتَّنَازُعِ  
لظَاهِرٍ بَعْدَ تَمَمِّهَا فَاسْمِعْ تَوَحُّدَ (٢)  
فَقَدْ يَكُونُ فَاعِلاً مَفْعُولاً  
مُخْتَلِفاً فَيَسْمَانِ لِنِ [بِحَوْلَا] (٣)  
وَقَدْ يَكُونُ فَاعِلاً كَمَا يَخْتَلِفُ  
وَقَدْ يَجِي مَفْعُولاً أَيْضاً : [فَاعْتَرَفَ] (٤)

/ يقول : إذا تنازع الفعلان ظاهراً بحدسهما . ومعنى تنازعهما [٢٥ و] أن كلاً منها يصلح أن يكون عاملاً في الظاهر ، فقد يكون تنازعهما  
أولى من الآخرين ) كتاب السبعة في القراءات ص ٤٥٦ ، التيسير ص ١٦٢ . البيان في غريب اعراب القرآن ٢ / ١٩٦ ، تحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ص ٣٢٥ .

(١) سورة التوبة الآية : ٦ :

(٢) في الأصل : ( وعي ) ، وهو خطأ .

(٣) ( بحولا ) ، زيادة عن ل .

(٤) ( فاعترف ) : زيادة عن ل .

على جهة الفاعلية فيها معاً ، كقولك : ضربتني وأكرمتني زيداً ،  
وقد يكون على جهة المفعولية فيها معاً ، كقولك : ضربتُ وأكرمتُ  
زيداً ، وقد يكون الأول على جهة الفاعلية ، والثاني على جهة المفعولية ،  
كقولك : ضربتني وأكرمتُ زيداً ، وقد يكون عكس هذا ، كقولك :  
ضربت وأكرمتني زيداً . وقوله :

وعمل الثاني اختيار البصري

والأول الكوفي اختياراً فادري (١)

يقول : إن البصريين يختارون إعمال الثاني ؛ لأن المعمول كاللئمة  
للعامل ، فكان عمل الثاني فيه أولى . والكوفيون يختارون إعمال الأول ؛  
لأن السابق أولى بالاعتبار . ثم قال :

إن العمل الثاني فأضمر أو لا

فاعله وفقاً لظاهر جملته

يقول : فإن عملت الثاني على اختيار البصريين ، فإن كان الأول  
موجهاً على جهة الفاعلية كقولك : ضربتني وضربتُ زيداً ، فأضمر  
في ضربتني ضميراً وفقاً لزيد ؛ لأنه له في المعنى ، ولا يظهر إذا كان  
مفرداً بل يجب استناره ، وإنما يظهر في التثنية والجمع ، كقولك :  
ضربتني وضربت الزيدين ، وضربوني وضربت الزيدين ، والفراء بمنعها  
لما يلزم من إضمار قبل الذكر ، أو حذف الفاعل . والكسائي (٢)  
يجزها على حذف الفاعل . ثم قال :

ويُحذفُ المعمولُ إلا إن أتى

كقطنني فالثاني أظهر مُحْبِتًا

(١) في الأصل : ( فادري ) ، وهو خطأ .

(٢) انظر شرح المصنف على الكافية ص ٢١ .

يقول : وإن كان الأول يحتاج إلى مفعولٍ ، فأحذفه ، فإن المفعول فضلةٌ يستغنى عنه ، ولا يضمركم كما يضمركم الفاعل من حيث كان الفاعل لا بد منه ، وقوله : « إلا إن أتى كظنني » ، يقول : إلا أن يكون المفعول هو الثاني من باب ظننت ، مثل [ ١٥ ط ] / قولك : ظنني قائماً وظننت زبداً قائماً ، أعملت الثاني ، والأول يحتاج إلى مفعول ثانٍ ، فلو أضمرته لقلت ظنني إياه وظننت زبداً قائماً ، لأضمرت المفعول قبل الذكر ، ولو حذفته ، لحذفت مفعولاً لا بد من ذكره ، لأنه كخبر المبتدأ .

هذا قول النحويين ، ولو قيل بجواز حذفه ، لقيام القرينة عليه في جملة لم يكن بعيداً عن الصواب ، كما يحذف خبر المبتدأ عند قيام القرينة ، فقد حذف الأول ، في مثل قوله تعالى : ( وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ ) (١) ، على قراءة (٢)

(١) سورة آل عمران الآية : ١٨٠ .

(٢) قرء ( بحسب ) بالياء والتاء ، فقرأ حزة والكوفيون بالتاء ووافقهم المطوعي ، والخطاب له ( صلى الله عليه وسلم ) ، فيكون محل ( الذين يبخلون ) النصب بتقدير مضاف محذوف تقديره ( يبخل الذين يبخلون ) وهو ضمير الفصل ، و ( خيراً لهم ) المفعول الثاني ، والباقون بالياء ، والذين يبخلون في محل رفع فاعل ، وحذف المفعول الأول لدلالة الكلام عليه ، و ( تقديره بخلهم خيراً لهم ) وقال الخليل وسيبويه والفراء : المعنى : ( البخل خيراً لهم ) ، أي : لا يحسب الباخلون البخل خيراً لهم ، وإنما حذف لدلالة يبخلون على البخل ، وهو قوله : من صدق كان خيراً له ، وهذه القراءة التي شار إليها المصنف بقوله ( على قراءة غير حزة ) ، انظر الجامع لأحكام القرآن =

غير حمزة (١) ، والمعنى بجلهم : ( هو خيراً لهم ) ، ولا يفرق بين  
الأول والثاني ، وقوله : « فالثاني (٢) اظهر محبتنا ، أي طائفاً غير  
مختلف ، ثم قال :

وَمَعَّا كُنْهُ غَاغِبِلُ ثَانِ الضَّمِيرِ

وَالضَّمِيرُ فِي الْفِعْلِ مَعَّا لَمْ يَمَسُرْ

يقول : (٣) ولما أعلنت الأول على اختيار الكوفيين للثاني (٤)

يحتاج الى فاعل لم يختلف في اضرار الفاعل ، وليس اضراراً قبل الذكر ،  
لأن التقدير ضربت زيدا وضربني لكونه معمول الأول ، وهو (٥) في  
التقدير بليه ، فاذا اضم (٦) الفاعل ، فإنما اضم لكونه مقدماً في

---

= لقرطبي ٤ / ٢٩٠ ، التيسير في القراءات السبع ص ٩٢ ، الحجة في

القراءات السبع لابن خالويه ص ٩٢ :

البيان في غريب اعراب القرآن ١ / ٢٢٣ ، انحاف فضلاء البشر

ص ١٨٢ .

(١) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن ابي ابيص ، الامام الكوفي

المعروف بالزيات ، أحد القراء السبعة ، أخذ القراءة عن الأعمش وحران

ابن اعين ، أخذ عنه الكسائي وغيره . ( ت ١٥٤ هـ ) ، غاية النهاية

١ / ٢٦١ ، ابن خلكان ١ / ٤٥٥ .

(٢) في ل : ( والثاني ) ، وفي الاصل : ( والثاني ) .

(٣) ( يقول ) : ساقطة من ( ل ) .

(٤) في ل : ( الثاني ) .

(٥) في ل : ( فهو التقدير ) .

(٦) في ل : ( اضمرت ) ، ولا يستقيم مع السياق .

المعنى ، فلذلك لم يخطف في الجواز (١) في وجوب الأضمار وفق الظاهر . وقوله : « واختبر في المفعول » ، يعني : وإن كان الثاني محتاجاً إلى المفعول ، فالخيار اضماره لما ثبت أنه ليس إحصاراً قبل الذكر ، واختبر ؛ لأن المعنى عليه ، وهو أرفع للباس ، فكان إحصاراً أحسن كقولك : ضمّرتي وضربته زيد\* ، وقوله : « ما لم يعسر » أي : (٢) الأضمار ، ويعذر كقولك : ظننت وظنّاني قائماً الزيدين قائمين ، لأنك لو قلت : ظننت وظنّاني إياه الزيدين قائمين ، كان إياه ضمير / قائمين ، فلا يستقيم ، لأنه مفرد عائد على [ ١٦ و ] مثنى ، وإن غيرته إلى مثنى أو غيره ، لم يستقم أيضاً ؛ لأنه خبر عن مفرد ، وهو المفعول الأول في ( ظنني ) ، فلا بد من مطابقته له ، فيعذر الأضمار فوجبه الأظهر . ثم قال :

وَقُلْ كَفَّانِي رَافِعٌ قَلِيلٌ

وَنَصَبٌ أُطْلُبُ مَالَهُ سَبِيلٌ

يقول : وقول أمرئ القيس (٣) :

وَلَوْ أَنَّمَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ

كَفَّانِي وَكَمْ أُطْلُبُ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

(١) (ر في ) : ساقطة من ل .

(٢) في ل : ( يعني : ما لم يعسر الأضمار ) .

(٣) البيت في ديوانه ص ٣٩ ، وهو من شواهد الكتاب ٤١/١ ،

المقتضب ٤ / ٧٨ ، إيضاح الفلرسي ص ٦٧ ، الانصاف ١ / ٨٤ ،

إيضاح ابن الحاجب ص ١٠٨ ، ابن يعيش ١ / ٧٩ ، المقرب لابن

عصفور ١ / ١٩١ ، ١٠٤ / ٢٥٦ ، شرح الأشموني ٢ / ٩٨ ، الخزانة

١ / ١٥٨ .

يجب رفع قليل بكفاني ؛ لأنه لم يوجه اليه غيره ، ولا يستقيم نصبه بأطلب ؛ لأنه غير موجه اليه في المعنى ، لأن صدر البيت ، ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة ، فقد صرح بأنه غير ساع لأدنى معيشة ؛ لأن كل مثبت بلو منفي في المعنى ، في الوجود ، فلو نصب « قليلاً » بأطلب ، وهو داخل في جواب ( لو ) لكان مصرحاً بطلب القليل ، وهو عين ما نقاه (١) في صدر البيت ، وأيضاً فإنه قد علم من سياقه ذلك بقوله :

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍّ

تَوَقَّدُ بِدَرْكِ الْمَجْدِ الْمُؤْتَلِّ أَمْثَالِي

فعلم بذلك تعدد نصب ( قليل ) بأطلب ، وعلم أن المقصود : ( كَفَانِي قَلِيلٌ ) و « لم أطلب الملك » ، فلم يكن من هذا الباب إذ لم يوجه الفعل الثاني إلى ما وجه اليه الأول ، فوجب رفع ( قليل ) إذ لا عامل له سواه ، وهذا معنى كلام سيبويه (٢) . وقد أورد أبو علي (٣) البيت مستدلّاً به للكوفيين ، ولم يخف عنه ما ذكرناه عن سيبويه وغيره ، ولكنه لم يجعل الوار عاطفة حتى تدخل في سياق جواب

(١) ما اثبتناه عن ( ل ) ، وفي الأصل ( نقله ) .

(٢) كلام سيبويه هو : « فإنما رفع ، لأنه لم يجعل القليل مطلوباً ،

وانما كان المطلوب عنده الملك ، وجعل القليل كافياً ، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى » . الكتاب ١ / ٤١ .

(٣) قال الفارسي : « ومن اعمال الأول قوله » وذكر البيت .

والفرق بين رأي سيبويه ورأي الفارسي إن سيبويه جعل الوار في ( ولم أطلب ) عاطفة ، وجعلها الفارسي حالية ، كما وضحه المصنف . الأيضاح المضدي ص ٦٧ .

( لو ) ، فيجيء المنع المذكور ، وإنما جعلها واو الحال ، كأنه يقول :  
كفاني قليل في حال كوني لم أطلبه ، وبهذا الاعتبار يصح أن يكون  
من هذا الباب ، وما ذكره سيبويه أظهر . ثم قال :

### ( نائب الفاعل )

/ مَفْعُولٌ فِعْلٍ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ  
يُرْفَعُ حَتْمًا إِذَا أُزِيلَ فَاعِلُهُ [ ١٦ ط ]  
أخذ بذكر مفعول ما لم يسم فاعله ؛ لأنه عنده قسم من أقسام  
المرفوعات غير الفاعل ، ولذلك أخرجه من حد الفاعل فوجب لذلك  
ذكره ، وهو كل مفعول [ لفعل ] ( ١ ) حذف فاعله . وقوله ؛  
« يُرْفَعُ حَتْمًا » ؛ لأنهم يحافظون على ذكر الفاعل فلما حذفوه ،  
الزموا ما يقوم مقامه ، ومن ثم جعله بعضهم ( ٢ ) فاعلاً ، وحدث  
الفاعل بما يدخل فيه كما تقدم . ثم قال :

وَالشَّرْطُ فِي الْمَاضِي بِكُفُونِ فَعِيلًا

وَيُفْعَلُ الشَّرْطُ لَهُ مُسْتَقْبَلًا

يقول : شرط فعله إن كان ماضياً أن يُنْقَلَ من فَعَلٍ إلى  
فَعِيلٍ ، وإن كان مستقبلاً أن ينقل من ( يَفْعَلُ ) إلى ( يُفْعَلُ ) ،  
غير ( فَعَلٌ وَيَفْعَلُ ) عن جميع الأفعال التي يذكر معها فاعلها ،  
و ( نُفَعِلُ ) و ( يُفْعَلُ ) عن جميع الأفعال التي حذف فاعلها ؛ لأن

( ١ ) ما بين المعقوفين : زيادة عن ل .

( ٢ ) يقصد ببعضهم الزمخشري ، انظر ايضاح ابن الحاجب ص

. ١٠٢

ذلك صار كاللقب لها : ثم قل :

وَاطَّرَحُوهُ الثَّانِي مِنْ عَلِمْتُ

كَذَلِكَ الثَّالِثَ مِنْ أَعْلَمْتُ

وَعِلَّةُ الْفِعْلِ بِنَصْبٍ لَا تَقَعُ

وَهَكَذَا الْمَفْعُولُ مَعَ وَارِ لِمَعَ

أخذ بيّن [ ما لا يصلح من المفاعيل ] (١) أن يقام مقام الفاعل ، فيعلم أن ما عداه هو الذي يصح ، فقل : لا يقع المفعول الثاني من باب ( عَلِمْتُ ) ، ولا الثالث من باب ( أَعْلَمْتُ ) ، ولا المفعول له ، ولا المفعول معه ، وإنما لم يقع المفعول (٢) الثاني من باب ( علمت ) لهذا التوقع ، لأنه في المعنى مخبر به عن الأول ، ويصفى (٣) ما لم يسم فاعله مخبر عنه ، فكروها أن يكون الاسم الواحد في الكلام الواحد صغيراً به ومخبراً (٤) عنه ، وحكم الثالث من باب ( أَعْلَمْتُ ) حكم الثاني من باب ( عَلِمْتُ ) / لأنه الخبر عن الثاني في المعنى « [٧] و » وإنما لم يقع المفعول من أجله هنا الموضع ، لأن نصبه هو المشعر بالعلية إذ ليس في لفظه ما لا يشعر بالعلية ، بخلاف الظرف ، فإن في لفظه ما يشعر بالظرفية ، ولأن التعليل قد يكون لأفعال متعددة كقولك : كسوتُ وأعطيتُ إكراماً لك ، فلو أقاموه مقام الفاعل تعين له الفعل الرافع ، وبقي الفعل الآخر غير معلل ، وإنما لم يقع المفعول

(١) في الاصل : ( اخذ بيّن من الفاعل ما لا يصلح ) ، وما

أثبتناه عن ك .

(٢) ( المفعول ) : ما قاطعة من ل :

(٣) في ل : ( ومفعول ) .

(٤) في ل : ( مخبر به ومخبر عنه ) وهو وهم .

مع هذا الموقع ؛ لأن شرطه أن يكون مع الفاعل ، وشرط هذا أن يحذف الفاعل ، فيتناقضان ، وأيضاً فإن المفعول معه يلزمه الواو ، ومفعول لم بسم فاعله بغير واو ، فيتناقضان : ثم قل :  
 وَإِنْ أَتَى الْمَفْعُولُ بِالصَّرِيحِ

فَارْفَعَهُ دُونَ الْغَيْرِ فِي الصَّحِيحِ  
 يقول : إذا وجد المفعول به الصريح ، تعين له دون غيره ، كقولك : ضربت زيدا [ ضربياً شديداً يوم الجمعة أمام الأمير ، فتعين (زيداً) ] (١) إذا بنيت فعله لما (٢) لم بسم فاعله ، وتنصب اليواقي ؛ لأنه أقرب إلى الفاعل في المعنى ، فكأنه متعيناً لذلك ، وقوله : « في الصحيح » إشارة إلى خلاف الكوفيين ، فالهم يجرزون (٣) إقامة غيره مقام الفاعل ، فيرفعه ، ويبقون هذا منصوباً كغيره ، ويستدلون بمثل [ قوله (٤) . (٥) ] .

- 
- (١) ما بين المحققين : زيادة عن ل .  
 (٢) في الأصل : ( ما لم ) ، وما أثبتناه عن ل .  
 (٣) في ل : ( يجوزون ) .  
 (٤) ( قوله ) : زيادة من ل .  
 (٥) البيت لجرير يهجو به الفرزدق ، و ( قبرة ) أم الفرزدق أي : لو ولدت جريراً لسبت الكلاب بسببه لسوء خلقه .  
 والشاهد في البيت هو نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود الكلاب ، وقد قال ابن جنبي : هذا من أقبح الضرورة ، ومثله لا يعتد به أصلاً بل لا يثبت إلا محققاً شاذاً . ديوان جرير ص ٧٥ ، الخصائص ١ / ٣٩٧ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ٢١٥ ، همع الهوامع ١ / ١٦٢ ، الخزانة ١ / ١٦٣ .

٢ - وَلَبَّوْا وَلَدَاتٍ قَفِيْرَةً جُرُوزًا كَلْبًا

لَسْبٌ بِسَدَائِكَ الْجُرُوزِ الْكَلْبَابِ

فانه اقام الجار والمجرور مقام الفاعل ، ونصب الكلاب ، وهو مفعول صريح ، وجوابهم انه خارج عن القياس واستعمال الفصحاء ، فكان مردوداً : وقوله :

ثُمَّ الْمَفَاعِيلُ سِوَاهُ (١) فَاَرْفَعُ

مَا شِئْتَ وَالْبَاقِيَّ نَتَّصِبُهَا فَتَدَعُ

أي : جميع المفاعيل غير المفعول الصريح سواء في صحة بنائها لما لم يسم فاعله ، فأرفع ما شئت لقيامه مقام الفاعل ، واترك البواقي منصوبات على ما كانت / عليه ؛ لأن المقتضى نصبها على [ ١٧ ظ ] ما كان عليه : وقوله :

وَأَوَّلُ مِّنْ بَابِ أَعْطَى أَسْتَيُّ

لَأَنَّهُ كَفَمَاعِيلٍ فِي الْمَعْنَى

يقول ؛ والأول من باب أعطى ، أولى أن يقام مقام الفاعل ؛ لأن فيه معنى فاعلية في محله ؛ لأنه عاطٍ ، أي : متناول . ثم قال :

## « المبتدا والخبر »

وَالْمُبْتَدَأُ مُجْتَرِدٌ وَمُسْتَنْدٌ

لِأَنَّهُ مَعْنَى مِثْلُ : زَيْدٌ أَحْمَدٌ

أَوْ صِفَةٌ بِالْفِ اسْتِفْهَامٌ

أَوْ مَالِنَقِيٍّ فَاَسْتَمِيعُ فِظَامِي

(١) في ل : ( سواء ) ، وهو غير مستقيم .

هَذَا إِذَا كَانَتْ لِرَفْعٍ مُظْهِرٍ

مُفْرَدَةً كَالْمِعْمَلِ لَا لِضَمِيرٍ

أخذ يذكر القسم الثالث من المرفوعات ، وهو المبتدأ ، فقال :  
في المبتدأ ، هو إما مجرد عن العوامل مسند اله ، وإما صفة واقعة  
بعد الف الاستفهام ، أو ما النافية رافعة لظاهر ، فمثال الأول : زيد  
أحمد ، ومثال الثاني : أقاتمُ الزيدان ؟ وما قائم الزيدان ، وقوله :  
« هذا إذا كان لرفع مظهر » ، يقول : ومن شرطها أن يكون المرفوع  
بها مظهراً ، ليخرج ، نحو : أقاتمان ؟ وقوله : « مفردة كالفعل » ؛  
لأنها إذا رفعت الظاهر ، لم يكن فيها ضمير ، فتكون مفردة عن  
الضمير كالفعل إذا رفعت به الظاهر ؛ لأن معنى قولك : أقاتم الزيدان ؟  
أيقوم الزيدان ؟ فلا يكون فيه ضمير . ثم قال :

وَالْخَبْرُ الْمُسْتَنْدُ لِأَن تَجَرَّدَا

غَيْرُ الصِّفَاتِ الرَّاقِعَاتِ مُبْتَدَأً

أخذ يذكر الرابع من المرفوعات ، وهو الخبر ، فقال : الخبر هو  
المستند - يعني : المخبر به - المجرد عن العوامل غير الصفات الواقعات  
مبتدأً ، ولو لم يخصص منه الصفات ، لدخل هذا المبتدأ في حصد  
الخبر ؛ لأنه مجرد عن العوامل مخبر به / ؛ لأنك [ ١٨ و ] إذا  
قلت أقاتم الزيدان ؟ كان المعنى : أيقوم الزيدان ؟ فقولك : أقاتم ؟  
خبر عن الزيدان ، ولذلك (١) لو لم يضم إلى المبتدأ هذه الصفات ؛  
لخرجت عن حد المبتدأ ؛ لأنها مخبر بها لا مخبر عنها . ثم قال :

وَالْمُبْتَدَأُ اسْمٌ أَصْلُهُ أَنْ يُبْتَدَأَ

بِهِ وَمِنْ تَمَّ يُسَمَّى مُبْتَدَأً

(١) في ل : ( وكذلك ) .

يقول : إن المبتدأ في الحقيقة ، هو الاسم الذي الأصل فيه أن يكون أول الكلام ، وإنما يعرفه النحويون بذلك ؛ لعسر تمييزه على المبتدئين ، فمن ثم هدلوا من (١) تعريفه بأبين من ذلك ، فألجأت الضرورة في ذلك الى التفصيل ، وقول النحويين : إن الخبر في : ( أقائم الزيدان ؟ ) محذوف تسمع ، وإلا فالابتداء في المعنى : هو الذي أخبر به ، و ( الزيدان ) : فاعل ، وتم الكلام ، وليس ثمة محذوف ، وقوله : ومن ثم يسمى مبتدأ ، أي : من أجل استحقاقه ابتداء الكلام معي مبتدأ . ثم قال :

وَجَازَ فِي دَارِهِ زَيْدًا ، وَامْتَنَعَ

صَاحِبَيْهَا فِي الدَّارِ حَيْثُمَا وَقَعَ

فذكر مسألتين : إحداهما جائزة ، والأخرى ممنوعة ؛ تدلان على أن أصل المبتدأ التقديم ، كما ذكر في الفاعل والمفعول جواز ، (ضرب غلامه زيداً) ، وامتناع : (ضرب غلامه زيداً) ؛ لأنه مقدم في المعنى ، فكان (٢) الضمير راجعاً الى متقدم في المعنى ، والثانية : (صاحبها في الدار) ، كما امتنع : (ضرب غلامه زيداً) ؛ لأن الضمير راجع إلى متأخر لفظاً ومعنى ، فكان ممنوعاً . ثم قال :

وَإِنْ تَكُنْ فِيهِ مَعْدِي الْإِنْشَاءَ

أَوْ أُخْبِرُوا بِقَعْلِهِ زَيْدًا شَأْ

أَوْ قَدْ تَسَاوَيْنَا كَثْرَتَهُ الْأَفْضَلُ

فَأَحْكُمُ (٣) بِأَنَّ الْإِبْدَاءَ أَوْلُ

(١) في ل : ( الى تعريفه ) .

(٢) في ل : ( وكان ) .

(٣) في ل : ( وحكم ) .

أخذ يذكر المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ ؛ لقيام الموجب ،  
لتقديمه ، فقال : منها (١) / إذا تضمن المبتدأ معنى انشاء ، وقد [١٨ظ]  
علم أن معاني الانشاء لا تكون إلا أول الكلام ، كقولك : ( من  
ابوك ؟ ) و ( ما صنعتهك ؟ ) وجب تقديمه ليوفروا على معاني الانشاء  
ما يقتضيه من وجوب التقديم .

ومنها أن يكون الخبر فعلاً له ، أي : فعلاً للمبتدأ ، كقولك :  
زيد سافر (٢) ، زيد قلم ، موقوله : « بفعله » احتراز من مثل :  
( زيد قلم أبوه ) ، فإنه يجوز تقديم الخبر ؛ لأنه ليس فعلاً للمبتدأ ،  
فلا يختلط بلب الفاعل بباب المبتدأ ، بخلاف : ( زيد قلم ) ، إذا  
جوز تقديم ( قلم ) ، فلا يدري : فاعل زيد أم مبتدأ ؟  
ومنها أن يتساوى في المعنى ، كقولك : ( زيد الأفضل ) ، فجمل  
المقدم (٣) مبتدأ هو المستقيم ؛ لأنه الأصل ، فلا حاجة إلى تقدير  
تقديم وتأخير من خبر فالدة . ثم قال :

والخبر المفرد ذو الانشاء

كأبن زيد ؟ ومتمى استوائي

أو كأن يلتصصحيح في الدار رجل

أو خبراً عن أن فتتحاً لم يحل

كذأحلى للتمرة أيضاً مثلها

زُبدًا فقل مَقْدَمَاتٌ كُلهَا

أخذ يذكر المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر أيضاً ؛ لقيام الموجب

(١) في الأصل ( فيها ) وما اثبتناه عن ( ل ) .

(٢) في ل : ( شاء ) .

(٣) في ل : ( المقدم ) .

لتقديمه ، فقال : منها اذا تضمن الخبر المفرد معنى الانشاء ، كقولك :  
 ابن زيد ؟ ومتى سفرني ؟ ومتى استوائني ؟ وقوله : ( المفرد )  
 احترام من مثل زيد متى خروجه ؟ فانه لا يجب تقديمه ؛ لكونه  
 جملة ، وقد (١) وقع الاستفهام فيها على ما يقتضيه التقديم اول جمله .  
 ومنها أن يكون تقديمه ، هو المصحح للمبتدأ ، كقولك : ( في  
 الدار رجل ) ، فان تقديم الخبر هنا هو المصحح للأبتداء بالنكرة ،  
 فلو ذهبت تؤخره امتنعت المسألة ، فوجب التقديم .

ومنها أن يكون / المبتدأ (أنه) المفتوحة مع ما في حيزها [١٩] و]  
 فيجب تقديم الخبر ؛ لأنها تقع بمعنى : (لعل) وتلك لانقع إلا متقدمة  
 لما فيها من معنى الإنشاء ، فأوجبوا تقديم الخبر على هذه ، ليحصل  
 الفرق بينها ، كقولك : عندي أنك قائم ، وفي ظني أنك مسافر ،  
 وقيل : كرهوا أن يوقعوها متقدمة ، فتبقى عرضة لدخول (إن)  
 عليها ، وهم بكرهون مثل ذلك ، فأوجبوا تقديم الخبر ، ليصح دخول  
 (إن) كقولك : (إن في ظني أنك مسافر) ونحوه ، وهذا قول  
 الأكثرين ، والأول اظهر .

ومنها أن يكون في المبتدأ ضمير راجع الى شيء من الخبر ، كقولهم :  
 ( على التمرة مثلها زيدا ) ، فلو لم يقدم الخبر لرجع الضمير في  
 ( مثلها ) على غير مذكور لفظاً ولا معنى ، فيمتنع وهي مثل :  
 ( ضرب زيدا غلامه ) في وجوب تقديم المفعول ، وقوله : ( فقل  
 مقدمات كلها ) ، بمعنى : أن هذه الأخبار كلها واجب تقديمها  
 على المبتدأ . ثم قال :

(١) في ل : ( قدم ) .

وَقَدْ يَكُونُ الْإِبْتِدَاءُ بِالتَّنْكِيرِ  
 إِذَا تَخَصَّصَتْ بِوَجْهِ شَهْرَةٍ  
 كَصِفَةِ وَهَمْزَةٍ اسْتَلْهَمَ  
 مَعَ أُمَّ وَتَقْنِي صَمَّ بِالْإِثْرَامِ  
 وَمَا أَنِّي كَقَاعِـلٍ كَشَرْتُ  
 أَمْرًا إِذَا نَابَ فَلَـئِذَا تَغَرَّرَ  
 وَقُلْ سَلَامٌ لَكَ فِي ضَرْبِ الْمَثَلِ

وَنَحْوَهُ قَوْلُكَ فِي الدَّارِ رَجُلٌ  
 يَقُولُ : إِنَّ الْمَبْتَدَأَ قَدْ يَكُونُ نَكْرَةً بِشَرْطِ أَنْ يَلْحَقَهُ نَوْعٌ مِنْ  
 التَّخْصِيسِ ، هَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ، وَلَوْ قُلْتَ : ( رَجُلٌ فِي الدَّارِ )  
 لَمْ يَجْزِ ، وَالْكَوْفِيُّونَ يَجْزَوْنَهُ ؛ لِأَنَّ ( رَجُلٌ فِي الدَّارِ ) ، وَ ( فِي الدَّارِ  
 رَجُلٌ ) سَوَاءٌ ، وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا الْمَعْنَى وَاقِعٌ كَثِيرًا ،  
 فَلَوْ كَانَ جَائِزًا ، لَوَقَعَ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ الْعَادَةُ ، وَلَوْ وَقَعَ ، لَنَقَلَ عَلَى  
 مَا تَقْتَضِيهِ الْعَادَةُ مِنْ مِثْلِهَا .

فَمِنْهَا إِذَا وَقَعَ مَوْصُوفًا كَقَوْلِكَ : ( رَجُلٌ عَالِمٌ / فِي الدَّارِ ) . [ ١٩٩ ظ ]  
 وَمِنْهَا إِذَا وَقَعَ بَعْدَ هَمْزَةِ الْأَسْتِفْهَامِ الْمَعَادِلَةَ لِأُمِّ الْمُنْتَصِلَةِ كَقَوْلِكَ :  
 أَرْجُلٌ فِي الدَّارِ أُمَّ امْرَأَةٌ ( ١ ) ؟ لِأَنَّ الْمَتَكَلِّمَ بِهِ قَدْ عَلِمَ نَسْبَتَهُ إِلَى

( ١ ) فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ وَضَعُ النَّحْوَةِ شَرْطًا ، مِنْهَا أَنْ  
 تَكُونَ مَسْبُوقَةً بِالْأَسْتِفْهَامِ ، وَقَصْرُهَا الْمَصْنُوفِ عَلَى هَمْزَةِ الْأَسْتِفْهَامِ  
 الْمَعَادِلَةَ لِأُمِّ الْمُنْتَصِلَةِ ، وَغَرَضُهُ مِنْ هَذَا أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْأَخْبَارِ ،  
 فَإِذَا قُلْتَ : أَرْجُلٌ فِي الدَّارِ أُمَّ امْرَأَةٌ ؟ أَنْتَ عَالِمٌ بِالْحُكْمِ لِأَحَدِهِمَا إِلَّا  
 أَنْتَ لَا تَعْلَمُهُ بَعِيْنَهُ ، فَأَنْتَ تَسْأَلُ عَنِ الْمُتَعَيِّنِ ، أَمَا إِذَا قُلْتَ : أَرْجُلٌ  
 فِي الدَّارِ ؟ كَمَا أَطْلَقَ النَّحْوَةُ ، فَإِنَّ الْخَبْرَ يَكُونُ بِمَعْنَى الْوَصْفِ ، لِأَنَّ =

أحدهما .

ومنها أن يقع في سياق النفي ، كقولك : ما رجلٌ أفضل منك ،  
لأفادة العموم حتى ظن قوم أنه معرفة ، وإيراد النحويين له في النكرة  
يدل على أنهم فهموا أن المعنى نفي واحد ، ولزم نفي الجميع ،  
لصدق الكلام ؛ لأن مدلوله جميع الرجال كما بقوله بعضهم .  
ومنها أن [ تقع ] (١) بمعنى للفاعل المثبت بعد نفي ، كقولهم :  
( شرٌّ أهرٌ ذَا نَابٍ ) (٢) ، والمعنى : ما أهرٌ ذَا نَابٍ إِلَّا شرٌّ ،  
والفاعل لا يذكر إلا بعد تقديم (٣) حكمه فأشبهه الموصوف ، فن ثم  
جاز أن يكون الفاعل لنكرة مطلقاً ، فلما أشبه هذا الباب الفاعل ،  
اجري مجراه .

ومنها أن يقع في معنى [ المصدر ] (٤) للدعوة به ، كقولك :  
سلامٌ عليك ، لأنه في معنى : سلامي عليك ، أي : سلمت سلاماً  
الجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره كائن أو مستقر أو استقر وهذه  
الاحتمالات تكون وصفاً للنكرة ، ولا تكون خبراً ، وبذلك يكون ما  
تفرد به ابن الحاجب خلافاً لهذه المسألة .

(١) ( تقع ) زيادة من ( ل ) .

(٢) أصل استعمال هذا المثل أن العرب سمعت هدير الكلب في وقت  
لا يهر في مثله إلا لسوء ، فقالوا ذلك فيه ، والمثال موجود في الكتاب  
١ / ١٦٦ ، مجمع الأشكال للميداني ١ / ٣٧٠ ، فرائد الأكل في مجمع  
الأمثال ١ / ٣٠٦ ، شرح الكافية للمصنف ص ٢٤ ، الإيضاح في شرح  
المفصل ص ١٢٧ .

(٣) في الأصل ( تعلقه ) وما اثبتناه عن ( ل ) .

(٤) ( المصدر ) : زيادة من ( ل ) .

فأشبهه الموصوف ، لأن المعنى سلامٌ مني عليك .  
ومنها أن يقع الخبر مقدماً عليه بشرط أن يكون ظرفاً ؛ لأنه إذا  
قدم عليه تعين للخبرية ، فلم يأت المبتدأ إلا بعد حكمه ، فأشبهه الفاعل ،  
ولنما قال : يشترط أن يكون ظرفاً ليعين للخبرية ، بخلاف ( قائمٌ  
رجلٌ ) فإنه لا يتعين للخبرية عند قولك : ( قائمٌ ) لجواز أن يقول  
القائل : ( قائمٌ في الدار ) ، فيكون مبتدأً ، بخلاف قولك : ( في  
الدارِ ) ونحوه ، فإنه متعين للخبرية من أول الأمر ، فن لم جاز في  
الدارِ رجل ، ولم يميز قائمٌ رجلٌ . ثم قال :

وَالْخَبَرِيَّةُ تُكُونُ خَبَرًا

زَيْدٌ أَنِّي زَيْدٌ أَبُوهُ ذُو قِرَى

فَيَلْزِمُ الضَّمِيرُ الْإِفَادَةَ

مَا لَمْ يَكُنْ قَدْ (١) عَلِمُوهُ حَادَهُ

وَمَا يَتَّعُ ظَرْفًا فَتَقَالُ الْأَكْثَرُ

فِيهِ إِسْتَقْرَارٌ جُمْلَةٌ تُقَدَّرُ

يقول ، فالجملة الخبرية تقع خبراً المبتدأ بخلاف الجملة الإنشائية  
/ ( فانها لا تقع ) (٢) إلا بتأويل ، ومثلاً بالجملة الفعلية [٢٠ و]  
وهو قوله : « زيدٌ أنى » ، وبالجملة الاسمية ، وهو قوله : « زيدٌ  
أبوه ذُو قِرَى » ، وقوله : « فيلزم الضمير للإفادَةَ » ؛ لأنها إذا  
كانت من غير ضمير عائد على المبتدأ كانت اجنبيةً ، فلا نحصلُ  
فائدةً ، كقولك : زيدٌ قامَ عمروٌ ، بخلاف زيدٌ قام عمروٌ في  
(١) في ل : ( يكن قد ) وهو موافق للشرح ، وفي الأصل :

( يكونوا ) .

(٢) ( فانها لا تقع ) زيادة للسياق .

داره ، ونحوه ، وقوله : « ما لم يكن قد علموه عادة » ، يعني :  
 مثل قولهم : السمن منوان بدرهم ، لأنه قد علم أن المراد :  
 ( السمن منوان منه بدرهم ) ، فإن شئت ذكرته ، وإن شئت لم  
 تذكره ، وقوله : « وما يقع ظرفاً فقال الأكثر » ، يقول : وما  
 يقع من الظروف خبراً كقولك : زيد في الدار ، والخروج يوم الجمعة  
 ونحوه ، والأكثر على أن التقدير . ( استقر في الدار ) ، فعلى هذا  
 يكون الخبر في التقدير جملة في الأصل .

وقال قوم : التقدير ( مستقر في الدار ) ، فيكون الخبر مفرداً  
 والصحيح الاول ؛ لأنه لو لم يكن كذلك لم يجز كل رجل في الدار  
 فله درهم ، كما لا يجوز كل رجل ضارب في الدار فله درهم ،  
 ويجوز كل رجل ضرب في الدار ، فله درهم ، فلما جازت  
 هذه ، وامتنعت تلك ، دل على أن المتعلق فعل . ثم قال :

وَشَبَّهُوا الْمَوْصُولَ ثُمَّ النَكِيرَةَ

بِالْمَعْلُولِ أَوْ بِالظَّرْفِ حَيْثُ اسْتَحْضَرَهُ  
 بِالشَّرْطِ حَتَّى جَوَّزُوا فِي الْخَبَرِ

دَخُولَ فَاءِ السَّبَبِ الْمُعْتَبَرِ

( لَعَلَّ ) ثُمَّ ( لَيْتَ ) مَانَعَانِ

وَخَلْفَ ( إِنْ ) وَأَضِيحَ الْبَيَانِ

يقول : وقد شبهوا الموصول إذا وقع مبتدأ ، وصلته فعل  
 أو ظرف ، كقولك : الذي يأتيني أو في الدار ، [ فله درهم ] ، ( ١ )  
 والنكرة الموصوفة بها ، كقولك : كل رجل يأتيني أو في الدار ،  
 ( ١ ) ( فله درهم ) : زيادة من ل ، وفيها ( أو في الدار )  
 جاءت متأخرة .

( فلهُ درهمٌ ) (١) بالشرط ، حيث تضمن معنى العموم فاشتمل على ما يصلح أن يكون شرطاً حتى أدخلوا في خبره الفاء ، إذ قصدوا الدلالة على أن الأول سببٌ للثاني ؛ لأن المعنى / من يأتي [ ٢٠ ظ ] فله درهم ، فإن لم يقصد ذلك ، اخبر بغير فاء على ما يقتضيه خبر المبتدأ ، وقوله : « لعل ثم ليت مانعان » ، بقول : إذا دخلت على هذا المبتدأ ( ليت ) أو ( لعل ) لم يصح دخول الفاء اتفاقاً ، من حيث كان جواب الشرط اخبارياً ، وخبر ( ليت و لعل ) انشائياً ، ولا يستقيم أن يكون الشيء الواحد انشائياً خبرياً ، فلا يجوز ليت الذي يأتي فله درهم ، فإن دخلت ( إن ) فالصحيح جواز دخول الفاء ، إذا قصد معنى السببية ، لأن خبرها ليس إنشائياً ، فلا منافاة بين الجزاء وبينه ، وقد جاء ذلك في القرآن في غير (٢) موضع ، وقد توهم قوم امتناع ذلك ، فكأنهم رأوا أن ( إن ) لا تدخل على الشرط ، فلا تدخل على ما أشبه الشرط ، وهذه مناسبة ملغاة ؛ لأن وقوع ذلك في كلامهم انتضى الغاءها ، نعم لو لم يقع ذلك في كلامهم ، صلح أن يكون ذلك علةً في الامتناع . ثم قال :

والمبتدأ احذف جائزاً والخبر

مثل الهلال وسرتى إذا قرأ

يقول : ويجوز حذف كل من المبتدأ والخبر عند قيام القرينة الدالة على خصوصها ، ثم مثل بحذف المبتدأ كقولهم : ( الهلال ) والمعنى : هذا الهلال ، وذلك عند ترائي الهلال ، فيعلم إذا قال

(١) ( فله درهم ) : زيادة للسياق بدليل ما بعده .

(٢) لم يمثل المصنف بما جاء في القرآن الكريم ، وكان الأولى ان

يذكر ما ورد من الأمثلة .

احدهم : ( الهلال ) أن المعنى : ( هذا الهلال ) ، وحذف الخبر كقولهم : خرجت فاذا السبع ، ومثّل بقوله : « سرى اذا الغراء ، والغراء : الحمار الوحشي ، وهذه اذا التي للمفاجأة ، ويحذف خبر المبتدأ بعدها لما فيها من الدلالة على الوجود ، اذ لا يهاجيء الشيء إلا بعد وجوده : وقوله :

وَوَاجِبٌ فِي تَخْوٍ : لَوْلَا عُمرٌ

ومثله لعمرُك المفسدُ

يقول : ويجب حذف الخبر في كل موضع ينضم الى القرينة الدالة على خصوصية / لفظ يلتزم في موضعه ، كقولهم : لولا زيد [ ٢١ و ] كان كذا ، ففي ( لولا ) قرينة تدل على الوجود ؛ لأنها تدل على امتناع ما بعدها لوجود ما قبلها ، وقد التزم في موضع ذكر جواب ( لولا ) فحصل ما ذكرناه موجباً ، فوجب الحذف فلو قلت : لولا زيد موجود ، لكان كذا لم يجز . ومثل ذلك في وجوب حذف خبر المبتدأ قولهم : لعمرُك لأفعلن ، لأن في ( لعمرُك ) ما يدل على أنه مقسم به ، فعلم أن المعنى ( لعمرُك قسيمي ) ، او ما اقسام به ، وقد التزم في موضع الخبر ذكر جواب القسم ، فحصل ما ذكرناه موجباً . قوله :

وَتَخْوٌ : ضَرْبِي قَائِمًا وَشَيْعَتَهُ

وَتَخْوٌ : كُلُّ رَجُلٍ وَصَنَعَتَهُ

يقول : وما يجب فيه حذف الخبر أن يكون المبتدأ مصدرًا او في حكمه منسوباً الى فاعله او مفعوله او اليهما ، وبعده حال من متعلق خبره المحذوف ، فان تقدير ( ضربي زيدا ) قائماً ضربي زيدا حاصل إذا وجد قائماً ، حذف ( حاصل ) على القياس ، بقي إذا وجد

( قائماً ) حذف ( إذا ) ومضافها ، لدلالة الحال عليها ، بقي  
 ( ضربى زيداً قائماً ) ، فصار ( قائماً ) في موضع الخبر المحذوف ،  
 فحصل ما ذكرناه موجباً ، وإذا كان الخبر بمعنى : ( مقترن ) ووقع  
 ما يدل عليه ، لأن معنى : ( وصنعته ) : وحرفته ، وقد علم أن  
 كل رجلٍ مقترن مع ( حرفته ) حذف ( مقترن ) لدلالة ذلك عليه  
 وصار ( صنعته ) في موضع الخبر المحذوف ، فحصل ما ذكرناه  
 موجباً . ثم قال :

### [ خبر ان وأخواتها ]

خَبَرُ إِنْ مُسْتَنَدٌ مَعَ إِنَّا  
 وَكَيْلٌ بِأَيْهَا كَذَاكَ يُعْنَى  
 كَخَبَرٍ لِلْمُبْتَدَأِ فِي الْعُرْفِ  
 إِلَّا إِذَا قُدِّمَ هَبَرَ ظَرْفٌ

/ أخذ يذكر الخامس من المرفوعات ، فقال : خبر [ ٢١ ظ ]  
 ( إن ) هو المستند ، أي : المخبر به في الجملة التي دخلت عليها  
 ( إن ) ؛ لأنه لا يتميز إلا بدخول ( إن ) ؛ لأن معنى ( قائم ) في  
 ( زيد قائم ) كعناه في ( إن زيداً قائم ) ، وقوله : « وكل ( ١ )  
 بابها كذاك يُعْنَى ، أي : وأخبار أخواتها ، وهي أن ، وكان ،  
 ولكن ، وليت ولعل » ، وإن كان في بعضها بصير ( ٢ ) إنشاءً لتضمن  
 الحروف الداخلة عليه ذلك . وقوله : « كخبر للمبتدأ في العرف » ،

( ١ ) في ل : ( وكلها ) .

( ٢ ) في الاصل : ( نصير ) وما اثبتناه عن ل .

يقول : حكمه حكم خبر المبتدأ فيما ذكرناه من اقسامه ، في كونه مفرداً وجملة ، وفي أحواله في كونه مثبتاً ومحدوفاً ، وفي شرائطه في كونه إذا وقع جملةً ، فلا بد من ضمير يعود على الأول . وقوله : « إلا إذا قُدمَ غيرَ ظرفٍ » يقول : إلا في تقديمه ، فانه خبر المبتدأ يجوز تقديمه في الجملة ، وهذا ممنوع إن كان غير ظرف ، فان كان ظرفاً ، فحكمه في التقديم كخبر المبتدأ ، كأنهم قصدوا أن يفرقوا بين معمولي الفعل الصريح ، وبين معمولي ما أشبه الفعل ، أو الزموا فيه عمل الفعل الفرعي ؛ لأنه فرع في العمل ، وهو تقديم المنصوب ، وسامحوا في الظرف لكونه متسعاً فيه عندهم . ثم قال :

### « خبر لا النافية المجنس »

خبرٌ ( لا ) النَّهْيِ لِنَهْيِ الْجَنَسِ  
 مُسْتَنْدُهُمَا رَفْعٌ بِتَغْيِيرِ لَيْسَ  
 وَحَدْفِهِ عَنِ الْحِجَازِ كَثْرًا  
 وَفِي تَمْيِيمِ لَفْظِهِ لَيْسَ يُرَى  
 أخذ بذكر السادس من المرفوعات ، فقال : « خبر ( لا ) التي لنهي الجنس » هو المسند معها ، وكامل البيت بقوله : « رفعٌ بتغيير لَيْسَ » ، وقوله : « وحذفه عند الحجازي كثراً » ، يقول : ويجوز حذفه عند الحجازيين كثيراً ، [ كقولهم ] ( ١ ) : لا إله إلا الله :

( ١ ) ( كقولهم ) : زيادة عن ( ل ) .

### ٣ - لَا مَسِيْفَ إِلَّا ذُو الْفَقَارِ

وَلَا فَتَنَى إِلَّا عِبَادِي (١)

قوله : « وفي تميم لفظه ليس يُرْتَمَى » ، يقول ابنُ بني تميم لأبيثبغونه / في كلامهم أصلاً ، وإذا قالوا : لا غلام رجل [ ٢٢ و ] أفضل منك ، نصبوا ( أفضل ) على الصفة ولا يرفعونه ، لكنهم لو رفعوه تعين للخبر ، وهم لا يثبتون الخبر (٢) فينصبونه على الصفة ، فيكون الخبر محذوفاً . وأما نحو : لا رجل كريم ، فيرفع وينصب في اللغتين ، ويحمل في لغة بني تميم على أنه صفة نيهل ، لأنهم لا يثبتون الخبر ، ويحمل في لغة ( أهل الحجاز ) في النصب على الصفة ، ويكون الخبر محذوفاً . وفي الرفع على الخبر وعلى الصفة أيضاً يكون الخبر محذوفاً ، وسيأتي بيان ذلك . ثم قال :

(١) ذكر أبو الفداء نقلاً عن الحسن بن عرفة : « حدثني عمارة بن محمد عن سعيد بن محمد الحنظلي عن أبي جعفر محمد بن علي قال : نادى مناد يوم بدر يقال له رضوان ، وذكر الرجز . والفقار : جمع فقرة ، قال الأصمعي : رأيت مع الرشيد وقد دفعه الى يزيد بن يزيد الشيباني لمحاربة الوليد بن طريف ، وقال له سوف تنتصر عليه ، وقد انتصر فعلاً . وقد قال فيه مسلم الانصاري :

أذكرت سيِّفَ رسولِ الله سنَّتَهُ

وبيأس أوَّلَ من صلَّى ومن صاماً

البداية والنهاية ٧ / ٢٢٤ ، ابن خلكان ٦ / ٢٢٩ : ايضاح ابن

الحاجب ص ١٥٦ .

(٢) في ل : زيادة بمقدار سطرين ، ولا يستقيم معها الكلام .

## [ اسم ما ولا المشبهات بليس ]

أما اسمُ (مَا) و (لَا) بِمَعْنَى لَيْسَا  
 فَمُسْتَدٌّ إِلَيْهِ فَأَفْهَمُ كَيْسَا  
 يقول : اسم ( مَا ) و ( لَا ) المشبهتين ( بليس ) هو المستد  
 إليه بعد دخولها كقولك : ما زيدٌ منطلقاً ، ولا رجلٌ أفضلٌ منك ،  
 وسيأتي إيضاح ذلك عند ذكر الخبر . ثم قال :

## [ المفعول المطلق ]

والمُطْلَقُ المفعولُ اسمُ مَا فَعَلَ  
 فاعِلُ فِعْلٍ وَعَلَى معناه دَلْ  
 مُؤَكَّدٌ ثُمَّ لِنَوْعٍ وَعَسَدٌ  
 ضَرْبٌ بَأَ وَضَرْبَةٌ وَضَرْبَةٌ فَفَعَلْ  
 قَدْ يُحَدَفُ الفِعْلُ كخَيْرٍ مَقْدَمٍ  
 لِقِيَادِمٍ مِّنْ سَفَرٍ مُسَلِّمٍ  
 وَوَجِبٌ بِالسَّمْعِ نَحْوُ : سَقِيًّا  
 حَمْدًا وَشُكْرًا عَجَبًا وَرَعِيًّا  
 وَقِيْسٌ عَلَى مُثَبَّتٍ نَفِيٍّ قَدْ جَرَى  
 وَلَا يَصِيحُ خَبِيرًا بَلْ مُصَدِّرًا  
 كَقَوْلِهِمْ مَا زَيْدٌ إِلَّا سَيِّرًا  
 وَنَحْوَهُ : لَأَنْتَ ضَيِّرًا ضَيِّرًا

وَمِنْهُ أَثَارٌ لِمِضْمُونِ الْجُمْلِ  
 مِثْلُ : فَأَمَّا مَتَى الْجَبَّارِي مِثْلُ  
 وَمِنْهُ ذُو التَّشْبِيهِ بِعَدِّ جُمْلَةٍ  
 فَيَهَا أَسْمُهُ وَمَسَاحِبٌ لِفِعْلِهِ  
 وَمِنْهُ مَا جَاءَ لِمِضْمُونِ الْجُمْلِ  
 مُؤَكِّدٌ لِلنَّفْسِ وَالْخَيْرِ وَمِثْلُ  
 عَلَيَّ الْفُ دِرْهَمٍ أَقْرَارًا  
 وَيَعْنُهُ بَدْرَهُمْ انْخِسَارًا  
 / وَمِثْلُهُ مَا اسْتَعْمَلُوا مُنْتَهَى  
 لَبِّيكَ مَعَ سَعْدَيْكَ فِي ذَا الْمَعْنَى [٢٢ظ]

أخذ يذكر المنصوبات ، وهي المفعول وما أشبه المفعول ، والمفعول  
 بخمسة (١) أضرب : المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول له ،  
 والمفعول معه ، وقدم المفعول المطلق ، لأنه الذي فعله الفاعل على  
 التحقيق ، وغيره تعلق الفعل به أو (٢) وقع فيه أو وقع من أجله ،  
 أو وقع معه ، ومن ثم سمي مفعولاً مطلقاً ؛ لأن غيره مقيد بما  
 ذكرناه ، فقال في حده : هو اسم ما فعله فاعل الفعل باعتبار المعنى ،  
 ليدخل نحو : قعدت جلوساً أو نحوه ، وقال : ( اسم ما فعله ) ؛  
 لأنه لو قال : الدال على ما فعله فاعل الفعل ، لدخل لفظ الفعل في  
 قولك : ضربت ضرباً ونحوه ؛ لأنه دال على ما فعله فاعل الفعل ،  
 وقوله : « مؤكد ثم لنوع وعدد » تقسيم للمفعول المطلق . ثم مثل  
 لكل واحداً منها . وقوله : « قد يحذف الفعل كخير مقدم ، بيان ؛

(١) في ل : ( على خمسة ) .

(٢) في الاصل : ( إذا ) ، وما اثبتناه عن ( ل ) .

لأنه لا يجوز حذفه عند قيام القرينة ، كقولك للقادم من سفره : خير مقدم ، أي : قدمت خير مقدم ، وجاز حذف قدمت ، للدلالة القرينة الحالية عليه ، وقوله : « وواجب الى آخره » يقول : وقد يكون حذف الفعل واجباً ، وذلك على ضربين : سماعي ، وقياسي ، أي : منه باب لا يعرف إلا بالسمع ولا ينضب بضابطٍ يحصره ؛ لأن حاصله أنها مصادر كثر استعمالها فحذفت أفعالها تخفيفاً ، وليس للغوي توصل إلى أن يعرف ذلك بضابطٍ ، فعده اللغوي ، وأكثر النحوي من التمثيل ، ليحصل منه ما يقوم مقام الضابط نحو قولهم : حمداً ، وشكراً ، وسقياً ، ورعيّاً ، وخيبة ، وجدواً ، ويدل على وجوب الحذف أنه كثر استعمال / هذا المعنى ، ولم (١) يسمع إلا بالفعل ( ٢٣ و ) مفرداً أو بالمصدر مفرداً ، فلو كان ذكر الفعل مع المصدر جائزاً ، لوقع في العادة مع كثرته ، ولو وقع لنقل ، ولما لم ينقل دل على أنه لم يقع ، ولما لم يقع دل على أنه غير جائز . وقوله : « وقس على مثبت نفي قد جرى ولا يصح خبراً بل مصدرأ » يقول : وحذف الفعل وجوباً بضابط [ قياسي ] (٢) في أبواب :

ومنها أن يكون المصدر مثبتاً بعد نفي ، ولا يصح أن يكون خبراً عن الأسم المتقدم ، فإذا وجد ذلك ، وجب حذف الفعل مثل : ما زيدٌ إلا سيراً ، فقوله : « مثبتاً » ليخرج ( ما زيدٌ سيراً ) . وقوله : « بعد نفي » ليخرج ( زيدٌ سيراً ) ، وقوله : « لا يصح أن يكون خبراً » ليخرج ( ما سيري إلا سيراً ) ، وإنما وجب [ حذف

(١) في الأصل ( ولا ) وما اثبتناه عن ( ل ) .

(٢) ( قياسي ) : زيادة عن ( ل ) .

الفعل [ (١) لحصول القرينة الدالة على خصوص الفعل من السياق ، ووقوع لفظ ( إلا ) أو تقديرها في قولك : ( إنما زيدٌ سيراً ) في موضع الفعل المحذوف ، فوجب الحذف لذلك ، وقوله : « ونحوه » لأنَّ ضيراً ضيراً « يقول : إذا (٢) وقع المصدر مكرراً بعد اسم لا يصحُّ أن يكون خبراً عنه ، فالقرينة [ الدالة عليه ] (٣) حاصلة ، ولفظ المصدر الأول في موضع الفعل المحذوف ، وقوله : « ومنه » آثارٌ لمضمون الجمل مثل : فأمّاناً الجاري مثل « يقول : ومما حذف فيه الفعل الناصب للمفعول المطلق وجوباً أن تتقدم جملة لها آثار في الوجود فاذا ذكرت الآثار بلفظ المصدر وجب حذف الفعل ، وإن ذكر الفعل لم يذكر معه المصدر ، كقوله تعالى : ( فَاشْدُوا الوِثَاقَ فَا مَّأْمَنًا بَعْدُ وَإِ مَّأً فِدَاءً ) (٤) ، فقوله : (٥) ( فَاشْدُوا الوِثَاقَ ) جملة متقدمة لها في الوجود آثار ، وهو المنُّ والفداء أو الاسترقاق أو القتل فاذا / ذكرت هذه الآثار ، وجب حذف الفعل ؛ لأن [ ٢٣ ظ ] الجملة قرينة تدل على آثارها ، وقد وقع لفظها في موضع الفعل المحذوف (٦) ، وقوله « ومنه ذوا التشبيه بعد جملة فيها اسمه وصاحب للفعل » ، يقول : ومما حذف فيه الفعل الناصب للمفعول المطلق أن يذكر المصدر للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه ؛

(١) ( حذف الفعل ) : زيادة عن ( ل ) .

(٢) في ل : ( وكذلك إنما ) ، ولا يستقيم معه الكلام .

(٣) ( الدالة عليه ) : زيادة عن ( ل ) .

(٤) سورة مهاد الآية : ٤ .

(٥) ما بين القوسين ساقط من ( ل ) .

(٦) في ل : ( فوجب الحذف ) .

كقولهم : مررت فاذا له صوتٌ صوتٌ حارٌّ ، وازيد صراخٌ صراخٌ الشكلي ، قوله : « للتشبيه » ليخرج ( له صوتٌ صوتٌ حسنٌ ) ، وقوله : « بعد جملة » ليخرج ( صوتٌ زيدٌ صوتٌ حارٌّ ) ، وقوله : « مشتملة على اسم بمعناه » ليخرج ( له صوتٌ صوتٌ حارٌّ ) ، وقوله : « وصاحبه » ليخرج ( في الدار صوتٌ صوتٌ حارٌّ ) ؛ وإنما وجب الحذف ، لأن في الكلام قرينة تدل عليه ، والجملة المذكورة في موضع الفعل المقدر ، فوجب الحذف ، وقوله : « ومنه ما جاء لمضمون الجملة مؤكداً للنفس والغير وسلٌ » يقول : « وما حذف فيه الفعل الناصب للمفعول المطلق . أن يكون المصدر بعد جملة مضمونها معنى المصدر لا يحتمل غير ذلك ، وبسبب توكيداً لنفسه ، لأنه إنما جيء به لتأكيد مضمون الجملة التي هي بمعناه ، كقولك : خرج زيدٌ خبراً ، وهي الف درهمٌ إقراراً ، لأن مضمون قولك : ( خرج زيدٌ اخباراً ) لا يحتمل غير الخبر ، وقولك عليٌ ألف درهمٍ إقراراً لا يحتمل غير ذلك ، فإن احتمله واحتمل غير ذلك سمي توكيداً لغيره ، أي : توكيداً لأجل احتمال الغير ؛ ليفيد أنه غير مقصود كقولك : ( خرج زيدٌ ) خبر صدق ، وقوله : « بعته بدرهمٍ اخباراً » ؛ لأن مضمون قولك : ( خرج زيدٌ ) يحتمل أن يكون خبر صدق ، وأن لا يكون ( صدقاً ) فاذا قلت : ( خبر صدق ) فقد ذكرت أحد المحتملين / لينتهي الآخر ، وقوله : [ ٢٤ و ] « بعته بدرهمٍ » يحتمل أن يكون اخباراً وان يكون انشاءً ، فاذا قلت : ( اخباراً ) فقد ذكرت أحد المحتملين لينتهي الآخر ، وقوله : « ومثله ما استعملوا مثني ، يقول : « وما حذف فيه الفعل وجوباً ما استعملوه مثني مثل : لبيك وسعديك ودوابك وهذا ذيك ، وقوله : « في ذا

المعنى ، ، يقول : اذا كان التشبيه لغرض التأكيد لا لقصد التثنية المحققة ، فانك اذا قلت : ( ضربته ضربتين ) لم يجب حذف الفعل في امثل ذلك . ثم قال :

### « المفعول به »

وَمَا يَقَعُ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ  
فَلَذَلِكَ مَفْعُولٌ بِهِ وَسَائِلٌ  
أخذ يذكر الثاني من المفاعيل ، وهو المفعول به ، وحده بأنه الذي يقع عليه فعل الفاعل ، وعني النحويون بالوقوع ، التعلق ليدخل نحو : علمت وأردت وقصدت ، ونحو ذلك ، وبهذا التعلق يفرق بين المتعدي وغيره من الأفعال على ما سيأتي .

وَقَدْ يَجِيءُ مُقَدِّمًا كَمَا نَرَى  
وَقَدْ يَجِيءُ فِعْلُهُ مُقَدِّمًا  
يعني : وقد يجيء هذا المفعول مقدماً على الفعل بخلاف الفاعل كقولك : زيدا ضربت ، وقد يحذف الفعل الناصب له على سبيل الجواز ، كقولك : لمن قال من ضربت ؟ زيدا ، أي : ضربت زيدا . قوله ،

وَقَدْ يَجِيءُ وَاجِبًا فِي أَرْبَعَةٍ  
فَأَوَّلُ مِنْ شَرْطِهِ أَنْ تَسْمَعَهُ  
مِثْلُ امْرَأٍ وَنَفْسَةٍ وَأَهْلًا  
وَكَمَا نَتَهَوُّوَ خَيْرَ التَّكْمِ وَسَهْلًا (١)

(١) هذا البيت ساقط في ل ، وهو موجود في الاصل والوافية .

يقول : وقد حذف فعله على سبيل الوجوب في أربعة أبواب :  
الأول : ساعي ، نحو : امرأً ونفسه ، وأملاً وسهلاً ، و ( انتهوا  
خيراً لكم ) ( ١ ) ، مما لا ينضبط بضابطٍ محصره كما ذكره في المفعول  
المطلق ، ودليل وجوب الحذف مثل ما ذكر في المفعول المطلق . [ ٢٤ظ ]

### [ المنادى ]

وَالثَّانِي تَجَاءَ حَذْفُهُ مَقْيِسًا  
مِنْهُ الْمُنَادَى فَاسْتَمِعْ تَقْيِيسًا  
مَطْلُوبُ الْإِقْبَالِ بِحَرْفِ نَابَا  
مَنْتَابٍ أَدْعُو فَاسْتَمِعْ صَوَابًا

يعني : الثاني من أربعة الأبواب التي يجب حذف الفعل فيها بضابط  
قياساً ، وهو قواه : « منه المنادى » ، وقوله : « مطلوب الإقبال  
بحرف نابا مناب أدعو » ، حذف للمننادى ، يقول : هو المطلوب  
[ إقباله ] ( ٢ ) بحرف ناب مناب أدعو ، وهي حروف النداء ملفوظاً  
به أو مقدرأ ، فقولهم ( ٣ ) : يا زيد ، معناه : أدعو زيداً ، فهو  
مفعول به بفعل مقدر لا يجوز اظهاره ، لو قلت : يا ادعو زيداً ،  
لم يجوز ، وإنما وجب حذفه للقريظة الدالة ، ولوقوع حرف النداء  
موقع الفعل المحذوف ، كما تقدم في مثله ، قوله :

( ١ ) سورة النساء الآية : ١٧١ ، وقبل المذكور ( ولا تقولوا

ثلاثة انتهوا ... لخ ) .

( ٢ ) ( إقباله ) زيادة من ل .

( ٣ ) في ل : ( بقولهم ) .

فَأَنْ يَكُنْ مَعْرِفَةً وَمُفْرَدًا  
 فَأَبْنِ عَلَى مَا رَفَعُوهُ أَبَدًا  
 كَمِثْلِ : زَيْدٌ وَمِثْلِ : يَا رَجُلُ  
 وَمِثْلِ : يَا زَيْدَانِ يَا زَيْدُونَ قُلْ

أخذ يذكر حكم المنادى في البناء والاعراب ، فقال : إن كان المنادى مفرداً معرفةً ، كان مبنيّاً على ما يكون به مرفوعاً ؛ وإنما بني ، لشبهه بالمضمر من حيث اللفظ والمعنى ، أما اللفظ فلكونه مفرداً ، وأما المعنى ، فلأن المنادى في المعنى لا ينفك عن كونه مخاطباً ، وحكم المخاطب أن يكون مضمرّاً ؛ وإنما بني على ما يرفع به ، لأنه لو بني على السكون ، لأدى الى اجتماع الساكنين في كثير من المواضع التي قبل آخر الاسم فيه ساكن كعمرو وبكر وشبههما ، ولو بني على الفتح ، لم يعلم أمضوب هو أم مبني ؟ لأن علة بنائه خفية ، ولو بني على الكسر ، لالتبس بنحو : يا غلام ، فلا يدري أمفرد هو أم مضاف ؟ فوجب بنائه على الضم ، أو على ما هو بمنزلة . ثم مثل بيازيد ، ويارجل ، ويازيدان ، ويازيدون ، ليهين أنه إنما / بني على ما يرفع به [ ٢٥ و ] . ثم قال :

بِلَامِ الْأَسْتِغَاثَةِ الْخَفِضُ لَا تَقِفْ

وَأَفْتَحْ بِهِ الْآخِرَ إِنْ زِدْتَ الْأَلِفَ

يقول : إن جئت بلام الأستغاثة في المنادى ، فأخفضه بها ؛ لأن حرف الجر لا يلقى معه ، لأنه يبطل شبه المضمر من حيث كان حرف الجر لا يدخل على المضمر المنصوب ، وإذا بطل البناء ، وجب الخفض بحرف الجر . وقوله : « وأفتح به الآخر » بقول : إن جئت بالألف آخره فأفترحه ، لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً :

قوله :

وَنَصَبُوا الْمُضَافَ وَالْمُشَبَّهَ

وَالنِّكَرَاتِ غَيْرَ مَنْ يُنْبَهُ (١)

يقول : فان لم يكن المنادى مفرداً كالمضاف والمشبه بالمضاف كقولك يا عبد الله ، ويا طالماً جبلاً ، بطل البناء واعرب على ما يقتضيه العامل ، وقد تبين أنه معلول به ، فيجب نصبه ، فيعطى علامات النصب حسب (٢) ما كان يقتضيه ، وكذلك اذا كان نكرة ، كقولك : يا رجلاً لغير معين ، لفوات مقتضى البناء . وقوله : والتكرات غير من ينبه ، يقول : غير من يفصده قصده ، فانه يتعرف بالقصد ، لثلا يتوهم أن قول القائل : يا رجل ، ( لرجل مقصود ) ، ومثل قوله : يا رجلاً ؛ لغير معين ، لانفاقها في اللفظ .

### [ احكام توابع المنادى ]

وَتَابِعُ الْمَبْنِيِّ انْ اِفْرَدْنَا

اَعْرَبْنَاهُ بِالْوَجْهِينِ لَا ذُمِيَّتًا

أخذ يذكر أحكام توابع المنادى ، وإنما ذكرها هنا مع كونها لها أبواب تذكر فيها (٣) ؛ لأن لها مع المنادى خصائص ليست مع غيره ، فكان ذكرها مع المنادى أولى بها ، وقوله : « تابع المبنى » احتراز من توابع المعرب ، وقوله : « ان افردنا » احتراز من المضاف ، وقوله :

(١) في الأصل : ( تُنْبَهُ ) ، وما اثبتناه عن : ( ل ) .

(٢) في ل : ( على ما يقتضيه ) .

(٣) في الأصل و ( ل ) ( فيه ) ولا يستقيم معه الكلام .

و اعربه بالوجهين ، يقول : اعربه على لفظ المنادى ، وعلى محله ،  
كقولك : يا زيد العاقل والعاقل ، ويا غلام بشر وبشراً ، ويا نعيم  
/ أجمعون وأجمعين .

وَأَنْ عَطَفْتَ أَبَدًا نَحْوَ الرَّجُلِ  
فَلَيْلِمُبَرِّدٍ انْتِصَابٌ قَدْ فَضِّلَ [٢٥ظ]  
وَأَنْ يَكُنْ كَالْحَسَنِ اخْتَرَتْ عِنْدَهُ  
رَفَعًا بِهِ وَلَا تُسَائِلُ بَعْدَهُ  
وَالرَّفْعَ فِيهِمَا الْخَلِيلُ غَلَبَسَا  
نُسَمَ أَبُو عَمْرٍو جَمِيعًا نَصَبًا

يقول : إن كان المعطوف على المنادى المبني (١) نحو : الرجل  
مما يلزمه اللام لقصد التعريف أو غيره ، فالنصب عند المبرد (٢) أوجه ،  
وإن كان غير ذلك ، فالرفع أوجه ، فالأول قولك : يا زيدُ والرجلُ  
والصعقُ ، والثاني ، كقولك : يا زيدُ الحسن ، وقال الخليلُ (٣) :  
الرفعُ أوجه فيها معاً ، وقال أبو عمرو : النصب أوجه فيهما ، فأبو  
عمرو راعى اعتبار المحل إذ القياس في التوابع اعتبار المحال والمحلُّ  
نصب ، فكان النصب أوجه ، والخليلُ رأى أن هذا المعطوف منادى  
في المعنى ، فالأولى : أن تكون حركته كحركة المنادى فنيهاً على  
ذلك ، والمبرد رأى أن اللام في الرجل والصعق غير منفكة ؛ لأنها

(١) في الأصل (المتنى) وهو وهم ، وقد صححناها عن نسخة

( ل ) .

(٢) ذكر المبرد آراء العلماء التي ذكرها ابن الحاجب هنا ، وقال :

« النصب عندي أحسن ، المقتضب ٤ / ٢١٢ ، ٢١٣ :

(٣) انظر شرح الكافية للمصنف ص ٣٠٤ - في ل ١ ( اوجه ) .

للتعريف فكان جعله خبر مستقل أولى (١) ، فكان النصب أوجه ،  
ورأى أن اللام في نحو : الحسن العلم خبر مقصودة ، فكأنه قيل :  
يازيد وحسن ومثل : ذلك إنما يكون مضموماً . ثم قال :  
وَنَحْوِ : حَطَفُ غَيْرِهِ وَالتَّبَدُّلُ

كَالتَّمْتَقِلِ أَبَدًا يُسْتَعْمَلُ

يقول : وإن كان المعطوف بغير لام أو كان التابع بدلاً ،  
كقولك : يا زيد وعمرو ونحوه ، وكقولك : في البدل يارجل زيد ،  
كان هذا التابع كالمستقل ، أي : قدره منادى واعطه حكمه ، فإن  
كان مفرداً كان مضموماً ، وإن كان مضافاً كان منصوباً .

وَفِي نِدَاءٍ مَا عَرَّفُوا بِاللَّامِ

يُؤْتَى بِأَيْهَاتِ عَلَى السَّوَامِ

/ وَأَيْهَدَا ثُمَّ هَدَا ثُمَّ ذَا

وَالتَّزَمُوا الرَّفْعَ بِهِ وَحَبِّدَا [٢٦٦و]

يقول : وإذا نودي المعروف بالسلام لم يجز أن يباشر بحرف  
النداء ، ولكن يؤتى بأيهما ، رايهدا ، أو هذا ، أو ذا ، فيقال : بأيهما  
الرجل ، أو يأيهدا الرجل ، أو ياذا الرجل ، كأنهم كرهوا أن يدخلوا  
حرف تعريف على حرف تعريف ، فأتوا بأسم مبهمة ، وجعلوه  
منادى في اللفظ ، ثم أتوا بما هو المقصود بعده ، ومن ثم التزموا  
رفعه على الصحيح . وإن كان صفةً لما قبله ، ولكنه لما كان المقصود  
بالنداء ، جعلوا حركته الحركة التي كانت تكون له لو باشره حرف  
النداء ، تذيلاً على أنه المنادى في المعنى ، ولذلك قال : والتزموا الرفع  
به وحيداً الرفع لما ذكره .

(١) في ل : ( أوجه ) .

وَأَرْفَعُ تَوَابِعًا لَتَدَاكَ تُصِيبُ

لَأَنْتَهَسَا تَوَابِعُ الْمُعْرَبِ

يقول : وإذا أتيت بتوابع لهذا المعرف باللام ، ولا تكون إلا مرفوعة ، لأنه معربٌ قد رفع ، والمعرب لا يكون تابعه إلا على وفق إعرابه ، فلذلك قال : ولأنها توابعٌ لمعرب ، فاذا قلت يا هذا الرجل ذو المال ، لم يكن في ( ذو المال ) إلا الرفع ؛ لأنه صفة لمرفوعٍ معربٍ ، وكان مثل قولك : جاءني زيدٌ ذو المال ، قال شاعرهم ( ١ ) :

٤ - يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذُو النَّتْزِي

وقوله :

وَقِيلَ : يَا اللَّهُ دُونَ بَابِهِ

وَيَا الَّتِي شَدَّ فَلَا تَعْبَسَا بِهِ

يقول : وجوزوا دخول حرف النداء على اسم الله مع اللام خاصة ، إما أكثرته ، وإما لأنها عوض عن حرف أصلي ، لأن أصله على المجاز الاله ، وقوله : ويا التي شد فلا تعبا به ، ، يقول : فلا تعبا بما يأتيك من نحو : ويا التي ، ( ٢ ) ، فإنه شاذٌ غير معتدٍ به . ثم قال :

يَا زَيْدُ إِنَّ وَصَفْتَ بَأْبِنِ عَمْرٍو وَتَحَوَّهُ الْفَتْحُ بِهِ لَعَمْرِي

( ١ ) الرجز لرؤفة بن العجاج ، وتمامه ( لَا تُرَوِّعْنِي حِيَةَ بِاللَّكْزِ ) ، التنزي ؛ نزوع اللسان الى الشدة ، النكز : لسع الحية ، والشاهد فيه إن الشاعر وصف الجاهل بلذي التنزي ، وقد ورد البيت في الكتاب ١ / ٣٠٨ ، ايضاح ابن الحاجب ٢٠٤ ، شرح الاشموني على الألفية ٣ / ١٥٢ ، العيني على الاشموني ٣ / ١٥٢ .

( ٢ ) في ل : ( من ذلك ) بدلا ( من نحو يا التي ) .

/ يقول . العلم المنادى الموصوف بأبن مضاف الى علم المختار [٢٦ ظ]  
 فتحه ، ومنهم من يقول : يجب فتحه ، وإنما أختير أو وجب لكثرة  
 في كلامهم ، وطوله ، فجعلت الفتحة عرضاً عن (١) الضمة لختفها .  
 ثم قال :

يَا تَيْمُ تَيْمَ بَعْدَهُ عَدِيُّ  
 التَّضْمُ وَالتَّنْصِبُ بِهِ مَرْضِيٌّ

يقول : إذا نودي المفرد ، ثم كرر مضافاً نحو (٢) :

٥ - يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيُّ

٦ - يَا زَيْدَ زَيْدَ اللَّيْعَمَلَاتِ الذَّبْلِ (٣)

(١) في الاصل : ( من ) وما ائبقناه عن ( ل ) .

(٢) البيت من قصيدة لجرير يهجو بها عمر بن لجا التيمي ، وتام  
 البيت ( . . . لا أبأ لسكم لايلقينكم في سواة عُمُر ) ،  
 وهو يهجو قبيلته بسببه ، وقد أورد المهاجاة المصنف في كتابه الايضاح  
 في شرح الفصل ص ٢٠٨ ، كما ورد الشاهد في الديوان ١ / ١٣٠ ،  
 الكتاب ١ / ٢٦ ، ٣١٤ ، المقتضب ٤ / ٢٢٩ ، المغني ٢ / ٤٥٧ ،  
 ابن يعيش ٢ / ١٠ ، الخصائص ١ / ٣٤٥ ، ابن حقييل ٢ / ٢١١ ،  
 الاشعوري ٣ / ١٥٣ ، الخزانة ١ / ٣٥٩ ، العيني ٤ / ٢٤٠ .

(٣) هذا صدر بيتٍ وعجزه « تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانزَلِ »  
 وقد نسبة سيبويه لبعض ولد جرير ، والصحيح انه لعبد الله بن رواحة  
 كما صححه البغدادي في الخزانة ، قاله يخاطب به زيد بن أرقم في غزوة  
 موته ، في البيت السابق وهذا ( تيم ، وزيد ) يجوز فيهما الرفع على  
 أنها مناديان وفردان ، ويجوز النصب على أنها مضافان ، وحذف  
 المضاف ويدل عليه الثاني . واليهت موجود في الكتاب ١ / ٣١٥ ، -

ففيه وجهان : ضم الأول ونصبه ، فالضم على أنه منادى مفرد ،  
والنصب على أنه إما قصد ( يا تيم عدي ) ، فحذف الأول للدلالة  
الثاني عليه ، وإما أن المقصود بالأول ( يا تيم عدي ) وكرر ( تيم )  
تكريراً لفظياً ، فوجب نصبها معاً ، وإما نصب الثاني فلا اشكال  
فيه ، لأنه مضاف أو توكيد لمضاف . ثم قال :

وَيَا غُلَامِي يَا غُلَامًا بِالْأَلِفِ

وَالهَاءِ وَقَدْ نَمَّا يَا غُلَامٌ قَدْ حُرِفَ

يقول : إذا نودي المضاف إلى ياء المتكلم كقولك : يا غُلَامِي  
وباعمي ، ونحو ذلك فلك فيه وجوه : ان شئت أثبت الياء على الأصل  
مفتوحة أو ساكنة ، وإن شئت أبدلتها ألفاً فقلت : يا غلاما ، ولك  
في الوقف في ياغلاما الحاق الهاء ، ولك أن تحذف الياء فتقول ياغلام ،  
وذلك معروف ، ومنهم من يجزئ الضم ، وهو بعيد . ثم قال :

وَيَا ابْنَ أُمَّ نَمَّ يَا ابْنَ عَمِّ

الْفَتْحُ فِيهِ زَائِدًا الْمَاءِ

يقول : وأجري هذا المجرى ، وإن كان مضافاً إلى المضاف إلى  
ياء المتكلم ، لأنه كثر كثرته بخلاف . يا ابن غلامي ونحوه ، فجاز فيه  
ما جاز في ياغلامي ، وجاز الفتح في الثاني لطواه وهو قوله : [٢٧و]  
الفتح فيه زائداً الماء . ثم قال :

وَجَوَّزُوا فِي يَبَا بَيْتٍ يَا أُخْتِ

كَسْرًا وَفَتْحًا وَالْأَلِفِ فَتَمَّتْ

المقتضب ٤ / ٢٣٠ ، ابن يعيش ٢ / ١٠ ، المغني ٢ / ٤٥٧ إيضاح  
ابن الحاجب ص ٢٠٩ ، أساس البلاغة ٢ / ٤٨ ، الخزانة ١ / ٣٦٢ ،  
العيني ٤ / ٢٢١ .

يقول : إذا قلتَ يا أبتِ يا ختِ فلكَ أن تكسرَ التاء ، لأنها عوضٌ عن الياء ، والك أن تفتحها ؛ لأدبها حركة الياء التي أبدلت منها ، وجاء يا أبتنا ، ولك في الوقف في يا أبتنا الحاق الهاء ، ولا يجوز يا أبتني بالحاق الهاء ، وقول الكوفيين : يا أبي (١) جواز قلبها هاءً . ثم قال :

وَيَا بُنَيَّ لِلْكَسْرِ وَالْفَتْحِ أَنِي  
 ثُمَّ سَكُونُهُ خَفِيفًا بُنَيَّا  
 يقول : وجوزوا في يا بُنَيَّ الكسرَ وهوَ الكثيرُ ، والفتحَ للاستئصال مع الكثرة ، والسكون مع التخفيف وقرىء بالجميع .  
 ثم قال :

### [ الترخيم ]

وَرَخِمُوا فِي السَّعَةِ الْمَنَادَى  
 وَغَيْرُهُ فِي الشَّعْرِ جَاءَ مُنْقَادًا  
 ثم أخذ يذكر الترخيم ، لأنه من خصائص المنادى في سعة الكلام ، ولذلك قال : « ورخخوا في السعة المنادى ، وقوله : « وغيره في الشعر » أي : وغير المنادى جاء في الشعر منقاداً ، أي : جائزاً .  
 وقوله :

لَا الْمُسْتَعْتَبَاتِ وَالْمُضَافِ وَالْجُمْلِ  
 كِتَابَ قُرْزَاهَا لِثَالِثٍ مَثَلِ

(١) في ل : ( يا أباه ) .

يقول : "ولا يُرَخِّمُ المُسْتَفَاثُ" ، ولا المضاف ، ولا الجملة المسمى بها ، أما المُسْتَفَاثُ ؛ فلأنهم يزيدون فيه لغرض رفع الصوت (١) ، فلا يناسب الحذف ، وأما المضاف ، فلأنهم لو حذفوا من الثاني حذفوا من غير المنادى ، ولو حذفوا من الأول ، حذفوا من وسط الكلمة فراعوا البناءين ، فلم يرخوه ، وأما الجمل المسمى بها ، فلأنها كما ذكرناه في المضاف ، (٢) ومثال الجملة المسمى بها قولهم : شاب قرناها ، لأنه علم .

/ وَشَرَطَهُ التَّاءُ وَإِلَّا فَعَلْتُمْ

يزيدُ عن ثلاثة لا كححكم [٢٧ظ]

يقول : وشرط المنادى في الترخيم أن يكون إما بتاء التانيث فيجوز ترخيمه مطلقاً علماً كان أو غير علم ، وإن كان بغير تاء التانيث ، فشرطه أن يكون علماً زائداً على ثلاثة أحرف كجعله وحاتم ونحوه ، بخلاف زيد وعمرو وبلز ، بخلاف حكم وحسن ، كرهوا ترخيمه لثلاثي يؤدي إلى ما ليس من أبنية العرب بعد الترخيم لاسيما على لغة من يجعله اسماً برأسه . ثم قال :

ونحو اسم عثم في أسماء

عُثْمَانُ حَرْفَانِ لِمَعْنَى جَاءَ

كَذَلِكَ عَمُّ ثُمَّ مَنْصُ مَسْكٌ

يُحْدَفُ حَرْفَانِ بِغَيْرِ شَكٍّ

أخذ يذكر ما الذي يحذف عند الترخيم ، وقسمه ثلاثة أقسام : قسم يحذف منه حرفان ، وهو كل اسم آخره زيادتان في حكم زيادة

(١) في ل : ( في المُسْتَفَاثُ به ) .

(٢) في ل : ( قوله : كشاب قرناها الثالث مثل ) .

واحدة ، كزيادة أسماء ، وعثمان ، وطائفي ، فان الف التانيث الممدودة والألف والنون ، وبأني النسب في حكم زيادة واحدة أي : أجيء بهما للمعنى واحد ، وكذلك ما كان آخره حرف صحيح وقبله مدة ، وهو على أكثر من أربعة أحرف ، مثل منصور وعمار ومسكين ، ومثل بذلك ليخرج نحو : ( ثمود ) ، لأنه ليس ( كمنصور ) ، فلذلك يحذف من نحو : ( منصور ) جرغان ، ولا يحذف من ( ثمود ) إلا حرف واحد . وقوله :

وإن يكن مركباً فالآخر

يُحذفُ نحو : بععل وهو سائر

يقول : وإن كان الأسم الذي يرخم مركباً حذف الأسم الآخر بكامله ومثل ببعلك . ثم قال :

وغير هذين بحرف واحد

نحو : ثمود وحوارث وحامد

/ يقول : وغير القسمين المذكورين ، لا يحذف منه عند [٢٨و] الترخيم سوى حرف واحد ، نحو : ثمود وحوارث وحامد ، ونحو ذلك . ثم قال :

وأفصح الوجهين أن تقدر

ما حذفوه باقياً ما غيراً

بأكثر والأول جار مع تمور

ثان كتر أحوار ثمبي واستعملوا

يقول : وأفصح الوجهين في المرخم أن يقدر المحذوف موجوداً ، فيبقى ما قبل المحذوف على ما كان عليه من كسر ، أو فتح ، أو ضم ، أو واو ، أو غير ذلك ، كقولك : با حار بكسر الراء ، في ترخيم

( حارثة ) ، وياكرو بواوٍ مفتوحة ، وياثمو بواو قبلها ضمة ؛ لأن الم حذف مراداً ، هذه اللفظة الكثرى .  
 والوجه الثاني أن يجعل الم حذف نسياً منسياً ، ويعامل الباقي بما يعامل به الأسم الذي لم يحذف منه شيء على ما يقتضيه قياس لغتهم ، فيقال : ( يا حارُ ) بالضم ، و ( ياكرا ) بالألف ، لأن آخره واو متحرك قبله فتحة ، وحكمها أن تقلب الفاء ، ويقال : ( يا نمي ) ؛ لأن آخره واوٍ قبلها ضمة ، وحكمها في مثله أن تقلب باءً ، فنقلب الضمة كسرةً ، فبقي ( نَمِي ) . ثم قال :

### [ المندوب ]

مَندُوبُهُمْ بِيَاءٍ وَوَا قَدَّ خُصًّا  
 وَكَانَ الْمُنَادَى حُكْمُهُ مُخْتَصًّا  
 وَلَكَ إِنْ شِئْتَ زِيَادَةَ الْأَلْفِ  
 آخِرُهُ وَالْهَاءُ مَعْنَاهَا إِنْ تَقِيفُ  
 وَمِثْلُ وَاغْلًا مَكِّي بِالْيَاءِ  
 وَوَا غْلًا مَكُّمُ بَوَاوٍ جَائِي

أخذ يذكر حكم المندوب ، وهو المنفجع عليه بياءٍ وواوٍ ، واختص بواوٍ ، حكمه حكم المنادى في الاعراب والبناء ، وقوله : « لك إن شئت زيادة الألف ، أي : ولك أن تقول : وازيدا فتزيد الفاء ، ولك أن تلحقها هاء السكت في الوقف ، فنقول / وازيداه ، [٢٨ظ] ومثل « واغلا مكي بالياء وواغلامكم بواو جائي » ، يقول : فإن جاء لبس من الألف ، في مثل واغلامك في ندب غلام مخاطبة ، لأنك

لو قلت : واغلامكاه لألتبس بندب غلام مخاطب ، فألحقت الكاف  
المكسورة ياءً لذلك ، وكذلك إذا ندبت غلام جماعة مخاطبين ، ألحقت الميم  
واوآلا الفأ ، لأنك لو ألحقت الفأ ، لالتبس بندية غلام مخاطبين .  
ثم قال :

لَا تَدْبَ فِي مُتَكَّرٍ وَجَنَّبُوا

كَلَّ الصِّفَاتِ الْمَدَّ فِيمَا تَدَبُّوا

يقول : لا يتدب إلا المعرّف ، فلا ندب في متكّر ، لا يقال ،  
وارجلاه لعدم الفائدة ، لأن الندبة إما لإظهار العذر لمن تنفجع عليه ،  
وإما الاغلام بمن يتفجع عليه ، وكلاهما يأتي أن يكون المندوب نكرة .  
قوله : « وجنّبوا » إلى آخره ، يقول : إذا وصفت المندوب فلا  
تلحق الصفة علامة الندبة ، لا تقول : وازيد الظريفاه ، قال الخليل (١) :  
لو جاز وازيد الظريفاه ، لجاز جاءني زيد الظريفاه ، وتقريره : أنه  
لو جاز ذلك ، لثبت جواز الحاق علامة الندبة لما ليس مندوباً ؛ لأن  
الظريف ليس (٢) هو المندوب ، ولو جاز الحاق علامة الندبة لما  
ليس بمندوب ، لجاز : جاءني زيد الظريفاه ، هذا تمام تقريره ،  
ويونس (٣) يميز وازيد الظريفاه ، ويرى أن الصفة مع الموصوف  
كالضاف اليه مع المضاف ، فكما جاز وأمير المؤمنيناه جاز وازيد

(١) قال الخليل : « ولو جاز ذا لقلت وازيداً أنت الفارسُ  
البطلاه ، لأن هذا غير فداء ، وليس هذا مثل وأمير المؤمنيناه ، ولا  
مثل واعبد قيساه ، وهو يختلف عن المثال الذي ذكره المصنف . انظر  
الكتاب ١ / ٣٢٣ .

(٢) ( ليس ) : ساقطة من ل .

(٣) انظر المثال في الكتاب ١ / ٣٢٤ .

الظريفاه ، فليس ذلك بمستقيم ، لأن أمير المؤمنين بكامله هو الاسم  
المندوب ، وليس قولك : للتطويل من تمام الأسم الذي هو زيد ،  
فأفترقا ، وأيضاً [ فانه ] (١) قياس في اللغة . ثم قال :

وَالْجِنْسُ مَعَ إِشَارَةٍ وَالنَّادِبُ  
وَالْمُسْتَعْتَابُ الْحَرْفُ فِيهَا وَاجِبٌ

أخذ يذكر المواضع التي لا يجوز حذف حرف النداء فيها ،  
ويكون واجباً ، وهو / اسم الجنس ، كقولك : يا رجل ، [ ٢٩ و ]  
ويا غلام ، فلا تقول : رجل ه ولا غلام . الثاني أسماء الإشارة ،  
كقولك : يا هذا ، ويا هذان ، لو قلت : هذا ، وهذان منادياً لم  
يجز ، الثالث لفظ النادب ، كقولك : وازيدا أو يا زيدا ، لو قلت :  
زيداً نادباً لم يجز .

الرابع المستغاث لو قلت : زيدا مستغيثاً أو لزيد مستغيثاً لم يجز ،  
أما الجنس ، فلأن الأصل يا أيها الرجل ، ونحوه ، واسم الإشارة  
يا أيها (٢) الرجل ، فكروها الأخلال ، وأما المنسوب والمستغاث  
فيناسب التطويل ليحصل الغرض به ، فلا يحسن الحذف مع مناسبه (٣) .  
وَشَدَّ أَصْبِيحُ لَيْلٍ مَعَ أَطْرِيقٍ كَثْرًا

وَتِلْكَ أَمْثَالُ جَرَّتْ كَمَا تَرَى

يقول : وشدّ قوهم : (أصبح ليل) (٤) ، و (أطريق

(١) ( فانه ) زيادة عن ( ل ) .

(٢) في الأصل : ( يا أيها الرجل ) وما اثبتناه عن ل .

(٣) في ل : ( للتطويل ) .

(٤) هذا المثل أول من قاله امرأة تزوجها امرؤ القيس وكرهت  
مكانه فجعلت تقول : يا فتى الفتيان أصبحت أصبحت ، فرفع رأسه =

كترًا (١) ، والمعنى : ( أصبح يا ليل ) ، و ( أطرق يا كترًا ) ،  
فهو اسم جنس منادى ، وقد حذف معه حرف النداء . وبين العلة  
يقوله : « تلك أمثال جرت » ؛ لأن الأمثال يجوز فيها من الحذف  
والتحفيف ما لا يجوز في غيرها . ثم قال :

حذفُ المُنادَى جائزٌ في مِثْلِ

قولِ الكِسَائِيِّ يَا اسْجُدُوا فِي التَّمَلِّ

قال : يجوز حذف المنادي للقريئة الدالة عليه ، فعنى قول للقاتل :  
يا أضرب زيداً ، ويا أضربوا زيداً ، أي : يا هذا ويا هؤلاء ، فجاز  
حذفه للعلم به ، وكذلك قراءة الكسائي : ( ألا يا أسجدوا ) (٢) أي : (٣)

---

= فينظر فاذا الليل كما هو ، فتقول : ( أصبح ليل ) فذهب مثلاً .  
المثل في مجمع الامثال للميداني ١ / ٤٠٣ جمهرة الامثال لأبي هلال  
العسكري ١ / ١٣٨ ، الكتاب ١ / ٣٢٦ ، المقنضب ٤ / ٢٦١ ،  
الايضاح للمصنف ص ٢٠٧ .

(١) المثل بتمامه ( أطرق يا كترًا إنَّ النعمامة في القُرَى ) ، الكرا :  
الكروان يقال : إنه مرخم الكروان ، ويقال : هذا الطير يخاف من  
النعمامة ، ويقال إنه يصاد بهذه الكلمة ، والشاهد فيه : حذف حرف  
النداء ، وأصله ( أطرق يا كرا ) . والمثل موجود في جمهرة الامثال  
لأبي هلال العسكري ١ / ١٣٩ مجمع الامثال للميداني ١ / ٤٣١ ،  
الكتاب ١ / ٣٢٦ ، المقنضب ٤ / ٢٦١ ، للكامل ٢ / ٥٦ ، ايضاح  
المصنف ص ٢١٧ ، اللسان ١٠ / ٢١٩ ، المقرب ١ / ١٧٧ .

(٢) سورة النمل الآية : ٢٥ .

(٣) في ل : ( ألا يا هؤلاء ) .

يا هؤلاء (١) اسجدوا ، ثم قال :

### [ الاشتغال ]

وَالثَّالِثُ الْمَفْعُولُ مِنْهَا أُضْمِرَ  
عَامِلُهُ بِشَرْطِ أَنْ يُفَسَّرَ  
اسْمٌ آتَى مِنْ بَعْدِهِ فِعْلٌ جَرَى  
مُسْتَطِئاً عَلَى التَّضْمِيرِ مُخْبِرًا  
تَسَلُّطُ الْمَفْعُولِ أَنْ لَوْ قُدِّرَا  
عَمِلَ فِي الْأَوَّلِ مِنْ غَيْرِ مَرَّةٍ  
/ زَيْدٌ ضَرَبَ بِنْتَهُ مِثَالًا فَأَنْتَبَهُ

ومثله حَبَسْتُ أَوْ مَرَرْتُ بِهِ [٢٩ظ]

يقول : والثالث من المفاعيل التي يجب حذف الفعل فيها ، وهو أيضاً قياسي كالثاني ، وضابطه أن يتقدم اسم وبعده فعل ، أو ما يقوم مقام الفعل مسلطاً على ضميره ، أو متعلقه تساط المفعولية على وجه

(١) قرأ الكسائي ورويس وأبو جعفر بهمزة مفتوحة وتخفيف اللام على أن ( ألا ) للاستفتاح ، ثم قول يا حرف تنبيه وجمع بينه وبين ( ألا ) تأكيداً ، وقبل للنداء ، والمنادى محذوف أي يا هؤلاء ويا قوم ، ورجع الأول لعدم الحذف ، والباقون بالهمزة وتشديد اللام ، وأصلها ( أن لا ) ، فان ناصبة للفعل ، ولذا نصب الفعل بحذف النون . كتاب السبعة في القراءات ص ٤٨٠ ، التيسير في القراءات السبع ص ١٦٧ ، الحجة لابن خالويه ٢٤٥ ، البيان في غريب اعراب القرآن ٢ / ٢٢١ ، البحر المحيط ٧ / ٦٨ اتحاف فضلاء البشر ص ٣٣٦ .

لو قدم (١) على الأول لنصبه ، كقولك : زيدا ضربته ، وزيدا مررت به ، وزيدا ضربت غلامه ، وزيدا حبست عليه ، أي : ضربت وجاوزت وأهنت ولايست ، وإنما وجب حذف الفعل ، لأنه فسر بعده ، ولا يجمعون بين التمسّر والمفسّر، وما يتوهم من قوله تعالى : (إني رأيتُ أحدَ عشرَ كوكباَ والشمسَ والقمرَ رأيتَهُمُ ليّ ساجدينَ) (٢) إنه أتى بالفعل مع كونه قد فسر غير مستقيم ، وإنما هو مثل قولك : علمت زيدا علمته كأننا لم نجيء بالفعل الثاني لمجرد تفسير الفعل الأول ، وإنما جاءت الجملة الثانية تنبيهاً للجملة الأولى قبل نأيها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له فافترقا . ثم قال :

وَنَصَبُهُ يُخْتَارُ لِتَتَنَاصِبُ

كَقَمَامٍ زَبْدٌ قَبْلَ ذَاكَ فَانصَبِ

[ وَبَعْدَ الاستْتِهَامِ أَيْضاً وَإِذَا

شَرْطِيَّةٌ وَحَيْثُ وَالنَّفْيِ كَذَا

وَإِنْ يَتَكُنُّ مِنْ بَعْدِهِ فِعْلُ الطَّلَبِ

لَفَرْطاً وَمَعْنَى فَهُوَ أَقْوَاهَا تَسَبُّبٌ

كَزَيْدًا إِضْرِبُهُ وَزَيْدًا غَفَرَا

لَهُ الْإِلَهُ ذُنْبَهُ وَسَتَرَا ] (٣)

أخذ بعدد المواضع التي يختار فيها النصب بضوابطها ، فقال : منها أن تتقدم هذه الجملة جملة فعلية ، كقولك : قام زيدٌ وعمراً ضربته ،

(١) في الأصل : (قدر) وهو وهم ، وما اثبتناه عن : ( ل ) .

(٢) سورة يوسف الآية : ٤ .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة عن ل ، والوافية ، واضفت للزيادة ،

لأن شرحها موجود في الأصل .

فالنصب في عمرو أحسن ؛ لأنه إذا انتصب بفعلٍ مقدرٍ ، فيكون جملةً فعليةً معطوفةً على فعلية ، فيناسبان وإذا رفعت ، رفعت على الابتداء فلا تتناسب الجملتان ، وبعد الاستفهام كقولك : أزيداً ضربته ؟ لأن الاستفهام بالفعل أولى ، ( فكان تقدير الفعل أولى ، وبعد النفي أولى ؛ لأنه لازم تقدير الفعل ) ( ١ ) / وبعد إذا [ ٣٠ و ] وحيث ( ٢ ) لما فيها من معنى الشرط فكان تقدير الفعل أولى ، وكذلك إذا وقع بعده فعلٌ معناه الطلب ، فانه أقواها سبباً في اختيار النصب كقولك : زيداً اضربه ، وزيداً غفر الله ذنبه ؛ لأن المعنى في غفر الله له : طلب الغفران له ، وإنما جعلاه أقوى الأسباب ؛ لأنه إنشاءٌ وقع خبراً بتقدير الرفع فيحتاج في الرفع إلى تأويلٍ ، وإذا نصبت نصبت بفعلٍ مقدرٍ مثله ، فلا يحتاج إلى تأويلٍ ، والذي يدل على جعلهم له أقوى الأسباب أن ( أما ) إذا وقعت مع غير ذلك من قرائن النصب هلبته ، وكان الرفع المختار ، كقولك : قام زيدٌ وأما عمروٌ فقد ضربته ، ولولا ( أما ) كان النصب أحسن ، وإذا جاءت مع الطلب ، كان الغلب للطلب ، كقولك : أما عمروٌ فأضربه ، وإذا هلب من غير قرينةٍ [ نصب ، فلأن يغلب مع قرينةٍ ] ( ٣ ) النصب أولى . وقوله :

وَنَحْوُ : أَمَّا خَالِدٌ فَسَقِيًّا

وَمِثْلُ : أَمَّا جَعْفَرٌ أَرَعِيًّا

( ١ ) ما بين القوسين : ساقط من ( ل ) .

( ٢ ) ( حيث ) التي فيها معنى الشرط هي : ( حينما ) مثل : حينما مجدأ لقبته فأكرمه .

( ٣ ) ما بين المعقوفين زيادة عن ل .

يقول : وكذلك (١) إذا وقع المصدر بمعنى الطلب ، فان حكمه حكم الطلب الصريح في اختيار النصب . ثم قال :  
وَالرَّفْعُ مُخْتَارٌ إِذَا لَمْ تَكُنْ

قِرَائِنُ النَّصْبِ عَلَى تَمَكُّنِ

يقول : ومختار الرفع إذا فقدت قرائن النصب ، كقولك : زيدٌ ضربته ؛ لأن الرفع غير محتاج إلى تقديرٍ ، ويحتاج النصب إلى تقدير الفعل (٢) الناصب ، فكان الرفع أولى . وقوله :

وَعَلَّيُوا (أَمَّا) وَلَيْسَتْ مَعَ طَائِبٌ

مَعَ (إِذَا) مُفَاجِئًا فَافْهَمُ نَصْبٌ

كَقَوْلِهِمْ : قُمْتُ وَأَمَّا جَعْفَرُ

فَقَدْ ضَرَبْتُهُ بِرَفْعِ أَشْهَرُ

لمس تقدم أن ( أما ) تغلب غير الطلب من قرائن النصب ، لاقتضائها المبتدأ / غالباً ، فاذا جاء الطلب معها ، قدم اعتبارها [ ٣٠ظ ] عليها لما ذكرناه ، وكذلك إذا التي للمفاجأة ؛ لاقتضائها المبتدأ غالباً ، وبين ذلك بقوله :

كقوله قمتُ وأما جعفرُ فقد ضربته برفع أشهرُ ،

وإنْ تَقُلْ : قُمْتُ وَأَمَّا عَمْرًا

فأضربهُ فالنصبُ بعمروِ أحرى

فبين عليه الطلب لـ (أما) بخلاف غيره . ثم قال :

وَيَسْتَوِي مِنْ بَعْدِ زَيْدٌ قَامًا

وَنَحْوَهُ الْأَمْرَانِ مَهْمَا دَامَا

(١) ( كذلك ) : ساقط من ( ل ) .

(٢) في الأصل : الفاعل ، وما اثبتناه عن ل .

يقول ١ ويستوي الرفع والنصب إذا تقدمت جملة ذات وجهين ،  
كقولك : زيدٌ قام وعمروٌ أكرمه ؛ لأن الجملة الكبرى اسمية ،  
والصغرى فعلية ، فسوغوا في مثل قولك : ( وعمروٌ (١) أكرمه )  
بعدها الوجهين من غير ترجيح . ثم قال :

وَنَحْوُ زَيْدٍ قَامَ أَوْ قَدَّ سِيرَ بِهِ

مَغَابِرٌ لِلنَّبَابِ فَأَفْهَمَ وَانْتَبَهَ

أخذ يبين ما يتوهم أنه من هذا الباب ، وقد تقدم أن عقد (٢)  
الباب أنك لو سلطت الفعل على الأول لنصبه ، وقد علم أن ( قام  
وسير به ) لو سلط على الأول لم ينتصب لأنه لا اقتضاء للنصب فيه ،  
فلذلك قال : مغابِرٌ للباب ، فيجب الرفع على الابتداء والخبر . ثم قال :

وَكَوَلُ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي النَّزْبِ

لَيْسَ مِنَ النَّبَابِ بِالرَّفْعِ ذِكْرٌ

يقول : وكذلك قوله : ( وَكَوَلُ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي النَّزْبِ ) (٣)  
لأن فعلوه جملة وقعت صلة لشيء فلا يجوز أن تقدّر ناصبة لما قبل  
الموصوف ، وأيضاً فإنه يغيرُ المعنى المقصود لو نصب ، لأنه لا يرجع  
بالمعنى إلى أنهم فعلوا كل شيء في النزب وهو خلاف ما قصد وخلاف  
ما يستقيم . ثم قال :

وَاقْبَلُ إِنَّا كَوَلُ شَيْءٍ فَضَلَا

بِالنَّصْبِ حَتَّى يَنْفِي الْمُحْتَمِلَا

(١) في ل ١ ( وعمرو ) .

(٢) كذا في الأصل و ( ل ) ، ولو كانت العبارة ( وقد تقدم )

في عقد الباب ( لكان أولى .

(٣) سورة القمر الآية : ٥٢ .

/ يقول : وقبل قوله وكل شيء فعلوه في الزبر ( إنا كُلٌّ- [٣١و] شيءٍ سَخَلَقْنَاهُ بِقَدْرِ ) (١) المختار النصب (٢) ليفتح الاحتمال الذي يأتي من الرفع ، ألا ترى أنك إذا رفعت جاز أن يكون خلقناه صفة لشيء ، فلا يفيد [ المعنى ] (٣) المقصود من أنه خلق كُلُّ شيءٍ ، وإذا نصب تعين المعنى المقصود ؛ لأنه يكون منصوباً بتقدير خلقناه ، فيفيد أنه خلق كل شيءٍ ، وهو المعنى المقصود . ثم قال :  
وَإِنْ يَتَّقِ (مَهْلًا) وَ (إِنْ) وَمَا أَقْتَضَى

فِعْلًا فَتَأْجِبُ نَصْبَهُ عَلَى رِضَا  
أخذ يذكر (٤) ما يتعين فيه النصب من هذا الباب ، فقال :  
وإن يقع حرفٌ مما يقتضي الفعل لزوماً قبل الأسم الواقعة في هذا الباب ، كقولك : إن زيدا ضربتهُ ضربتهُ ، وقولك : مهلاً زيدا ضربته ، ونحو ذلك وجب النصب ، ليوافق على الحرف ما يقتضيه وجوباً ، وإذا وجب تقدير الفعل ، وجب النصب ؛ لأنه لازم لتقديره . ثم قال :  
وَفَأَجْلِدُوا فِي (النُّورِ) بَعْدَ (التَّرَانِيهِ)

مِنْ جُمْلَةٍ أُخْرَى تَكُونُ ثَانِيَةً

(١) سورة القمر الآية : ٤٩ .

(٢) قرىء ( كل ) بالرفع والنصب ، فالرفع على الابتداء ، وخلقناه خبره ، والنصب بتقدير فعل ، أي ( إنا خلقنا كلُّ ) وهذا على القراءة المشهورة . والأولى أن يقول ابن الانباري والمصنف أن ( كلًّا ) منصوب بخلقنا ؛ لأنه إذا وجد الظاهر بالتقدير ضعف .

البيان في خريب اعراب القرآن ٢ / ٤٠٦ .

(٣) ( المعنى ) زيادة عن ل .

(٤) في ل : ( بين ) .

أَوْ فَآؤُهُ لِإِنْشَرَطِ لَا يَبْعَثُ مَا  
مِنْ بَعْدُ فِيمَا قَبْلَهَا مُقَدِّمًا  
وَمَنْ يَقُولُ بَلْ هُوَ مِنْ ذَا الْبَابِ  
فَذَنْبُهُ الْمُخْتَارُ فِي الصَّوَابِ

أورد ذلك اعتراضاً على قولهم : إنَّ الجملة الطليعية في هذا الباب  
يختار معها النصب ، وهي أقوى قرائن النصب ، وقد أجمع القراء  
السبعة على الرفع في قوله : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي) (١) ، ولا يجمع القراء  
على غير (٢) المختار (٣) ، فأحتج إلى الجواب عنه ، فأجاب سيديوه  
بأنَّ قوله : ( فأجلدوا ) جملة ثانية بعد الجملة الأولى ، والتقدير :  
( وَمِمَّا (٤) يتلى عليكم حُكْمُ الزَّانِيَةِ وَالزَّانِي ) ، ثم قدَّر سؤالاً  
عن حكمها ، فقبل : ( فأجلدوا كلَّ واحدٍ ) ، ولا يعمل فعلٌ في جملة  
في اسمٍ من جملةٍ أخرى قبلها فمخرج / بذلك [ ٣١ ظ ] عن أن

(١) سورة النور الآية : ٢ .

(٢) في ل : ( على خلاف ) :

(٣) الزانية رفع بالابتداء ، وفي خبره وجهان : أحدهما محذوف  
تقديره ( فبما يتلى عليكم ) ، والثاني أن يكون خبره ( فأجلدوا )  
والفاء زائدة ، مثال زيدٌ فأضربه . والظاهر أن هذه الآية قوي فيها  
الرفع لاقتران الفعل بالفاء ، وبذلك اختلفت عن الآية السابقة ، فأجمع  
فيها القراء على الرفع ، كما ذكر المصنف . البيان في غريب اعراب  
القرآن ٢ / ١٩١ ، شرح الكافية للمصنف ص ٣٦ :

(٤) تقدير سيديوه ليس كما ذكر المصنف ، وإنما هو فكأنه على  
قوله ومن القصص مثل الجنة ، وكذلك الزانية والزاني ، للكتساب

١ / ٧١ :

يكون من هذا الباب ، وقال المبرد (١) : هو قول القائل : الذي  
 يأتيني فأضربه ، فالهاء في قوله : ( فأجلدوا ) لمعنى الشرط ، ولا  
 يعمل ما بعد فاء الشرط فيما قبلها ، فخرج عن هذا الباب ؛ لأن شرطه  
 أنك لو سلطت الفعل على الأول ، لنصبه ، فهذهن التقديرين يجب  
 الرفع لخروجه عن هذا الباب ، فلا يبقى إلا الرفع ، وقوله : « ومن  
 يقل بل هو من ذا الباب » يقول : ومن لا يقدر خروجه عن هذا  
 الباب فالنصب فيه هو المختار على ما ذكر في قرامة شاذة . ثم قال :

### [ التحذير ]

وَرَابِعٌ مَا نَصَبُوا وَحَدَّرُوا  
 مَا بَعْدَهُ أَوْ كَرَّرَ الْمُحَدَّرُ  
 إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ أَوْ أَنْ تَحَدَّرْنَا  
 وَالْأَسَدَ الْأَسَدَ أَيْضًا فَأَعْرَفْنَا

يقول : للرابع من المفاعيل الواجب حذف الفعل فيها بضابط قياسي  
 أن يكون منصوباً على التحذير ، وذكر بعد المحذور منه ، وكذلك  
 اذا كرر المحذور منه ، ثم مثل بالقسمين ، فالأول كقولك : إياك  
 والأسد ، و ( رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ ) (٢) ، و ( إِيَّايَ أَنْ يُحَدِّفَ

(١) انظر شرح الكافية للمصنف ص ٤٦ .

(٢) المثل بتمامه ( ماز رأسك والسيف ) ، وماز ترخيم مازن ،  
 وقيل ترخيم مازني . قال الأصمعي : أصل ذلك أن رجلاً يقال له  
 ( مازن ) أسر رجلاً وكان رجل يطلب المأسور بدخل ، فقال له :  
 ماز - أي يا مازن - رأسك والسيف فنحى رأسه فضرب الرجل عنق

أحدكم الأرنب ( ١ ) .

والثاني كقولك : الأسد الأسد ، والجدار الجدار ، والصبي الصبي ،  
أي : باعد نفسك عن الأسد والأسد عنك ، واتق الجدار ، والصبي ؛  
وانما التزموا حذف الفعل ، لأن المعنى باعد نفسك وبعاد الأسد ،  
فجعلوا أحدهما عوضاً عن النطق بالفعل ، كما أنه لما كان معنى قولهم :  
الأسد الأسد احذر الأسد احذر الأسد ، جعلوا أحدهما عوضاً عن  
النطق بالفعل ، ومن أجل ذلك إذا ذكر أحدهما في البابين ، لم يجب  
حذف الفعل ، ودليل وجوب الحذف أنه كثر في كلامهم ولم يسمع  
ذكر الفعل .

وَحَدَفٌ وَأَوِ الْعَطْفِ فِيهِ ضَعْفًا

خِلَافَ مِمَّنْ فِي قَوْلِهِمْ أَنْ تَحْدِفَا

/ بقول : إن المعنى إياك والأسد ، أو إياك من الأسد ، [ ٣٢ و ]  
وكذلك إياك أن تحذف ، ولا يجوز أن تقول : إياك الأسد ؛ لأن وار  
العطف لا تحذف ، وحرف الجر لا يحذف في مثل : ( من الأسد )  
بخلاف قولك : إياك من أن تحذف ، إذا قدرته بمن جاز أن تحذفها ؛  
لأن حروف الجر تحذف مع ( أن ) و ( أن ) كثيراً مستمراً ، فمن  
ثم جاز إياك أن تحذف ، ولم يجز إياك الأسد . ثم قال :

= الأسير . والمثل في مجمع الأمثال للميداني ٢ / ٢٧٩ ، الكتاب ١ / ١٣٨ ،  
المقتضب ٣ / ٢١٥ .

( ١ ) هذا قول للخليفة عمر رضي الله عنه ، وأراد به النبي عن  
حذف الارب بالمعصا ، لأن ذلك يقتلها فلا تحمل ، والقول موجود  
في : الكتاب ١ / ١٣٨ ، الاشموني ٣ / ١٩١ ، تاج العروس مادة  
( حذف ) ، الايضاح لابن الحاجب ص ٢٣٤ .

## « المفعول فيه »

وَكُلُّ مَا وَقَعَ فِيهِ فِعْلٌ  
فَأَنْصَبْتَهُ إِنْ قَدَّرْتَ فِي مِثْلِ قَبْلُ

وَأَسْمُ الزَّمَانِ كُلُّهُ قَدْ عُمِّمًا  
وَالشَّرْطُ فِي الْمَكَانِ بِأَيِّ مَبْنَاهِمَا

وَهُوَ الْجِهَاتُ السِّتُ أَوْ مَا عُدًّا  
مِثْلُ مَكَانٍ وَلَدَيَّ وَهِنْدًا

وَعَمَّمُوا دَخَلْتُ فِي الْأَصْحَاحِ  
مِثْلُ دَخَلْتُ الدَّارَ فَافْهَمُ مُنْصَحِي

وَعَامِلُ الظَّرْفِ يَكُونُ مُضْمَرًا  
يَقُولُ يَوْمًا فِي جَوَابِ كَمْ سَرَى

وَقَدْ يَجِي بِعَامِلٍ قَدْ فُسِّرًا  
مِثْلُ جَمِيعِ بَابِ مَا قَدْ ذَكَرْنَا

أخذ بذكر المفعول فيه ، ويعبر عنه بالظرف ، وحده بأنه الذي يقع فيه فعل الفاعل ، وبين أنه يكون منصوباً إن قدرت ( في ) قبله ، يعني ؛ وإن أتيت بها خفضت ، وقوله : « واسم الزمان كله قد عُمِّمًا » ، يقول : أسماء الزمان كلها يصح أن تقع ظرفاً منصوبةً بتقدير ( في ) ، وأما أسماء المكان ، فلم يقع منها هذا الموضع إلا ما كان مبهماً ، وإنما كان كذلك ، لما في الفعل من الدلالة على الزمان المبهم ، والمعين ، ولما لم يكن للفعل دلالة على المكان المعين ، لم يعد إليه ، وعُدِّي إلى المبهم ، لما كان يتضمنه خاصةً ، وقوله :

وهو الجِهَاتُ الستُ أو ما عدا

نحو مكانٍ ولتديّ وهيندا  
أخذ يفسر المكان المبهم ، وأكثر / المتقدمين فسروه بالجِهَات [٣٧ظ]  
الست ، وما في معناها ، مثل فوق ، وتحت ، وأمام ، ووراء ،  
ويمين ، وشمال ، وأجروا مجراه لفظ مكان لكثرتة ، ولذا ، وعند (١)  
لتأكيد الإبهام فيها ، وقوله : « وَعَمَّمُوا دَخَلَتْ فِي الْأَصْح » ،  
يقول : قد استعملوا دخلت في جميع ظروف المكان المختصة ، لكثرة  
استعماله فيها ، مثل : دخلت الدار والمسجد والسوق ، ولذلك قال :  
« وَعَمَّمُوا » وقوله : « فِي الْأَصْح » يشير الى خلاف من يزعم أنه  
متعد ، وأنها بعده مفعول (٢) به لا ظرف . ثم قال : « وعامل  
الظرف يكون مضمراً » يقول : وقد ينتصب الظرف بعامل مضمّر ،  
أي : محذوف عند قيام القرينة ، كقول القائل : متى سرت ؟ فتقول :  
يوم الجمعة ، وكذلك كم سرت ؟ فتقول : يوماً أو يومين . ثم قال :  
وقد يجيء الظرف منصوباً بعامل بلسره ما بعده ، كجاء ( زيداً  
ضربته ) ، ونجري فيه جميع الوجوه المذكورة على تفصيلها ، فتقول :  
اليوم سرت فيه ، فيكون الرفع أولى ، وتقول : ( قام زيدٌ واليومُ  
سرتُ فيه ) ، و ( ما اليومُ سرتُ فيه ) ، وأما ( اليومَ سرتُ  
فيه ) ، و ( ليومَ سرّ فيه ) ، فيكون النصب أولى ، و ( زيدٌ

(١) في ل : هذه الجملة غير مستقيمة وهي : ( ولذا وعند التأكيد

الإبهام فيها ) .

(٢) الذي يزعم أن هذه الأفعال متعدية الى مفعول به وليس

لازمة هو أبو عمر الجرمي ، والذي يرى أنها لازمة فهو سيدييه ،  
وقد تابعه المصنف انظر شرح الكافية للرضي الاستربادي ١ / ٩٨ .

قامَ واليومَ سرتَ فيه ) ، فيستوي الأمران ، و ( إنَّ اليومَ سرتَ فيه ) ، فيجب النصب ، فقس على ذلك جميع الباب . ثم قال :

### [ المفعول له ]

وَحَايَةُ الدِّعْلِ هُوَ الْمَفْعُولُ لَهُ

يُنصَبُ عَنْ تَقْدِيرِ لَامٍ قَبْلَهُ

إِنْ كَانَ فِعْلُ الْمَفَاعِيلِ الْمُعْتَلِّ

مَعَ اقْتِرَانِ زَمَنِ مُحْتَصِلٍ

أخذ يذكر الرابع من المفاعيل وهو المفعول (١) له ، وحده بأنه حلة الفعل ، ويشترط في نصبه أن تكون اللام مقدره ، وأن يكون فاعل (٢) الفعل الممثل مقارناً له في الوجود ، فإن فقد أحدهما ، اظهرت اللام ، كقولك : جئتك لاسمن / واللبن ولا كرامك [٣٢] للزائر ، وخرجت اليوم ، لمخاطبتك زيدا أمس : ثم قال :

مُقَارِنٌ مَفْعُولٌ لِفِعْلِ فِي التَّسَعَةِ

بِوَأَوِّ مَعْنَى مَعَ مَفْعُولٍ مَعَهُ

فَالْفِعْلُ لِمَقْطَعٍ مَعَ جَوَازِ الْعَطْفِ

يَأْتِي عَلَى وَجْهَيْهِمَا فِي الْعَرَفِ

وَإِنْ يُضَعَّفُ عَطْفُهُ فِي الْحِكْمِ

جِثُّ وَزَيْدًا نَصَبُوا بِعِلْمٍ

وَالْفِعْلُ مَعْنَى عَطْفُهُ مُعَيَّنٌ

إِنْ صَحَّ أَوْ لَا فَانْتِصَابٌ بِهِنَّ

(١) في ل : ( المفعول من أجله ) :

(٢) في ل : ( فعل فاعل للفعل الممثل ) .

وَالْعَطْفُ فِيمَا شَانَ زَيْدٌ وَزَغَرَ  
وَالنَّصْبُ فِيمَا شَانَهُ وَابْنُ عُمَرَ  
أخذ يذكر الخامس من المفاعل ، وهو المفعول معه ، وحده بأنه  
المقارن لمعمول فعلٍ بواوٍ مع ، وإنا قال : في حاله (١) السعة ؛ لأن  
بعضهم بزعم أن المفعول معه سماعي (٢) ، وفيها سمع ليس بقياسي ،  
وقوله :

فالفِعلُ لفظاً مع جوازِ العطفِ  
يأتي على وجهيها في العرفِ  
يقول : إن كان الفعل لفظياً وجاز العطف ، فإن شئت عطفت  
وإن شئت نصبت على المفعول معه ، كقولك : ( ضربتُ أنا وزيداً ) .  
وقوله :

٧- فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ (٣)  
[ مَكَانَ الْكَلْبَتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ ] (٤)

(١) ( حال ) ساقطة من ل .  
(٢) ( سماعي ) : ساقطة من ل .  
(٣) البيتُ لم يعرف قائله ، وبنو الأب : الأخوة ، يطلب  
الشاعر من الأخوة أن يتصل بعضهم ببعض كاتصال الكلبتين وقربهما  
من الطحال ، و ( بنو ) يجوز فيها وجهان : النصب بمعنى مع بني  
أبيكم وهو الراجع ، وقد ذهب إليه المصنف ، والرفع عطفاً على أنتم  
وهو ضعيف من ناحية المعنى ، والبيت من شواهد الكتاب ١ / ١٥٠ ، ابن  
بعيش ٢ / ٤٨ شرح التصريح ١ / ٣٤٥ ، العيني ٣ / ١٠٢ ، الجمع  
١ / ٢٣٠ .

(٤) ما بين المعقوفين : زيادة عن ل .

لأن لفظ الفعل قوي في العمل ، فإن شئت عطفت ، وإن شئت نصبت ، وقوله : « وإن تضعف عطفه في الحكم » ، يقول : وإن يكن شرط العطف مفقوداً ، تعيّن النصب على المختار ، لضعف العطف ، ولفقدان شرطه في المختار ، كقولك : جئتُ وزيداً ، وقوله : « والفعل معنى عطفه معيّن » يقول : فإن كان الفعل مقدرأ من حيث المعنى مثل : ما شأنك ومالك وحسبك ، فإن صح العطف تعين ، وإن لم يصح العطف ، تعين النصب على المفعول معه ، ثم مثل بما يصح فيه العطف بقوله : « والعطف فيما شأن زيد وزفر » ؛ لأن العطف على الظاهر يصح ، فيتعين النصب ( وقوله : « فيما شأنه وأبنُ عمر » ؛ لأن العطف على المضمرة / المخفوض ضعيف ، [٣٣ظ] فتعين النصب ) ( ١ ) في قوله : « وابنُ عمر » . ثم قال :

### [ الحال ]

وَهَيْئَةُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ  
 حال من المنصوب في المتقُول  
 ضَرَبْتُ زَيْدًا قَاتِمًا فَاجْعَلْنَاهَا  
 لِمَنْ تَشَاءُ مِنْهُمَا وَاقْبَلْنَاهَا  
 وَقَدْ يَكُونُ مِنْهُمَا مُجْتَمِعَةً  
 لِقِيَّتُهُ مُسَلِّمِينَ فِي دَعَاةِ  
 أخذ بذكر المشبهات بالمفعول من المنصوبات ، فأولها الحال ، فقال بـهي هيئة الفاعل أو المفعول ، ثم مثل بقوله : « ضربت زيدا »

---

( ١ ) ما بين القوسين : ساقط من ل .

قائماً ، ثم قال : « فأجعلها في هذا المثال لمن تشاء منها » ؛ لأحتمل أن يكون ههنا من الفاعل والمفعول ، ثم قال : « وقد تكون منهما مجتمعة » ، يقول : « وقد يكون منها معاً بلفظ واحد كقوله : « لقيته مُسَلِّمِينَ » ( فسلمين ) حال من الفاعل والمفعول معاً : ثم قال :  
وَشَرَطُهَا تَنْكِيْرُهَا وَأَوَّلُهَا

أَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ فِيمَا يُنْقَلُ

وَوَحْدَهُ الْمَعْنَى بِهِ مُتَفَرِّدًا

فَعَلَّتْهُ جُهْدَكَ قُلُوبٌ مُجْتَهِدًا

يقول : « وشرط الحال أن تكون نكرة » ، كراهة أن تلتبس بالصفة في مثل قولك : ضربت زيدا الراكب ، و ( أرسلها العراق ) ، مؤول بـ ( معتركة ) ، فهو وإن كان لفظاً لفظ المعرفة ، فمعناه التنكير ، وأبو علي يقول : تأويله (١) تعترك العراق (٢) ، ( فتعترك ) المقدر هو الحال ، ( والعراق ) منصوب على المصدر ، وكذلك مررت به وحده أي منفرداً أو ينفرد وحده ، وكذلك فعلته جهداً أي مجتهداً أو تجتهد جهداً .

وَقَدْ مَوَّأ فِي الْعَامِلِ اللَّحْيَلِيِّ

وَوَشَّبَهُ خِصْلًا مَعْنَوِيًّا

وَقُلُوبٌ مَرَّرَتْ رَاكِبًا بِعَمْرٍو

الْحَالُ لِلنُّصْبِ لَا لِلجَرِّ [ ٣٤ و ]

يقول : « إن العامل في الحال يكون فعلاً صريحاً ، كقولك : ضربت زيدا قائماً ، وقد يكون شبه فعل كقولك زيداً ضارباً »

(١) تأويله : ساقطة من ل .

(٢) انظر ابضاح الفارسي ص ٢٠٠ .

قائماً ، وقد يكون معنى فعل كقولك : هذا زيد قائماً . فالأول والثاني يحملان في الحال (١) متقدمة كقولك : قائماً ضرب زيد ، وقائماً زيد ضارب ، ولا تقول : قائماً هذا زيد ، لضعفه ، وخوة الأولين ، ثم قال : « وقُلْ مررت ركباً بعمرو » يقول : ولا يتقدم حال المجرور عليه ، فلذلك إذا قلت : مررت قائماً بعمرو ، كان الحال من المضمرة الفاعل في مررت لا من عمرو ، ويتبين بمثل مررت قائماً بهند فيتعين المنع ، ومررت قائماً بهند [ فيتعين ] (٢) الجواز .

هذا قول الأكثرين ، وإنما منعه ، لأن الحال فيه معنى الوصلية فكرهوا أن يتقدموا عليه ، ويدل على الامتناع أن مثل ذلك واقع كثيراً غلو كان جائزاً لو وقع ، ولو وقع انقل ، قلل على أنه ممنوع عندهم . ثم قال :

وَأَوْقَعُوا فِي مَوَاضِعِ الْحَالِ الْجُمْلُ  
 مَا لَمْ تَكُنْ مِنْ بَابِ الْإِنشَاءِ وَاسْلُ  
 تَلَزَمُ الْأَسْمِيَّةُ وَأَوُ الْحَالِ  
 وَشَدَّ حَدَّ فُهْمَا بِلَا مَقَالِ  
 وَجُوهُهُمْ مُسَوِّدَةٌ تَأَوَّلُوا  
 مَفْعُولًا أَوْ لَوْرَهَا يُسْتَقْبَلُ  
 وَحَدِّقَتْ فِي مُثَبِّتِ الْمَضَارِعِ  
 وَغَيْرَهُ جَوْزٌ بِلَا مُدَا فِعْ

يقول : إن الجملة الخبرية تقع حالا ؛ لأنه في معنى الخبر ، فكما

(١) في الأصل ( في الفعل ) وهو وهم ، وما البتاه عن ك .

(٢) ( فيتعين ) : زيادة عن ك .

لا يقع الأشاء خبراً فكذلك لا يقع حالاً ، ثم ذكر أنها تكون اسمية وفعلية ، والفعلية بفعلٍ ماضٍ ومضارع ، وكلٌّ منهما يكون مثبتاً ومنفياً ، فقال : « تلزم الأسمية واو الحال ، كقولك : جاء زيدٌ ويده على رأسه ، وحذف اللواو معها استغناءً / بالضمير [ ٣٤ ظ ] شاذٌ ، وحذف الضمير استغناءً باللواو فصيح ، كقولك : جاء زيدٌ وعمروٌ منطلقٌ ، ثم أورد اعتراضاً وهو قوله [ تعالى ] (١) ( وَبِیَوْمِ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ) (٢) ؛ لأنه ظاهر في أن الجملة الأسمية حال بغير واوٍ ، وأجاب بجوابين : أحدهما أنه متأول على وجهين أحدهما أنه مفعول ثانٍ لترى ولا يلزم من صحته كونه حالاً في المعنى امتناع أن يكون مفعولاً ، والثاني أن يكون حالاً ، وجاز حذف اللواو كراهة اجتماع الواوين ، كما حذفوا ولو العطف من قوله : ( وَجُوهُهُمُ يَوْمَئِذٍ نَّاهِيَةٌ ) (٣) ، والمعنى : وجوهٌ تخفيفاً لاجتماع الواوين ، ثم قال : « وحذفت في مثبت المضارع ، كقولك : جاء زيدٌ يقرأ ، ولا يقال في مثله (ويقرأ) ، لأنه في معنى قارئاً معنى وؤنةٌ ، ثم قال [ : د وغيره جَوَزٌ بلا مدافعٍ ، أي جوزوا للواو وحذفها في غير المضارع (سوله) (٤) كان مضارعاً ] (٥) منفياً أو ماضياً مثبتاً أو منفياً . ثم قال :

وَقَوْلُهُمْ فِي الْحَالِ هَذَا بَسْرًا أَطِيبُ مِنْهُ رَطْبًا وَتَمْرًا

(١) ( تعالى ) زيادة من ل .

(٢) سورة الزمر الآية : ٦٠ .

(٣) سورة الغاشية الآية : ٨ .

(٤) ( سواء ) زيادة للسيلق .

(٥) ما بين المعقوفين : زيادة من ( ل ) .

عَامِلُهُ أَطِيبٌ لَتَوْسٍ هَذَا

وَمَنْ يَقُلْ هَذَا فَهَذَا هَذَا

يقول : اذا فضل الشيء على نفسه باعتبار حالين أو زمانين أو مكانين ، أو نحو ذلك ، فالعامل فيها أفضل التفضيل كقولك : هذا بَسْرًا أطيب منه رطبًا ، وقيل العامل في ( بَسْرًا ) ما في هذا من معنى الإشارة ، والعامِل في ( رطبًا ) أطيب ، وهو غلط من وجوه :  
منها (١) أن الحال من هذا لا يفيد معنى المبتدأ ، بل يكون المبتدأ على اطلاقه من حيث كان التقييد للإشارة ، ومدلول المبتدأ الذات المحكوم عليها ، ولو كان حال الإشارة تقييداً للمبتدأ لامتنع هذا قائماً أبي ، ( وهذا بعلمي شيخاً ) (٢) ونحو ذلك ، ولذلك كان قولك : ( هذا / قائماً أبي ) ، و ( هذا أبي ) بمعنى واحد باعتبار [٣٥] والأخبار عن المبتدأ ، فيجب أن يكون ( هذا بَسْرًا أطيب منه رطبًا ) ، و ( هذا أطيب منه رطبًا ) بمعنى واحد ، وتبين فساده من جهة أنك فضلت شيئاً على نفسه باعتبار واحد .

ومنها أنك اذا قلت : هذا بَسْرًا أطيب منه رطبًا وجعلت معنى الإشارة عاملاً في ( بَسْرًا ) وجب أن يكون في حال الإشارة ( بَسْرًا ) ؛ لأن المعنى أشير اليه في حال كونه بَسْرًا ، فاذا كان على غير حال البسرية امتنع ، ونحن قاطعون بجواز ذلك ، كان بلحاً أو بَسْرًا أو رطباً .

ومنها أن ( أطيب ) له تعلق بالمفضل والمفضل عليه ، وقد وجب تعلقه بالمفضل ، وهو حال البسرية ؛ لأن المعنى عليه ، قوله : ومن

(١) في الأصل ( احدها ) وما اثبتناه عن : ل .

(٢) سورة هود الآية ٧٢ .

يقول هذا فهذا هذا ، ، يعني : ومن يقل إن العامل في ( بُسْرًا )  
هذا ، فهذا يقول الهديان ، لما ثبت من فسادِه . ثم قال :

وَيُحَدِّفُ الْعَامِلُ نَحْوَ مُرْشِدًا

وَوَاجِبٌ إِذَا أَتَى مُؤَكَّدًا

كَقَوْلِهِمْ : زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا

وَهُوَ بِتَقْدِيرِ أَحِقُّ كَمَا شَفْنَا

وَشَرَطُهَا تَقْدِيرُ مَضْمُونِ الْخَبَرِ

إِذَا الْعَطُوفُ مُثَبَّتٌ لِمَا ذَكَرَ

يقول : إن عامل الحال يجوز حذفه عند قيام قرينة دالة عليه ،  
كقولك : للمسافر راشداً ومرشداً ومهدياً ، ونحو ذلك ، إذ لا يلتبس  
أن المعنى (١) سافرت على هذه الحال . ثم قال : ويجب (٢) حذف  
عامل الحال المؤكدة ، لما في الكلام من القرينة الدالة على العامل ،  
واللفظ قائم مقامه ، وفسرها أنها التي تأتي لتقدير مضمون الخبر في  
الجملة الاسمية ، كقولك : زيدٌ أبوك عطوفاً ، والمعنى : زيدٌ أبوك  
أحقه عطوفاً ؛ لأنه لا يستقيم تقييد ( الأبوة ) بحال / لفساد [ ٣٥ ظ ]  
المعنى ، والعلم ضرورة يأتي تقييدها ؛ لأنه يستلزم نفى المقيد عند  
نفيها ، فعلم أن المراد ( أَحَقُّهُ عَطُوفًا ) ليكون التقييد راجعاً إلى  
معرفة ، فيرجع بهذا التقدير إلى المقيدة فيدخل في حدِّ الحال ، وهذا  
التفسير للمؤكد أولى ، لتحقق معنى التوكيد فيها بتحقيق المؤكد الذي  
هو ( الأبوة ) وليبان وجوب حذف العامل فيها فيصح الإنقسام ،

(١) في ل ( المعين ) .

(٢) في ل : ( ويجوز الحذف العامل الحال ) ، ولا يستقيم معه

المعنى .

ومن فسر المؤكدة بأنها التي علمت بدليل (١) غير الحال فيدخل  
 ( دعوتُ اللهَ سميعاً ) و ( قائماً بالقسطِ ) (٢) ، و ( ولىُّ  
 مُدبِرًا ) (٣) ونحو ذلك لا يكون فيه شيء مما ذكرناه ، فان التقسيم  
 فيما لا يختلف الحكم فيه ضائع : ثم قال :

### [ التمييز ]

مَا بَرَفَعَ الْإِبْهَامَ مُسْتَقِرًّا  
 عَنْ ذَاتِ التَّمْيِيزِ مُسْتَمِرًّا  
 مَدَّ كُورَةً وَقَلْبَكَ فِي الْمُقَدَّارِ  
 بِالْعَدَدِ أَذْكَرُهُ بِبَابِ جَارٍ  
 وَغَيْرُهُ كَمِثْلِ رَطَلٍ جَبْتَا  
 لِفِرْدٍ أَوْ جَمْعٍ أَوْ مُشْتَى  
 يُفْرَدُ فِي الْجِنْسِ (٤) الَّذِي لَا فِرْدًا  
 لَهُ كَتَوْبَتَا عَسَلًا وَزُبْدًا  
 إِلَّا إِذَا مَا قَصَدُوا الْأَنْوَاعَا  
 وَاجْتَمَعُوا فِي غَيْرِهِ لِجَمَاعَا  
 وَكُلُّ تَنْوِينٍ وَنُونٍ اثْنَيْنِ فَالْخَدْفُ وَالْحَقْفُ مَعْنَى ذَيْنِ

(١) ( بدليل ) : ساقطة في ل .

(٢) سورة آل عمران الآية : ١٨ .

(٣) سورة النمل الآية : ١٠ ، ونام الآية ( فَلَمَّا رَأَاهَا تَهْتَزُّ

كَأَنَّهُمَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ ) .

(٤) في الأصل ( للجنس ) ، وما اثبتناه عن ( ل ) .

وَحَمَلُوا التَّنْصِبَ بِبَابِ مَا جَا  
 عَلَى الْمُقَادِيرِ بِوَجْهِ رَاجَا  
 وَقُدِّرَتْ فِي طَابٍ زَيْدٌ نُغْسًا  
 وَطَيْبُهُ وَوِطْبُ زَيْدٍ مَسًا  
 فِي نِسْبَةٍ إِضَافَةٍ أَوْ جُمْلَةٍ  
 أَوْ صِفَةٍ رَافِعَةٍ فِي الْجُمْلَةِ  
 وَدَرَّةٌ وَحَسْبُ زَيْدٍ بَطْلًا  
 مِنْ بَابِ طَابٍ لَأَكْبَرَ طَلَّ عَسَلًا  
 وَقَالَ قَتُومٌ : هُوَ حَالُ زَيْدٍ  
 وَهُوَ بِعَيْدٍ مُوجِبٌ لِلنَّفِيدِ

/ أخذ بذكر الثاني من المنصوبات المشبهة بالمفعول ، وهو [٣٦ و] التمييز ، فقال في حده : ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات ، فقوله : المستقر ، ليخرج نحو : هذه ذات قره حيض ، فقولك : (حيض) رفع الإبهام ، في (قره) لاحتماله الطهر والحيض ، وليس بتمييز ؛ لأن (القره) له دلالة على كل واحد منها ، بخلاف ، نحو عشرين ، فإنه لا دلالة له على كل (١) واحد منهما بظهور ولا اشتراك ، وقوله : عن ذات ، ، ليخرج الحال فإنه يرفع الإبهام ، ولكن عن الهيئات ، وقوله : مذكورة ، [ يقول : إن هذه الذات المبهمة تكون مذكورة ] (٢) وتكون مقدرة ، والمذكورة في المقادير كالمعدود ، والموزون والمكيل ، والمسوح ، وقوله : فالعدد أذكره بباب

(١) في ل : مكان (على كل واحد منها) ، (دراهم وعلى دنابر) .

(٢) ما بين المعرفين زيادة عن (ل) .

يقول : إن ( غير ) أصلها أن تكون صفة ، تقول : مررت  
 برجل غير زيد أي : مغاير له في اللات ، وقد يجيء بمعنى : مغاير  
 له في الصفة كقولهم : دخل بوجه غير الوجه الذي خرج به ، ثم  
 استعملت في الاستثناء موضع ( إلا ) لما بينهما من معنى المغايرة ،  
 قوله : « وحملت إلا عليه في الصلة » ، يقول : وقد استعملت  
 ( إلا ) صفة [ تشبيهاً لها بغير وإنما استعملت صفة ] ( ١ ) في الموضع  
 / الذي [ أو ] يتعذر أن يكون فيه استثناء كقوله تعالى : ( لَوْ  
 كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ [ إلا الله ] لَفَسَدَتَا [ ( ٢ ) ] ( ٣ ) ، لأن النكرة  
 لا يدخل في مدلولها خصوص المعرفة ، فلا يصح أن يكون « إلا الله »  
 استثناءً منها ، لأنه لا يكون إخراجاً ، هذا هو الفصح لضعف الحرف  
 عن وقوعه موقع الأسم ، ولذلك اشترط أن يكون الموصوف مذكوراً ،  
 لو قلت : لو كان فيها ( إلا الله ) كما تقول لو كان فيها ( غير  
 الله ) لم يجز ، وشبهه سيبويه ب ( اجمون ) ( ٤ ) وقال قوم يجوز  
 أن يقع موقع غير ( ٥ ) مطلقاً صح الاستثناء أو لم يصح ، وأنشدوا ( ٦ ) :

( ١ ) ما بين المعقوفين زيادة من ل :

( ٢ ) ما بين المعقوفين زيادة من ( ل ) .

( ٣ ) سورة الأنبياء الآية : ٢٢ .

( ٤ ) انظر الكتاب ١ / ٣٧١ .

( ٥ ) قال ابن الأنباري : « فإنهم قد يحملون ( إلا ) وأصلها  
 الاستثناء على غير وأصلها الوصف ، كما يحملون غير وأصلها الوصف  
 على إلا وأصلها الاستثناء ، البيان في غريب اعراب القرآن ٢ / ٢٣٩ :  
 ( ٦ ) البيت لعمر بن معد يكرب كما ذكره سيبويه ، والبغدادي  
 قال : إنه ورد في شعر عمرو بن معد يكرب وورد في شعر حضرمي =

وشبهها ، وفي النسب الإضافية ، فالأول كقولك : طاب زيدٌ نفساً ،  
 لأنك لما قلت : ( طاب زيدٌ ) احتمل أن تقصد نسبة الطيب إليه  
 أو إلى أبيه أو إلى جده أو إلى عمه أو غيره ، فصار المنسوب إليه  
 محتملاً ، فإذا فسّر جرى كتفسير الذات المذكورة ، لأن الباب واحد ،  
 وكذلك إذا قلت : ( زيدٌ طيبٌ (١) أباً ) ، فانك لما قلت : ( طيبٌ )  
 احتمل أن تقصده أو تقصد أمراً يتعلق به ، أو يكون طيباً باعتباره  
 كما تقدم في ( طاب ) ، وكذلك إذا قلت : يعجبني طيب زيد أباً ،  
 كان كما ذكرناه في الاحتمال . ثم قال : « ودره وحسبُ زيدٍ بطلاً » ،  
 توهم كثير من النحويين أن هذا من باب تمييز الذات المذكورة ،  
 كقولك : رطل زيتاً ، وليس بمستقيم ؛ لأنه ليس في قولك : لله  
 درٌ زيدٍ فارساً ، وحسبُ زيدٍ بطلاً ذات مبهمه تفسر ، وإنما هو  
 من ( بابِ يعجبني طيبُ زيدٍ أباً ) ، لأنه نسب ( درٌ ) إلى ( زيدٍ )  
 وإلى ( الضمير ) أو غيرها على سبيل المدح ، وهو يعني : مدح أمرٍ  
 يتعلق به من فروسية ، أو علم ، أو كرم ، أو غير ذلك مما يمدح  
 به ، وكذلك حسبُ زيدٍ نسبت الكفاية إلى زيدٍ ، وهو يعني كفاية  
 أمرٍ يتعلق به ، فهو مثل قولك : يعجبني طيبُ زيدٍ أباً سواء :  
 قوله : « وقال قوم : / هو حال زيدٍ يقول : إن بعضهم [٣٧] و  
 يزعم أن قول القائل : ( لله درٌ فارساً ) حال من الضمير في  
 ( درٌ ) ، أو من زيدٍ أو من غيره على حسب ما يذكر بعده ،  
 وليس بمستقيم ، وقد بيّنه بقوله : « وهو بعيدٌ موجبٌ للقيد » ،  
 يقول : لو كان حالاً ، لوجب أن يكون مدحه مقيداً ، بكونه على  
 هذه الحال ، فلو قال : ( لله درٌ زيدٍ ركباً ) ، فهو حينئذٍ غير

(١) كذا في ل ، وفي الأصل : ( زيدٌ طاب زيدٌ أباً ) .

راكب لم يستقم والمعلوم بخلافه .

تَمَيِّزٌ طَابَ قَدْ يَجِيءُ مُوَافِقًا

لَمَّا يَلِيهِ فَلَئِنْ كُنْ مُطَابِقًا

يقول : إذا قلت : طاب زيد أباً ، فقد يكون المدح له بأعتبار كونه أباً ، فيكون التمييز موافقاً لما يليه ، فهطابقه في الأفراد والتنشئة والجمع ، فإذا قصدت إلى هذا المعنى وجب أن تقول : طاب زيد أباً ، فطاب الزيدان أبوين ، وطاب الزيدون أباً ، وذلك واضح . ثم قال :

تَقْدِيمُهُ هُنَّ سَيَّبُوهُ هَابَا

وَالْمَازِنِي أَجَازَ فَتَسَاءَ طَابَا

يقول : إن مذهب سيبويه (١) أن لا يتقدم التمييز بحال ؛ لأنهم قد علم أن قولهم : عندي رطل زيتاً ، أصله : ( زيت رطل ) ، وسمي متواناً فقصدوا إلى التغيير ، ليحصل الابهام الذي يستلزم التشويق إلى تفسيره ، ثم فسروه ، ليعلم موقعه ، وليكون كأنه ذكر مرتين ، مبهاً أو مفسراً فلو قدموا ، فأت هذا المعنى المقصود ، لكوله ذكر من أول الأمر مفسراً ، وفرق المازني (٢) بين أن يكون العامل فعلاً ،

(١) جاء في الكتاب : « ولا يقدم المفعول فيه فنقول : ماء امتلأت ، كما لا يقدم المفعول فيه في الصفات المشبهة » . الكتاب ١ / ١٠٥ .  
(٢) رأي المازني ذكره المبرد بقوله : « ونقول ركباً جاء زيد » ، لأن العامل فعل ، فلذلك أخرنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً ، وهذا رأي أبي عثمان المازني ، والفرق بين المازني وسيبويه ، فالمازني يميز التقديم إذا كان العامل فعلاً ، وسيبويه لا يميز التقديم بأي حال من الأحوال : المقتضب ٣ / ٣٦ ، الانصاف ٢ / ٨٢٨ ،

وغيره فأجاز التقديم في الفعل ووافق في غيره ، وما ذكرناه من المعنى يلزمه ، لأن معنى قولهم : طاب زيدٌ علماً ، في الأصل : ( طابَ سلمٌ زيدٌ ) ، فقصدوا إلى الإبهام ثم التفسير لذلك الغرض ، فإذا قدم قات للغرض المذكور كما تقدم في المفرد سواء :

### [ المستثنى ]

/ وَ مَا أَنَاكَ مُخْرَجًا بِالْإِ

وَبَابِهَا مَتَّصِلٌ فَعُلَى [ ٣٧ ظ ]

شرح يذكر القسم الثالث من المنصوبات المشبهات بالفعال ، وهو المستثنى ، فقال : في حد المتصل ما أتى بعد إلاً وأخواتها مخرجاً ، يعني بقوله : « مخرجاً ، أنك لو لم تذكره لدخل في المستثنى منه كقولك : جاء القوم إلاً زيداً ، إذا كان ( زيدٌ ) من جملة القوم المذكورين ، ثم قال في حد المنقطع :  
وغيره منقطع فخذهُ حدٌ

إلاً حاراً بعد ما جاء أحدٌ

يعني : وغير المخرج المذكور بعد إلاً وبابها هو المنقطع ، ثم مثله بقوله : « ما جاءني أحدٌ إلا حاراً ؛ لأن ( الحار ) ليس من جملة الأحدثين ، فهو غير مخرج ، وكذلك ما يأتيك على هذا النحو حتى لو قبل ا جاء القوم إلا زيداً ، و ( القوم ) المعهودون ليس ( زيدٌ ) منهم كان منقطعاً .

وأنصبه بعد موجب أو قديماً على الذي استثنى منه وأسلمتاً

شرح الكافية للمصنف ص ٤٣ .

وَمِثْلُهُ مُنْقَطِعٌ فِي الْأَكْثَرِ  
 وَمَعَ عَدَا وَخَلَا أَوْ مَعَ عَدَا فِي الْأَظْهَرِ  
 وَلَيْسَ ثُمَّ مَا خَلَا وَمَا عَدَا  
 أَوْ لَا يَكُونُ انْصِيبُ جَمِيعاً وَاسْتَعْدَا  
 وَالْبَدَلُ الْمُخْتَارُ بَعْدَ إِلَّا  
 مِنْ غَيْرِ مُؤَجَّبٍ ذَكَرْتُ قَبْلًا  
 وَاجْتَعَدَهُ لِلْعَامِلِ فِي التَّقْدِيرِ  
 فِي غَيْرِ مُؤَجَّبٍ وَلَا مَذْكُورٍ  
 وَهُوَ الْمُفْرَعُ فَخَذَهُ سَائِلًا  
 وَمَنْعُوا مَا زِلْتُ إِلَّا قَائِمًا  
 أَخَذَ يَذَكُرُ إِهْرَابِ الْمُسْتَثْنَى عَلَى اخْتِلَافِ أَحْوَالِهِ ، فَقَالَ : يَكُونُ  
 مَنْصُوبًا إِذَا كَانَ الْأَسْتِثْنَاءُ بِالْأَمْرِ مِنْ كَلَامٍ مُوجِبٍ ، كَقَوْلِكَ : جَاءَ  
 الْقَوْمَ إِلَّا زَيْدًا ، أَوْ قَوْلِهِ : « أَوْ قَدْ مَا عَلَى الَّذِي » ، قَدَمْتَهُ مِثْلَ  
 قَوْلِكَ : مَا جَاءَنِي إِلَّا أَخَاكَ أَحَدًا ، فَانْهَ يَجِبُ / نَصْبُهُ لِأَنَّهُ قَدَمٌ [٣٨ و]  
 عَلَى الْمُسْتَثْنَى ، وَقَوْلُهُ :

وَمِثْلُهُ مُنْقَطِعٌ فِي الْأَكْثَرِ  
 وَمَعَ عَدَا وَمَعَ خَلَا فِي الْأَظْهَرِ ،  
 يَقُولُ : وَهَذَانِ الْقِسْمَانِ مِمَّا يَجِبُ نَصْبُهُمَا فِي الْأَكْثَرِ إِلَّا أَنْ الْمُنْقَطِعُ  
 يَجُوزُ فِيهِ الْبَدَلُ فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ ، وَمَعَ ( عَدَا وَخَلَا ) يَجُوزُ فِيهِ  
 الْخَبْرُ عَلَى أَنْ يَكُونَ خَرَفِي جَرِيًّا ، وَهُوَ قَلِيلٌ لَمْ يَذْكُرْهُ سَيَبُويهِ وَلَا الْمَبْرَدُ (١)

(١) لَقَدْ وَهَمَ ابْنُ الْحَاجِبِ بِقَوْلِهِ : لَمْ يَذْكُرْهُ سَيَبُويهِ وَلَا الْمَبْرَدُ ،  
 فَقَدْ ذَكَرَهُ سَيَبُويهِ بِقَوْلِهِ : « وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَقُولُ : مَا أَنَا فِي الْقَوْمِ خَلَا  
 عَبْدُ اللَّهِ - بِحَرِّ عَبْدِ اللَّهِ - فَجَعَلُوا خَلَا بِمَنْزِلَةِ حَاشَا ، فَإِذَا قُلْتَ مَا

وقوله : « وَلَيْسَ ثُمَّ مَا خَلَا وَمَا عَدَا » : يقول : ويجب  
النصب وفي هذه المواضع أيضاً ، وقوله : « والبديل المختار بعداً إلا » ،  
يقول : ويختار في المستثنى البديل ، ويجوز النصب إذا كان مستثنى من  
كلام غير موجب ، وذكر المستثنى منه ، كقولك : ما جاءني أحد  
إلا زيد ، وما ضربت أحداً إلا زيدا ، وما مررت بأحدٍ إلا زيدا ،  
وقوله : « وجعله للعامل في التقدير » يقول : واجعل المستثنى معرباً  
بما يقتضيه العامل قبله في المستثنى منه إذا كان مستثنى من كلام غير  
موجب ، ولم يذكر المستثنى منه كقولك : ما جاءني إلا زيد فرفع ،  
وما ضربت إلا زيدا فنصب ، وما مررت إلا بزيدا فتخفص ،  
وقوله : « وهو المفرغ فخله سالماً » يقول : وهذا القسم الآخر  
يسمى الامتناء المفرغ ، لأنه فرغ العامل له حيث حذف المستثنى  
منه ، وقوله : « ومنعوا ما زلت إلا قائماً » تنبيه على أن مثل  
هذا لا يستقيم أن يكون من هذا الباب ، لأن معنى ما زال ثبت فيصير  
مفرغاً في الاثبات ، وأيضاً فإنه يؤدي الى أن يكون قائماً مثبتاً ، لأنه  
في سياق ما زال متنياً لوقوعه بعد إلا في كلام مثبت ، أما نصب  
المستثنى بالاً في كلام موجب مثل قام القوم إلا زيدا فلأنه وقع

---

« خلا ، فليس فيه إلا النصب » أما المبرد فقال : « وما كان حرفاً  
سوى إلا فحاشا وخلا ، وما كان فعلاً فحاشا وخلا ، وإن وافقا  
لفظ الحروف ، وعدا ولا يكون ، ، والخلاف بين المبرد وغيره ،  
فحاشا عند المبرد فعل يشبه الحرف ، وعند سيبويه حرف ، وخلا  
عند سيبويه يجوز فيها الحرفية والفعلية ، وتخلص للفعلية إذا سبقتها  
( ما ) ولكن المصنف لم يتنبه لذلك . الكتاب ١ / ٣٧٧ ، المقترض  
. ٣٩١ / ٤

فضلة ، لا يستقيم فيه غير النصب ، وعامله المستثنى منه ، لأنه يقتضي الإخراج قبولاً فأنصب به بواسطة ( إلا ) تشبيهاً بالمفعول معه إذ عمل / فيه ما يقتضيه [ ٢٨ ظ ] قبولاً بواسطة حرف ، وهذا معنى مناسب في العمل لا يلبي أن يبدل عنه ، ولا يلبي أن يجعل للفعل ، في مثل قام القوم إلا زيدا ، عمل لأنه يبطل بقولهم : القوم إلا زيدا أنحوك ، ولا حامل سوى ما ذكر ، فلامعنى للمخالفة فيها مع استواء الأمرين فيما ذكرناه ، وما قدم من المستثنى كذلك ، وصح التقديم مع ضعف العامل ، لأن هذا للتقديم لا ينفك عن فعل ، كقولك : ما جاء إلا أخاك أحد ، أو شبه فعل ، كقولك : عالي إلا الله راحم ، وما كان استثناءه منقطعاً ، لأن ( إلا ) فيه بمعنى لكن ، فتعين نصبه على اللغة الفصيحة ، والذين رفعوه أجروه مجرى المتصل في البديل ، كأنهم لما رأوا ما جاءني أحد إلا حمار بمعنى : ( جاءني حمار ) أجروه مجرى ( ما جاءني أحد إلا زيد ) ، وليس بالجيد ؛ لأن البديل هنا إنما جاز لكون ما بعد ( إلا ) بعضاً وليس هو في الاستثناء المنقطع كذلك ، فيعذر البديل ، وما بعد ( عداً وخلاً ) في الأكثر ؛ لأنها أفعال مضمرة فاعلوها إذ المعنى عدا بعضهم زيد ، وليس ولا يكون ، أي ليس بعضهم زيداً ، ومن خفض ( بعداً وخلاً ) راحما حر في جر ( كحاشا ) وهو قليل ، وأما جواز الأمرين في المستثنى إذا كان من كلام غير موجب وذكر المستثنى منه والبديل أكثر ، فلا يمكن البديل وظهوره ، فكان أولى من النصب على الاستثناء لخفاه وعسر تبيينه ، قال الله تعالى : ( مَا فَحَدَّوهُ إِلَّا قَائِلٌ مِنْهُمْ ) (١) ،

(١) سورة النساء الآية : ٦٦ :

وقرأ (١) ابن عامر (٢) ( إلاً قابلاً منهم ) بالنصب على الاستثناء ،  
وأما تعين جملة العامل المتقدم في الإستثناء المرغ ، فلحذف المستثنى  
وتسليطه على المستثنى منه ، فتعين إعماله فيه لفظاً ، وقوله :

أبدل محلاً لإمتناع البدل

في اللفظ في ما جاء في من وجل

/ لا أحد أبدل معه بالرفع

ما هو شيئاً مثله في السمع [٣٦ و]

لأن من من بعد إلاً لم تزد

ولا وما من بعدها يكون ضد

خلاف ليس حيث كانت فعلاً

فالتنقي لا يتكزم بعند إلاً

فلست إلاً قائماً محموداً ما زيد إلاً قائماً مردوداً

(١) قرىء قليل بالرفع والنصب ، فالرفع على البدل من الواو في  
فعلوه ، وتقديره ما فعله إلا قليل منهم ، والنصب على الأصل في  
الاستثناء ، والأصل في الاستثناء النصب ، وهو الذي قرأ به ابن عامر ،  
وقد رجح ابن الحاجب الرفع للأسباب التي ذكرها في الشرح . انظر  
كتاب السبعة في القراءات ص ٢٣٥ ، التيسير في القراءات السبع ص  
٩٦ ، الحجة لابن خالويه ص ١٠٠ . البيان في غريب اعراب القرآن  
٢٥٨ / ١ .

(٢) ابن عامر : هو عبد الله بن عامر بن زيد بن تميم من  
ربيعة بن عامر ، امام أهل الشام في القراءة والذي إنتهت اليه مشيخة  
الاقراء بها ، ولد سنة ( ٥٨ ) وتوفي سنة ( ١١٨ هـ ) . غاية النهاية  
لابن الجزري ٤١٣ / ١ :

أخذ يتكلم في أحكام البدل في المستثنى الذي يجوز فيه البدل والنصب على الاستثناء ، يقول : إذا تعدّر البدل على اللفظ أبدل على المحل كقولك : ما جاءني من رجلٍ إلاّ زيد بالرفع ، وكذلك لا أحد فيها إلاّ زيد بالرفع ، وكذلك ما زيد شيئاً إلاّ شيء لا يعبأ به .

ثم أخذ يعمل ذلك فقال : لأنك لو أبدلت على اللفظ في ما جاءني من رجلٍ إلاّ زيدٌ لكنك مقدرأ ( من ) بعد ( إلاّ ) وهي لا تزداد في الأبيات ، وهو قوله : « لأنّ منّ منّ بعد إلاّ لم تُزد » ولو أبدلت على اللفظ في لا أحد فيها إلاّ زيدٌ ، لنصبت بتقدير ( لا ) ، وكذلك ما زيد شيئاً إلاّ شيء لا يعبأ به بتقدير ( ما ولا ) ، ولا يقدر بعد ( إلاّ ) لما يلزم من كون ما بعد ( إلاّ ) مثبتاً وهو متناقض ، وكذلك ما النافية لا تقدّر بعد ( إلاّ ) وهو معنى قوله : « ولا وما من بعدها يكون ضدّ » أي : من بعد ( إلاّ ) للتناقض البين .

وقوله « خلاف آيس حيث كانت فعلا » ، أورد ذلك اعتراضاً وتقديره أنه إذا امتنع تقدير ( ما ولا ) بعد ( إلاّ ) للتناقض المذكور فيمتنع تقدير ( ليس ) بعد ( إلاّ ) لما يلزم من التناقض بعينه ؛ لأنه بكون مثبتاً بالآيس منفيّاً بليس كما ذكرته في ( ولا وما ) ، وأجاب عن ذلك بأنّ ( ليس ) [ إنها عملت ] (١) عمله للفعلية لا للنفي ، فلها جهتان : الفعل والنفي ، فالعمل للمعاينة لا للنفي فهي بمثابة قولك : ما كان زيدٌ إلاّ قائماً ، فانما تقدر بعد ( إلاّ ) ( كان ) دون النفي ، فكذلك في ( ليس ) إنها يقدر بعد ( إلاّ ) الفعل الذي كان العمل منسوباً إليه ، ثم قرر ذلك بقوله :

« فليست إلا قائماً محمودٌ ما زيدٌ إلا قائماً مردودٌ »

(١) ما بين المعقوفين زيادة من ل .

يقول : ومن أجل ذلك وجب أن يقال : ليس زيدٌ إلا قائماً  
بالنصب بلا خلاف ، وامتنع ما زيدٌ / إلا قائماً ، بالنصب [٣٩ ظ]  
باتفاق ؛ لأن المقدر في ( ليس ) جهة الفعل لا النفي المقدر في ( ما )  
النافية ، لأنها عملت للنفي فلا بد من تقديرها نافيةً فيتناهيان ، وهذا  
من دقائق معاني كلام العرب . ثم قال :

وَخَفَضُوا مَا بَعْدَ غَيْرِ وَسَوَى

وَبَعْدَ حَاشَا غَالِبِيًّا وَقُلْ سَوَى

يقول : المستثنى مع ( غيرٍ وسوى وسواء ) لا يكون إلا  
مخفوضاً ؛ لأنه مضاف إليه ، وكذلك ( حاشاً ) ؛ لأنه حرف جرٍ ،  
وقال : ( غالبياً ) ، لأن منهم من ينصب به على أنه فعل بمعنى جانب  
بعضهم زيداً فاعل من الحشا وهو الجانب . ثم قال :

وَاعْرَبْتَ غَيْرٌ كَمَا قَدْ أَعْرَبْتَ

مَا بَعْدَ إِلَّا مِثْلَ مَا قَدْ ذَهَبْتَ

يقول : إن إعراب ( غيرٍ ) كأعراب ( ما ) بعد ( إلا )  
على التفصيل المتقدم فاذا قلت : جاء القوم غير زيدٍ بالنصب ،  
وكذلك ما جاءني غير زيدٍ أحدٌ ، وكذلك ما جاءني أحدٌ غير حارٍ ،  
فاذا قلت : ما جاءني أحدٌ غير زيدٍ ، جاز البسول والنصب على  
الاستثناء ، والبدل المختار كما تقدم في ما بعد ( إلا ) ، واذا قلت :  
ما جاءني غير زيدٍ فالرفع على ما تقدم في ( إلا ) . ثم قال :

وَأَصْلُهُ وَصَفٌ عَلَى الْمُخَالَفَةِ

وُحِيلَتْ إِلَّا عَلَيْهِ فِي الصِّفَةِ

فِي كَيْلٍ مَا تَعَدَّرَ اسْتِثْنَاءً

وَقَالَ قَوْمٌ : مُطْلَقًا قَدْ جَاءَ

يقول : إن ( غير ) أصلها أن تكون صفة ، تقول : مرت  
 برجل غير زيد أي : مغاير له في اللات ، وقد يجيء بمعنى : مغاير  
 له في الصفة كقولهم : دخل بوجه غير الوجه الذي خرج به ، ثم  
 استعملت في الاستثناء موضع ( إلا ) لما بينهما من معنى المقابلة ،  
 قوله : « وَحَمِلَتْ إِلَّا عَلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ » ، يقول : وقد استعملت  
 ( إلا ) صفة [ تشبيهاً لها بغير وإنما استعملت صفة ] ( ١ ) في الموضع  
 / الذي [ أو ] يتعذر أن يكون فيه استثناء كقوله تعالى : ( لَوْ  
 كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا [ ( ٢ ) ] ( ٣ ) ، لأن النكرة  
 لا يدخل في مدلولها خصوص المعرفة ، فلا يصح أن يكون « إلا الله »  
 استثناءً منها ، لأنه لا يكون إخراجاً ، هذا هو الفصح لضعف الحرف  
 عن وقوعه موقع الأسم ، ولذلك اشترط أن يكون الموصوف مذكوراً ،  
 لو قلت : لو كان فيها ( إلا الله ) كما تقول لو كان فيها ( غير  
 الله ) لم يجز ، وشبهه سيبويه بـ ( اجمون ) ( ٤ ) وقال قوم : يجوز  
 أن يقع موقع غير ( ٥ ) مطلقاً صح الاستثناء لو لم يصح ، وأنشدوا ( ٦ ) :

( ١ ) ما بين المعقوفين زيادة من ل :

( ٢ ) ما بين المعقوفين زيادة من ( ل ) .

( ٣ ) سورة الأنبياء الآية : ٢٢ .

( ٤ ) انظر الكتاب ١ / ٣٧١ .

( ٥ ) قال ابن الأنباري : « فإنهم قد يحملون ( إلا ) وأصلها  
 الاستثناء على غير وأصلها الوصف ، كما يحملون غير وأصلها الوصف  
 على إلا وأصلها الاستثناء » البيان في غريب اعراب القرآن ٢ / ٢٣٩ :  
 ( ٦ ) البيت لعمر بن معد يكرب كما ذكره سيبويه ، والبغدادي  
 قال : إنه ورد في شعر عمرو بن معد يكرب وورد في شعر حضرمي =

٨ - وكلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ

لَعَمْرُؤِ أَبِيكَ إِلَّا التَّرْقِدَانِ

فهذا موضع يصح أن يقع فيه استثناء ، وقد وقع صفةً ، وهو شاذ وفيه شذوذاً ثانٍ ، وهو أنه وصف كل ، والفصحح أن يوصف المضاف إليه ( كل ) ، كقوله تعالى : ( وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا ) ( ١ ) . ثم قال :

### [ خبر كان ]

خَبَرٌ كَانَ مُسْتَنْدٌ كَالْخَبَرِ

في كان زَيْدٌ قَائِمًا فَأَخْتَبِرَ

أخذ يذكر الرابع من المنصوبات المشبهات بالمفعول ، وهو خبر كان وأخواتها فقال : هو المخبر به بعد دخولها ، ومثل بقوله : وكان زيدٌ قائماً ، : ثم قال :

وَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ فِي الْمَعْرِفَةِ

وَجَائِزٌ صَامِلُهُ أَنْ تَحْمَدِفَهُ

= ابن عامر الأسدي ، وأورد سبعة أبيات من ضمنها البيت الشاهد ، وقد وضع المصنف محل الشاهد . الكتاب ١ / ٣٧١ ، المقتضب ٤ / ٤٠٩ ، مجاز القرآن ١ / ١٣١ ، توجيه الرماني ص ٢٧٥ ، البيان في هريب اعراب القرآن ٢ / ٢٤٠ ، ابن يعيش ٢ / ٨٩ ، ايضاح ابن الحاجب ص ٢٩٣ ، المغني ١ / ١٦ ، الأشموني ٢ / ١٥٧ ، الخزانة ٢ / ٥٢ ، مع الهوامع ١ / ٢٢٩ .

(١) سورة الأنبياء الآية : ٣٠ .

في مثل: إن خيراً فخبيراً ثم إن

شراً فخبيراً جوائز أربعهن

ذكر جواز تقديمه اثلاً بتوهم أنه كخبير المبتدأ إذا كان معرفة ،  
فإن المختار أن تلدي بتقديم هو المبتدأ ، وإنما كان كذلك ، لأن هذا  
يلتصّب فتظهر فائدة التقديم ، وقوله : « وجائزٌ عاملهُ أن تحذفه ،  
أي : يجوز أن يحذف العامل في خبر كان ، في مثل قولهم : ( الناسُ  
مَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ ) (١) / ويجوز  
في مثلها أربعة [ ب ظ ] أوجه ، أفصحها نصب الأول ورفع الثاني ،  
وأضعفها عكسه ونصبها معاً ، ورفعها معاً (٢) متوسط ، أما نصب  
الأول ورفع الثاني ، فتقديره إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير ، فأضمرت  
( كان ) واسمها لما دل عليها من السياق ، وأما رفع الثاني فواضح ،  
لأنه بعد فاء الجزاء ، ويجوز حذف المبتدأ بعد فاء الجزاء قياً  
مستمراً ، وأما عكسه ، فتقديره إن كان في عمله خير كان جزاؤه  
خبيراً فضعف لبعده التقدير الأول والثاني ، فالوجهان الآخران واضحان .  
وقوله :

أفصحها خبيراً فخبيراً وتوجب:

مِنْ بَعْدِ أَمَّا أَنْتَ إِنْ كَانَ السَّبَبُ

أما أفصحها خبيراً فخبيراً ، فقد تقدم ، وأما قوله : « ووجب من  
بعْدِ أَمَّا أَنْتَ » ، يقول : إن قولهم أَمَّا أَنْتَ منطلقاً انطلقت أصله  
لأن كنت منطلقاً انطلقت ، حذف اللام حذفاً قياسياً بقي إن كنت

(١) أي ان عملوا خيراً يجوزون خيراً ، وإن عملوا شراً يجوزون شراً

وهذا قول من أقوال العرب . انظر مجمع الأمثال للميداني ٢ / ٣٤١ .

(٢) ( معاً ) ساقطة من ل .

منطلقاً انطلقت ، حذفوا ( كان ) اختصاراً للكثرة وخصوصاً عنها ما وجب أن يكون الفاعل ضميراً مرفوعاً منفصلاً على ما يقتضيه الأضمار ، فصار إن ما أنت منطلقاً انطلقت ، ووجب إدغام النون الساكنة عن ( إن ) في الميم ، وكتبت متصلةً ، فصار لفظه إما أنت منطلقاً انطلقت . ثم قال :

### [ اسم ان وأخواتها ]

والأسمُ في إنَّ بِمَعْنَى المبتدأ  
في إنَّ زِيداً قَائِمٌ لَكَ الفِداء  
أخذ يذكر الخامس من المنصوبات المشبهات بالمفعول ، وهو اسم إنَّ وأخواتها ، فقال في حده : هو المسند اليه ( ١ ) بعد دخول ( إنَّ ) ؛ لأنه إنما يتميز بذلك . ثم قال :

### [ اسم لا النافية للجنس ]

مَنْصُوبٌ لاَ التَّيْبِ لِتَيْبِ الجَنَسِ  
مُضَافٌ أَوْ مُشَبَّهٌ بِالْحَسِّ  
/ نَكِيرَةٌ جَاءَتْ عَقِيْبَتَهَا تَلِي  
مِثَالُهُ فِي لاَ غُلَامٌ رَجُلٌ [ ٤٠ و ]  
وَإِنْ أَتَى المَقْرَدُ فَهُوَ مَبْنِي  
عَلَى مِثَالِ نَصْبِهِ مُسْتَعْنِ

( ١ ) ( اليه ) ساقطة من الأصل ، وما اثبتناه عن ( ل ) :

وَإِنْ بَكُنْ مَعْرِفَةً أَوْ فُصِيلاً  
 فَارْفَعُ وَالتَّكْرِيرِ فِيهِ نَقِيلاً  
 وَفِي قَضِيَّةٍ وَلَا أَبَا حَسَنٍ  
 تَأْوِيلُهُ نَكِيرَةٌ وَجِهٌ حَسَنٌ  
 وَتَحْوٍ لَا يَبْسَعُ وَلَا خِلَالٌ  
 خَمْسَةٌ أَوْجُهُ بِهِ تَخْتَالُ  
 الرَّفْعُ وَالتَّنْصِبُ بِثَانِ صَحًّا  
 وَالتَّرْفَعُ جَوْزٌ فِيهِمَا وَالفَتْحَا  
 وَالخَامِسُ ارْفَعُ أَوْلَا بِيضَعْفٍ  
 وَافْتَحَ بِثَانٍ عَلَى الْأَصْلِ يُشْفِي  
 إِلَّا كَيْلًا فِي عَمَلٍ وَنَعْنِي  
 عَرَضًا أَوْ اسْتَفْهَمًا أَوْ تَمَنِّي  
 وَالتَّنْعَتُ أَوْلَا يَلِيهِ مُفْرَدًا  
 اعْرِيهِ بِالْوَجْهَيْنِ وَابْنِ مُسْعَدًا  
 وَالعَطْفُ فَانصِبْ فِيهِ وَارْفَعْنَا  
 لَا أَبَ وَأَبْنَا وَكُلَا (١) وَلَا ابْنَا  
 وَقَدْ بَجِيَ اللَّفْظُ فِي أَبٍ لَكَ  
 لَفْظُ الْمُضَافِ وَهُوَ آيَةٌ سَلَكُ  
 وَيُظْهِرُ الْأَثَرُ فِي الْخَمْسِ وَفِي  
 تَثْنِيَّةٍ وَالجَمْعُ صَحٌّ فَاعْرِفِ  
 وَغَيْرُهُ هَذَا لَفْظُهُ لَا يَخْتَلِفُ  
 فِي اللَّغَتَيْنِ فَاتَّبِعْ وَلَا تَخَفْ

(١) فِي الْأَصْلِ ( وَكُلْ أَوْ ) وَمَا أَهْتَنَاهُ عَنْ ( ل ) وَالْوَافِيَةُ .

وإنَّ يَجْبِيءُ فِي ذَاكَ خَيْرُ اللَّامِ

لَا أَبَ فِيهَا ثَابِتٌ فِي السُّورَامِ

أخذ يذكر السادس من المنصوبات المشبهات بالمفعول ، فقال في حده هو مضاف أو مشبه بالمضاف نكرة تليها ، ومثله بقوله : « لَا غُلَامَ رَجُلٍ » وإنما خصصهم بذلك ، لأنهم ذكروه بصفة كونه منصوباً فأحتج أن يُذكرَ في حده ما يوجب أن يكون منصوباً وهي هذه الشروط ؛ لأنه لو فقد شرط منها بطل كونه منصوباً ، ثم أخط بين حكمه عند فقدان هذه الشروط / ، فقال : إن فقد [ ظ ٤٠ ] كونه مضافاً أو مشبهاً بالمضاف ، وهو قوله : « فان (١) أتى المفرد ووجب بناؤه على ما يستحقه من علامات النصب لو كان منصوباً ، كقولك : لا رجل ولا رجلين ولا ضاربات ، ونحو ذلك ، وإنما بيى الفرد لضمينه معنى « من » ، لأن معنى قولك : لا رجل في الدار لا من رجلٍ ، بدليل أنهم لا يفتنون إلا لشبهه بمبنى الأصل ، وأيضاً فإن المعنى على تأكيد النفي في ( لا رجل ) بخلاف ( لا رجل ) وقد ثبت تأكيد النفي بـ ( من ) فوجب تقديره ، وإنما لم يبين المضاف والمشبه به ، والمعنى معنى ( من ) فيهما ، إما لأنهم كرهوا أن يوهما التركيب في أكثر من كلمتين ، وإما لأن الأضافة قابلت أمر التشبه لضعفه ، ثم أخذ يبين حكمه عند فقدان بقية الشروط ، فقال : « وإنَّ يَكُنْ معرفةً أو فُصِيلاً » يعني : لو فصل بينه وبين ( لا ) فقوله : « وإنَّ يَكُنْ معرفةً » يبين لفقدان النكرة ، وقوله : « أو فصلاً » يبين لفقدان كونه يليها ، ولما كان حكم انقضاء هذين الشرطين واحداً (٢) ، جمع

(٢) في النظم ( وإن ) .

(٢) في ل : ( واحد ) وهو وهم .

بينها وحكمها الرفع والتكرير ، تقول : لا زيد في الدار ولا عمرو ،  
ولا في الدار رجل ولا امرأة فترفعها وتكرر ( لا ) أما الرفع في  
( لا زيد ولا عمرو ) فلتعذر الأعراب بالنصب والبناء للذهب  
مقتضيها ( ١ ) ، وأما التكرير فليحصل التعدد الذي هو من موضوع  
ما يدخل عليه ( لا ) ، ولو قيل الرفع والتكرير ، لأنه في المعنى جواب :  
أزيد في الدار أم عمرو ؟ فليل لا زيد في الدار ولا عمرو لكان جيداً ،  
وأما الرفع عند الفصل ، فلضعف العامل ، وأما التكرير ، فلتبين أنها  
النافية لما ذكر معها ، ولو قيل فيها أيضاً ، لأنه جواب في الدار رجل  
أم امرأة ، لكان جيداً ، وقوله : « وفي قضية ولا أبا حسن ، تأويله  
نكرة وجه حسن / يورد اعتراضاً في دخول ( لا ) على المعرفة [ ٤١ و ]  
من غير تكرير وأجيب عنه بأنه مقدر مثل أبي ولا مثل أبي حسن ،  
خلف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فتكون ( لا ) إنما دخلت  
على نكرة بهذا التأويل وهو المراد بالمثل ، لأنهم لا يعنون بذلك معنى  
ولا علي بن أبي طالب ، لأن انتفائه معلوم ضرورة » ، وقوله : « ونحو  
لا بيع ولا خلال خمسة أوجه به نختال » يقول : إذا كررت ( لا )  
ودخلنا على ما يكون مبنياً معها ، لو لا التكرير كان لك فيها خمسة  
أوجه ، ثم أخذ بين الخمسة ، فقال : « الرفع والنصب بشان  
صحاح ، يعني : فتح الأول ورفع الثاني ، ورفع الأول ونصب الثاني ،  
فهذان وجهان ، وقوله ، « والرفع جَوَزٌ فيها والفتح » يقول :  
والوجه الثالث أن يكونا مرفوعين معاً ، والرابع أن يكونا مفتوحين معاً .  
ثم قال : « والخامس أرفع أولاً بضعف » أي : والخامس أن  
ترفع الأول على ضعف ، وتفتح الثاني ، أما رفع الثاني فعطف على

( ١ ) في ( ل ) : ( مقتضيها ) .

المحل على زيادة ( لا ) ، وأما نصبه فعطف على اللفظ ، وأما رفعها  
فلكراهة توهم امتزاج الفاظ متعددة في لغتهم ، فعدلوا عن هذه اللغة  
إلى الأصل في الرفع فيها كراهة التحكم ، أو لأنه جواب ( أرجل )  
في الدار أم امرأة ؟ ) فأنوا بالجواب مطابقاً للسؤال ، فإن قيل :  
فجوز ( لا رجل ) في الدار ) حيث يكون جواباً لقول القائل : ( أرجل )  
في الدار ؟ ) قلت : لا يقال : ( أرجل ) ، فإن قيل فجوابه ( لا )  
وحدسها ، وأيضاً فلا يلزم من مراعاة المناسبة في المتعدد مراعاتها في  
المفرد ، وأما فتحها فواضح على أن يكونا جملتين عطفت أحدهما على  
الأخرى ، وأما رفع الأول فعلى أن يكون ( لا ) بمعنى ليس ، واستعمالها  
كذلك ضعيف / وفتح الثاني واضح ، وقوله : « ألا كيلاً [ ٤١ ظ ]  
في عملٍ وبمعنى ، بقول : إذا دخلت الهمزة على ( لا ) ، فعملها باقٍ ،  
وإن تغير المعنى إلى العرض والاستفهام والتمني ( ٢ ) ، فالعرض كقولك :  
ألا تزول عندنا ، والتمني ( ٣ ) ألا ماء اشربه ، والاستفهام يجي على  
التمني كقولك : ألا رجل في الدار ؟ ، وقوله : « والنعت أولاً يليه  
مفرداً ، أخذ يذكر حكم إعراب نعت المني مع ( لا ) ، فقال : إن  
كان النعت أولاً يليه ، وهو مفرد كقولك : لا رجل ظريف فيها ( ٤ ) ،  
فلك في إعراب ( ظريف ) النصب على اللفظ ، والرفع على المحل ،  
ولك أن تبينه معه على الفتح ، وقوله : « والمعطف فأنصب فيه  
وارفعتنا ، بقول : وإن عطفت على ما ذكر ، فلك النصب أيضاً  
والرفع ، ثم مثل بقوله : « ولا أبّ وابناً ، فلك في ( ابن )

( ١ ) في ل : ( فجواب ذلك ) .

( ٢ ، ٣ ) في الأصل : التمني ، وما اثبتناه عن ل :

( ٤ ) ( فيها ) : ساقطة من ل :

النصب والرفع ثم قال : « وكذا ولا ابناً » بقول : لا غرق في الجوازين أن تكرر ( لا ) أو لا تكررهما ، وقوله : « وقد يجيء اللفظ في أب كـ » ، يقول : إن النكرة المفردة إذا ذكر بعدها ما يصح إضافتها إليه ، وفصل بينها باللام المضيئة ، كقولك : لا أب لزيدٍ ولا غلامين لعمرو ، ولا ناصحين لخالد ، فاللغة التصحيحية أن تبقى على بنائها على ما ينصب به كما ذكر ، وفيها لغة أخرى ، وهو أن يجرى على أحكام المضاف في الأعراب وغيره ، فيقال : لا أباً لزيدٍ ، ولا غلامي لعمرو ، ولا ناصحي لخالد تشبيهاً لها بالمضاف لمشاركتهما له في أصل معناه ، لأن معنى قولك غلام زيدٍ غلام لزيدٍ ، فلما شجبت به أجريت مجراه في الأحكام اللفظية كونه وليس ذلك بمضاف كما توهمه بعضهم ، لأنه لو كان كذلك لامتنع دخول ( لا ) عليه ، ولأنه كان يجب نصبه ، ولأن معنى قولك : لا أب لزيدٍ ، ومعنى لا أباً لزيدٍ سواء ، وانتصاب لفظ المضاف على الحال ، أي : يجيء مثل لفظ المضاف / ، وقوله : « وهو آيةٌ سلك » بقول : وهذا [٢٠٢] الحكم جارٍ في أي موضع وجد ، وقوله : وهو مبتدأ محذوف الخبر ، وآيةٌ سلكٌ بشرط جوابه في المعنى ما تقدمه من قوله : وهو أي وهو جارٍ ، وقوله : « ويظهر الأثر في الخمس » وفيه يقول : وإنما تظهر هذه اللغة في هذا التشبيه في الأسماء الخمسة ، لأنه أسقط ( ذو ) ؛ لأنها لا تجرى هذا المجرى في التثنية والجمع الصحيح ، أما في الأسماء الخمسة فلأن أعرابها في الإضافة ( ٢ ) في النصب بالألف وجب لها الفتح في الأفراد ، وأما في التثنية وجمع المذكر فلأنه في الإضافة يسقط نوله ، وفي الأفراد يثبت ، والظاهر أن جمع المؤنث الصحيح كذلك ،

( ١ ) ( في الإضافة ) ساقطة من ( ل م ) .

لأنه في الإضافة يحذف تنوينه كقولك : ضاربانك ، وفي الأفراد يثبت كقولك : لا ضاربت في النار ، فلأجل ذلك قال : ( والجمع صَح ) ، ليدخل الجمعان ، وقوله : « وغيرُ هذا لفظه لا يختلف ، يقول : وغير الخمسة والتثنية والجمع السالم لفظه لا يختلف في اللغتين ، ألا ترى أنك إذا قلت : لا غلام لزيد وقدرته مفرداً أوجبت له الفتحة ، وإذا شبهته بالمضاف لم يكن له إلا الفتحة ، فلا يجيء للفتن فيه لفظاً وأنا يقدران (١) تقدراً ، وقوله : « وإن يجيء في ذلك غير اللام » يقول : وإن أتى غير اللام « كقولك : لا أب فيها ، ولا رقيب عليها ونحو ذلك ، لم يكن فيه إلا البناء ، وسقطت لغة التشبيه بالمضاف ، لزوال مقتضى التشبيه ، وهي اللام التي يقررها بمعنى الإضافة : ثم قال :

### [ خبر ما ولا المشبهات بليس ]

خَبَّرَ مَا وَلَا بَمَعْنَى لَيْسًا  
يُنْصَبُ فِي الْحِجَازِ فَأَفْهَمُ كَيْسًا  
مَا لَمْ تَكُنْ إِلَّا أَوْلَمُ نَقْدًا  
وَلَمْ تَجِي كَلِمَةً إِنْ مِنْ بَعْدِ مَا  
لَوْ إِنَّ عَطَفْتَ مُوجِبًا فَرَأْسُ  
مَا أَنْتَ لِي مُخَا لَفًا بَلْ طَائِعُ [٤٢ظ]

أخذ بذكر السابع من المنصوبات المشبهات بالمفعول ، وهو خبر ما ولا بمعنى ليس ، واستغنى عن حده لقوله : « خبر ما ولا » ؛

(١) في ل : ( يقدران ) .

لأنه الذي يجبر به فيها ، وقوله : « في الحجاز » ؛ لأن نحيماً تقول :  
 ما زيد قائم ، فلا عمل عندهم لـ ( مَا ) ، وقال الله تعالى : ( مَا مَلَأَ  
 بِشَرًّا ) ( ١ ) و ( مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ) ( ٢ ) ، وقوله : « مَا لَمْ  
 تَكُنْ إِلَّا » .

شروط عملها عندهم أن لا تكون معها ( إِلَّا ) ، لثلاثا يتنافيا كما  
 تقدم لو قلت : ( ما زيدٌ إِلَّا قائماً ) لم يستقم ، وقوله : « ولم  
 تقدما ، يقول : شرط ثانٍ في عملها ؛ لأن عملها ضعيف فلم يعمل مع  
 الفصل لضعفها ، وقواه : « وَإِنْ عطفت موجبا فواقع » ، يقول :  
 وإن عطفت على منصوبها بموجب كبل ولكن لم يكن في المعطوف إلا  
 الرفع ، لثلاثا يتنافيا كما تقدم في ( إِلَّا ) ، لأنه يكون منفيًا بما لأنها  
 عملت النفي مثبتاً بيل أو لكن فيتنافيان . ثم قال :

## [ المجرورات ]

### [ الإضافة ]

ثم المضاف حَقَّضُوا مَا بَعْدَهُ  
 كَانَ لِمَعْنَى وَلِلْمَعْنَى عِنْدَهُ  
 فَالْمَعْنَوِي بِاللَّامِ أَوْ مَعْنَى مِينَ

- (١) سورة يوسف الآية : ٣١ .  
 (٢) سورة المجادلة الآية : ٢ . أول الآية (الذين يظهرون من  
 لسانهم) .

فِي جُلُوسِهِ أَوْ فِي لِيظَرَفٍ قَدْ هِنِي  
 هَلَامُهِ وَبَابُ سَاجٍ ثَانِي  
 وَمَكْرٌ لَيْلٌ تَالِكُ الْمَعَانِي  
 وَشَرْطُهُ أَنْ لَا يَكُونَ مَعْرِفَةً  
 وَالْخَمْسَةُ الْأَثْوَابُ بِبَصْرِ ضَعْفَةٍ  
 وَاللَّفْظُ كُلُّ صِفَةٍ مُضَافَةٍ  
 عَامِلَةٌ لَوْ لَمْ تَكُنْ إِضَافَةٌ  
 ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَظِيمُ الْحَظِّ  
 وَلَا يُفِيدُ غَيْرَ خَفِّ اللَّفْظِ  
 دَلِيلُهُ إِنْ وَضَعُوا الْمُتَكْرِرَ  
 بِهِ وَفِي التَّعْرِيفِ جَاءَ مُتَكْرِرًا  
 وَأَمْتَمَ الضَّارِبُ زَيْدٍ عِنْدَنَا  
 إِذَا لَيْسَ تَخْفِيفُكَ فِيهَا مُمَكِّنًا  
 وَالضَّارِبُ الرَّجُلُ شَبَّهُوهُ  
 بِالْحَسَنِ الْوَجْهَ فَجَوَّزُوهُ  
 / وَمَنْ يَقُولُ قَدْ أَضِيفَ الضَّارِبُ  
 يَقُولُ قَدْ أُجْرِي جَرِي ضَارِبُكَ [٤٣ و]  
 وَالْوَصْفُ لَمْ يُضَفْ إِلَى مَوْصُوفٍ  
 وَالْعَكْسُ فِيهِ الْمَنْعُ كَالْمَعْرُوفِ  
 وَتَحْوٍ : أَخْلَاقٌ نِيَابٌ أَوْ لَا  
 وَمَسْجِدُ الْجَامِعِ بِالْوَقْتِ أَنْجَلِي  
 وَتَحْوٍ : لَيْتُ أَسَدٍ مُمْتَلِعٍ  
 خِلَافَ كَيْسِ الْأَنْبِيَاءِ خُشَعٍ

لما انتهت المتصولات بعد المرفوعات أخذ يذكر المجرورات ،  
 والمجرور قسيان ، أحدهما مجرور بحرف الجر ، وسأقي حروف الجر ،  
 والثاني ما ينسب إليه اسم قبله بواسطة حرف جر مراد ، فلذلك يجر ،  
 وهذه الاضافة على قسمين : معنوية ولفظية ، فالمعنوي أن يكون المضاف  
 ليس بصفة مضافة إلى معموه كقولك : غلام زيد وباب ساج ،  
 و ( مَكْرُ اللَّيْلِ ) ( ١ ) ، وشرط المضاف في المعنوية أن لا يكون  
 معرفة ، وأجاز الكوفيون ( ٢ ) الخمسة الأثواب ونحوه ، ومنع البصريون  
 كغيره ( ٣ ) ، ولم يأت إلا في لغة ضميقة على خلاف القياس واستعمال  
 الفصحاه :

واللفظية أن يكون المضاف صفة مضافة الى ما كان معمولاً لها ،  
 مثل ضارب زيد ، وعظيم الحظ ، وحسن وجهه [ وأصله ضاربٌ  
 زيداً ، وعظيمُ الحظِّ ، وحسنُ وجهه ] ( ٤ ) ، وقوله : ولا يفيدُ  
 غيرَ حَفِّ اللَّفْظِ ، هـ

يريد أن المعنى على ما كان عليه لو لم يضيف ، وإنما يضاف على  
 سبيل الضخيف اللفظي : وقوله : ودليله أن وصفوا المنكرًا ،

( ١ ) سورة نبا الآية : ٢٣ . تكلمة الآية ( بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ  
 وَالنَّهَارِ ) .

( ٢ ) انظر الانصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٤٣٧ ، شرح الكافية  
 للمصنف ٥٢ .

( ٣ ) أي : كغيره من اضافة الصفة الى موصوفها والموصوف الى  
 صفته ، والاسم الى اسم غير مختلف عنه ، كل ذلك منه البصريون ،  
 واجازة الكوفيون .

( ٤ ) ما بين المعرفين زيادة من ( ل ) .

استدلال على أنه معنى الإضافة اللفظية على ما كان عليه المعنى في العمل ، فعنى ضارب زيد ضارب " زيداً يدل عليه قولهم : مرتت برجل ضارب زيد ، فلولا أنه نكرة لم توصف به النكرة ، ويدل عليه امتناعهم من أن يصفوا به للفرقة ، فلا يقولون : مرتت بزيد ضارب عمرو على أن يكون صفة ، ولو كانت معرفة لوصف به المعرفة ، وقوله : « ولمتنع الضارب / زيد عندنا » ، يقوله : ولما [ ٤٣ ظ ] فهم المحققون أنها لا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ لم يجزوا الضارب زيد ؛ لأنك لم تفد فيه (١) معرفة بالإضافة كما تفيدها في الثنى والمجموع ، وفي المجرى عن اللام ، واجلزه المترجم . وقوله : « والضارب الرجل شبهوه » ، يعترض به على مسألة الضارب زيد ، وهو أنهم أضافوا من غير إفاضة تخفيف ، وأجاب عنه بأن هذا مشبه بالحسن الوجه ، يقول : كما نصبروا الوجه تشبيهاً بالضارب الرجل ، خفضوا الرجل تشبيهاً بالمختار في الحسن الوجه . وقوله : « ومن يقول : قد اضمف الضاربك » ، يقول : قد اجري مجرى ضاوبك ، وهذا اعتراض آخر كالأول على من يزعم أن قولهم الضاربك مضاف إلى المضمر ، وهو قول الأكثرين ، فقد تحققت إضافة اللفظية من غير تخفيف ، كان كالضارب زيداً ، وأجاب عنه بأن باب (٢) ( ضاربك ) مضاف بأنفاق ، وفيه تخفيف تقديري لالفتي ، إذ لم ينطق بأسم فاعل عامل في ضمير متصل ، فصار التخفيف فيه مرفوضاً لأمر إليه ، فأجرى الضاربك مجراه ، وقوله : « والوصف لم يوصف إلى موصوف » يقول : لا يجوز إضافة الصفة إلى موصوفها ، لا تقول في رجل قائم :

(١) ( جنسه ) في ل .

(٢) ( باب ) ماقطة من ل .

قام رجل ، لأن الموصوف المقصود به الدلالة على الذات والصفة المقصود بها الدلالة على المعنى ، وأيضاً الصفة اسم منسوب الى ما قبله ، والمضاف اسم منسوب الى ما بعده فيتناهيان ، وأيضاً فكل مضاف مقدر بحرف الجر ، ولا يستقيم في مثل ذلك تقدير حرف الجر ، وقوله : « والعكس فيه المنعُ كالمعروف » يعني : بالعكس إضافة الموصوف الى صفته ، يقول : إنه واضح المنع ؛ لأن المضاف مقصود به الذات لا المعنى ، والصفة مقصود بها المعنى لا الذات فيتناهيان ، / وأيضاً فلا يستقيم فيه تقدير حرف الجر ، وقوله : [ ٤٤ و ] « ونحو أخلاق ثياب أولاً ، أورد اعتراضاً على ما ذكر امتناعه على مذهب البصريين ، فأخلاق ثياب ظاهر في إضافة الصفة الى موصوفها ، لأنهم يقولون : ثياب أخلاق فاذا قالوا : أخلاق ثياب ، فقد أضافوا الصفة الى موصوفها ، ومثله بحق عمامة وجرّد قطيفة فقد أضافوا الصفة الى موصوفها ، وتأويل ذلك عند البصريين أنهم قالوا : ثياب أخلاق فحذفوا الموصوف فبقى أخلاق محتملاً أن يكون ثياباً وغيرها ، فأضافوه الى ما بينه كأضافة ثوب الى خز ، وكذلك ما أشبهه ، وقوله : « ومسجد الجامع » ( ظاهر في إضافة الموصوف الى صفته ، لأنهم يقولون : المسجد الجامع فإذا قالوا مسجد الجامع ) (١) فقد أضافوا الموصوف الى صفته ، وتأويله بالوقت ، أي تقديره مسجد الوقت (٢) الجامع ، يقول : كما يصح أن يوصف المسجد بالجامع يصح أن يوصف الوقت بالجامع ، لأن كلاً منها سبب لأجتماع الناس ،

(١) ما بين القوسين : ساقط من ل .

(٢) ( مسجد المكان الجامع ) ، وقد جاز ( مسجد الوقت الجامع ) ،

انظر حاشية الصبان ٢ / ٢٥٠ :

فحذف الوقت واضيف الجامع الى صلة الوقت لا الى صلة المسجد ، وكذلك قولهم : الجانب الغربي ، والبقلة الحمقاء ، ثم يقولون : جانب الغربي وبقلة الحمقاء ، على تأويل جانب المكان الغربي وبقلة الحبة الحمقاء ، لأنه كما توصف البقلة بالحمقاء توصف الحبة التي تنبتها ، وقوله : « ونحو : لَيْثُ أَسَدٍ مَمْنَعٌ » ، يقول : لا يضاف اسم الى اسم غير مختلفين في الدلالة بوجه كليث واسدٍ وحبسٍ ومنعٍ إذ لا معنى للإضافة في تخصيصٍ ولا تعريفٍ بخلاف كل نفسٍ وصينٍ لتخصصها بالإضافة لما فيه من العموم .

وَقُلْ عَصَايَ فِي عَصَامَتَهُمَا تُضَيَّفُ

وَهَكَذَا جَمِيعُ مَا جَاءَ بِالْأَلِفِ

/ يقول : إذا أضفت اسماً في آخره الف نحو : عصا ورحى [٤٤٤ظ]

ومسمى ومعلی ، فانك تأتي بياء المتكلم مفتوحة بعد الألف فتقول : عصاي ورحاي ومساي ومعلاي .

وَعَنْ هُدَيْلٍ كُلُّهُ قَدْ شُدِّدَ

مَا لَمْ يَكُنْ تَنْثِيَةً لَكَ الْفِيدَا

يقول : « وهديل » تقلب الألف الى أصلها وتدغمها في بياء المتكلم ، فتقول : عصي ورحي ما لم يكن الألف الف تنثية في مثل ضاربان وكاتبان ، فان الاتفاق على بقائها والاتيان بياء المتكلم بعدها لما فيها من الدلالة على التنثية ، وعلى الرفع أيضاً ، فكروها أن يغيروها فيخلوا ، أو لأنها لا اصل لها يرد اليه بخلاف ما تقدم . وقوله :

وَالْبَيَاءُ أَدْغَمَتْهُمَا وَقُلْ قَاضِيًا

كَذَلِكَ الدَّوَاؤُ كَمَا سَلِمِيَّا

يقول : إن كان آخر الاسم بياءً مثل قاضٍ في الأفراد رفعاً ونصباً

وجراً ، ومثل قاضيين في النصب والجر ، فان النون تذهب الإضافة كما تذهب الثنون ، ومثل قاضيين في النصب والجر ، الياء الأولى إن لم تكن ساكنة سكنت ثم ادغمت في ياء المتكلم ، تقول في الأفراس جاءني قاضي ورأيت قاضي ومررت بقاضي ، وفي التنبيه رأيت قاضي ، ومررت بقاضي ، وفي الجمع رأيت قاضي ، ومررت بقاضي ، وإن كان آخر الاسم واواً ، وذلك لا يكون إلا في رفع جمع المذكر السالم ، كقولك جاءني مسلمي وأصله مسلموي اجتمعت الواو والياء بعد حذف النون للاضافة ، وقلبت الواو ياء ، وادغمت في ياء المتكلم على المقياس .  
وقوله :

”مُصْرَخِيٌّ“ مِثْلُ ”قَاضِيٍّ“ سَوِيٌّ

وَهَمْزَةٌ بِكْسِرَةٍ كَمَا رَوَى

يقول : ان ( مُصْرَخِيٌّ ) جمع ( مُصْرَخٍ ) جمع تصحيح ، وأصله مصرخيني ، مثل قاضيين ، في الجمع حدثت النون للاضافة ، فأجتمعت ياء الاعراب ، وياء المتكلم فوجب / الادغام كما وجب في قاضي [٥٤] في الجمع سواء ، وقرأ حمزة ( بِمُصْرَخِيٍّ ) ( ١ ) بكسر الياء ( ٢ )

( ١ ) ( وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرَخِيٍّ ) سورة ابراهيم الآية : ٢٢ .

( ٢ ) اختلف في ( بِمُصْرَخِيٍّ ) ، فقرأ حمزة بتحريك الياء الثانية بالكسر ووافقه الأعمش في لغة بني ربوع ، واجازها قطرب ، وقال القراء : « حدثني القاسم بن معن عن الأعمش عن يحيى انه خفض الياء ولعله من وهم القراء ، ، والباقون بالفتح . كتاب السبعة في القراءات ص ٣٦٢ ، التيسير ص ١٣٤ ، الحجة لابن خالوية ص ١٧٨ ، معاني القرآن للقراء ٢ / ٧٥ ، البيان في غريب اعراب القرآن ٥٧/٢ ، تحالف فضلاء البشر ص ٢٧٤ .

وهي لغة ليست بالقوية في جميع هذا الباب . وقوله :

باب "حواري" كظبي ظنوي

وجاء حواري بفتح مروي

يقول : إن [ باب ] (١) حواري المضاف الى ياء المتكلم قياسه ان يكون كظبي ودلوي ، لأن قبل حرف العلة ساكناً ، فقياسه أن يجري مجرى الصحيح في الأعراب والاضافة ، فيقال : هذا جواري ومررت بجواري ورأيت حوارياً ، كما يقال : هذا ظبي ورأيت ظيباً ومررت بظبي ، فاذا أضفته الى ياء المتكلم فقياسه ان يقال هذا حواري كما يقول هذا ظبي وكروسي ، وقد جاء فيه حواري كأنهم استعملوا كسرتين وثلاث ياءات فحذفوا ياء المتكلم وابدلوا من الكسرة فتحة ، وفي الحديث الصحيح : ( لكل نبي حواري وحواري الزبر ) (٢) فالقياس كسر الياء كما تقدم ، وروي بفتحها ، وهو اختيار ابن وضاح (٣) ، وإليه قال : وجاء حواري بفتح مروي . ثم قال :

(١) ( باب ) : زيادة عن ل .

(٢) الحديث ذكره الإمام أحمد بن حنبل في مسنده ٢ / ٨٩ ،

١٠٢ ، ١٠٣ ، ٣ / ٣٠٧ ، ٣٢٤ ، ٣٢٨ .

(٣) هو محمد بن وضاح بن بزيع مولى عبد الرحمن بن معاوية بن

هشام ، محدث عن أهل قرطبة ، رحل الى الشرق واخذ عن كثير من

العلماء ، وعاد الى الأندلس صنف عدة كتب في الفقه والحديث :

( ت ٢٨٦ هـ ) . ترجمته في بغية الملمس ص ١٣٢ ، لسان الميزان

٥ / ٤١٦ ، فهرست ابن خبير ص ١٥٠ ، ٢٥٥ ، ٢٧٤ ، الاعلام

٧ / ٣٥٨ .

## [ احكام الاسماء الستة في الاضافة ]

وَقُلْ اَبِي ثُمَّ اَخِي ثُمَّ تَحِي  
 نَمْ هَنِي وَفِي "خَيْر" مِّنْ قَبِي  
 وَانْ قَطَعْتَ قَابٌ ثُمَّ حَمْ  
 نَمْ اَخٌ نَمْ هَنَّ نَمْ فَمْ  
 حَمْ كَخَبٌ نَمْ دَلْوٌ وَعَصَا  
 وَقُلْ هَنَّ مِثْلُ يَدٍ مُسْتَخْلِصًا

اخذ يذكر احكام الاسماء الستة (١) ، اذا اضيفت الى ياء المتكلم  
 او قطعت عن الإضافة ، وقال : « في "خير" من في » ، لأن فيه  
 لغتين : احدهما في وجهها انه في الافراد فم ، كما يقال : أبٌ  
 وأخٌ ، وكما قيل أبى وأخى فكذلك يقال : في ، والفصيح في في  
 الأحوال الثلاث ، لأن [ ٤٥ ظ ] الوجه الذي أوجب أن يقال فيه /  
 فم في الأفراد زال عند الإضافة ، وذلك أنهم لما افردوا أبدلوا الواو  
 ميماً كراهة أن يتحرك ، وما قبلها مفتوح فتقلب الفأ فيحذف لألقاء  
 الساكنين ، فيبقى الاسم على حرف واحد وليس في لغتهم اسمٌ  
 متمكن على حرف واحد ، فأبدلوا الواو ميماً ليقبل الحركة ويبقى ،  
 فلما اضيف زال الموجب لقلب الواو ميماً للذهاب الثنون فرجعت (٢)  
 الواو ، ولا يكون ما قبلها في بابها إلا مضموماً ، فصار فوي فقلبت  
 الواو ميماً او ادغمت وكسر ما قبل الياء فصار ( في ) في الأحوال

(١) في ل : ( الخمسة ) .

(٢) في ل : ( فوجبت ) وهو تحريف .

الثلاث فبين أن الظاهر من اللغتين ضعيفة ، وأن الخفيفة منها هي القوية  
 الفصيحة ، ولم يذكر ( ذو ) لأنها لا تضاف الى مضمرة ، ولا تقطع ،  
 وقوله : « حُم كخبه نم دلو وعصا » ، يقول : إن في ( حم )  
 لغات غير ما ذكر ، فاللغة الأولى حوك في الإضافة وحم في الأفراد .  
 واللغة الثانية أن يجري كخبه ، يقال : حوك في الإضافة ، وحم في  
 الأفراد . واللغة الثالثة أن يجري حمى دلو ، يقال حوك وحمو ،  
 واللغة الرابعة أن يجري حمى عصا ، يقال : حاك وحا . وقوله :  
 « وَقُلْ هُنَّ مِثْلُ بَدِي مُسْتَخْلِصًا » .

يقول : وفي هن ( ١ ) لغة ثانية : وهي أن يجري حمى بدى ، فهي  
 وإن وافقت اللغة الأولى في الأفراد ، [ لکن ] ( ٢ ) خالفها في  
 الإضافة ، لأنك تقول : في اللغة الأولى في الإضافة هنوك ، وتقول :  
 في هذه هنك كما تقول : يدك . ثم قال :

### [ التوابع ]

### [ النعت ]

النَّعْتُ تَابِعٌ أَيْ لِمَعْنَى

بَدَلٌ فِي مَتَّبِعِهِ وَأَعْنَى

لَمَّا فَرَّغَ مِنَ الْمَعْرِبَاتِ الْأَصُولِ ، أَخَذَ بِذِكْرِ التَّوَابِعِ ، وَهِيَ مَا  
 نَبَتْ لَهَا الْأَعْرَابُ فِرْعَاءً عَنْ غَيْرِهَا ، وَهِيَ النَّعْتُ ، وَالْمَطْفُ ، وَالتَّأَكِيدُ ،

( ١ ) ( يقول وفي هن ) : ساقطة في ل .

( ٢ ) ( لکن ) : زيادة من ( ل ) .

والبديل ، وعطف البيان . / فقال في حد النعت : تلجع يدل على [٤٦] معنى في متبوعه ، نقول : مررت برجل عالم ، ( فعالمٌ ) تلجع يدل على معنى وهو العلم في متبوعه ، وهو رجل ، وهكذا جميع الباب .  
وقوله :

لِعَرَضِ التَّخْصِيصِ وَالتَّوْضِيحِ

وَقَدْ تَجِي لِدَمٍ أَوْ مَدِيحٍ

( تبين لفائدة النعت ؛ لأنه التخصيص في النكرات والتوضيح في المعارف ، وقوله : « وَقَدْ تَجِي لِدَمٍ أَوْ مَدِيحٍ » ( ١ ) ، يقول : وقد يأتي النعت لمجرد الشناء ولمجرد اللد ، كالأوصاف الجارية على اسم الله ، فإنما هي لمجرد الشناء والمدح ، وأما اللد ، فكقولك : فعل فلان الفاسق الخبيث ، بعد وضوحه . وقوله :

وَالتَّخْبِيرِيَّةُ تَكْلِيهِ الْمُنْتَكِرَا

وَصِفَاءً كَمَا جَاءَتْ كَذَاكَ تَخْبِرَا

يقول : والجمل الخبرية توصف بها النكرات ، كما جاءت أخباراً ، وقال : ( الخبرية ) لتخرج الأنشائية ، فإنها لا يوصف بها كما لاتأتي أخباراً لما بينها من المنافاة ؛ لأن الخبرية تحتل الصدق والكذب ، والأنشائية لا تحتل ذلك ، نقول : مررت برجل قام أبوه ، ومررت برجل أبوه قائم ، وإنما لم توصف بها إلا النكرات ؛ لأن الوصف بها إنما كان في المعنى بالخبر كأنك قلت : ( قائمٌ أبوه ) فيها .  
والخبرية لا تكون إلا نكرة ، فلا يستقيم أن يوصف بها إلا النكرة . ثم قال :

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ل .

وَوَصَلُوا بِهَا بِهِ تَمَلُّقُهُ

كَرَّجُلٍ مُسْتَحْسِنٍ تَمَلُّقُهُ

يقول : كما يوصف بالمعنى المختص بالموصوف بوصف بالمعنى الذي هو في الحقيقة لمتعلقه . ثم مثل بقوله : « كَرَّجُلٍ مُسْتَحْسِنٍ تَمَلُّقُهُ » فقوله : مستحسن جرى وصفاً على رجل ، وهو في المعنى لأمر يطلق به ، وهو تعلقه . وقوله :

فَأَوْلُ يَتَّبِعُهُ فِي عَشْرَةٍ

إِعْرَابُهُ تَعْرِيفُهُ وَالنَّكِرَةُ [٤٦ ظ]

إِقْرَادُهُ تَثْنِيَّةٌ وَجَمْعٌ

مُدَّسَرَةٌ مُؤَنَّثَةٌ وَأَسْتَرْجَوْا

وَالثَّانِي يَتَّبِعُ فِي الْخَمْسِ الْأُولَى

لَأَنَّهُ كَالْفَعْلِ جَارٍ فِي الْعَمَلِ

مِثْلُ رِجَالٍ قَاعِدَةٍ هَلُمَّا فِهِمْ

لَا قَاعِدُونَ وَعَظِيمٌ شَأْنُهُمْ

وَالْمُضْمَرُ الْوَجْهَانِ فِيهِ خَصَصًا

وَلَا تَكُونُ صِلَةً أُنْجَسًا

فَلَا تَصِيفُ ذَا الْإِلَامِ بِالْإِشَارَةِ

وَعَكْسُهُ يَلْزَمُ فِي الْعِبَارَةِ

إلى آخرها يقول : فالتعت الذي هو في المعنى مختص بالمتعوت يتبعه في عشرة ، في إعرابه ثلاثة ، الرفع ، والنصب ، والجر ، والتعريف ، والتنكير ، والأفراد ، والثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث . ولا يعنون أن العشرة تجتمع ، لأنها أنواع متضادة الأفراد ؛ وإنما يعنون أنه لا بد في كل نوع من واحد ، فن الرفع ، والنصب ، والجر أحدها ،

ومن التعريف والتذكير أحدهما ، ومن الأفرادِ والثنية والجمع أحدهما ،  
ومن التذكير والتأنيث أحدهما ، فلا بد من أربعة من هذه العشرة  
للقسم الأول ، وإنما كان كذلك ؛ لأنه هو المنعوت في المعنى فوجب  
مطابفته فيما ذكر ، وقوله :

والثاني يتبعُ في الخمسِ الأولِ

لأنَّهُ كالفعلِ جارٍ في العملِ

يقول : في القسم الثاني من النعت يتبع المنعوت في الخمس الأول :  
الرفع ، والنصب ، والخفض ، والتعريف ، والتذكير ؛ لأنه في المعنى  
له باعتبارها ، ولا يتبعه في الخمس الآخر ، لأنه باعتبارها معها كالفعل  
مع فاعله ، وقد علم أن الفعل لا يضمّر فيه قبل ذكر الفاعل ، فلا  
يكون إلا مفرداً فكذلك هذه ، وكذلك التذكير والتأنيث إنما يذكر  
ويؤنث للرافع للفعل إذا كان الفاعل مذكراً مجرد عن العلامة ، وإن  
كان مؤنثاً أنت بخلاف القسم الأول ، فإنه للمنعوت بالأختبارات كلها ،  
ألا ترى أنك إذا قلت : مررت برجلين عالين ، ففي ( عالين )  
/ ضمير الرجلين [ ٤٧ و ] فوجب أن يثنى ، وكذلك الجمع ، وكذلك  
التذكير والتأنيث ، فلذلك وجب أن يقول : مررت برجال قاعدٍ  
غلمانهم ، ولا تقل قاعدين ، وفي ذلك إشارة إلى قعود غلمانهم ؛  
لأنه لا ضمير فيه فجوزوا الجمع ليتطابق مع من هو له لما لم يكن  
مانع ، وقوله : « والمضمّر الوجهان فيه خصصاً » ( يقول : والمضمّر  
لا يكون موصوفاً ولا صفة ، وقوله : « ولا تكونُ صفةً إخصصاً » ،  
يقول : ولا تكون الصفة أخص من الموصوف بل يكون الموصوف  
مساوياً أو أخص ، ولذلك قال : « فلا تصيفُ ذَا اللّامِ بالأشارة » ،  
لأن اسم الإشارة أخص من المعرف باللام ، فلذلك لم تجر عليه صفة ،

لا تقول : مررت بالرجل هذا وأنت تعني الصفة ، كما تقول : مررت  
 بزيد هذا ، وإنما لم تكن الصفة أخص ؛ لأن الموصوف هو المقصود  
 بالنسبة ففكرهوا أن يكون لغير المقصود مزية في الدلالة : وقوله :  
 « وعكسه يلزم في العبارة » ( ١ ) ، يقول : ولا يوصف اسم الإشارة  
 إلا بما فيه الألف واللام ، ولا تقول : مررت بهذا هلام الرجل ،  
 وإنما كان كذلك من جهة أن اسم الإشارة مبهم للذات ، ففكرهوا أن  
 يصفوه بالعوارض قبل تحقق الماهية ، والذي يدل على الماهية أسماء ( ٢ )  
 الأجناس ، وهي مفردة ، وتعريفها بالألف واللام فن ثم وجب وصلها  
 بما فيه الألف واللام . ثم قال :

### [ عطف النسق ]

العطفُ تابعٌ مع المتبوع  
 ينسبُ فيهما إلى الجميع  
 واعطف على المرفوع وهو متصل  
 بشرط تو كيد له بمنفصل  
 واعطف على المضمَر يأتي جرًّا  
 بشرط أن تُعبد ما قد جرًّا  
 أخذ يذكر الثاني من التوابع ، وهو العطف ، فقال في حده :  
 تابع ينسب إليه / مع متبوعه ، وليس في التوابع ما يشاركه في [ ٤٧ ظ ]  
 ذلك وقوله : « واعطف على المضمَر يأتي جرًّا » ، يقول : شرط

( ١ ) ما بين القوسين : ساقط من ل .

( ٢ ) ( أسماء ) : ساقطة من ل .

العطف على الضمير المجرور أن تعبد الجار حرفاً كان أو مضافاً ،  
 كقوله ( وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ ) (١) ، وقوله : ( بَيِّنِي  
 وَبَيِّنْكُمْ ) (٢) ، لأن الضمير المجرور شديد الإتصال ، فكان  
 كالجزم فأعادوا العامل ليكون في الصورة كالمستقل فقرأ من أن يطفوا  
 على ما هو كالجزم ، وقد قرأ حمزة ( تَسْلَهُ لَوْ نَبَهُ وَالْأَرْحَامُ ) (٣)  
 بالخفض (٤) ، والأول أفصح ، وقوله : ( يَا أَيُّهَا جِرَّاءُ أَيُّ جِرَّوْرَاءُ )  
 وهو نصب على الحال من الضمير في ( يَا أَيُّ ) ، وقوله : ( مَا قَدَّ  
 جِرَّاءُ ) ، جر الثاني فعل ماضٍ أي العامل الذي قد جر الأول :  
 وقوله :

وَالْعَطْفُ فِي حُكْمِكَ كَالْمَتَّبِعِ  
 فَإِنْ أُنِجْتُمْ كَالْمَقْطُوعِ

(١) أول الآية : ( وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ ... الخ )  
 سورة الأحزاب : ٧ .

(٢) ( لَقَضِي الْأَمْرُ بَيِّنِي وَبَيِّنْكُمْ ) سورة الأنعام الآية : ٥٨ .

(٣) سورة النساء الآية : ١ .

(٤) اختلف في ( الأرحام ) فقرأ حمزة بخفض الميم عطفاً على  
 الضمير المجرور في به على مذهب الكوفيين ، أو أحمداً بفتح وحذف  
 للعلم به وجر على القسم تعظيماً للأرحام حثاً على صلتها ، وجوابه الله ،  
 والباقون بالنصب عطفاً على لفظ الجلالة وتقديره ( واتقوا الله ،  
 والأرحام ، أن تقطعوها ) ، وقد رجح المصنف رأي البصريين في هذه  
 المسألة ، والأول أفصح . كملب السبعة في القراءات ص ٢٢٦ ، الحجة  
 لابن خالويه ص ٩٤ ، التيسير في القراءات السبع ص ٩٣ ، البيان في  
 غريب القرآن ١ / ٢٤٠ ، اتخاف فضلاء البشر ص ١٨٥ .

مَا أَنْتَ قَائِمًا وَلَا مُنْطَلِقٌ

عَمْرُو بْنُ رَفِيعٍ وَأَوَّابٌ قَدْ حَقَّقُوا

يقول : إن المعطوف يشترط في صحته ما يشترط في صحة المعطوف عليه ، فإذا قلت : زيد قائم وعالم ، فلا بد من ضمير في ( عالم ) ، كما لا بد منه في ( قائم ) ، ولذا قلت : جاءني الذي قام أبوه ، وسافر غلامه ، فلا بد من ضمير في الجملة الثانية ، كما لا بد منه في الجملة الأولى .

وقوله : «فإن أبتى فأجمله» كالمقطع ، يقول : فإن لم يستقم المعطف لقوات المصحح فأجمله مستقلاً لا معطوفاً على ما تقدر عطفه عليه . ثم مثل بما يلحق للمطف ، وهو قوله : «ما أنت قائمًا ولا منطلقٌ» ، يقول : لو جعلت «منطلقٌ» معطوفاً على قائم خففتها أو نصبتها ، أو رفعتها (١) لم يستقم لما يلزم من ضمير في منطلق يعود على المخبر عنه ، ولا ضمير فيجعل قوله : «ولا منطلقٌ عمرو» جملة من مبتدأ وخبر / مطبوعة على الجملة الأولى ، كأنه قيل [٤٨ و] ما أنت قائمًا ولا عمرو منطلق ، ولو قلت : ليس زيد قائمًا ولا منطلقًا عمرو جاز في «مطلقاً» ، النصب لا على أن يكون معطوفاً على «قائمًا» ، فإن المانع واحد ؛ وإنما يكون جملة ليس ، قدم خبرها على اسمها ، كأنه قيل ليس زيد قائمًا ولا عمرو منطلقاً ، فقدم الخبر ، فإن قلت : فأجمل الأولى كذلك ، قلت : لو كان خبر ما يتقدم عليها كانت كذلك ، وإذا تعلم تقديم خبرها الأصلي ، فلتن ينملي تقديم الفرعي أجدر ، فإن ورد عليك في هذا الباب قولهم : الذي يطير فيغضب زيد الذباب ، من حيث كان يطير صلة الذي ، ولا بد من ضمير يعود

(١) في ل : ( خففتها ، أو نصبتها ، أو رفعتها ) :

عليه ، وقد عطف ( فيغضب ) عليه ، ولا ضمير يعود ، فالجواب  
أن هذه فاءُ السببية لا فاء العطف ، ألا ترى أنك لو قلت . الذي  
يطير ويفضب زيداً أو لم يفضب زيد لم يستقم : قوله : ( ١ )

العطفُ عندَ عاملين مرتفِضٍ  
إلا إذا قدّمَ فيه المنخْلِضُ

في بيئتنا أحببنا والدارِ

عمرو وخلفُ سيويه جارِ

وقد أجازَ في الجميع القراء

وليس ما أجازهُ مستقرى

اختلف الناس في صحة العطف على عاملين ، وهو أن يتقدم معمولان  
لعاملين مختلفين يعطف عليهما معاً بماطفٍ واحد ، وصورته : زيد  
في الدار وعمرو الحجرة ، أو في الدار زيد والحجرة عمرو ، ولا بد  
أن يكون أحدهما مجروراً وإلا كان المعمولان لعامل واحد ، كقولك :  
إن زيدا قائم وعمراً منطلق ، وكان زيد قائماً وعمرو منطلقاً ، ولا خلاف  
في مثل ذلك .

وقد منع سيويه العطف على عاملين مطلقاً ، وأجازهُ القراء مطلقاً ،  
وفصل جماعة من المتقدمين / والمتأخرين ، فأجازوه إن [ ٤٨ ظ ]  
قدم المجرور ، وعطف على ترتيبه ، ومنعوه إن جاء على خلاف ذلك  
وهو المختار : قال الله تعالى : ( واختلاف الليل والنهار )  
إلى قوله ( آيات ) ( ٢ ) فعطف ( واختلاف ) على قوله : ( وفي )

( ١ ) انظر هذه المسألة في شرح الألفية لابن عقيل - ٢ / ٢٢٨ ،

شرح الأشموني ٣ / ٩٦ .

( ٢ ) سورة الجاثية الآية : ٤ ، ٥ .

تَخْلُقِكُمْ ) و ( آياتٍ ) على ( آياتٍ ) ، وتأويل سيبويه (١) بأن آيات الثاني والثالث تؤكد بعيد ، فإنا نقطع بأن المراد من ( آياتٍ ) الأول غير المراد من ( آياتٍ ) الثاني ، وكذلك الثالث إذ المعنى أن في كل واحد مما ذكر ( آياتٍ ) ، فكيف يستقيم أن يؤول بالتأكيد ، وقال تعالى : ( لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ) (٢) ثم قال : ( وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا ) (٣) ، وهو ظاهر في عطف ( الَّذِينَ كَسَبُوا ) على ( الَّذِينَ أَحْسَنُوا ) ، وعطف ( جزاءُ سيئةٍ يمثليها ) على قوله : ( الْحُسْنَىٰ ) ، وقوله : « في بيتنا أحببنا والدارِ عمرو » ، تمثيل لما تقدم فيه المنخفض ، ثم قال : « وخلفُ سيبويه جارٍ » ، يقول : إن سيبويه خالف في الجميع حتى تأول التأويل البعيد محافظة على ما ارتكبه : وقوله : « وقد أجازَ في الجمعمِ المرآ » ، أي : والقراء يجيز العطف في الباب جميعه ، وهو بعيد ، إذ لم يثبت مثله مع كثرة وقوع مثله ، وهو معنى قوله : « وليسَ ما أجازهُ مستقرى » ، إذ لم يحصل منهم بالإستقراء مع كثرة المستقرئين ، فدل على امتناعه . ثم قال :

(١) النظر للكتاب ١ / ٣٢ ، ٣٣ ، وفي الحاشية ناقش الشتمري

الآيات الثلاث ووضح رأي سيبويه فيها .

(٢) سورة يونس الآية : ٢٦ .

(٣) سورة يونس الآية : ٢٧ .

## [ التأكيد ]

تَأْكِيدُهُمْ مَتَّبِعُوهُ قَدْ قَرَّرَا

في نسبة أو في شمول (١) حَصْرًا  
أخذ يذكر التأكيد ، وحده بأنه تابع بقرر أمر المتبوع في النسبة أو  
الشمول ، فالأول كقوله : جاء زيد نفسه ، والثاني كقولك [ جاء ] (٢)  
القوم كلهم . وقوله :

إِنْ كُرِّرَ اللَّفْظُ فَتَقُلُّ لَفْظِي

وغيرُ تَكَرُّرٍ فَتَعْنَوِي

يقول : ان التأكيد على ضربين : لفظي ، ومعنوي ، فاللفظي أن  
تكرر اللفظ بعينه ، نحو : جاءني زيد زيد ، وهو جارٍ في الأسم [ ٤٩ و ]  
والفعل والحرف والجملة . والمعنوي بألفاظ معصورة ، وهي التي  
علدها بقوله :

الْفَظُّ لَمْ يَسَّ وَعَيْنٌ وَكِلَا

وَكَلَّةٌ أَجْمَعُ وَاللَّيْ تَلَا

فَالْأَوْلَى أَنْ يَأْخُتِلَفَ الصَّبِيحُ

وَيَضْمِيرُ مَعْنَاهُ مُسْتَوْغٍ

وَقُلْ كِلَا تَخْتَصُّ بِالْمَثْنَى

وَكُلُّهُ لِقَبْرِهِ فِي الْمَعْنَى

(١) ( شمول ) في ل ، وفي الأصل : ( حصول ) ولا يستقيم

معها الكلام .

(٢) جاء ا زيادة عن ( ل ) .

ثُمَّ الضميرُ فيها يُجَلِّي  
 وَأَجْمَعُ وَبَابُهُ كَكُلُّ  
 لَكِنَّهُ مُخْتَلِفٌ بِالصَّيغِ

إِذِ الضميرُ معهُ تَمْ يَسْغُ  
 [ يعني ] (١) والذي تلاها أكتع ، وأبتع ، وأبصع . ثم أخذ  
 يذكر كيف يستعمل فقال : « فالأول لأن باختلاف الصيغ ، يعني  
 بالأولين : ( نفسٌ وعينٌ ) ، يعني : تختلف صيغها ، أو يأتي الضمير  
 لمن هماله معها ، تقول : نفسه ، أنفسها ، أنفسهم ، نفسها ، أنفسها ،  
 أنفسهن ، وقوله : « وَقُلْ كَيْلًا تَخْصُ بِالْمَثْنَى ، يقول : ولا  
 يجري ( كَيْلًا ) إِلَّا عَلَى الثَّانِي خَاصَّةً ، كما أن ( كَلَّةٌ ) لا يجري إلا  
 على غير المثني ، وقوله : « ثُمَّ الضميرُ فيها يُجَلِّي » ( يعني أنها  
 يضافان إلى ضميرٍ من ههنا له ، كقولك : كَيْلًا مُمَا ، كَيْلًا هُمَا ،  
 وَكَلَّةٌ ، وَكَلَّتْهَا ، وَكَلَّتْهُمْ ، وَكَلَّتْهُنَّ » (٢) ، وقوله « وَأَجْمَعُ  
 وَبَابُهُ كَكُلُّ » ، أي : لا يجري إلا على غير المثني ، ويختلف باختلاف  
 الصيغ لا بضمير ؛ لأنه لا يضاف ، فنقول : أجمع ، أجمعون ، جميعاً ،  
 جمع ، وكذلك أكتع ، وأبتع (٣) ، وأبصع . وقوله :

كُلُّ لِيَدِي الْأَجْزَاءِ الَّتِي قَدْ تَفْتَرِقُ  
 بِالْحِسِّ أَوْ بِالْحُكْمِ حَتَّى يَنْسِقُ  
 فَتَمَامَ زَيْدٌ كَلَّتْهُ مَمْتَنِعُ  
 خِلَافَ بَيْعِ الْعَبْدِ كُلُّ أَجْمَعُ

- (١) ( يعني ) زيادة عن ل .  
 (٢) عما بين القوسين ساقطة من ل .  
 (٣) في الأصل ( ولف ) ، وليس لها معنى ، وقد صححت عن ل .

/ يقول : لا يؤكد بكل وبابه إلا ذو أجزاء يصح افتراقها [٤٩ ظ]  
 حساً وحكماً كقولك : جاء القوم كلهم ، واشتريت العبد كله ، وقوله  
 « حتى ينسق » ، أي : حتى يستقيم معناها ؛ لأنها وضعت لمغنى الشمول ،  
 فإن لم يكن المؤكد كذلك استغني عنها ، ألا ترى أنك إذا قلت ،  
 قام زيد كله لم يكن لقولك (١) : ( كله ) معنى ؛ لأنه معلوم ضرورة ،  
 ثم مثل بالمثالين ليوضحهما . وقوله :

وَالنَّفْسُ وَالْعَيْنُ بِرَفْعِ الْمُتَّصِلِ  
 يُشْرَطُ مِنْ قَبْلِ ضَمِيرٍ مُنْفَصِلِ  
 مِثَالُهُ ضَرَبْتَ أَنْتَ نَفْسَكَ  
 لَا بُدَّ مِنْ أَنْتَ فَخَذُّهُ تَمَسَّكَ  
 وَمَا سِوَى ذَلِكَ أَكْدُوهُ

يُغَيَّرُ شَرْطُ فِيهِ الزَّمَوُ  
 يقول : إذا أكد بالنفس والعين ضمير متصل مرفوع ، فلا بد أن  
 يفصل بينها بضمير منفصل مطابق للمؤكد ، كقولك : زيد جاء هو  
 نفسه ، وجاءهما أنفسهما ، وجاءوا هم أنفسهم ، وكذلك المضمرة المتكلم  
 والمخاطب ، فأما المنصوب المتصل والمجرور المتصل والمرفوع غير  
 المتصل ، فيؤكدان بغير شريطة ، كقولك : ضربتك نفسك ، ومررت  
 بك نفسك ، وأنت نفسك فعلت ، وغير النفس والعين يؤكد به من  
 غير شريطة ، كقولك جاءوا كلهم ، وخرجوا أجمعون ، وإنما خص  
 النفس والعين فيما ذكر بذلك لأنها يستعملان مستقلين كقولك : عرفت  
 ما في نفسك وشبهه ، والمرفوع المتصل كالجزم لشدة اتصاله فكرهوا

(١) ( لم يكن لقولك كله ) : ساقطة من ل . ولا يستقيم بدونها  
 المعنى .

أن يؤكدوا ما هو كالجزمِ بالمستقل فأتوا بالمضمر المتصل (١) ليجري  
المستقل على المستقل . وقوله :

وَلَا يُؤَكِّدُونَ إِلَّا الْمَعْرُوفَةَ

بِتَهِيمَةٍ جَمْعَاءُ أَجْرِيَتْ صِفَةً

/ قَدْ صَرَّتِ الْبِكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا

أَجَازَهُ الْكُوفِيُّ كَمَا قَدْ سَمِعْنَا [٥٠ و]

يقول : ولا تؤكد إلا المعارف ، وأورد ما جاء في الحديث في

قوله : (بِتَهِيمَةٍ جَمْعَاءُ) (٢) ، وأجاب بأنهم أجروها صفة ل تأكيداً

بمعنى سالمة ، وقيل ( كاملة ) ثم أورد مذهب الكوفيين واستدلواهم

بقوله :

١٠ - قَدْ صَرَّتِ الْبِكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا (٣)

وخصوه بما كان محدوداً ، كيوم وليلة . ثم قال :

(١) في ل : ( المنفصل ) .

(٢) هذا جزء من حديث للرسول عليه الصلاة والسلام ، أوردته

الامام أحمد بن حنبل ، وهو ( كما تفتح البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون

فيها من جدعاء ) المسند ٢ / ٢٣٣ : ٢٧٥ ، ٢٩٣ ، صحيح مسلم

١٥ / ٢١٧ وقد تقدم الاستشهاد بهذا الحديث .

(٣) البيت لم يعرف قائله ، وقد أوردته ابن الأنباري دليلاً للكوفيين

على تأكيد النكرة ، وهو ( يوم ) ، وقبل هذا الشطر ( إننا إذا خطافنا

تفققنا ) . الإنصاف ٢ / ٤٥٤ ، ابن عقيل ٢ / ٢١١ ، الأشموني

٣ / ٧٨ ، الخزانة ٢ / ٣٥٧ ، العيني ٤ / ٩٥ .

## [ البديل ]

وَالتَّابِعُ الْمُقْصُودُ دُونَ الْأَوَّلِ  
 ذَلِكَ الَّذِي قَدْ لَقِبُوا بِالْبَدَلِ  
 كُلُّ وَبَعْضٌ وَاشْتِمَالٌ وَغَلَطٌ  
 فَتَحَدُّ بَيَانَهَا عَلَى هَذَا النَّمَطِ  
 وَالْكُلُّ مَدْتُولٌ كَمِثْلِ الْأَوَّلِ  
 وَالْبَعْضُ بَعْضُ الْأَوَّلِ الْمُسْتَعْمَلِ  
 وَالْإِشْتِمَالُ اعْرِفُهُ بِالْمَلَابَسَةِ  
 وَغَلَطٌ سَبَقُ اللِّسَانِ آتِيَةً  
 وَقَدْ يَكُونَانِ مَعًا فِي الْمَعْرِفَةِ  
 وَالنَّكِيرَةُ وَقَدْ تَحْجِي مُخْتَلِفَةً  
 وَقَدْ يَكُونَانِ مَعًا فِي الْمَظْهَرِ  
 وَمُضْمَرٍ فِي اخْتِلَافِ حَسِيرِ  
 وَالنَّكِيرَاتُ لَا زِمَاتٌ يَنْصِفُهُ  
 إِذَا أَتَتْكَ بَدَلًا مِنْ مَعْرِفَةٍ  
 لَا يُبَدِّلُونَ ظَاهِرًا مِنْ مُضْمَرٍ  
 لِلْكُلِّ إِلَّا غَائِبًا فَاسْتَبِيرِ  
 أَخَذَ بِذِكْرِ الْبَدَلِ ، وَحَدَّهُ بِأَنَّهُ تَابِعٌ مُقْصُودٌ بِالنِّسْبَةِ دُونَ مَتَّبِعِهِ  
 وَلَا يَشَارِكُهُ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ مِنَ التَّرَابِيعِ ، وَقَوْلُهُ : « كُلٌُّ وَبَعْضٌ »  
 وَاشْتِمَالٌ وَغَلَطٌ « يَقُولُ : هُوَ مُنْقَسِمٌ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ ، وَذَكَرَهَا عَلَى

ترتيبها ، ثم بينها (١) على وجهٍ بينٍ ، وقوله : وقد يكونان معاً في المعرفة يقول : إنَّ البَدلَ والمبَدلَ منه يكونان في التعريف والتشكيب على أربعة أقسام ، الأول : ( أهدأ الصراط المستقيم صراطَ النبي ) (٢) ، والثاني : ( وزق معلوم / فتواكبه ) [٥٠٣ ظ] (٣) ، والثالث : ( كَنَسَفَعَا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةً كَافِيَةً ) (٤) ، والرابع : إلى صراطٍ مستقيم صراط الله ، وهذه الأمثلة في (٥) يدلُّ الكل من الكل قد يجري في بدل البعض من الكل ، وفي بدل الأشكال وبدل الغلط .

قوله : وقد يكونان معاً في مظهرٍ ، يقول : وقد يجيء البَدلُ والمبَدلُ منه مظهرين ، ومضمربين ، ومختلفين ، فيكون أيضاً أربعة أقسام : كل واحدٍ يجري في الأربعة ، فيكون ستة عشر قسماً . وقوله : والنكراتُ لازماتٌ للصفة ، يقول : إذا أبدلت النكرة من المعرفة لزمَت الصفة حتى تفيد زيادة على المتبوع الذي ليس مقصوداً ( كَنَسَفَعَا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةً كَافِيَةً ) ، وقوله : لا يبدلون ظاهراً من مضمربٍ ، يقول : لا يبدل ظاهراً من مضمرب بدل الكل إلا أن يكون غالباً كقولهم : صرفت وجوهها

(١) (على ترتيبها) ساقطة من ل ، وزائدة في الأصل ، وحذفها اعتماداً على : ( ل ) .

(٢) سورة الفاتحة الآية : ٦ ، ٧ .

(٣) سورة الملقن الآية : ٤١ ، ٤٢ ، وقبلها ( أولئك لهم

رزق ... الخ ) .

(٤) سورة الملقن الآية : ١٥ ، ١٦ .

(٥) ( في ) ، ساقطة من ل .

أولها ؛ لأنه إذا لم يكن غائباً كان في نهاية الوضوح ( فيصيرُ لغبرِ المقصود على المقصود مزية ، كقولك : أعجبني زيدٌ ، وضربتُك زيداً ، فلا يحسنُ ذلك ، وإذا كان غائباً لم يكن في الوضوح كالمثلك والمخاطب للأحتمال فحسنُ لذلك ، وقوله : بدل الكُل ، إحتراز من بدل البعض والاشتمال لاختلاف البدل والمبدل منه في المعنى ، فلا يكونُ لغبرِ ( ١ ) المقصود مزية ، كقولك : ضربتك وجهك ، مدحتك علمك .

### [ عطف البيان ]

عطفُ البَيَانِ تَابِعٌ غَيْرُ صِفَةٍ  
بُوضِحٌ مُتَّبِعاً وَكَوْنُهَا مَعْرِفَةٌ  
أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ  
والتَّارِكُ البَكْرِيُّ بِشَرٍّ مُعْتَبَرٍ

أخذ يذكر التابع الخامس ، وهو عطف البيان ، وحده بأنه تابع غير صفة / بوضوح متبوعه وليس في التوابع ما بوضوح متبوعه [ ٥١ و ] غير الصفة ، فلذلك احترز منها ، فإن قلت : جاءني زيد أبو عمرو ، فقد أوضحت ( زيداً ) بأبي عمرو ، وهو بدل ، قلت : ان قصدت إيضاح الأول بالثاني ، فهو عطف بهان لا بدل ، والأول هو المقصود ، وان قصدت أن الثاني هو المقصود بالنسبة ، والأول كالتوطئة له ،

(١) ما بين القوسين ؛ ساقط من ل .

كان بدلاً لا موضحاً للأول ، ومثل بقواه (١) :

١١ - أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ

في كونه عطف بيان . وقوله (٢) :

١٢ - (أَنَا ابْنُ) (٣) التَّارِكِ الْبِكْرِيِّ بِشْرٍ

معتبر في عطف البيان ؛ لأنه لو كان بدلاً لكان التقدير للتارك

بشراً ، وهو غير جائز كما تقدم . ثم قال :

[ المبتني ]

مَا تَنَاسَبَ الْمَبْتَنِيُّ أَصْلًا أَوْ وَقَعٌ

غَيْرَ مُرَكَّبٍ قَبْتَنِي رَجَعُ

(١) الرجز لعبد الله بن كوسبة يخاطب به الخليفة ( عمر ) رضي الله عنه ، وتماهه « مَا مَسَّهَا مِنْ نَفْبٍ وَلَا دَبْرٍ » ، والشاهد فيه أن ( عمر ) عطف بيان من أبي حفص ، والشاهد في شرح ابن عقيل ٢ / ٢١٩ ، شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٤٣٥ ، الخزانة ٢ / ٣٥١ ، ٣٨٣ ، العيني ٤ / ١١٥ .

(١) البيت للمرار بن سعيد بن نضلة الفقمسي ، وتماهه : « عَلَيَّهِ لِلطَّيْرِ تَرْقُبُهُ وَقُوْعَاهَا » ، قاله يفتخر به على أن جده خالد ابن نضلة قتل بشراً بن عمرو بن مرثد البكري ، وقد وضحه المصنف بأنه عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلاً ، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١ / ٩٣ ، شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٤٣٦ ، ابن عقيل ٢ / ٢٢٢ ، ابن يemiş ٣ / ٧٢ ، ٧٤ ، شرح التصريح ٢ / ٣٢ ، أوضح المسالك ٣ / ٣٦ ، المقرب ١ / ٢٤٨ ، الخزانة ٢ / ١٩٣ ، ٣٨٣ ، العيني ٤ / ١٣١ .

(٣) (أنا ابنُ) زيادة للسياق .

لَمْ يَخْتَلِفْ آخِرُهُ لِلْعَامِلِ

خِلَافَ الإِعْرَابِ بِهِ وَسَائِلِ

لما فرغ من المعرب ، شوع بذكر المبنى ، فقال : في حده وما أشبه المبنى أصلاً ، أو وقع غير مركب ؛ لأن المبنى قد يكون مانع الإعراب مع وجود سببه ، وقد يكون لانقضاء سبب الإعراب . فالأول كفولك : من أبوك ؟ ، والثاني كقولك : واحد ، اثنان ، ثلاثة ، وألف ، با ، تا ، ثا ، وكذلك كل ما يعدد تعديداً من غير تركيب ، وقوله : لم يختلف آخره للعامل ، يقول : إن المبنى لا يختلف آخره لاختلاف الفاعل بخلاف المعرب . وقوله :

صَمٌّ وَفَتْحٌ ثُمَّ كَسْرٌ وَقَفٌّ

لِالْقَابِهَا فَخُذْ بَيَانِي وَأَقِفْ

رَفْعٌ وَنَصْبٌ ثُمَّ جَرٌّ جِزْمٌ

أَلْقَابُ الإِعْرَابِ لِالْفَرْقِ يَسْمُو

يقول : إن القاب ما تبنى عليه الكلمة هذه الأربعة ، وذكر بعده / القاب ما يعرب به ، وهي : رفع ، ونصب ، وخفض ، [هـظ] وجزم . وقوله : « لفرق يسمو » خالفوا بين أسمائهما ليحصل الفرق بذكرها من أول الأمر . ثم قال :

### [ الضمير ]

فَالْمُضْمَرَاتُ لِلذِّي تَكَلَّمَا

أَوْ خَاطَبُوا أَوْ غَايِبٌ تَقَدَّمَا

مُسْتَتِرٌ وَبَارِزٌ مُتَّصِلٌ  
وَمُسْتَتِقِلٌ وَأَسْمُهُ مُنْفَصِلٌ

وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ يَكُونُ فِيهِمَا

وَالجَرُّ خَفِضٌ بِاتِّصَالِ هَلِيمَا

وَالرَّفْعُ نَوْعَانِ وَالنَّصْبُ مِثْلُهُ

وَالجَرُّ نَوْعٌ وَاحِدٌ جَاكِلُهُ

أخذ يذكر الميقات قسماً قسماً ، وبدأ بالمضمرات ، وحدها بأنه الذي وضع للكلم ، أو مخاطب ، أو غائب تقدم ذكره ، والتقدم قد يكون صورياً ، وقد يكون معنوياً ، وقوله : « مستترٌ وبارزٌ متصلٌ » ، يقول : يقسم قسمين : متصل ، ومنفصل ، فالمتصل مستترٌ وبارزٌ ، والمنفصل هو المستقل بنفسه على ما تبين ، وقوله : « والرفعُ والنصبُ يكونُ فيهما » يقول : المرفوع والمنصوب يكون منفصلاً ومتصلاً : وأما المجرور فلا يكون إلا متصلاً ، فلذلك كان المرفوع نوعين ، والمنصوب نوعين ، والجور نوعاً واحداً ، فكانت خمسة أنواع ثم شرع يبين كل واحد من الأنواع الخمسة ، وهي : المرفوع المتصل ، والمرفوع المنفصل ، والمنصوب المتصل ، والمنصوب المنفصل ، والمجرور ، ولا يكون إلا متصلاً ، فبدأ بالمرفوع المتصل ، وهو قوله :

وَأَوَّلُ ضَرَبْتُ مَعَ ضَرَبْنَا

لِي ضَرَبْنَا كَيْلٌ سِتٌّ مَعْنَى

ثَانِ أَنَا وَنَحْنُ ثُمَّ أَنفَسَا

آخِرُهُنَّ هُنَّ مِثْلًا سِتًّا

ضَرَبْتُ ، وَضَرَبْنَا ، وَضَرَبْتَ ، وَضَرَبْتِ ، وَضَرَبْتُمْ ،

وضربين ، وزيدٌ ضرب / ، وهندٌ ضربت ، وضربا ، وضربوا ، [٥٢ و] وضربن . فلما كان آخر ذلك ضربن ، قال : إلى ضربن ، وقوله : « كلٌ سِتٌ مغنى ، أي : كل واحد من المتكلم والمخاطب والغائب على ستة معان : مفرد ، ومثنى ، ومجموع كل واحد يذكر ويؤث ويضع للمتكلم في جميع تصرفاته لفظان ضربت للمفرد المذكر ، والمفردة المؤنثة ، وضربنا للأثنين المذكرين والمؤنثين ، ولجماعة المذكرين والمؤنثين ، فأحد اللفظين مشترك في معنيين ، والثاني مشترك في أربعة ، ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ : أربعة نصوص ، وهي : ضربت ، وضربت ، وضربتم ؛ وضربتن ، واحد مشترك بين الاثنين المذكرين والمؤنثين وهو ضربت ، ووضعوا للغائب خمسة على هذا المثال ، وهي : ضرب وضربت ، وضربا ، وضربوا ، وضربن ، ثم أخذ يذكر القسم الثاني من أقسام المضمرات الخمسة ، وهو : المرفوع المنفصل ، وهو جارٍ على نحو ما تقدم من النص ، والمشارك وهو أنا ونحن للمتكلم ، وأنت وأنتِ وأنتما وأنتن وأنتن للمخاطب ، وهو وهي وهما وهم وهن للغائبات . ثم قال :

وَتَالِثٌ ضَرْبَيْنِي ضَرْبَنَا

آخِرُهَا ضَرْبُهُنَّ مُعَلِّنَا

وهذا القسم الثالث ، وهو المنصوب المنصل ، يقول : ضربني وضربنا في المتكلم ، وضربك وضربكِ وضربكما وضربكم وضربكن في المخاطب ، وضربه وضربها ، وضربهما ، وضربهم ، وضربهن في الغائب . وقوله :

وَرَابِعٌ إِيَّايَ مَعَ إِيَّانَا

تَمَامُ إِيَّاهُنَّ قَدِ اتَّانَا

هذا القسم الرابع ، وهو المنصوب المنفصل ، يقول : إياي ،  
 إيانا للمتكلم ، / وإياك ، وإياك ، إياك ، إياكم ، إياكن [ ٥٢ ظ ]  
 للمخاطب ، وإياه ، وإياها ، وإياهما ، إياهم ، إياهن للغائب : [ ثم  
 شرع في الخامس وهو قوله : ( ١ ) ]

وَوَحَامِسٌ غُلَامُنَا غُلَامِي

إلى غُلَامِيهِنَّ بِأَنْتِظَامٍ

هذا القسم الخامس ( ٢ ) وهو المجرور، ولا يكون إلا متصلاً، يقول :  
 غلامنا للمتكلم ، وغلامك وغلامك ، وغلامكما ، وغلامكم ، وغلامكن  
 للمخاطب ، وغلامه وغلامها وغلامها وغلامهم وغلامهن للغائب :  
 وهذا آخر الأقسام الخمسة لما تقدم أن المتصل مستر وبارز ، أخذ  
 بين معنى المستر فقال :

وَالِاسْتِخَارُ كُلُّ مَا لَمْ يَضَعُوا

لَهُ مَعَ الْحَاجَةِ لَفْظًا يُسْمَعُ

يقول : المستر كل مضمير يحتاج إليه لم يضعوا له لفظاً يخصه ،  
 واستغنوا بدلالة سياق الكلام عليه كقولك : زيد قام ، وعمرو  
 منطلق ، فلا بد في ( قام ) من ضمير يعود على ( زيد ) ، وكذلك  
 [ في ] ( ٣ ) ( منطلق ) وهو ضمير ما لم يضعوا له لفظاً ، فلذلك  
 لم يستقم أن يقولوا محذوف ، بخلاف قولك : جاءني الذي ضربت  
 فإنه لا بد من ضمير مفعول ( لضربت ) يعود على ( الذي ) ، لكنه  
 محذوف ، لأن له لفظاً يخصه يجوز ذكره ، فإذا لم يذكر فقد أختبر

( ١ ) ما بين المعقوفين : زيادة عن ل :

( ٢ ) ( هذا القسم الخامس ) : ساقطة من ل :

( ٣ ) ( في ) : زيادة للسياق :

حذفه ، فكان الحذف فيه محققاً ، بخلاف الضمير في قولك : زيد قام ونحوه ، ثم شرع يبين مواضع المستتر ( ١ ) . فقال :

وَكَأَنَّ مَاضِيَ غَائِبٍ وَغَائِبَةٍ  
فَرَدَّ بِرَفْعٍ فَلَسْتُمْ بِصَاحِبِهِ  
يقول : كل فعل ماضٍ لغائبٍ مفردٍ أو لثلاثيةٍ ملردةٍ بشرط الرفع ، فلا يكون هذا الضمير إلا مستتراً ، كقولك : زيد قام ، وهند قامت . ثم قال :

وَكَأَنَّ مَرْفُوعٍ لِيَدِي تَكَلَّمَ  
مُضَارِعٍ مُسْتَتِرٍ فَأَعْلَمَ  
/ وَالْمُفْرَدُ الْمُخَاطَبُ الْمَذْكُورُ

وَغَائِبٌ غَائِبَةٌ مُسْتَتِرٌ [٥٣ و]  
وَالْإِسْتِثْنَاءُ فِي الصِّفَاتِ رَفْعًا  
وَإِنْ أَتَى ثَنِيَّةً وَجَمْعًا  
وَالْإِنْجِصَالُ لِامْتِنَاعِ الْمُتَّصِلِ

حينئذ فوات ما به قد يتصل  
يقول : كل مرفوع لتكلم في فعل مضارع لا يكون إلا مستتراً ، كقولك : أخرج ونخرج ، ثم قال : « والمفرد المخاطب المذكور » يقول : وكل مضمرة لمفرد مخاطب مذكر أو غائب أو غائبة لا يكون إلا مستتراً ، كقولك : أنت نخرج ، وزيد نخرج ، وهند نخرج ، وقوله : « والأستثناء في الصفات رفعا » يقول : وكذلك كل مضمرة مرفوعة بصفة لا يكون إلا مستتراً ، وإن كان مثنى أو جموعاً كقولك : زيد قائم ، والزيدان قائمان ، والزيدون قائمون . والألف

(١) ما بين القوسين : ساقط من ل :

والواو في ( قائمان وقائمون ) علامة الأعراب ودالة على التثنية والجمع وليستا بضميرين ، ولو كانا ضميرين ، لم يتغيرا من الألف الى الياء ، ومن الواو الى الياء مع كونه فاعلاً فيها ، وقوله : « والانفصالُ لامتناع المتصل » ، يقول : إنهم لا يعدلون الى المنفصل إلا عند تعلق المتصل ، لأنه أخصر فالتزموه ما لم يمنع مانع ، ثم شرع يبين أنواع الموانع ، ويجمعها فوات ما يتصل به . فقال :

إِمَّا لِيَتَقَدِّمَ عَلَيَّ الْعَوَامِلُ  
 أَوْ فَصَلْتُوا لِيَقْرَضَ بِفَصَائِلِ  
 أَوْ حَذَفُوا أَوْ كَانَ مَعْنَى مُتَّبِعٍ  
 أَوْ كَانَ حَرْفًا وَالضَّمِيرُ مُرْتَفِعٌ

فالتقديم مثل ( إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ تَسْتَعِينُ ) ( ١ ) الفصل لغرض بفواصل مثل ما ضربت إلا إياك ، وما ضربك إلا أنا ، بخلاف ضربك أنا ، نانه فصل لغرض غرض ، لأن ضربك / أنا وضربتك [ ٥٣ ظ ] لا يختلف في المعنى ، وقوله : « أَوْ حَذَفُوا أَوْ كَانَ مَعْنَى مُتَّبِعٍ » ، فقوله : أَوْ حَذَفَهُ يَعْنِي : حَذَفَ الْعَامِلُ ، كَقَوْلِهِمْ : إِيَّاكَ وَالْأَسَدُ ، وَيُقَالُ : مَنْ أَكْرَمْتَ ؟ فَتَقُولُ : إِيَّاكَ ، وَلَوْ قُلْتَ : أَكْرَمْتُكَ ، لَأَنْبَتَ بِالضَّمِيرِ مُتَّصِلًا ، وَقَوْلُهُ : « أَوْ كَانَ حَرْفًا وَالضَّمِيرُ مُرْتَفِعٌ » ، مِثْلُ : مَا هُوَ قَائِمًا لِأَنَّهُ أَوْ اتَّصَلَ بِمَا مَضْمُرٌ ، لِاسْتِثْنَاءِ فِي مِثْلِ : ( مَا هُوَ قَائِمًا ) ، وَالْحُرُوفُ لَا اسْتِثْنَاءَ فِيهَا ، وَإِنَّمَا قَالَ : « وَالضَّمِيرُ مُرْتَفِعٌ » لِجَبْرِ نَحْوِ : ( إِنْ ) وَأَخْوَاتِهَا ، وَحُرُوفِ الْجَرِّ ، فَانْهَآ حُرُوفٌ ، وَيَتَّصَلُ بِهَا الضَّمِيرُ بَارِزًا ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا مَنْصُوبٌ ، وَإِمَّا مُجْرُورٌ ، فَلَا يُوْدِي إِلَى الْاسْتِثْنَاءِ .

( ١ ) سورة الفاتحة الآية : ٥ .

أَوْ كَانَ مَرْفُوعًا بِوَصْفٍ قَدْ جَرَى  
 عَلَى اللَّذِي لَيْسَ لَهُ قَدْ ذِكْرًا  
 يقول : أو كان الضمير مرفوعاً بصفة جرت على غير من هو  
 له ، فان البصريين يأتون بضمير الفاعل متصلاً على ما يقتضيه من  
 هو له ، فيقولون : هندٌ زيدٌ [ ضاربتهُ هي ، والمندان الزيدانِ  
 ضاربتها همتا ، ونحو ذلك ما أجربتها فيه على غير من هي له ،  
 والكوفيون يجرّون ذلك مجرّى الفعلِ فكما يُقالُ هندٌ زيدٌ (١)  
 ضربها ، نقول : هند زيد ضاربتهُ ، وعلى هذا يقولون : المندان  
 الزيدان ضاربتاهما كما يقولون : يضربانها ، ونحو ذلك . وقوله :

ثُمَّ الضميرَ انِ بِغَيْرِ رَفْعٍ  
 وَصَلُّكَ لِلثَّانِي جَوَازٌ سَمِعُ  
 إِنْ كَانَ ثُمَّ أَعْرَفُ قَدْ قَدْ مَا

أَعْطَيْتُكَ ضَرْبِكَ مِنْهَا وَأَسْلَمًا

يقول : وإذا أتى ضميران ليس أحدهما مرفوعاً ، وأحدهما أعرف  
 وقدمته ، كان لك في الثاني الاتصال والأنفعال ، كقولك : الدرهم  
 أعطيتك ، وأعجبتني ضربيك ، ففي أعطيتك ضميران الكاف والماء  
 وليس أحدهما مرفوعاً وأحدهما أعرف ، وقد حصل تقديمه فجائز أن  
 تقول : أعطيتك وضربيك ، وجائز أن تقول : أعطيتك إياه ،  
 وضربي إياك ، فان كان على غير ذلك / ، فلا بد من الأنفعال [٥٤و]  
 في الثاني ، كقولك : أعطيتك إياك ، وضربك إياي ، وأعطاه إياه ،  
 وقد جاء في الغائبين أعطاهما ، وأعطاهما ، وهو شاذ : ثم قال :

(١) ما بين المعقوفين زيادة عن ل .

خَبْرٌ كَانَ فَصْلُهُ الْمُشْتَهَرُ  
 لَوْلَا أَنَا وَوَابَهُ الْمُعْتَبَرُ  
 وَقُلْ عَسَيْتُ وَالْقِيَامُ قَدْ شَهَرَ  
 وَجَاءَ لَوْلَاكَ عَسَاكَ فَاعْتَبِرْ

يقول : إن خبر كان إذا وقع مضمراً ، فأشهر اللغتين أن يكون منفصلاً ، تقول : زيدٌ عالمٌ ، وكان عمروٌ إياه ، ويجوز وكأنه عمروٌ وتشبيهه في ذلك بخبر المبتدأ أولى من تشبيهه بالمفعول ، وقوله : « لولا أنا وبابه المعتبر ، يقول : والضمير الواقع بعد ( لولا ) قیاسه أن يكون مرفوعاً منفصلاً على حسب من هو له ؛ لأنه مبتدأ فالمعتبر فيه الرفع والأنفصال ، وقوله : « وَقُلْ عَسَيْتُ فِي الْقِيَامِ قَدْ شَهَرَ » ، يقول : وفاعل ( عسيتُ ) كفاعل بقية الأفعال مضمرة مرفوعة متصل ، يقول : عسيت وعسينا وعسيت إلى آخرها ، وزيد عسي أن يفعل ، ولزبدان عسيا أن يفعلا إلى آخرها ، وقوله : « وجاء لولاك عساك فاعتبر ، يقول : وقد جاء في ( لولا ) لغة أخرى ، وهو أن يكون بلفظ ضمير مجرور ، تقول : لولاي ولولانا ولولاك ولولاك إلى آخرها ، وجاء في ( عسيتُ ) لغة أخرى وهو أن يكون فاعلها لفظ ضمير منصوب كقولك ( ١ ) : عساي وعسانا وعساك وعساكا إلى آخرها ، وقد اختلف في هذه الضمائر على اللغة الضعيفة فيها ، فذهب سيويوه وقد حكاها عن الخليل ويونس ( ٢ ) إن الكاف والياء ونحوهما في ( لولاً ) في محل الخفض ،

(١) ( كقولك ) ساقطة من ل .

(٢) ابن الحاجب يختلف عن جاء بعده في دقة نسبة الآراء لأصحابها

حيث يقول : « ومذهب سيويوه ، وقد حكاها عن الخليل ويونس » =

وإن ( للولا ) مع المضمر حالاً غير حالها مع المظهر ، كما أن ( للدُنْ ) مع ( مُغْدُوقة ) حالاً ليس / لها مع غيره ، وأن [ههظ] الضمائر بعد ( عسى ) في موضع النصب بمنزلتها في لعلك ولعلي ، ومذهب الأَخْفَش (١) أن الضمائر في البابين في محل الرفع ، حمل الرفع على الجر في ( لولا ) ، والرفع على النصب في ( عَسَاكَ ) . وقوله :  
وَالْتُونُ قَبِيلَ الْبِيَاءِ فِي الْفِعْلِ وَقَدْ

تَنُوبُ عَنْهَا نُونُ الْإِعْرَابِ فَقَدْ

يقول : وإذا إتصلت ياء المتكلم بالفعل ماضياً كان أو مستقبلاً فلا بد من التون وتسمى لون الوقاية ؛ لأنها وقت الفعل الكسر الذي هو الخفض ، كقولك : ضربني ، وقوله « وقد تدوبُ عنها نون الإعرابِ فَقَدْ » ، يقول : وقد يستغنون بنون الإعراب في المضارع في نحو ( يضربان ويضربون وتضربين ) ، فيقولون : يضرباني (٢) في يضرباني ، ويضربوني في يضربوني ، وتضربيني في تضربيني ،

= في حين نرى ابن عقيل وابن هشام والأشموني ينسبونه إلى سيبويه دون أن يتأكدوا عن نقله ، والذي جعلهم لا ينتبهون لذلك أن سيبويه بعد ذكره لهذا الرأي ، قال : هذا قول الخليل ويونس . الكتاب ١ / ٣٨٨ ، ابن عقيل ٢ / ٧ ، شرح قطر النسدي لابن هشام ص ٢٥٢ ، شرح الأشموني ٢ / ٢٠٦ .

(١) قال المبرد : وكذلك قول الأَخْفَش وافق ضمير الخفض ضمير الرفع في لولاي ، فليس هذا القول بشيء ، أي أنه حمل ضمير الرفع على الجر في لولاي . المقتضب ٣ / ٧٣ .  
(٢) حذف نون الوقاية لأجل التخفيف ، لأن العرب تميل في كلامها إلى تخفيف اللفظ .

وأتى بقدم الأولى ليدل على أن هذه اللغة قليلة ، وأتى بقدم الثانية بمعنى فقط ، ليدل على أنه لا يذوب عنها غير نون الاعراب ، كقولك : النساء يضربنني ، لا تقول : النساء يضربني ؛ لأن تلك زائدة على الفعل خارجة عنه ، فأمكن أن تجعل وقلية له ، والنون في يضربنني فاعل متصل كالجزم من الفعل ، فلم تجعل وقاية ، كذلك . وقوله :

وَيَ لَدُنَّ وَبَابٍ إِنْ مُحْتَمَلٌ

واختير في لبتَ وَهَكَسَهَا لَعَلَّ

يقول : إنهم يأتون مع ( لَدُنَّ ) و ( إِنْ ) وأخواتها بنون وقاية على سبيل الجواز ، ويختارونها في ( لبتَ ) ، ويختارون حذفها في ( لعلَّ ) ، وعلة (١) ذلك واضحة . وقوله :

### [ ضمير الفصل ]

وَالْفَصْلُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْمُخْتَبِرِ

وَلَوْ بَكَوْنُ عَامِلٌ بِمُضْمَرٍ

بَشَرُطٍ تَعْرِيفٍ لَهُ أَوْ أَفْعَالٍ

مُطَابِقٍ كَكَتَبْتَ أَنْتَ أَفْضَلًا

وَفِي تَمِيمٍ جَعَلُوهُ مُبْتَدَأً

فَيُرْفَعُونَ الْأَسْمَ بَعْدَ أَبَدًا

(١) علة مجيء النون مع ( لدن ) ، ( وان ) لأنها شابهت الأفعال ، وجواز حذفها لتوالي التونات فيها ، واختير حذفها مع ( لعل ) لأنها تأتي حرف جر ، ولأن ( اللام ) تشبه النون ، وعلة بقائها مع ( لبت ) لأنها ليس فيها نون ولا ما يشبه النون ، انظر ابن يعيش ٣ / ١٢٢ ، الأشموني ١ / ١٢٣ .

يقول : وقد يفصل بين (١) المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل  
وبعدها بصيغة مضمرة مرفوع مطابق للمبتدأ بشرط أن يكون الخبر  
معرفة ، أو ( أفعل / من كذا ) ، لشبهه بالمعرفة ، [ ٥٥ و ]  
كقولك : كان زيد هو العالم ، كان زيد هو افضل منك ، وفي التنزيل :  
( كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ) (٢) ، و ( إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقْلَىٰ ) (٣) ،  
وقوله : ، وفي تميم جعلوه مبتدأ ، يقول : وتميم يجعله مبتدأ ،  
فيرتفع ما بعده على أنه خبره والجملة خبر عن ( كان ) او غيره على  
حسب ما معه ، وهذا الضمير هو الذي يسميه البصريون فصلاً ،  
والكوفيون عماداً (٤) ، ولا موضع (٥) له عند الخليل ، وقيل على  
اerab ما قبله ، وخص بصيغة المرفوع ، لأنه في معنى التأكيد كما  
يقول في (٦) التأكيد ضربتك انت ، ونحو ذلك : وقواه :

### [ ضمير الشأن ]

وَقُلْ ضَمِيرُ الشَّأْنِ قَبْلَ الْجُمْلَةِ  
تَخْبِرُهُ مَا بَعْدَهُ فِي الْجُمْلَةِ

- 
- (١) في ل : ( مع ) .
  - (٢) سورة المائدة الآية : ١١٧ .
  - (٣) سورة الكهف الآية : ٣٩ .
  - (٤) انظر الانصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٧٠٦ .
  - (٥) انظر الكتاب ١ / ٣٩٤ .
  - (٦) ( كما يقول في التأكيد ) ساقطة من ( ل ) .

وَصَرَفُوهُ حَسَبَ الْعَوَامِلِ  
 مَعَ الْإِصْطَالِ وَالْإِصْطَالِ شَامِلٍ  
 وَحَذْفُ مَنْصُوبَاتِهِ قَدْ ضَعُفًا  
 وَهُوَ بَيَانٌ لَا زِمٌ إِنْ خُفِيَ

( يقول : ويقدمون قبل الجملة ضمير الهاء ، ويجبرون عنه بها كقولك : هو زيد قائم ، قوله : « وَصَرَفُوهُ حَسَبَ الْعَوَامِلِ » ( ١ ) ، يقول : وتدخّل عليه عوامل الجمل ، فيصرفونه حسب ما يقتضيه باب الضمائر من مرفوع متصل ، ومنفصل ، ومنصوب متصل ، كقولك : كان زيد قائم ، وليس زيد قائم ، فهذا مرفوع متصل ؛ لأنه فاعل ، وهو لمفرد غائب ، فوجب أن يكون مستتراً ، وكقولك : وهو زيد قائم فهذا مرفوع منفصل ؛ لأنه مبتدأ ، وكقولك : إنه زيد منطلق ، فهذا منصوب متصل ؛ وقوله : « وَحَذْفُ مَنْصُوبَاتِهِ قَدْ ضَعُفًا » يقول : وحذف هذا الضمير إذا كان منصوباً ضعيف كقوله تعالى : ( إِنَّهُ مَنْ بَاتَ رَبَّهُ مُجْرِمًا ) ( ٢ ) ، وجاء حذفه في ضرورة الشعر ، كقوله ( ٣ ) :

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ل .

( ٢ ) سورة طه الآية ٧٤ .

( ٣ ) البيت للأخطل ، ولم أعثر عليه في ديوانه ، يقول : يقول : إن الذي يدخّل الكنيسة يشاهد فيها صغاراً أشباه الجآذر ، ونساءً أشباه الظباء ، فكنتي عن الصبيان بالجآذر ، وعن النساء بالظباء وموطن الشاهد في البيت حذف ضمير الشأن للضرورة ، والبيت في المقرب ١ / ١٠٩ ، ٢٧٧ ، المغني ١ / ٣٧ ، الخزانة ١ / ٢١٩ ، ٤٦٣ / ٢ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ٧١ .

١٣- إنَّ منْ يَدْخُلُ الْكَنْيْسَةَ يَوْمَآ

يَلْتَقِ فِيهَا جَاذِرًا وَظِيْسَاءَ

/ وكفوله : (١) [ ٥٥ ظ ]

١٤- إنَّ منْ لَامَ فِي بَنِي بَيْنْتِ حَسَاءَ

نَ الْمُنَّ وَأَعْصِهِ فِي الْخَطُوبِ

لما يؤدي اليه من دخول ( إنَّ ) في الشرط ونحوها ، وقوله ، وهو بأن لا ترم إن خففت ، ، يقول ، وقد التزموا حذفه مع ( أن ) المفتوحة ، اذا خففت ؛ لأنهم لو لم يقدروا ذلك لكان للمخففة المكسورة على المخففة المفتوحة مزية في العمل ، والمفتوحة اقرب إلى الفعل ، وقد جوزوا إعمال المخففة المكسورة في الفصحح ، قال الله تعالى : ( وَإِنْ كَلَّا لَمَّا ) (٢) ، وهي قراءة (٣)

(١) البيت للأعشى من قصيدة يمدح بها قيساً أبا الأشعث بن قيس الكندي : واستشهد به المصنف على حذف ضمير الشأن لضرورة الشعر ، والبيت من شواهد سيبويه في الكتاب ١ / ٤٣٩ ، الانصاف ١ / ١٨٠ ، البيان في غريب اعراب القرآن ٢ / ١٤٦ ، ٢ / ١٣ ، الخزانة :

(٢) سورة هود الآية ١١١ ، وهي في المصحف : ( وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُؤْفِيَنَّهُمْ ) :

(٣) قرأ الحرميان وأبو بكر ( وَإِنْ كَلَّا لَمَّا ) بتخفيف النون و ( لَمَّا ) مشددة والباقرن بتشديد النون ، قال الفراء : اما اللذين خففوا ( إنَّ ) فإنهم نصبوا ( كَلَّا ) بـ ( ليوْفِيَنَّهُمْ ) ، وقال غيره اعملوا ( إنَّ ) المخففة كما اعملوا المشددة وهو ما ذكره المصنف ، وذهب آخرون الى ان ( كَلَّا ) منصوبة بفعل محذوف تقديره ( أمرى ) . -

الحرميين (١) وأبي بكر (٢) ولم يجز أعمال المفتوحة للمخففة فيما يذكر بعدها ، فوجب تقدير عملها في ضمير شلنٍ مقدرٍ (٣) وفاءً بما ذكرناه من هذه القاصدة .

### [ اسم الإشارة ]

وَذَا وَذَانِ تَأَوَّنَانِ وَأُولَى

إشارة خمسة لِسِتَّةِ هَلَا

الآءِ لِلنَّجْمَعَيْنِ لَا يُخَالِفُ

وَذِي وَذِهِ وَتِي وَتَهُ حُرَّادِفُ

أخذ يذكر القسم الثاني من المبتدآت ، وهو أسماء الإشارة ، وذكر الفاظها وأنها خمسة الفاظٍ لسته محانٍ ؛ لأن المشار إليه إما مفردٌ مذكر ،

---

= انظر معاني القرآن المقراء ٢/٢٩ ، كتاب السبعة في القراءات ص ٣٣٩ ، التيسير ص ١٢٦ ، البيان في غريب اعراب القرآن ٢ / ٢٩ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٢٦٠ .

(١) الحرميان هما : حرمي بن عمارة بن أبي حفصة ، ابو روج الهصري الأزدي روى القراءة عن أبان العطار ، وروى عنه الحروف أحمد بن صالح . وحرمي بن بونس المؤدب بن حبيب ، روى القراءة عن بونس بن حبيب والده ، وروى القراءة عنه احد بن مجد دحاية النهاية لابن الجزري ١ / ٣٠٣ .

(٢) هو عاصم بن أبي النجود الكوفي القاريء ، وهو أحد المقراء السبعة توفي سنة ( ١٢٧ هـ ) ، ترجمته في غاية النهاية ١ / ٧٣ - ٧٧ .

(٣) في ل : ( محققة ) .

أو مفرداً مؤنثاً ، أو مثنى فيها ، أو مجموع فيها ، وضعت منها أربعة نصوص ، ووضع اسم الجمع مشتركاً بين جمع المذكر والمؤنث ، وهؤلاء ، وهو قوله : « أولاء للجمعين لا يُخالفُ » وقوله : « وذِي وَذِهِ وَتِي وَتِهِ مُرَادِفٌ » ، بيان أن الفاظها بأعتبار ما وضعت له خمسة ، وإنما هذه الفاظ مترادفة . وقوله :

وَخَمْسُهُمَا تُوصَلُ بِالْخِطَابِ

فَخَمْسَةٌ فِي خَمْسَةِ جَوَابِي

يقول : إن الفاظها توصل بحروف الخطاب ، فالإشارة لما يشير إليه وحرف الخطاب لمن يخاطبه ، والفاظها خمسة ، وحروف الخطاب خمسة ، فإذا ضربت / خمسة في خمسة كانت خمسة وعشرين . [ ٥٦ و ] ثم بينها بقوله :

ذَٰكَ إِلَى ذَاكُنَّ خَمْسٌ تَمَّتْ

ذَانِكَ حَتَّى ذَانِكُنَّ تَمَّتْ

أَجْرٍ عَلَى ذَٰلِكَ كُلِّ الْبَابِ

فَتَسْلُكُ الطَّرِيقَ لِلنُّصُوبِ

يقول : ذاك ، وذاك ، وذاك ، وذاك ، وذاك ، وذاك ، فهذه خمسة ، والمشار إليه [ مفرداً مذكراً ، ومثلها له إذا كان مفرداً مؤنثاً كقولك : (١) تارك ، تارك ، تارك ، تارك ، تارك ، تارك ، ومثلها له إذا كان المشار إليه مثنى مذكراً ، كقولك : ذانك ، وذانك (٢) ، وذانكما ، وذانكم ، وذانكن ، ومثلها ، ] (٣) والمشار إليه مثنى مؤنث كقولك : تانك (٤) ،

(١ ، ٢ ، ٤) تكرر هذه الأسماء زائد ، لأنه فرق بين المذكر

والمؤنث .

(٣) ما بين المعقوفين : زيادة عن ل .

تَالِكٌ ، تَانِكَا ، تَانِكُمْ ، تَانِكُنُّ . والمشار اليه مجموع مذكر أو مؤنث ،  
كقولك : أولئك ، أولئك ، أولئك ، أولئك ، أولئك ، أولئك ، وهو معنى  
قوله : « أَجْرٌ عَلَى ذَلِكَ كُلِّ الْبَابِ فَتَسْلُكُ الطَّرِيقَ لِلصَّوَابِ » ،  
وقوله :

ذَا لِلْمَقْرِبِ نَمٌ ذَاكَ لِلْوَسَطِ  
ذَلِكَ لِلْبَعِيدِ عَنِ بَعْضٍ فَقَطْ  
ذَانِكَ شَدْدٌ نُونُهُ وَتَانِكَا

وَتَانِكٌ لِلْبَعِيدِ مَعَ أَوْلَائِكَا

يقول : إن بعض النحويين يزعم أن ذا موضوع للقريب ، وذاك  
للمتوسط ، وذلك للبعيد ، وقوله : « ذَانِكَ شَدْدٌ نُونُهُ وَتَانِكَا »  
بيان للبعيد في غير ( ذا ) فإنه يحتاج الى بيان ، فقال : إذا فصلوا  
البعيد في المثني ردوا النون في الواحدة المؤنثة واستعملوا تلك في  
الجمع زادوا اللام وقصروا ، فقالوا : أولالك : ثم قال :

### [ اسم الموصول ]

مَا لَا يَتِمُّ جُزْءٌ إِلَّا بِالصَّلَةِ  
وَالْعَائِدُ الْمَوْصُولُ فَأَسْلُكُ سُبُلَهُ  
وَالصَّلَةُ الْجُمْلَةُ وَالْعَائِدُ قَوْلٌ  
بِمُضْمَرٍ مُتَّصِلٍ أَوْ مُنْفَصِلٍ

أخذ يذكر الثالث من اقسام المبنيات ، وهي الموصولات ، فقال  
في حده ، ما لا يتم جزء إلا بصلة وعائد ، وقوله : « وَالصَّلَةُ  
الْجُمْلَةُ وَالْعَائِدُ قَوْلٌ » ، لبيان للصلة والعائد ، فقال : الصلة جملة تأتي

بعده ، والعائد مضمرة في / الصلة يعود عليه : وقوله : [ ٥٦ ظ ]  
وَيُوصَلُ اللَّامُ مِنَ الْمُوصُولِ

بِالإِسْمِ لِلْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ  
يقول : واختص اللام من الموصول بالأسم للفاعل والمفعول  
خاصة ، ولا يكون ذلك في غيرها ، وسببه أنها لما كانت على لفظ  
اللام المحرفة للمفرد في نحو قولك : الرجل ، ومعناها التعريف ،  
وسبكو الجملة الواقعة معها بأسم فاعل أو مفعول ليوفوا [ بما ] (١)  
عهدوه من لفظها ومعناها في اقضائها المفرد ، فقالوا : الضارب  
والمضروب بمعنى الذي ضرب ، والذي ضرب ، ولم (٢) يقولوا :  
الضرب ولا للضرب ، فإذا أتوا بصريح ( الذي ) واخواتها غير اللام  
لم يوصلوها إلا بالجملة على ما تقدم . وقوله :  
وَالْعَائِدُ الْمَفْعُولُ قَدْ يَنْحَدِفُ

مَا تَشْتَهِي الْأَنْفُسُ فِيهِ يُعْرَفُ  
وهي الذي ثم الأولى اللذان  
ثم التي واللام والتان  
وذو تجمي طائبة ومن وما (٣)  
أي وأية وذو من بعدما

يقول : وإذا كان الضمير العائد على الموصول ضمير مفعول جاز  
حذفه ، لقوة الدلالة عليه ، ومثل بقوله : ( مَا تَشْتَهِي الْأَنْفُسُ ) (٤)

(١) ( بما ) زيادة للسياق :

(٢) فيل : ( ولو ) وهو وهم :

(٣) في الأصل : ( فا ) ، وما أثبتناه عن ( ل ) .

(٤) سورة الزحرت الآية : ٧١ .

فيمن قرأ (١) بحذف ضمير المفعول . ثم عددها في البيتين بعد ذلك . ثم قال :

وَبِالَّذِي يُخْبِرُ عَنْ كُلِّ اسْمٍ  
فِي جُمْلَةٍ إِلَّا لِمَنْعٍ يُجْمَعُ  
ثُمَّ الَّذِي فِي الْجُمْلَتَيْنِ عَمَّتْ  
وَاللَّامُ بِالْفِعْلِ لِمَعْنَى خَصَّتْ  
فَصَدْرُ الَّذِي وَاضْمِيرٌ مُخْبِرٌ  
عَنْهُ لَهَا وَآخِرًا مَا أَضْمِرًا  
قَالَتَاهُ فِي ضَرْبَتِ زَيْدِ الَّذِي  
ضَرْبَتُ زَيْدًا أَنَا فَأَنْتَسُ وَاحْتَدِي  
/ فَمَنْعٌ ضَمِيرُ الشَّانِ مِنْ ذَا التَّوَصُّفِ  
وَكَوْكَلٌ مَوْصُوفٌ وَكَوْكَلٌ وَصَفٌ [٥٧]  
وَالحَالُ وَالْمَصْدَرُ مَهْمَا أَعْمَلَا  
وَالْمُضْمَرُ الشَّرْطُ لِمَا لم يُوَصِّلَا

أخذ يذكر الأخبار بالذي عن كل اسم في جملة مانع إلا إذا منع مانع ، وقوله : « ثم » الذي في الجملتين « عمت » ، يقول : يجبر بالذي سواء كانت الجملة اسمية أم فعلية ؟ ولا يجبر بالألف واللام إلا بالجملة الفعلية ، وهو قوله : « لمعنى خصت » ؛ لأن صلة

(١) قرأ نافع وابن عامر وحفص عن عاصم ويعقوب بهاء بعد الياء يعود على ( ما ) الموصولة ، والباقون بحذفها ، لأنه مفعول ، وعائده جازر الحذف . كتاب السبعة في القراءات ص ٥٨٨ ، التيسير ص ١٩٧ ، الحجة لابن خالويه ص ٢٩٦ انحاء فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ص ٣٨٧ .

الألف واللام لا تكون إلا اسم فاعلٍ أو مفعول ، ولا يبقى ذلك إلا من الفعلية بخلاف الأسمية ، فلذلك عمت ( الذي ) وخصت اللام ، ثم قال : « فَصَدْرُ الَّذِي وَاضْمِيرٌ مُخْبِرٌ » ، بقول : طريقة الأخبار أن تصدر الجملة بالموصول ، وتؤخر الاسم وتجعله خبراً ، وتجعل مكانه ضميراً عائداً على الموصول ، وإذا أخبرت عن التاء في ضربت زيداً ( بالذي ) ، قلت : الذي ضرب زيداً أنا ، وبالألف والسلام ، قلت : للضارب زيداً أنا ، وإذا أخبرت عن الكاف في قولك : ضربتك قلت : الذي ضربته أنت ، وبالألف واللام ، الضاربه أنا أنت ؛ لأنه لما جرى اسم فاعل على غير من هو له وجب أن يكون الفاعل منفصلاً ، وقوله : « فامنع ضمير الشأن من ذا الوصف » : يقول : وإذا تحقق ذلك علم أن ضمير الشأن لا مدخل له في ذلك من حيث كان له صدر الكلام ، وعلم أن الموصوف لا مدخل له ؛ لأنه لا يكون مضمراً ، وكذلك للوصف لا يكون مضمراً ، وكذلك الحال ؛ لأن الحال لا تكون إلا نكرة ، وكذلك المصدر العامل في مثل قولك : ضربني زيداً أحسن ، لأنك إذا جعلته مضمراً بطل عمله ، وكذلك المضمير المستحق لغير الذي ، كقولك : زيدٌ ضربته ، لأنه [ ٥٧ظ ] لا بد لهذا المبتدأ من ضمير يعود عليه ، فإذا أخبرت عنه ( بالذي ) لم يستقم ، لأنك إذا جعلت موضعه ضميراً عائداً على الموصول بقي هذا المبتدأ بلا هائد ، فان قلت : اجعله للمبتدأ على ما كان بقي الموصول بلا عائد . ثم قال :

وَمَا يَجِي شَرْطاً وَفِي اسْتِفْهَامٍ

وَصَفَاءً وَمَوْصُوفاً وَفِي التَّحَامِ

لما ذكر ما باعتبار كونها موصولة ، ذكر وجوهها في غير ذلك

حتى لا يجعل لها أبواباً أخرى ، فقال : « ونجى شرطاً » كقوله : ( وَمَا  
تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ) ( ١ ) ، ونجى استفهاماً كقوله  
( وَمَا تِلْكَ بِبِسْمِئِكَ ) ( ٢ ) ، ونجى وصفاً كقوله اكرمه  
إكراماً ، ونجىء موصوفةً مثل ( ٣ ) :

١٥ - رُبَّمَا تَكَرَّرَ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ

ونجىء تامةً كقوله : ( فَتَنِعْمًا هِيَ ) ( ٤ ) . وقوله :

مِنْ مِثْلِهَا لَا فِي التَّمَامِ وَالصَّفَةِ

وَكَانَتْهَا عَلَى الْبِنَاءِ مُشْرِفَةً

أَيَّ « وَأَيَّةٌ فَاعْرِفْ أَبَدًا

إِلَّا إِذَا حُدِفَ فِيهَا الْمَبْتَدَأُ

يقول : إن ( مَنْ ) استعملت موصولةً [ وشرطيةً ، واستفهاميةً

( ١ ) سورة البقرة الآية : ١٩٧ .

( ٢ ) سورة طه الآية : ١٧ .

( ٣ ) هذا صدر بيت وعجزه : ( لَهُ « فَرُجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ ) ،

ينسب لامية بن أبي الصلت ، وقيل لحنيف بن عمير البشكري ، وقيل

لأبي قيس اليهودي ، وقيل لنهار بن اخت مسيلمة الكذاب ، والمشهور

لأمية ، وقد أورده البغدادي له في قصيدة . وللشاهد فيه على مجيء

( ما ) نكرة موصوفة . الكتاب ١ / ٢٧ ، المقنضب ١ / ٤٢ ، ابن

الشجري ٢ / ٢٣٨ ، شرح شذور الذهب ص ١٣٠٢ ، الأشموني

١ / ١٥٤ ، الهيني ١ / ٤٨٤ ، الخزانة ٢ / ٥٤١ ، ٤ / ١٩٤ ،

المص ١ / ٨ ، ٩٢ .

( ٤ ) سورة البقرة الآية : ٢٧١ . وقبلها ( إنْ بَدَؤُوا الصَّدَقَاتِ ) .

وموصوفة [ (١) ، فالموصولة تقدمت ، والشرطية كقوله : (فَسَنُيَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا بَرَهُ ) (٢) ، والاستفهامية كقولك : من أخوك ؟ والموصوفة : رب من (٣) يأتينا . وقوله : وكلها على البناء مُشْرِفَهُ ، يقول : جميع ما ذكر من الموصولات مبني إلا (أيّاً) و (أبنة) فانها معربة أبداً إلا إذا حذف صدر صلتها كقوله : ( ثُمَّ لِنُنزِلَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ) (٤) ، أي : أيهم هو أشد . وقوله :

جَوَابُ ( مَاذَا ) قَدْ أَتَى بِالرَّفْعِ  
وَالنَّصْبِ فِي ( خَيْرًا ) لِكُلِّ التَّسْبِغِ  
/ وَقُلْ أَسَاطِيرُ بَرَفِعٍ قَطْعًا  
إِذْ عَدَلُوا مِّنَ الْجَوَابِ قَطْعًا [٥٨و]

يقول : إن لهم في جواب ( ماذا ) وجهين : الرفع والنصب ، فن جملة بمعنى : أي شيء الذي صنعت ؟ وجب ان تكون ( ما ) التي تعني : أي شيء ، مبتدأ وخبره ( الذي صنعت ) ، فيكون الجواب مرفوعاً لطابق السؤال ، ومن جعل ( ماذا ) بجملتها بمعنى : أي شيء كانت في موضع نصب مفعولاً ( بصنعت ) ، فيكون الجواب منصوباً لطابق السؤال أي : صنعت كذا ، قوله : « والنصب في ( خيراً ) لكل التسبغ » يقول : لم يقرأ بالرفع أحد نبيها على أنهم قصدوا خلاف ما قصد من قبلهم من الكلام الذين قيل لهم :

- (١) ما بين المقوفين : زيادة من ل .
- (٢) سورة الزلزلة الآية : ٧ .
- (٣) في ل ا ( رب من يجيء يأتينا ) .
- (٤) سورة مريم الآية : ٦٩ .

( ماذا أنزل ربككم ؟ قالوا : أساطير الأولين ) ( ١ ) ،  
 فهذا لا يستقيم فيه إلا الرفع ؛ لأنه عدول عن الجواب فلا يستقيم أن  
 يكون المعنى أنزل ربنا أساطير الأولين ، وإنما المعنى : هي أساطير  
 الأولين ، ولذلك قال : « وقل أساطيرُ بَرِقعٍ قطعاً » ؛ إذ  
 لا يستقيم فيه إلا الرفع ، وقوله : « إذ عدلوا عن الجواب قطعاً » ،  
 أي : عدلوا قطعاً ، أي : علموا يقيناً ؛ لأنه لا يستقيم أن يكون  
 التقدير : أنزل ربنا أساطير الأولين ( ٢ ) . ثم قال :

### [ أسماء الأفعال ]

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ بِمَعْنَى الْمَاضِي  
 وَالْأَمْرُ هَيْهَاتَ رَوَيْدًا قَاضٍ  
 وَقَيْسٌ فَعَالٍ فِي الثَّلَاثِي آمِرًا  
 مِثْلُ نَزَّالٍ وَتَرَكَ سَائِرًا  
 وَجَاءَ فَعَالٍ كَفَتَجَارٍ مَعْرِفَةً  
 وَمَصْدَرًا وَيَأْتَسَاقِي فِي الصُّقَّةِ  
 وَفِي قَطَامٍ وَغَلَابٍ عَلَمًا  
 عَيْنًا وَكُلُّ قَدِّ بِنَاءٍ مُعْلِمًا  
 وَفِي تَمِيمٍ أَهْرَبُوهُ جَارٍ  
 إِلَّا ذَوَاتِ الرِّاءِ فِي حَضَارٍ

( ١ ) سورة النحل الآية : ٢٤ .

( ٢ ) يلاحظ ان المؤلف كرر الكلام عن رفع ( أساطير ) أما لأن  
 السؤال في محل الرفع أو بتقدير مبتدأ ، أي : ( هو ) .

/ أخذ يذكر القسم الرابع من المبنيات ، وهي أسماء الأفعال [٥٨ظ]  
وبينها بأنها الأسماء التي تأتي بمعنى الماضي والأمر ، فالماضي مثل  
قولك : هيهات زيداً أي : بعد ، وسرعان ذا خروجاً أي : سريع ،  
والأمر مثل قولك : رويد زيداً أي : أروده ، وتزال ، أي : ازل .  
ثم قال : « وقيس فعّال في الثلاثي أميراً ، يقول : وقد جاءت  
أسماء الأفعال بمعنى الأمر من كل فعل ثلاثي على وزن فعال كتزال ،  
وتراك ، وقتلت في الرباعية كقرقار ، وقوله : « وجاء فعّال  
كفجّار معرفة » ، أخذ يذكر أن ( فعّال ) أيضاً جاء وليس  
بأسم فعل بل بمعنى المصدر المعرفة (١) كفجّار لفجور ويسار لليسر ،  
وحاد (٢) للحمد ، بني لشبهه بفعال اسم فعل من حيث كان معدولاً  
لمثله في المعنى ، وعلى زنته ، وجاء أيضاً صفةً ، كقولهم : يافساق ،  
وياخباث ، وياالسكاع ، بني للعدل والزنة على ما ذكر ، وقوله :  
« وفي قطامٍ وغلّابٍ علماً » ، يقول : وقد جاء ( فعّال )  
أيضاً علماً على أعيان مؤنثة كقولهم : قطام وغلّاب ، وبهان وسجاح  
لنسوة ، وهو مبني عند الحجازيين ، معرب في تميم إعراب ما لا ينصرف  
إلا ما كان آخره راءً ، فإنهم يوافقون في بنائه الحجازيين إلا القليل  
منهم . ثم قال :

(١) ( المعرفة ) ساقطة من ل .

(٢) في ل : ( جهاد للجهاد ) .

## [ أسماء الأصوات ]

أَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ تَجْمِيءُ صَوْتًا  
 كَطَلَقَ وَتَأْتِي لِدُعَاءِ جُوتًا  
 وَمِثْلُهُ غَاقٍ وَمِثْلُ أَيْخَا  
 وَتَخٍ فِي إِنْخَاةٍ وَمِثْلُهَا  
 أخذ يذكر للقسم الخامس من أقسام المبيئات ، وهي أسماء الأصوات  
 وقسمها قسمين : قسمٌ يحكى به الصوت كطلق ، حكاية وقع الحجارة  
 / وغاق حكاية : صوت الغراب ، وقسمٌ بصوت به للبهائم [ ٥٩ و ]  
 لهحصل منها للمصوت ما يقصد من إِنْخَاةٍ ودُعَاءٍ وغيره كتنخ وجوت  
 ونحو ذلك . والقسمان مبيتان لعدم التركيب ، فان قصد بهما تركيب  
 تركا على بنائها . ثم قال :

## [ المركبات ]

وَفِي الْمُرَكَّبَاتِ قُلٌّ قِصْمَانِ  
 مَا بُنِيًا وَمُعْرَبٌ فِي الثَّانِي  
 فَالْأَوَّلُ الثَّمَانِ بَعْدَ الْعَشْرِ  
 وَتَسْقُطُ اثْنَا عَشَرَ الْمُحَرَّرُ  
 وَالثَّانِي حَضْرَمَوْتٌ بَعْلُ بَكَ  
 وَقِسْ عَلَى الْبَائِبِينَ لَا تَشْكُ

تَضَمَّنَ الْأَوَّلُ حَرْفًا فَابْتَنَى

وَالثَّانِي بَعْلَ بَكَ مَا تَضَمَّنَا

أخذ بذكر القسم السادس من المبنيات ، وهو المركب ، وقسمه قسمين : قسم مبنيان معاً ، وقسم بني الأول خاصة ، فالأول أن يتضمن الثاني (١) منهما حرفاً فيبني الثاني ، لتضمنه معنى الحرف ، ويبني الأول لتنزله منزلة ( جزء الكلمة ، وإن لم يتضمن الثاني معنى الحرف ، بني الأول خاصة لتنزله ) (٢) منزلة الجزء دون الثاني . ثم مثل بهما « فالأولُ الثمانُ بعدَ العشرةِ ( وتسقطُ اثنا عشر المحررة ) » (٣) ، يعني : من أحد عشر إلى تسعة عشر ، وهي ثمانية ، وتسقط اثنا عشر ؛ لأنها لم تبني كما بنيت أخواتها ، وقال : « المحررة » ، إما لأنها حررت عن البناء ، وإما لأنها حرر أمرها في تعليل إعرابها ؛ لأنها لما حلفوا النون من ( اثنان ) أشبه المضاف ، وصار الأسم الثاني بدلاً عنها ، فكان كالمضاف إليه فأمتنعوا من مزج الأسم الأول معه ، وبني الثاني لتضمنه معنى الحرف ، وزك الأول (٤) على إعرابه ، قوله : « والثاني / حَضَرْتُمُوتَ بَعْلَ بَكَ » [٥٩ ظ] يعني الثاني من المركبات الذي أعرب الثاني منها ، وبني الأول ، لأن الثاني لم يتضمن معنى الحرف . ( وقوله : « وَقِيسُ عَلَى الْبَابِينِ مَا يَجِيءُ ، مَثَلُهَا » (٥) .

(١) ( الثاني ) : ساقطة من ل .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ل .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ل .

(٤) في الأصل : ( التوالي ) وما اثبتناه من ل .

(٥) ما بين القوسين : ساقط من ل .

ثم قال :

## [ الكنايات ]

كَمْ (١) وَكَلْدًا كِنْيَاةٌ فِي الْعَدَدِ  
كَيْتٌ وَذَيْتٌ لِلْحَدِيثِ فَاجْتَهَدِ  
تَمْيِيزُ كَمْ مُسْتَفْهِمًا بِمَفْرَدٍ  
وَنَصْبُهُ وَاخْفِضْ بِيَمْنٍ إِنْ تَرَدَّ  
وَمُخْبِرًا بِمَفْرَدٍ وَجَمْعٍ  
وَالْجَرُّ وَالْمُخْتَارُ مِنْ بِالسَّمْعِ  
وَهُمَا صَدْرُ الْكَلَامِ مَوْقِعًا  
وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَجَرُّ مَوْضِعًا

ثم ذكر القسم السابع من المبنيات ، وهي الكنايات ، فكَمْ وكَلْدًا كناية في العدد ، وكَيْتٌ وَذَيْتٌ كناية في الحديث ، وقوله : « تَمْيِيزُ كَمْ مُسْتَفْهِمًا بِمَفْرَدٍ » نبيين لأحوال تَمْيِيزِ ( كَمْ ) ، يقول : ( كَمْ ) الأستفهامية ممبها مفرد منصوب ، ويجوز أن يأتي بـ ( مِنْ ) معه فيخفض حينئذ ، ( وقوله : « وَمُخْبِرًا بِمَفْرَدٍ وَجَمْعٍ » ، يقول : وأما ( كَمْ ) الأخبارية فتَمْيِيزُها مفردٌ ، وجموعٌ مجرورٌ ، والمختار أن يكون معه ( مِنْ ) كقوله : ( وَكَمْ مِنْ مَلِكٍ ) ( ٢ ) ،

(١) في الأصل والمنظومة : ( وَكَمْ ) وما اثبتناه من ل .

(٢) سورة النجم الآية : ٢٦ .

( وَكَمْ مِنْ قَرْبَةٍ ) ( ١ ) ( ٢ ) ، وقوله : ولهما صدر الكلام موقعا ، :  
يقول : ولها صدر الكلام ، أما ( كم ) الاستهامية فلما تضمنته  
من معنى الاستهام ، وأما ( كم ) الخبرية فلأنها للتكثير ، وهو  
إنشائي كما أن ( رب ) للتقليل ، هذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون  
فلا يرون لها صدر الكلام ، ويستدلون بمثل قوله : ( أفلم يهتد  
لهم كم أهلكنا قبيلهم ) ( ٣ ) ، ويزعمون ( ٤ ) أن ( كم )  
فاعل يهتد لهم في الآيتين ، والبصريون يتأولون ذلك / ويجعلون [ ٦٠ و ]  
فاعل ( يهتد ) مضمرأ ( ٥ ) يعود على ما تقدم ، ويقفون على ( يهتد  
لهم ) ، وابتدؤن بقوله : كم أهلكنا ، وتكون ( كم ) وغيرها من  
أسماء الاستهام ، والشرط في موضع رفع ونصب وجر . ثم أخذ  
يبين ذلك فقال :

فأجرُ بالمُضَافِ مِنْ قَبْلِهَا  
أَوْ حَرْفِ جَرٍّ وَلِيَكُنْ مُقَدِّمًا  
وَالنَّصْبُ بِإِلْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهَا  
إِنْ كَانَ تَسْلِيطٌ لَهُ عَلَيْهِمَا

( ١ ) سورة الاعراف الآية ٤ :

( ٢ ) ما بين القوسين ماقط من ل .

( ٣ ) سورة طه الآية ١٢٨ .

( ٤ ) فاعل ( يهتد ) مقدر ، وهو المصدر ، وتقديره ( أو كم  
يهتد لهم الهدى أو الأمر ) ، وزعم الكوفيون أن فاعل يهتد هو  
( كم ) ، وهو خلاف ما ذهب اليه المصنف . البيان في هرب اعراب  
القرآن ٢ / ١٥٤ ، الانصاف ٢ / ٨٣٢ .  
( ٥ ) في الأصل : ( مضمر ) بالرفع :

فالترفعُ بَعْدُ بِإِبْتِدَاءِ شَهْرٍ  
 إِنْ لَمْ يَكُنْ ظَرْفًا وَلَا خَبْرًا  
 تَمَيِّزُهُمْ كَمْ عَمَّةٌ أَجَارُوا  
 ثَلَاثَةٌ وَرَفَعَهُ مَجَازُ  
 وَنَحْوَكُم مَالِكُكُمْ ضَرَبْتَنَا  
 قَدْ حُدِفَ التَّمْيِيزُ إِنْ فَهِمْنَا

يقول : إن كان قبل ذلك مضاف أو حرف جرٍ وجب أن يكون في موضع (١) خفضٍ ، كقولك : غلام كم رجلاً ضربت ؛ وبكم رجلاً مرت ؟

وَالنَّصْبُ بِالفعلِ الَّذِي بَعْدَهُمَا

إِنْ كَانَ تَسْلِطٌ لَهُ عَلَيْهِمَا ،

يقول : فإن لم يكن قبله مضاف أو حرف جرٍ ، فإن كان بعدهما فعلٌ مسلطٌ عليهما ، فهو في موضع نصبٍ حسبما يقتضيه الفعل كقولك : كم رجلاً ضربت ؟ ففعل به ، وكم ضربه ضربت ؟ فمصدرٌ ، وكم يوماً سرت ؟ فظرفٌ ، فإن لم يكن [ مِمَّا ذُكِرَ ] كان مرفوعاً بالإبتداء إن لم يكن [ (٢) ظرفاً كقولك : كم مالك ؟ وإن كان ظرفاً كان خبر مبتدأ ، لأن الظروف لا تقع مبتدأ ، كقولك :

(١) قول المصنف : « يجب أن يكون في موضع خفض ، لانستقيم له القاعدة بكلمة وجوب ؛ لأن الأصل في ميمز كم الاستفهامية النصب ، فلو استعمل كلمة ( يجوز ) كان أولى ، والمثال الذي ساقه - بكم رجل مرت - يجوز فيه الجر والنصب وفي كم نفسها يجب الجر كما ذكر .  
 (٢) ما بين المعقوفين : زيادة عن ل .

متى سلك ؟ وقوله : « كَمْ عَمَّةٌ أَجَاوِءٌ » يعني : قوله ( ١ ) :

١٦ - كَمْ عَمَّةٌ لَكَ بِأَجْرٍ رُبٌّ وَخَالَةٌ

[ فِدَاهَا قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي ] ( ٢ )

يجوز في ( عَمَّةٌ ) النصب على التمييز على أنها استفهامية ، والجور على التمييز على أنها خبرية ، والرفع على الابتداء وهو أبعدا ( ٣ ) ، وقوله : لأنه يقدر ( كَمْ ) في موضع نصب / مجلبت على [ ٦٠ ظ ] الاستفهام ، أو على الخبر و ( عَمَّةٌ ) مبتدأ موصوف ، ( وقد حلبت ) خبر المبتدأ ، أي : كم مرة ، أو مرة حلبت ، ونحو « كَمْ مَالِكٌ كَمْ ضَرَبْتَهُ » ، يقول : قد يحذف التمييز في مثل قولهم : كم مالك ؟ لأن المعنى كم درهماً أو كم ديناراً مالك ؟ وكم ضربت ؟ أي : كم ضربة ضربت ؟ أو كم مرة ضربت ؟ . ثم قال :

( ١ ) البيت للفرزدق يهجو به جريراً ، الشاهد في ( عَمَّةٌ ) تجوز فيها ثلاثة وجوه : النصب على التمييز على أن ( كَمْ ) استفهامية ، والجور على التمييز على أن ( كَمْ ) خبرية ، والرفع على الابتداء وفيها تقديرات كثيرة . وقد ضعف المصنف وجه الرفع لهذا السبب . والبيت من شواهد الكتاب ١ / ٢٥٣ ، ٢٩٣ ، المقترض ٣ / ٥٨ ، العين للمخيل ١ / ٢٨٧ ، التوطئة في النحو للشلوبيني ص ٢٦٠ ، ابن يعيش ٤ / ١٣٣ ، المقرب ١ / ٣١٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٤٠ ، الأشموني ١ / ٢٠٧ ، الخزانة ٣ / ١٢٦ ، اللديوان ٢ / ٤٥١ ، شرح الكافية للمصنف ص ٨٠ .

( ٢ ) ما بين المعقوفين : زيادة من ل .

( ٣ ) في ل : ( بعدها ) .

## [ الظروف ]

وَالظَّرْفُ عَنْ إِضَافَةٍ قَدْ يُقْطَعُ  
 فَالْضَّمُّ فِي الْمُخْتَارِ لَيْسَ يَدْفَعُ  
 كَقَوْلِهِ تَحْتَ ثُمَّ قَبْلُ بَعْدُ  
 وَمِثْلُهُ لَا غَيْرُ حَسْبُ يَبْدُو  
 وَحَيْثُ ضُمَّتْ شَبْهًا بِالْغَايَةِ  
 يُضَافُ لِلْجُمْلَةِ حَيْثُ كَانَتْ

أخذ يذكر القسم الثامن من المبنيات ، وهو الظرف الذي يقطع  
 عن الإضافة ويسمى الغايات ، ويبين أن المختار أنها إذا قطعت عن  
 الإضافة بنيت على الضم ، ومثلها با ذكر ، ويبين أن قولهم : لا غير  
 وحسب يجريان مجراها في قولهم : لا غير وحسب . وقوله : وحيث  
 ضُمَّتْ شَبْهًا بِالْغَايَةِ ، يقول : وبنيت ( حيث ) على الضم تشبيهاً  
 لها بالغايات من حيث كانت ظرفاً مفتقراً الى ما يبيِّنُهُ من الجمل التي  
 بعدها ، وقوله : « يُضَافُ لِلْجُمْلَةِ كَيْفَ كَانَتْ » ، يعني : لا يضاف  
 إلا إلى الجملة اسمية أو فعلية ، هذا هو الكثير الشائع . وقوله :

إِذَا لِلْإِسْتِقْبَالِ مَعْنَى الشَّرْطِ  
 وَلَا تُجَارَى فِي الْفَصِيحِ تُخْطِ  
 وَلِلْمُفَاجَأَةِ فَتِلْكَ التَّبْتَدَا  
 يَلْتَزِمُ فِيهَا بَعْدَهَا عَلَى الْمَدَا  
 وَإِذْ لَمَّا مَضَى وَلَمْ يَسْتَقْصِحُوا  
 إِذْ جَعَفَرُ قَامَ بِهِدَا صَرَحوَا

يقول : ومن جملة الظروف المبنية ( إذا ) وفيها معنى الشرط ، ثم بين أن الفصيح أنهم لا يجازون بها بل يكون الفعل المضارع بعدها مرفوعاً ؛ لأنها / للوقت المعين بخلاف ( متى ) فن ثم [ ٦١ و ] جازوا بـ ( متى ) ولم يجازوا بـ ( إذا ) على الأوضح ، وقوله : « وللمفاجأة فتلك المبتدأ ، ، وعلة بنائها افتقارها إلى الجملة بعدها ، يقول : وقد تقع ( إذا ) للمفاجأة ، كقولك : خرجت فاذا السبع ، ولا يقع بعدها إلا المبتدأ غالباً ، وقوله : « وإذ لما مضى ولم يستفصِحوا » ( يقول : ومن جملة الظروف المبنية ( إذ ) وهي ظرف لما مضى من الزمان ، ولا يضاف إلا إلى جملة ، وهو علة بنائها ، ولم يستفصِحوا : إذ زيدٌ قام ، ولكن يقال : إذ زيدٌ قائمٌ ، أو إذ قام زيدٌ ، وأما تغيير جملتها إلى الأسمية ووقوع الخبر فعلاً ماضياً فليس بفصيح ( ١ ) . وقوله :

وَإِن مَعَ أَنِّي لِلْإِسْتِفْهَامِ

وَالشَّرْطِ فِي الْمَكَانِ فِي الدَّوَامِ

وَكَيْفَ لِلْحَالِ تَجِي مُسْتَفْهِمًا

وَلَا مُجَازَاةَ وَإِنْ أَدْخَلْتَ مَا

يقول : ومن جملة الظروف المبنية ( أين ) و ( أني ) بمعنى الاستفهام والشرط ، وعلة بنائها تضمنها معنى الحرف ، وقوله : « وكيف للحال تجي مستفهما يقول : وكيف في معنى الظرف ، وهو سؤالٌ عن حال ، تقول : كيف زيدٌ ؟ أي : على أي حال هو ، ولا يجازي بها في الأوضح ، وإن دخلت عليها ( ما ) كقولك :

(١) ما بين القوسين ساقط من ل .

كيفما تكون أكون ، وقد جازى بها الكوفيون (١) مع ( ما ) واختاره  
الزجاجي في الجمل . وقوله :

وَمُدٌّ وَمُنْدٌ إِنْ تَكُنْ لِأَوَّلِ

فَقَرَدٌ مَعْرِفَةٌ هُنَا يَلِي

وَلِلْجَمِيعِ قَبْلِي مَا يُقْصَدُ

لِجَزَائِهِ لِيَحْصُلَ التَّمَسُّدُ

يقول : ومن جملة الأسماء المبنية قولهم ( مُدٌّ و مندٌ ) ولهما معنيان :  
/ أحدهما أول المدة ، كقوله : ما رأيت منذ يوم الجمعة ، [٦١ ظ]  
أي : أول المدة التي انتفت فيها الرؤية يوم الجمعة ، ولذلك احتج  
في هذا المعنى أن يكون مفرداً معرفةً ليهيئ تعيين أول المدة ، والثاني  
جميع المدة ، كقولك : ما رأيت منذ يومان ، أي : المدة التي انتفت  
فيها الرؤية (اليومان) جميعاً ، فيحتاج في هذا المعنى أن يهيد  
تعدداً .

وَأَنْ تَمَّ الْفِعْلُ تَمَّ الْمَصْدَرُ

بَعْدَهُمَا مِثْلُهَا مُقَدَّرُ

مُبْتَدَأٌ خَبَرُهَا الَّذِي يَلِي

بَيَّنَّ وَهَكَسُهُ فِي الْجُمْلِ

لَدَى لَدُنْ لَدَنْ وَجَاءَ لَدَنْ

وَلَدٌ وَلَدٌ وَلَدٌ تَمَّ لَدُنْ

يقول : وإذا وقع بعدها ( أن ) والفعل ، أو المصدر قدير  
(١) قال المصنف : « إذا دخلت عليها - أي كيف - ( ما )  
فضعيف عند البصريين في الشرط ، وجائز عند الكوفيين ، شرح  
الكافية ص ٨١ .

مضافاً بمعنى زمان ، وقوله : « مبتدأ خبرها الذي يلي » يقول :  
 إعرابها (١) أنها مبتدأ خبرها ما يليها من اسم الزمان ، وقوله :  
 « يثبت » أي بحجة واضحة ، « وعكسه في الجمل » يقول :  
 وفي الجمل أنها خبر مبتدأ مقدم ، وليس بمستقيم ؛ لأن المعنى :  
 أول المدة يوم الجمعة ؛ أي : جميع المدة يومان ، وقوله : « لَدَى ،  
 لَدُنْ ، لَدَنْ ، وجاء لَدَنْ ، » يقول : ومن الظروف المبنيّة  
 ( لَدَى ) وفيها لغات ثمان ذكرها جميعها ، والفرق بينها وبين  
 ( عِنْدَ ) أنك تقول : عندي كذا ، لما كان في ملكك ، حضرك  
 أو لم يحضرك ، ولدي كذا لما لا يتجاوز حضرتك ، وبنيت لأن من  
 لغاتها ( لَدُ و لَدَى ) ، وهو وضع الحروف ؛ وتستعمل مضافة ،  
 وقد نصبت العرب بها ( هُدُوءَ ) خاصة تشبيهاً لتونها بالتونين ،  
 لما رأوها تنزع عنها وتثبت . / [ ٦٢ و ]

وَقَطُّ لاسْتِغْرَاقِ مَاضٍ قَدْ نَقِي

وَعَوَضُ لاسْتِغْبَالِ نَفِي فَأَعْرِفِ

يقول : ومن جملة الظروف المبنيّة ( قَطُّ ) و ( عَوَضُ ) ،  
 « فقط » لاستغراق نفي ماضٍ ، تقول : ما فعلته قطُّ ، وعوض  
 لاستغراق (٢) نفي مستقبلٍ ، تقول : لا أفعله عوض .

وبناء ( قط ) ، لأن من لغاتها ( قَطُّ ) مخففة ، وهو وضع  
 الحروف ، وبنيت ( عوض ) ؛ لأن معناها عوض المائضين أي :  
 دهر الدهارين . ثم قال :

وَإِنْ تُضَيَّفُ إِلَى كَلَامٍ ظَرَفًا

فَالْمَتَّحُ فِيهِ جَائِزٌ لَا يُخْفَى

(١) في ل : ( إن إعرابها ) . (٢) في ل : ( الاستقبال ) .

يقول : إذا أضيف الظرف الى جملة جاز إعرابه على ما يقتضيه  
وجاز بناؤه على الفتح ، كقوله تعالى : ( هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ ) (١)  
و ( يَوْمٌ لَا تَمْلِكُ ) (٢) ، وقرئ (٣) بالوجهين . وقوله :

وَنَحْوَهُ مِثْلٌ وَخَيْرٌ مَعَ مَا  
وَأَنْ وَأَنْ فَأَسْتَمِيعُ لِيَتَفَهَمَا

يقول : ونحو للظرف المضاف مثل وغير مع ما (٤) ، تقول :  
إلى ما أو أن وأن كقوله : ( مِثْلَ مَا أَنْتُمْ كَتَبْتُمْ ) (٥) ،  
وقول الشاعر :

١٧ - لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا خَيْرَ أَنْ نَطَقْتَ (٦)

(١) سورة المائدة الآية : ١١٩ .

(٢) سورة الأنطار الآية : ١٩ .

(٣) في الآيتين قرئ ( يوم ) بالوجهين : الرفع والنصب ، فقد  
قرأ ابن كثير وأبو عمرو بضم ( يومٌ لا تملك ) والباقون بالفتح ،  
وفي ( هذا يوم ) قرأ نافع وحده بالفتح وقرأ الباقون رفعاً ، وقال  
الكسائي : ولأن للعرب تؤثر الرفع إذا أضافوا ( يوم ) الى ( يفعل  
وتفعل وأفعل وتفعل ) ، فيكون الرفع على الأعراب والنصب على  
البناء . انظر معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٤٤ ، كتاب السبعة في القراءات  
ص ٢٥٠ ، ٦٧٤ ، التيسير ص ١٠١ ، ٢٢٠ ، الحجة لابن خالويه  
١١٠ ، ٣٣٧ ، الليقان في غريب اعراب القرآن ١ / ٣١١ .

(٤) ( مع ما ) : ساقطة من ( ل ) .

(٥) سورة الذاريات الآية : ٢٣ .

(٦) البيت استشهد به سيويه ولم ينسبه ، ونسبه البغدادي لأبي  
قيس بن الأسلت ، وتامه : ( حَمَامَةٌ فِي غُضُونِ ذَاتِ أَوْ -

فتفتح ( غير ) مع أنها فاعلة . ثم قال :

### [ النكرة والمعرفة ]

ذُو اللَّامِ وَالْمُضْمَرُ ثُمَّ الْعَلَمُ  
مُضَافٌ تَعْرِيفٌ لِمَعْنَى مُبْنِهِمْ  
مَعَارِفٌ . أَعْرَفَهَا التَّكَلُّمُ  
وَالنَّكِرَاتُ لَا لِيَعَيَّنَ تُعَلِّمُ

أخذ يذكر المعرفة والنكرة ، فقال : المعرفة ذو اللام والمضمر والعلم والمضاف إضافة تعريف ، لتخرج الإضافة اللفظية ، والمبهم يعني به اسماء الإشارة والموصولات . ثم قال : « والنكرات لا لعين تُعلم » بقول : والنكرات ما وضع لشيء لا بعينه ( ١ ) : ثم قال :

### العدد

مَا وَضَعُوا لِغَرَضِ الكَمِّيَّةِ  
الْفَاطِئُهَا اثْنَا عَشَرَ الْأَصْلِيَّةِ

قال ( ) ، والشاهد فيه بناء غير على الفتح لإضافته الى مبني ، وهو المصدر ، والأصل فيه أن يكون معرباً مرفوعاً لأنه فاعل للفعل يجمع ، ورأي المصنف هو جواز بناء الظرف اذا أضيف الى مبني . الكتاب ١ / ٣٦٨ ، شرح شواهد الكتاب لابن النحاس ص ١٦٧ ، الانصاف ١ / ٢٨٧ ، المغني ١ / ١٥٩ ، الخزانة ٢ / ٤٥ .  
( ١ ) في ل ( المعينة ) .

/ وَوَاحِدٍ لِعَشْرَةٍ ثُمَّ (١) مِئَةٍ  
 أَلْفٍ وَبِاقِيهَا فُرُوعٌ مُغْنِيَةٌ [٦٢ظ]  
 فَوَاحِدٌ مُدَكَّرٌ وَأَيْنَسَانِ  
 وَوَاحِدَةٌ التَّانِيثِ وَأَيْنَسَانِ  
 ثَلَاثَةٌ إِلَى انْتِهَاءِ عَشْرَةٍ  
 وَقَوْلٌ: ثَلَاثٌ ثُمَّ عَشْرٌ لِلْمَرَّةِ  
 وَوَاحِدٌ عَشْرٌ الذَّكُورُ أَيْنَسَانِ عَشْرٌ  
 وَأَنْتِ اللَّفْظَتَيْنِ فِي غَيْرِ الذَّكْرِ  
 ثَلَاثَةٌ عَشْرٌ كَذَا لِتِسْعَةٍ  
 ثَلَاثٌ عَشْرَةٌ وَعُدٌّ سَبْعَةٌ  
 وَالْعَيْنُ قَافَتْحٌ مِثْلُ ثَلَاثَةٍ عَشْرًا  
 ثُمَّ السُّكُونُ جَائِزٌ كَمَا تَرَى  
 وَالشَّيْنُ سَكْنٌ مِثْلُ ثَلَاثٍ عَشْرَةٍ  
 وَنَحْوُهُ وَعَنْ تَمِيمٍ كَسْرُهُ  
 وَفِي تَمَانِيهِ عَشْرَةٌ السُّكُونُ  
 أَجِزٌ وَحَذْفُ الْهَاءِ وَأَفْتَحُ نُؤُونًا  
 عِشْرُونَ وَالْبَابُ أَنْتَى سِوَاهَا  
 أَحَدٌ وَعِشْرُونَ وَإِحْدَى جَاءَا  
 وَالْعَطْفُ بَعْدَ ذَلِكَ مِثْلُ مَا مَضَى  
 حَتَّى تَرَى تِسْعًا وَتِسْعِينَ أَنْتَقَضَى

(١) في الأصل و ( ل ) مائة ، وكتبها بهذه الصورة لاقامة

الوزن .

وَمِائَةٌ وَالْفُ الثَّبَابُ  
 وَمِائَتَانِ فِيهِمَا الْفَانِ  
 وَمَيِّزُوا ثَلَاثَةَ لِمَشْرُوعٍ  
 بِالْجَمْعِ خَفَضَ اللَّذِكُورِ وَالْمَرَّةُ  
 إِلَّا التَّلَامُحَ لِيَتَّعِ  
 لِأَنَّهُ بِمَفْرُودٍ لَا يَجْعَلُ  
 وَاحِدَةً عَشْرًا إِلَى قَبْلِ الْمِثَّةِ  
 بِمَفْرُودٍ تَصْبِيحًا عَلَى كُلِّ فِيهِ  
 وَمِائَةٌ أَلْفٌ وَفِي الْمُثْنِيِّ  
 وَجَمْعُ أَلْفٍ أَخْفِضُهُ فَرْدًا تَفْتَنِي  
 وَوَاحِدٌ وَأَثْنَانِ لَا يُمَيِّزُ  
 لِأَنَّ لَفْظَ جِنْسِهِ مُمَيِّزٌ  
 وَإِنْ أَتَى اللَّفْظُ خِلَافَ الْمَعْنَى  
 جَازَ لَكَ الْوَجْهَانِ فَافْهَمَ عَنَّا  
 لِوَاحِدِ التَّصْيِيرِ (١) قَالُوا الثَّانِي  
 وَالثَّانِيَةَ لِعَاثِرِ الْمَبْسُوطِ  
 / لِيَا أَضَافُوا ثَالِثًا لِأَثْنَيْنِ  
 وَخَامِسًا لِأَرْبَعٍ يَعْينُ [١٦٣]  
 وَبِأَعْتِبَارِ حَالِهِ تَزِيدُ  
 لِمُنْتَهَى الْعَسَدِ إِذَا تَقِيدُ

(١) في الأصل (التمييز) ولا يستقيم معها الكلام ، وقد صححت  
 على ل : الوافية .



عشرة الى تسع عشرة للمؤنث . ثم بين أن العيين في ثلاثة عشر إلى تسعة عشر / مفتوحة على الأفصح . « والسكُونُ (١) [ ٦٣ ظ ] جائزٌ كما ترى » يعنى : كما قلته في البيت حتى يتزن . ثم أن الشين من ثلاث عشرة إلى تسع عشرة ساكنة على الأفصح . وبين أن نيمياً تكسر الشين ، فتقول : عَشِيرَةٌ ، ثم بين أن لك في (ثاني عشرة) في المؤنث أن تسكن الياء ، ولك أن تحذف الياء وتفتح النون .

ثم انتقل إلى ما بعد (التسعة عشر) ، فقال : « عشرون والباب » يعنى و ( ثلاثون ) ، و ( أربعون ) إلى ( تسعون ) ، و أتى سواها ، لمعنى المذكور والمؤنث بلفظ واحد :

ثم انتقل إلى ما بعد (العشرين) : فقال : « أحد وعشرون للمذكر ، واحد وعشرون للمؤنث ، ثم انتقل إلى ما بعد (أحد وعشرين) ، فقال : « والمعطف بعد ذلك مثل ما مضى » يقول : تأخذ ( اثنتان ) وتعطف عليها ( عشرون ) ، وتأخذ ( اثنتان ) وتعطف عليها ( عشرون ) للمؤنث ، وكذلك ثلاثة إلى تسعة للمذكر ، وثلاث إلى تسع للمؤنث ، تقول : ثلاثون ، ثم تفعل بعد ( الثلاثين ) كما فعلت بعد ( العشرين ) من أحد وإحدى . إلى تسعة وتسع إلى أن تنتهي إلى تسعة وتسعين ، وتسع وتسعين . وإنما قال : « حتى ترى تسعاً وتسعين » ؛ لأنه الآخر بعد ( تسعة وتسعين ) . ثم قال : ومائة بعد تسعة وتسعين ، ثم على ما ذكر من أول العدد إلى أن ينتهي إلى تسع وتسعين بعد ( المائة ) فتقول : مائتان ، ثم على ذلك إلى أن تنتهي إلى تسع مائة وتسع وتسعين ، فتقول : ألف ، وقوله : « ثم ألف ذكرُوا ، تنبيه على أن الألف مذكر » .

(١) في النظم والأصل ( ثم السكون ) .

ثم شرع يبين تمييز العدد ، لأنه قال فيما تقدم إن تمييز العدد  
 يذكره في العدد ، فقال : « وَمَيِّزُوا ثَلَاثَةَ عَشْرَةَ » / يقول : [١٦٤]  
 تمييز ثلاثة الى عشرة بالجمع مخفوضاً ، فتقول : ثلاثة رجال ،  
 وثلاث لسوة الى عشرة رجال ، وعشر لسوة :

ثم قال : « إِلَّا الثَّلَاثَةَ لَتَسْمَعُ » يقول : إلا أنهم إذا ميزوا  
 ثلاثة باعتبار مئات ، أتوا بالمائة مفردة ، فيقولون : ثلاث مائة ،  
 أربع مائة الى تسع مائة ، وهو واضح :

ثم أخذ يبين [ تمييز ] (١) أحد عشر الى تسعة وتسعين فقال :  
 « وَأَحَدَ عَشْرًا إِلَى قَبْلِ الْمِائَةِ » يقول : يميزه مفرداً منصوباً ،  
 تقول : أحد عشر رجلاً ، وعشرون رجلاً ، ثم كذلك الى تسعة  
 وتسعين رجلاً ، وتسع وتسعين امرأة .

ثم أخذ يبين تمييز مائة والف ، والمئتي فيها ، وجمع الف ،  
 فقال : يميزه مفرداً مخفوضاً ، وقال : « وَجَمْعُ الْفِ » ولم يقل  
 وجمع مائة ؛ لأنه قد تقدم أن ( مائة ) لا تأتي في العدد جمعاً ، إذ  
 لا يقال : ثلاث مئات ولا مئتين (٢) ، فلا يجيء ( مائة ) في  
 العدد إلا مفردة أو مثناة . ثم بين أن واحداً ومئتين لا يميز ، وبين  
 هلته ، وهو أنك تذكر المفرد منه والمئتي فيجعل الغرض من العدد  
 والتمييز معاً ، وهو قوله : « لِأَنَّ لَفْظَ جَنْسِهِ مُمَيِّزٌ » لأنك إذا

(١) ( تمييز ) ساقطة من الأصل ، وهي زيادة عن ل .

(٢) قد ورد جمع ( مئتين ) في الشعر العربي ولكنه قليل لا يقاس

عليه كقول الفرزدق :

ثَلَاثُ مِئِينَ لِلْمَلُوكِ وَتِي بِيهَا

رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الْأَمِيَانِ

قلت : رجل أختك عن واحد ، وإذا قلت : رجلان أختك عن اثنين ، فلا حاجة إلى عدد ، ثم تميز بخلاف ما بعد الاثنين : لأنك إذا اقتصررت على لفظ العدد لم يقين البنس ، وإذا اقتصررت على التمييز لم تبين كمية العدد فأحییج إلى الأمرين ، بخلاف الواحد والأثنين على ما تبين :

وقوله : « وإن (١) أتى اللفظُ بخلاف المعنى » يقول : إذا كان اللفظ مذكراً والممدلول مؤنثاً ، أو بالعكس كقولك : عندي ثلاثة شخصٍ من النساء وثلاثٌ ، وعندي ثلاث أنفسٍ من الرجال وثلاثةٌ ، / وقوله : « لو اُحید التصير قالوا الثاني ، أخذ [٦٤ظ] يذكر كيف يعبر عن المعدود بأعتبار أسماء العدد ، فقال : إذا فصلت معنى التصير قلت : الثاني والثانية ، والثالث والثالثة ، إلى العاشر والعاشرة ، فإن أضفته أضفته إلى عددٍ أقل منه بواحد ؛ لأن معناه أنه صبر عدداً على وفق العدد الذي هو منه فيجب أن يضاف إلى أقل منه بواحد ، فقال : ثالث اثنين ورابع ثلاثة ، قال الله تعالى : ( مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ) (٢) ، وخامسهم وسادسهم ، فان قصدت معنى واحدٍ من العدد الذي أضفته إليهم ، وجب أن تضيفه إلى ما يطابقه ، فتقول : ثالث ثلاثة ، ورابع أربعة (٣) ، قال الله تعالى : ( ثَلَاثِي اثْنَيْنِ ) (٤) ، وقال :

(١) في الأصل : ( وإذا ) وهو وهم :

(٢) سورة المجادلة الآية : ٧ .

(٣) في الأصل : ( رابعة ) وما اثبتناه عن ل .

(٤) سورة التوبة الآية : ٤٠ .

(لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ) (١) ، ويقنصر (٢)  
 في الوجه الأول الى العشرة ، لأنه ليس بعد ( العشرة ) ما يمكن  
 أن يكون اسم العدد مشتقاً من فعلٍ بمعنى التصيير ، لأنّ ثالث اثنين  
 من ثلاثتها ، وكذلك لربعتهم وخستهم ، فاذا جاوزت ( العشرة )  
 لم يبق إلا الوجه الثاني ، فنقول : حادي عشر أحد عشر الى تاسع عشر  
 تسعة عشر ، وحادية عشرة إحدى عشرة الى تاسعة عشرة تسع عشرة ،  
 ويجوز أن يقال ثالث ثلاثة عشر إذ لا يلبس أن المراد ثالث عشر  
 ثلاثة عشر إلا أنك تعربه لفوات التركيب المقتضي للبناء ، وكل ذلك  
 قد بين على وجهٍ واضحٍ . ثم قال :

### [ المذكر والمؤنث ]

مَا فِيهِ تَأْلِيثٌ فَفُلٌ مُؤنَّثٌ  
 اللَّفْظُ وَالْتِقَادُ فِيهِ بَحْدُثُ  
 وَالتَّاءُ قَدْ يُقَدَّرُونَ لَا الْأَلْفُ  
 وَهُوَ حَقِيقِي وَاللَّظِي "حُرْفُ"  
 / قَالَهُ فِي اللَّيْتِ وَأَنْ ذَكَرُ  
 فَهُوَ حَقِيقِي كَذَا قَدْ ذَكَرُوا [١٥٥]  
 فَأَسْنِدَ الْفِعْلِ بِهِ بِالتَّاءِ  
 وَغَيْرُهُ عَلَى الْخِيَارِ أَنْتَا

(١) سورة المائدة الآية : ٧٣ .

(٢) كذا في ( ل ) ، وفي الأصل : ( يُقنصر ) .

إِلا إِذَا كَانَ ضَمِيْرًا رَفْعًا  
 فَالْفِعْلُ بِالنَّاءِ يَكُونُ قَطْعًا  
 وَظَاهِرُ الْجَمْعِ بِلَفْظِ اسْوَةٍ  
 كَقَالَتِ الْأَعْرَابُ قَالَ نِسْوَةٌ  
 وَفِي ضَمِيْرِ الْعُقَلَاءِ قَتَلُوا  
 وَقَتَلْتِ وَفِي الصَّحِيْحِ الْأَوَّلِ  
 وَغَيْرُهُمْ قِيلَ عَدَلْتِ عَدَلْتِ  
 ثَلَاثَةُ الْأَنْوَاعِ فِيهَا أُعْتِدَتِ

أخذ يذكر المذكر والمؤنث ، فالمؤنث ما فيه علامة تأنيث ،  
 والمذكر بخلافه ، وعلامة التأنيث : الألف ، والناء ، والناء قد تكون  
 ملفوظاً بها وقد تكون مقدرة ، وهو قوله : « والناء قد يقدرُونَ  
 لا الألف » ، والمؤنث حقيقي ولفظي ، فالحقيقي ما بازائه ذكر في  
 الحيوان ، كامرأة وناق وبعجة ، واللفظي بخلافه ، وقوله : « وأسند  
 الفعل إليه بالناء » ، يعني : المؤنث الحقيقي ، كقولك : قامت هند  
 و ( غيرة ) ، يعني : وغير الحقيقي على الخيار إن شئت الحقت الناء ،  
 وإن شئت لم تلحق كقولك : جاءت الثنية (١) وجاء الثنية (١) ،  
 وقوله : « إلا إذا كان ضميراً رافعاً » يقول : إلا إذا كان المؤنث  
 ضميراً مرفوعاً فلا بد من علامة التأنيث كقولك : الشمس طلعت ،  
 وقوله : « وظاهر الجمع بلفظ اسوة » يقول : وظاهر الجمع إن  
 شئت أنث فعله ، وإن شئت لم تؤنثه ، مثل ( قالت الأعراب ) (٢) ،

(١) الكلمتان في النسختين غير منقوطين ، وقد نقطناهما اجتهاداً .

(٢) سورة الحجرات الآية : ١٤ .

و ( قال نيسوة ) ( ١ ) ، وإذا كان الفعل مستنداً الى ضمير العقلاء  
 جاز أن تقول : الرجال قتلوا ، أو الرجال قتلت ، وإن كان جمعاً  
 صحيحاً مثل ( المسلمون ) قلت : قتلوا لا غير ، وضمير غير العقلاء  
 / من الجمع المذكر ، والجمع المؤنث لك أن تقول في فعل [ ٦٥ ظ ]  
 ضميره : عدلن ، ولك أن تقول : عدلت ، كقولك ، الأيام حسنت  
 وحسن ، والنساء حسنت وحسن ، والليالي حسنت وحسن ، وهو  
 معنى قوله : « ثلاثة الأنواع فيها اعتدلت » ، أي : سواء ه ثم قال :

### [ المثنى ]

كُلُّ مَثْنَى رَفَعَهُ جَاءَ بِالْأَلِفِ  
 وَالتَّنْصِبِ وَالْجَرِّ بِبَاءِ قَدْ أَلِفِ  
 وَقَبْلَهَا التَّنْحِ وَبَعْدُ نُونُ  
 مَكْسُورَةٌ إِذْ قُدِّرَ السَّكُونُ  
 وَكُلُّ مَا فَهِ عَنْ وَاوِ  
 كَالثَّانِيَةِ قَالُوا بِالْقَوَاوِي  
 وَمَا تَعَدَاهُ تَنِيهِ بِالْيَاءِ  
 لِأَنَّهَا أَخْفُ فِي الْإِفْضَاءِ  
 وَالْمَمْزُورَةُ الْأَصْلِيَّةُ الْمَمْدُودَةُ  
 تَبْنِي هَلِي هَمْزِيَّتِهَا مَرْدُودَةٌ  
 وَهَمْزَةُ التَّانِيثِ وَاوُعَيْنِ  
 وَمَا سِوَاهُمَا قَبَالُوجْهَيْنِ

( ١ ) سورة يوسف الآية : ٣٠ .

## وَمُخَدَّفُ النُّونِ إِذَا أَضْفَعْنَا

كَضَارِبًا زَيْدٍ وَمَا وَجَدْنَا

أخذ يذكر المثني ، فقال : هو ما لحقته في حال الرفع الف ونون مكسورة ، ( وفي حال النصب والجر بَاءٌ مفتوحٌ ما مجلها ونون مكسورة ) ( ١ ) ، وقوله : « وَكُلُّ مَا أَلِهُ عَنْ وَاوٍ تَبِينٌ لِّمَا آخِرَهُ أَلْفٌ » ، فقال : إن كانت الألف ثالثة منقلبة عن واو عَصَا ( ٢ ) ورعى قلبت في التثنية واوًا ، فتقول : عَصَوَانِ وَرَحِيانِ ( ٣ ) ، وقوله : « وَمَا عَدَاهُ ثَنَةٌ بِالْيَاءِ » ، يقول : وكل ما عدا ما ذكر ، فما آخره الف فإنَّ الضم قلب ياء ؛ لأنها أخف عندهم من الواو ، وقوله : « وَالْهَمْزَةُ الْأَصْلِيَّةُ الْمُدَوْدَةُ » ، أخذ يبين حكم ما آخره همزة ممدودة ، فقال : إن كانت الهمزة الأصلية بقيت همزة في التثنية كقولك : قَرَامَانٌ وَحَنَاءَانٌ ، وإن كانت الهمزة / للتأنيث [ ٦٦ و ] قلبت واوًا كقولك : حَمْرَاوَانٌ وَصَفْرَاوَانٌ ، وإن كانت غير ذلك فنسب على الوجهين ، كقولك : كِسَاوَانٌ وَكِسَاءَانٌ ، وَرَدَاوَانٌ وَرَدَاءَانٌ ، وَحِلْبَاوَانٌ وَحِلْبَاءَانٌ .

وقوله : « وَمُخَدَّفُ النُّونِ إِذَا أَضْفَعْنَا » يقول : إذا أضيف المثني حذف نونه ، كقولك : ضَارِبًا زَيْدٍ ، وكذلك ما أشبهه .  
ثم قال :

( ١ ) ما بين القوسين ساقطٌ من ل :

( ٢ ) في ل : ( غير رعى وعصا ) .

( ٣ ) في ل : ( رحوان ) .

## [ الجمع ]

وَالْجَمْعُ مَا دَلَّ عَلَى اتِّحَادٍ  
 مَقْصُودَةٍ بِأَحْرَفٍ الْأَفْرَادِ  
 فَالْتَّمَرُ وَالرَّكْبُ لِغَيْرِ جَمْعٍ  
 وَالْمَلِكُ وَالْمِجَانُ جَمْعُ جَمْعٍ  
 فَيَسْمُ صَحِيحٌ ثُمَّ فَيَسْمُ كَسَرُوا  
 ثُمَّ لِلصَّحِيحِ أَتَوْا وَذَكَرُوا  
 فَالذَّكْرُ اسْمًا عَلَمًا ذُو فِهْمٍ  
 وَفِي الصِّفَاتِ هَالِمٌ يَعْلَمُ  
 لَا نَحْوُ سَكْرَانَ الَّذِي لَيْسَ كَرِي  
 وَلَا كَأَمْرَ السَّيِّدِ لِجَمْرًا  
 وَلَا فَعِيلَ إِنْ أَتَى مَفْعُولًا  
 مِثْلَ جَرِيحٍ لَا وَلَا فَعُولًا  
 وَتَلَحُّقُ الْجَمْعِ وَلَوْ رَفْعًا  
 وَالْبَاءُ فِي كَسْبٍ وَجَرٍ قَطْعًا  
 وَضَمَّ قَبْلَ الدَّوَاوِ وَالكَسِيرِ فِي الْبَاءِ  
 وَافْتِخَ بِنَحْوِ مُصْطَفَى وَبِحَيٍّ  
 وَنُونَهُ مَفْتُوحَةٌ وَإِنْ تَضَيَّفَ  
 فَالنُّونُ هَمْزٌ جَمِيهٌ قَطْعًا حَذِيفٌ  
 ثُمَّ الْمُؤَنَّثُ الصَّحِيحُ مَا أَصِيفُ  
 يُزَادُ تَاءً آخِرًا بَعْدَ الْإِفِ

قَفِي الصِّفَاتِ يُجْمَعُ الْمُدَّكَّرُ  
 لَهُ صَحِيحًا مِثْلَ مَا قَدْ ذَكَرُوا  
 وَإِنْ يَكُنْ مُؤَنَّثًا غَيْرَ صِفَةٍ  
 فَأَجْمَعُهُ مُطْلَقًا عَلَى هَدْيِ الصِّلَةِ  
 وَنَحْوِ حَائِضٍ يَجِيءُ مُجَرَّدًا  
 فَأَجْمَعُهُ بِالتَّنْكِيسِ وَقِيَّتِ الرَّدِيِّ  
 وَجَمْعِكَ التَّنْكِيسِ مَا تَغْيِيرًا  
 وَاحِدُهُ نَحْوُ رِجَالٍ وَقُرَى  
 وَأَفْعَلَةٌ أَوْفَعَالٌ أَوْفَعْلٌ فَعْلُهُ  
 مَعَ الصَّحِيحِ خَمْسَةٌ لِلثَّقَلِ

/ اخذ يتكلم في الجمع ، فقال : الجمع ما دل على آحاد [ ٦٦ ظ ]  
 مقصودة بحروف مفردة ، كرجال ، لأنه دل على ثلاثة فصاعداً  
 بحروف مفردة ، وهو رجل . وقوله : « فالتمر والركب لغير  
 جمع » يقول : إن التمر ونحوه مما بينه وبين واحدة التاء ليس بجمع ؛  
 لأن فعلاً ليس من أبنية الجموع ، ولأنك تقول : في تصغيره ؛  
 تمر ، ولو كان جمعاً لكان جمع كثرة ، وتصغيره تمرات ، ولأنه  
 اسم جنس ، واسماء الأجناس ليس بجمع ، والركب ليس بجمع ،  
 وإن وافق الركب في حروفه الوجهين الأولين ، وقوله : « والفلك »  
 والمهجان جمع جمع ، يقول : وقولهم : فلك بجمع ( فلك ) ،  
 وهجان بجمع ( هجان ) جمع عند جماعة ، ويزعم أن الضمة في ( فلك )  
 في المفرد كضمة ( قفل ) ، وضمة ( فلك ) في الجمع كضمة  
 ( سف ) ( ١ ) ، ويزعم أن كسرة ( هجان ) في المفرد ككسرة

( ١ ) في الأصل ( فلك ) ، وما ذكرناه عن ( ل ) .

( كتاب ) ، وكسرة ( حِجَان ) في الجمع ككسرة ( رِجَال ) .  
وقوله : « قسم صحیح ثم قسم كَسَرُوا » يقول : والجمع  
على قسمين : صحیح ، ومكسر ، فالصحیح على ضربين : مذكر  
ومؤنث ، وقوله : « فالذكر اسماً علماً ذو أفهم » يقول : فالذكر  
الصحیح شرطه إن كان اسماً أن يكون علماً يعقل ، وإن كان صفة  
أن يكون صفة لمن يعقل غير سكران سكرى ، وأحر حمراء ، وغير  
فعليل بمعنى مفعول ، وغير فعول ( ١ ) : كأنهم جعلوا لمن يعقل على  
ما لا يعقل مزبة في الصحة ، ولم يجمعوا باب فعلان فعل ؛ لأنهم  
جمعوا باب فعلان فعلائة مصححاً ليفرقوا بينهما ، ولم يجمعوا أفعال  
فعلاء كأحر وبابه ؛ لأنهم جمعوا أفعال التفضيل مصححاً ليفرقوا بينهما  
وكذلك / فعول [ ٦٧ و ] بمعنى مفعول ، لأنهم جمعوا فعلاً بمعنى  
فاعل مصححاً ، وقوله : « وتلحق الجمع واو رفعا » هذا حكم  
الجمع الصحیح ، وقوله : « وضم قبل الواو واكسر في الياء » ،  
يقول : إن الواو في الجمع يضم ما قبلها مطلقاً إلا فيما كان مفرد  
مقصوراً كقولك : مصطفي ويحيى ، أما في ( مسلمون ) فواضح ،  
وأما في نحو ( قاضون ) فلأن أصل الضاد ونحوها الكسر ، فلما  
جاءت الواو تعدل الكسر فوجب تغييره ، ولما لم يكن بد من التغيير  
فتغييره بما يناسب الواو أولى ، وفي المقصور نحو ( مصطفون )  
في جمع مصطفي لم يتعد بقاء الفتحة ، فلم يجب التغيير فبقيت الفتحة  
على حالها ، ولذلك قال : « وافتح بنحو مصطفي ويحيى » ،  
وقوله : « ونونه مفتوحة وإن نصيف » يقول : لكون الجمع  
( ١ ) لما قال المصنف ، ( فعيل بمعنى مفعول ) ، كان ينبغي أن  
يقول : ( فعول بمعنى فاعل ) .

لا تكون إلا مفتوحة ، وتختلف عند الإضافة كما تحذف نون التثنية ،  
 وقوله : « ثم المؤنث الصحيح ما أصيف » يقول : والجمع المؤنث  
 الصحيح ما في آخره ثاء زائدة بعد ألف ، كقولك : قانسات  
 ومسلات ، وقال : ( زائدة ) ؛ لتلا يتوهم أن أبياناً ونحوه منه ،  
 فإن التاء في ( أبيات ) ليست زائدة . وقوله : « فربي الصفات  
 يجمع المذكور » يقول : إن كان المؤنث صفة ، فشرط جمع التصحيح  
 فيه أن يكون مذكوره جمعاً مصححاً ، فيخرج نحو سكري سكران  
 وحرأه أحر ، فإن مذكوره لم يجمع مصححاً ولا يكون للمؤنث على  
 المذكور مزية ، فلذلك لم يجمع مصححاً .  
 وقوله :

« وإن يكن مؤنثاً غير صفة »

فأجمعه مطلقاً على مكي الصفة ،

يقول : وإن كان مؤنثاً وليس بصفة فأجمعه جمع التصحيح مطلقاً ،  
 كقولك : قمحة وقمحات ، وطلحة وطلحات ، / وزينب [٦٧ظ]  
 وزينبات .

وقوله : « ونحو حائض يجي مجرداً » ، يقول : نحو حائض  
 وحامل إنما يجمع مكسراً ، فنقول : حوامل وحوائض ، فإذا قلت :  
 حائضة وحاملة قلت حائضات وحاملات ، لأنه لو كان اه مذكراً  
 لجمع مصححاً . وقوله : « وجمعك التكسير ما تغيراً » : يقول :  
 قد تقدم السلم ، وهو ما سلم فيه بناء الواحد ، وجمع التكسير ما تغير  
 فيه بناء الواحد ، كقولك : في رجل رجل ، وفي قرية قرى .  
 وقوله : « وجمعك » ( مبتدأ والتكسير صفته أي ذو التكسير أي

المكسر . وقوله : « مَا تَغْيِيرٌ » خبر ( ١ ) ، المبتدأ أي : الذي  
تغير ، ويجوز ، وجمعك التكسير بالنصب ، أي : وجمعك جمع التكسير  
تغير الواحد .

وقوله : « وَأَفْعِلَّةٌ أَفْعَالٌ أَفْعُلٌ فِعْلَةٌ » ، بقول : إن الجمع  
ينقسم الى جمع قلة وجمع كثرة ، فجمع القلة العشرة فما دونها ظاهراً ،  
وجمع الكثرة لما فوق ذلك . وأبذية جمع القلة ما ذكر كأجربة وأحمال  
وأفلس وغلمة ، والجمع المصحح للمذكر والمؤنث كالمسلمين والمسلمات ،  
وما عدا ذلك جموع كثرة . ثم قال :

### [ أعمال المصدر ]

وَأَعْمَلُوا كَالْفِعْلِ مِنْهُ الْمَصْدَرُ  
وَلَمْ يَجِبِيهِ فَاعِلُهُ مُسْتَتِرًا  
وَأَخْرُوا مَعْمُولَهُ عَنْ عَامِلِهِ  
حَتْمًا وَلَا يَلْزَمُ ذِكْرُ فَاعِلِهِ  
وَقَدْ جَبِيهِ الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ  
خَفِضًا بِهِ فَيُتَّبَعُ الدَّلِيلُ  
وَمَا يَجِبِيهِ مُطْلَقًا كَالْعَمَلِ  
لِلْفِعْلِ إِلَّا تَحْوَسَقِيًا فَأَقْبَلُوا

أخذ بذكر أعمال المصدر ، يقول : يعمل المصدر كإعمال الفعل  
المشتق منه كقولك : أعجبنى ضرب زيد عمراً ( كما تقول أعجبنى أن

(١) ما بين القوسين : مناقض من ل .

يضرب زيدٌ عمرأ ( ١ ) :

/ قوله : « ولم يجيء فاعله مستتراً ، ، يقول : لم يأت [٦٨ و] الفاعل مستتراً في المصدر وبخلاف الفعل وبخلاف اسم الفاعل ، لأنه لو استتر فيه الفاعل ، فصح أن يقال : ( زيدٌ أعجبتني ضربُ عمرأ ) لوجب إبراز علامة التثنية ، فتقول : ضربان عمرأ فلا يعلم أنثنية ضربٍ هو أم (٢) تثنية الفاعل ؟ وفي اسم الفاعل لا يلزم ذلك ؛ لأن اسم الفاعل في المعنى بمعنى الضمير المستتر فيه ، فلا يؤدي إلى لبس ، وبخلاف للفعل فإنه يعلم أنه للفاعل ؛ لأن الفعل لا يثنى .

قوله : « وأخرُوا معموله عن عامله » يقول : إن معمول المصدر لا يتقدم عليه ، فلا تقول : أعجبتني عمرأ ضرب زيد ، كما لا تقول : أعجبتني عمرأ أن ضرب زيد بمعناه ، وقوله : « ولا يلزم ذكر فاعله » أي : لا يلزم ذكر فاعله مرفوعاً ولا مضافاً بل يجوز أن تقول : أعجبتني ضربُ زيداً ، إذ لا يذكر فاعلاً ، وقوله : « وقد يجيء الفاعلُ والمفعولُ » يقول : وقد يضاف إلى الفاعل وقد يضاف إلى المفعول فيتبع الدليل ، فتقول : أعجبتني دق الثوب القصار ؛ لأنه فاعلٌ ، ودق القصار الثوب [ فتلصب الثوب ] (٣) ، لأنه مفعولٌ :

وقوله : « وَا مَا يجيء مطلقاً فالعملُ » يقول : وإذا أتى المفعول المطلق ومعه معمولٌ ، كقولك : ضربت ضرباً زيداً ، ( فزيداً )

(١) ما بين القوسين ساقط من ل .

(٢) ( أنثنية ضربٍ هو أم ) : ساقطة من ل .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من ( ل ) .

منصوباً بالفعل لا بالمصدر ، وكذلك لو قيل : من أضرب ؟ فقلت :  
ضرباً زيداً ، كان كذلك على المختار ، فان كان المفعول المطلق مما  
يجب معه حذف الفعل ، مثل سقياً وحماً وشكراً ، فقلت : سقياً  
زيداً (١) فالعمل لسقياً على المختار ، لأنه قام مقام الفعل ، وصار  
الفعل معه نسبياً منسياً . ثم قال :

### [ عمل اسم الفاعل ]

/ فاشتق من فعل لمن يقوم به  
على الحدوث فاعيل لا يشتبه [٦٨ظ]  
من الثلاثي فاعيل وما عداً  
فكالمضارع بميم (٢) يبتدا  
وميمه مضمومة والكسر  
من قبيل الأخير مستمير  
يعمل كالفعل والأستقبالي  
شرط في الأعمال له والحال  
مع اعتماد لازم لصاحبه  
أو همزة أو ما ولا يقال به  
وفي المضي يلزم الإضافة  
معنى وقال بعضهم خلافة  
وسكتاً في جاعل اللبيل العمل  
ليغير جاعل بتقدير جميل

(١) زيداً : ساقطة من ( ل ) .

(٢) في الأصل ( تميم ) وهو تحريف :

وَاللَّامُ إِن جَاءَتْ فَكُلُّهُ مُسْتَوِيٌّ  
لِأَنَّهَا مَوْصُولَةٌ بِهَا تَقْوِي  
مَا بِالْفُجُوَا بِهِ كَذَلِكَ يَعْشَلُ  
مَفْعُولٌ فَعَالٌ فَعِيلٌ فَعِيلٌ  
مِفْعَالٌ ثُمَّ النَّضَارِبُونَ الرَّجَلَا

أَجْرِي بِحَذْفِ النُّونِ مِنْهُ الْعَمَلَا  
أخذ يذكر إعمال اسم الفاعل ، فقال : اسم الفاعل ما اشتق من  
فعلٍ لمن قام به بمعنى الحدوث ، كقولك : ضاربٌ وعالمٌ ، وقوله :  
من الثلاثي فاعيلٌ وما عدَا  
فالمضارعُ بميمٍ (١) يُبْتَدَأُ ،

يقول : صيغتهُ من الثلاثي على فاعلٍ ، ومن غير الثلاثي على  
صيغة المضارع بميمٍ (٢) مضمومةٍ ، وكسر ما قبل الآخر مثل مخرجٍ  
ومستخرجٍ ومدحرجٍ ومتعلمٍ .

وقوله : « يعملٌ » كالفعل والاستقبال ، ، يقول : وشرط إعماله  
كفعله أن يكون بمعنى الحال والاستقبال والاعتماد على من هو له ،  
أو همزة الاستفهام ، أو حرف النفي ، كقولك : زيدٌ ضاربٌ غلامه  
عمرًا بمعنى الآن أو غداً ، وأضاربٌ الزيدان عمرًا ؟ فلو قلت :  
ضاربٌ زيدٌ عمرًا من غير اعتمادٍ لم يجوز ، فان كان بمعنى الماضي لزم  
الإضافة ، وبطل العمل فنقول : / زيدٌ ضاربٌ عمرًا [ ٦٩ و ]  
أحسن ، والكسائي يجوز إعماله بمعنى الماضي كالحال والاستقبال ويستدل

(١) في الأصل ( تميم ) وهو تحريف .

(٢) في الأصل ( تميم ) وهو تحريف .

له بمثل قوله : ( وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا ) ( ١ ) ، فيقال لا ناصب لـ ( سَكَنًا ) سوى ( جَاعِلٍ ) ( ٢ ) ، وهو بمعنى المضي ، وإذا نصب المفعول الثاني ، فلأن ينصب الأول أقرب ، وردَّ بأنَّ ذلك مستعمل كثيراً ، فلو كان بمعنى المضي لوقع قطعاً عاملاً في الأول ، ولو وقع لنقل ، ولما لم يقع المنصوب إلا الثاني ، ونصبه يجوز أن يكون بفعلٍ مقدرٍ ، وجب تقديره ، فيكون التقدير : وجاعل الليل جملة سَكَنًا . وقوله : « وَالسَّلَامُ إِنْ جَاءَتْ فَكُلُّ مُسْتَوِيٍّ » يقول : وإذا جاءت السَّلَامُ في اسم الفاعل ، نحو : الضارب والعامل عمل ، وإن كان بمعنى المضي ، لأنها موصولة ، وأصل صلتها صريح الفعل ؛ وإنما سبك ( ٣ ) اسم فاعلٍ ليناسب السَّلَامُ التي معناها بمعنى لام التعريف ، فن ثم قوي إعمال اسم الفاعل معها ، وإن كان بمعنى المضي .

( ١ ) سورة الأنعام الآية : ٩٦ .

( ٢ ) قرأ عاصم وحمة والكسائي ( جَعَلَ ) من غير ألف فعلاً ماضياً ، والليسل مفعول به ، ووافقهم الأعمش . والباقون بالألف وكسر العين وخفض الليل بالإضافة ، فجاعل محتمل للمضي وهو الظاهر ، والماضي لا يعمل عند البصريين إلا مع أل ، ولذلك يكون ( سَكَنًا ) عند البصريين منصوباً بفعلٍ يدل عليه السابق تقديره ، وجعل الليل سَكَنًا ، وهذا الرأي ذهب إليه المصنف إلا أن ما ذهب إليه الكسائي أيسر لقلّة التقديرات : كتاب السبعة في القراءات ص ٢٦٣ ، التيسير ص ١٠٥ . البيان في غريب اعراب القرآن ١ / ٣٣٢ ، تحاف فضلاء البشر ص ٢١٤ .

( ٣ ) في ل : ( وإنما سكن ) .

وقوله : « ما بالغوا فيه كذاك يعمل » ، يقول : إذا أتى اسم  
 الفاعل بمعنى المبالغة كضروب وضراب وسميم وحذر ومضراب عمل  
 عمل اسم الفاعل الذي على ذلك الوزن ، كأنهم أقاموا ما فيه من  
 المبالغة مقام ما فات من زنة الفعل : وقوله : « ثم الضاربون  
 الرجال أجر بحذف النون منه العملاً » ، يقول : إذا جاء نحو  
 الضاربون الرجل ، فأجر فيه حذف النون مع العمل ، إنما جوازوا  
 ذلك مع العمل على سبيل التخفيف ؛ لظوله تشبيهاً بنون الذين . ثم  
 قال :

### [ اسم المفعول ]

« ما اشتق من فعل لمن تعلقاً  
 به اسم مفعول فقل مصدقاً  
 / صيغته مفعول إن تجرداً  
 وغيره كفاعل قد اعتدي [ ٦٩ ظ ]  
 وفارقوا بينهما بالفتحة  
 من قبل الأخير بحرف الصحة  
 ونحو مختار ومخمر سوى  
 لفظاً وفي التقدير فرق مستوي  
 وأمره في عمل وشرط  
 على اسم فاعل مضى لأبخطي  
 أخذ يذكر اسم المفعول وإعماله ، فقال في حده : ما اشتق من  
 فعل لمن تعلق به كضروب وصيغته من الثلاثي المجرد على مفعول

كضروبٍ ومن غيره على صيغة اسم الفاعل ، إلا أن ما قبل آخر (١) المفعول مفتوح ، كخرج ومستخرج ومدحرج ومتجرع ، وقد بين ذلك .

وقوله : « ونحو 'مختار' و'محمّر' سوياً » ، يقول : إن ('محمراً') اسم مفعول ( ومختاراً ) اسم مفعول موافق في اللفظ لاسم الفاعل إلا أنها في التقدير مختلفان ( ف'محمّر' ) اسم الفاعل في التقدير : ( محمّر ) ، واسم المفعول في التقدير ( 'محمّرر' ) ، وكذلك مختاراً اسم الفاعل في التقدير ( 'مختبّر' ) ، واسم المفعول ( 'مختبّر' ) ، فلما جاء الإدغام في ( 'محمّر' ) والإعلال في ( مختار ) وجب استواؤهما لفظاً في البابين ، وقوله : « وأمره في عملٍ وشرطٍ » يقول : وأمر اسم الفاعل في إعماله ، إعمال الفعل الذي لم يسم فاعله ، واشتراط الزمانين والأهناد ، كأمر اسم الفاعل الذي مضى ذكره لا يخطيء منه شيئاً مما ذكر . ثم قال :

### [ الصفة المشبهة ]

مَا اشْتَقَّ مِنْ فِعْلٍ وَلَا تَعَدِّي  
لِلْفَاعِلِ وَلِلنَّبُوتِ مُتَّخِذِي  
كَحَسَنِ صَعْبٍ عَمٍ قَبِيحٍ  
تَعْمَلُ مِثْلَ فِعْلِهَا الصَّرِيحِ  
إِمَّا بِلَامٍ أَوْ تَجِي مِجْرَدَةً  
كَحَسَنِ وَالْحَسَنِ الْمُقْبِلَةِ

(١) في ل : ( ما قبل آخر اسم الفاعل مكسور وهنا مفتوح ) :

/ مَعْمُولًا كَسَدًا وَبِالِإِضْيَافَةِ  
 فَأَنْتَانِ فِي ثَلَاثَةِ بَيْتِهِ [ ٧٠ و ]  
 لِأَعْرَابِهِ رَفَعٌ وَنَصْبٌ جَرٌ  
 يَكُونُ عَشْرًا مَعَ ثَمَانٍ فَادْرُوا  
 فَحَسَنٌ مَعَ وَجْهِهِ وَالتَّوْجِيهِ  
 وَوَجْهِهِ الثَّلَاثُ نِسْعٌ تَلْهِي  
 ثُمَّ تَجِي بِاللَّامِ أَيْضًا نِسْعًا  
 تَكُونُ عَشْرًا مَعَ ثَمَانٍ قَطْعًا  
 فَالْحَسَنُ الْمُضَافُ قَبْلَ وَجْهِهِ  
 وَوَجْهِهِ أَمْعُ فِيهِمَا بِوَجْهِهِ  
 وَحَسَنُ الْمُضَافِ قَبْلَ وَجْهِهِ  
 فِيهِ خِلَافٌ وَاضِحٌ بِوَجْهِهِ  
 وَمَا عَدَاهُ بِضَمِيرٍ وَاحِدٍ  
 فَهُوَ الَّذِي أُخْتِيرَ بِغَيْرِ جَاحِدٍ  
 وَبِضَمِيرَيْنِ يَكُونُ حَسَنًا  
 وَلَا ضَمِيرٍ فَتَقْبِيحٌ هَجِينَا  
 [ وَأَرْفَعُ عَلَى الْفَاعِلِ وَالنَّصْبُ أَبَدًا  
 مُتَمَيِّزًا وَأَجْرُ رُ مَضِيفًا مُسْعِدًا ] (١)  
 [ وَقِيلَ نَصْبُهُ عَلَى التَّشْبِيهِ  
 وَقِيلَ بِالْفَرْقِ عَلَى التَّوْجِيهِ ]  
 مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ إِنْ جَا مَعْرِفَهُ  
 وَالنَّصْبُ بِالْتَمْيِيزِ فِيمَا خَالَفَهُ

(١) ما بين المعقوفين : زيادة عن ( ل ) ، والواقفة .

وإنْ لَصَبَتْ أَوْ جَرَرَتْ أَضْمِيرًا  
 فِيهَا وَطَائِقٌ بَيْنَهُمَا وَالْمُضْمَرُ  
 وَهِيَ كَمَا لِفِعْلِ إِذَا رَفَعْنَا  
 لَا تَضْمِيرًا ذَكَرْتَ أَوْ أَنْتَنَا  
 وَفَاعِلُ اللَّازِمِ مَعَ مَفْعُولٍ  
 قَدْ شَبَّهَا بِهَا عَلَى الْمَنْقُولِ

أخذ يذكر الصفة المشبهة بأسم الفاعل ، وحدها بما اشتق من فعلٍ غير متعدٍ لفاعله على معنى الثبوت ، وقال : على ( معنى الثبوت ) ليخرج اسم الفاعل من غير المتعدي ، فإنه كذلك إلا أنه يليق بالحدث ، والصفة المتأخر على معنى الثبوت كحسبٍ وصعبٍ وقبيحٍ ، وتعمل عمل فعلها من غير اشتراط زمان ، بخلاف اسم الفاعل والمفعول ، وتعمل مجردة / عن اللام كحسبٍ ، وباللّام كالحسن ، ومعمولها [ ٧٠ ظ ] مجرد وباللّام ومضاف ، واثنان في ثلاثة ستة ، كل واحد من معمولاتها يكون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ، صارت ثمانية عشر قسماً في التقدير ، ( حسنٌ وجهٌ ) ثلاثة ، ( حسنٌ الوجه ) ثلاثة ، ( حسنٌ وجهه ) ثلاثة ، ( الحسنٌ وجهه ) ثلاثة ، ( الحسنٌ وجه ) ، و ( الحسنٌ وجهه ) ممتنعان ، ( وحسنٌ وجهه ) فيه خلاف ، بقي خمسة عشر ، منها : الأحسن ، والحسن ، وقبيحٌ ، فإكان فيه ضمير واحد ، فهو ( الأحسن ) ، وما كان فيه ضميران ( حسنٌ ) ، وما ليس فيه ضمير ( قبيحٌ ) ، والضمير في ( حسنٍ ) لا بد أن يكون مستتراً إذا لم يرفع الظاهر بعده ، فإن رفع الظاهر فلا ضمير فيه ، والضمير في ما بعده لا يكون إلا بارزاً ، وقد علم بذلك تفاصيلها ، ( فحسنٌ

وَجْهٌ ) ، و ( حَسَنُ الْوَجْهِ ) ، و ( الْحَسَنُ وَجْهٌ ) ، و ( الْحَسَنُ الْوَجْهُ ) ، هذه الأربعة لا ضمير فيها فهي قبيحة ، و ( حَسَنُ وَجْهٌ ) ، و ( الْحَسَنُ وَجْهٌ ) حسان ؛ لأنَّ فيها ضميرين بقي تسعة هي : الأَحْسَنُ ( حَسَنٌ وَجْهًا ) ، ( الْحَسَنُ وَجْهًا ) ، ( حَسَنُ وَجْهٍ ) ، ( حَسَنٌ وَجْهٌ ) ، ( الْحَسَنُ وَجْهُهُ ) ، ( حَسَنُ الْوَجْهِ ) ، ( حَسَنُ الْوَجْهِ ) ( الْحَسَنُ الْوَجْهِ ) ، ( الْحَسَنُ الْوَجْهِ ) ، هذه التسعة الأحسن ؛ لأنه ليس فيها إلاَّ ضميرٌ واحدٌ ، فالرفع على الفاعلية ، والجبر على الإضافة ، والنصب على التشبيه بالمفعول ، وقيل على التمييز في النكرة ، ومتى رفعت فلا ضمير في الرفع ، ومتى نصبت أو جررت فلا بدُّ من ضميرٍ مطابقٍ لمن جرى عليه ، كقولك : مررت برجلين حسني الوجه ، وبرجلين حسنين وجهاً .  
وقوله : « وَفَاعِلٌ لِأَلْزَامٍ مَعَ مَفْعُولٍ » / يقول : [ ٧١ و ]  
كلُّ اسمٍ فاعلٍ لازمٍ أو اسمٍ مفعولٍ يجوز أن يستعمل على ( ١ ) هذه الصفة ، فنقول : مررت برجلٍ كاملٍ الفضل ، وكاملٍ فضلاً ، ومررت برجلٍ مسعودٍ الجِدِّ ، ومسعودٍ جداً ، وكذلك جميع الباب .  
ثم قال :

### [ افعال التفضيل ]

وَأَفْعَلٌ التَّفْضِيلِ لَيْسَ يُبْتَدَى  
إِلَّا مِنْ الثَّلَاثِ حَتَّى يُسَكِّنَا

( ١ ) ( على ) ساقطة من ( ل ) .

لَا لَوْنٌ لَّا عَيْبَ لِفَرَقٍ فَصَلِّ  
 إِذْ مِنْهُمَا أُنْفَعُ لَا لِلْفَضْلِ  
 وَيُتَوَصَّلُ بِمُسْكِينٍ كَمَا  
 أَشَدُّ مِنْهُمْ أَنْطِلَاقًا وَحَمَى

أخذ يذكر أفعال التفضيل ، وهي صيغة تدل على أن من هي له فيه زيادة على غيره في المعنى الذي هي مشتقة منه ، وقوله : ( ليس يُبْتَنَى إِلَّا مِنَ الثَّلَاثِ حَتَّى ) ، يقول : لو بني من صيغة على أكثر من ذلك ، لم يكن بدًّا من اسقاط بعض الحروف ، فيفوت المعنى الذي اشتقت منه ، وقوله : ( لَا لَوْنٌ لَّا عَيْبَ ) ، أي : ولا يبنى من الألوان والعيوب ، لأن فيها أفعل لغير الزيادة ، فلو بني منها أفعال التفضيل لحصل اللبس ويتوصل فيما لا يبنى منه أفعال التفضيل بأن يبنى أفعل مما يصح باعتبار المعنى المقصود ، ثم ينصب مصدر ذلك ، كقولك : هو أشد انطلاقا وأفبح عورا أو سوادا : وقوله :

بِنَاؤُهُ لِفَاعِلٍ مُطَرِّدٍ  
 وَغَيْرُهُ لِنَقْلِهِ مُسْتَتِدٌ  
 كَقَوْلِهِمُ الْيَوْمَ مِنْهُمْ أَعْدَرُ  
 وَقَوْلِهِمْ أَشْغَلُ مِنْهُ أَشْهَرُ

يقول : وقياسه أن يبنى للفاعل لا للمفعول ، فإذا قلت أعلم وأضرب وأقبل ، فإننا تعنى للفاعل ، وقد يجيء للمفعول ، ويحتاج إلى النقل ، ومثل بقولهم : ( الْيَوْمَ ، وَأَعْدَرُ ، وَأَشْهَرُ وَأَشْغَلُ ) ، ( ١ ) أي : ملوم ومعدور / ومشغول ومشهور . وقوله : [ ٧١ ظ ]

( ١ ) الشارح عاد النظم في اثناء الشرح بغير ترتيب ، ولما كان كذلك في النسختين اثبتناه :

مُسْتَعْمَلٌ عَلَى أَحَدٍ ثَلَاثَةً  
 بِمِثْلِ وَبِالْإِضَافَةِ  
 يُضَافُ لِلتَّفْضِيلِ وَهُوَ مِنْهُمْ  
 مُشْرَكِي الْأَصْلِ وَزَادَ عَنْهُمْ  
 وَإِنْ أَتَى مَخْفُوضُهُ مَنْكُورًا  
 طَابِقٌ بِهِ الْمُفْضَلُ الْمَذْكُورُ  
 كَأَنَّ جِنْسَهُ بِهِ قَدْ فُضِّلَ  
 بِعَدَدِ الْمَنْكُورِ ثُمَّ فُضِّلَ  
 وَالثَّانِي فِيهِ مُطْلَقُ الزِّيَادَةِ  
 لَيْسَ عَلَى الْمَذْكُورِ فِي الْإِفَادَةِ  
 يُضَافُ لِلتَّخْصِيصِ وَالتَّوَضُّحِ  
 كَتَحْسَنٍ يُضَافُ أَوْ قَبِيحٍ  
 وَلَمْ يَجْزِ يُوسُفُ أَعْلَى أَخُوْتِهِ  
 إِذْ لَا يَكُونُ يُوسُفُ مِنْ جَمَلَتِهِ  
 وَهُوَ عَلَى الثَّانِي يَجُوزُ عَنْهُمْ  
 إِذَا لَيْسَ شَرْطًا أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ

يقول : ان أفعال التفضيل لا يستعمل إلا على أحد ثلاثة أوجه ،  
 بـ ( مِنْ ) كقولك : زيدٌ أفضل من عمرو ، وقد تحذف ( مِنْ )  
 إذا كان معلوماً كقولهم : ( اللهُ أكبرُ ) أي : من كل كبير ،  
 وباللام كقولك : زيدٌ الأفضل ، وبالإضافة كقولك : زيدٌ أفضل  
 الناس ، فإذا أضيف فسله معنيان ، أحدهما أن يراد أنه زائد على  
 المضاف إليه في الخاصية التي هو وهم فيه شركاء ، فلا بد أن يكون  
 أحدهم : والثاني أن توجد له الريادة مطلقاً ، ثم يضاف على سبيل

التخصيص كما يضاف ما لا تفضيل فيه كحسنٍ وقبيحٍ ، فعل الأول لا يجوز أن تقول : يوسف أفضل أخوته ؛ لأنك لما أضيفت ( الإخوة ) الى ضميره ، فقد أخرجته من جملتهم من قبيل أن المضاف غير المضاف اليه ، فاذا أضفت ( أفضل ) اليه ، فقد أضفته الى ما ليس هو منهم ، وعلى الثاني لا يمنع / وقد استعمل المعنى الأول وإن [٧٢] لم يذكر الجنس المفضل عليهم للعلم به والاعتناء بمعنى آخر ، وهو أنهم اذا قصدوا تفضيل عددٍ مخصوصٍ من واحدٍ واحدٍ واثنين اثنين أو جماعةٍ جماعةٍ ، أضافوا الى العدد الذي يقصد تفضيله نكرةً ، كأنهم فضاوا الجنس على ذلك العدد ، ثم فضل ذلك العدد على مثله من جميع الجنس ، واستغنى عن ذكر الجنس العام للعلم به ، فاذا قلت : هذان أفضل رجلين فعناه : أفضل من جميع الرجال . وقوله :

وَطَابَقُوا فِي أَوْلٍ وَأَفْرَادُوا  
وَطَابَقُوا فِي الثَّانِي حَيْثُ أُبْعِدُوا  
وَطَابَقُوا مُحَرَّفًا بِالسَّلَامِ  
وَمَا بيمينٍ يُفْرَدُ فِي الدَّوَامِ

أخذ يذكر مطابقه ( أفضل ) لمن هو له وإفراده ، فقال : أما إذا أضفته بالمعنى الأول ، فأنت بالخيار إن شئت أفردت وإن شئت طابقت ، كقولك : الزيدون أفضل الناس ، والزيدون أفاضل الناس ، قال تعالى : ( أَكْبَارَ مُجْرِمِيهَا ) (١) ، وقال : ( وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ ) (٢) ، وأما إذا أضفته بالمعنى الثاني ، فلا بد من

(١) تامها ( وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْبَةٍ أَكْبَارًا ... الخ )

سورة الأنعام : ١٢٣ .

(٢) سورة البقرة الآية : ٩٦ .

المطابقة . وكذلك المعرف باللام ، وأما المستعمل بـ ( مِـنْ ) فلا يكون إلا مفرداً كقولك : الزيدون أفضل من العمرين . وإنما أفرد الذي بـ ( مِـنْ ) ؛ لأنه جار مجرى التعجب فيما يجب ويجوز فأفرد بذلك ، وإنما طابقوا في المعرف باللام لبعده عن فعل التعجب حيث أجروه مجرى الأسماء (١) الصفات ، وإنما جاز في المضاف بالمعنى الأول الوجهان ؛ لأنه أشبه المستعمل بـ ( مِـنْ ) ، وأشبه المعرف باللام فحمل عليهما معاً ، وأما المضاف بالمعنى الثاني فإنها وجبت المطابقة لبعده عن معنى ( مِـنْ ) حيث لم يذكر المفضل عليه . وقوله :

/ لَمْ يَرْفَعُوا اسْمًا ظَاهِرًا بِأَمْعَلًا

إِلَّا مُسَبَّبًا أَتَى مُفَضَّلًا [٧٢ ظ]

مُفَضَّلًا عَلَيْهِ مِـنْ وَجْهَيْنِ

مَوْصُوفُهُ الْمُنْفِي تَائِي اثْنَيْنِ

كَمَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي

عَيْنِي كَحُلِّ مِـنْهُ فِي عَيْنِ الصَّفِيِّ

وَتَكَرَّرَ الْفَاعِلَ أَوْ فَعَّرَفَ

وَاحْتَدِفَ إِذَا شِئْتَ ضَمِيرِ مِـنْ وَفِي

وَمَا رَأَيْتُ مِثْلَ عَيْنِ عَمْرٍو

أَحْسَنَ فِيهَا الْكُحْلُ فَرَعِ فَأَدْرِ

لَوْ رَفَعُوهُ خَيْرًا لَفَضَّلُوا

بِمَا يَكُونُ الْمُبْتَدَى فَأَعْمِلُوا

أَوْ هُوَ هَهُنَا بِمَعْنَى حَسَنًا

وَلَمْ يَجِي فِعْلٌ بِمَعْنَى أَحْسَنًا

(١) في ل : ( أسماء الصفات ) .

أخذ يتكلم في إعمال أفعل التفضيل ، فقال : لم يرفعوا به اسماً ظاهراً إلاً مشروطاً أن يكون مسبباً مفضلاً عليه باعتبارين : أحدهما موصوفة المنفي في الأفضلية ، والثاني اعتبار ما يذكر بعد ( من ) في المفضولية ، كقولك : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ، والمعنى ما رأيت رجلاً حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد ، فالأول هو المفضل ، والثاني المفضل عليه ، وإنما يفهم العكس من جهة النفي ، كما إذا قلت : ما زيدٌ أفضل من عمرو ، وإعمال أفعل التفضيل في الظاهر على ما ذكر قواسم مطرد ، ونفى الزمخشري (١) إعماله في الظاهر ، وهو غلط ، وقال ابن بابشاذ (٢) : لم يعملوه (٣) في الظاهر إلا في مسألتين : إحداهما ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ، والثانية : ( مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ ) (٤) ،

(١) قال الزمخشري : ولا يعمل عمل الفعل لم يجزوا مررت برجلٍ أفضل منه أبوه ، ولا خيرٌ منه أبوه ، بل رفعوا أفضل وخيراً بالابتداء ، وقد خطأه المصنف ؛ لأنه سمع من العرب أعمال أسم التفضيل في الظاهر كما ذكره في الشرح . الفصل ٢٣٧ .

(٢) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي المصري أمام عصره في علم النحو ، من مؤلفاته المقدمة في النحو ، وشرح جمل الزجاجي ، وأصول ابن السراج ( ت ٤٦٩ هـ ) ترجمته في ابن خلكان ٢ / ١٩٩ ، ومعجم الأدباء ١٢ / ١٧ ، النجوم الزاهرة ٥ / ١٠٥ .

(٣) انظر كلام بن بابشاذ في شرح جمل الزجاجي ، في ورقة ٧٦ ، ٧٧ من مخطوطة الظاهرية ، رقم ( ١٦٨٧ ) نحو .

(٤) الحديث في مسند ابن حنبل ١ / ٢٢٤ ، ٢ / ٧٥ ، ١٣٢ ، -

وهو غلط (١) .

ثم أخذ بعلم إعماله في ذين (٢) ، لذلك دون غيره بتعليق :  
أحدهما أنه في هذه المسائل / بمعنى حسن على تبيين تفسيره ، [٧٣ و٧٢]  
فلما أتفق أنه في معنى حسن في هذا المحل أعمل عمله ، ولا يكون في  
غير ذلك بمعنى حسن ، وليس ثمة فعل "بمعنى أحسن فيعمل عمله :  
والثاني أنهم لو لم يعملوه لوجب أن يرفعوا أفعل على أنه خبر مبتدأ ،  
ويكون المرفوع به مبتدأ ، فيفضلون بين متعلق ( من ) وهو أفعل  
وبين ( من ) بالمبتدأ الذي كان مرفوعاً بأفعل فأعملوه لذلك ، ولك  
في هذه المسائل أن تقول : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه للكحل منه  
في عين زيد فيحذف (٣) الضمير الذي كان مع ( من ) والجار للذي  
بعده ، ويدخل ( من ) على المجرور ، ومنه قوله عليه السلام : ( ما  
من أحد أحب إليه المدح من الله ) (٤) ، و ( ما من أحد  
أحب إليه العذر من الله ) (٥) ، ولك أيضاً أن تقول : ما رأيت

= الكتاب ١ / ٢٣٢ .

(١) غلط ابن الحاجب ابن بابشاذ ، لأنه قصر العمل على المسألين ،  
وقد وضعه المصنف في الشرح والمناقشة اللاحقة :

(٢) في ل ، ( كان ) ، وفي الأصل : ( دان ) .

(٣) كذا في ( ل ) ، وفي الأصل : ( من الضمير ) .

(٤) الحديث ذكره الإمام أحمد بن حنبل في مسنده ١ / ٣٨١ ،

٤٢٦ ، ٤٣٦ ، ٤ / ٢٤٨ ، وفيه ( من ) محذوفة في ( ما من أحد ) .

(٥) الحديث ورد في مسند ابن حنبل بلفظ يغير ما ذكره المصنف ،

( ولا أحد ، شخص أحب ... الخ ) المسند ٤ / ٢٤٨ .

كعبين زهد أحسن فيها الكحل ، ومنه قول الشاعر (١) :  
 ١٨ - مَرَوْتُ حَتَّى وَادِي السَّبَاعِ وَلَا أَرَى  
 كَوَادِي السَّبَاعِ حِينَ يُظْلِمُ وَادِيًا  
 أَقْلٌ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَثِيَةً  
 وَأَخْوَفَ إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ سَلْبِيَا (٢)  
 ولو استعملته (٣) على الوجه الأول لقلت : ما رأيت وادياً أقل  
 به ركبٌ منه بوادي السباع ، ولو استعملته (٤) على الوجه الثاني  
 لقلت : ما رأيت وادياً أقل به ركب من وادي السباع .

### [ الأفعال ]

تخصائصُ الفِعْلِ دُخُولُ السِّينِ  
 وَتَحْوُوتَا فَعَلْتِ بِالسُّكُونِ  
 لما فرغ من قسم الأسماء شرع بذكر قسم الأفعال ، وقد تقدم  
 حدها في أول الأرجوزة ، وذكر خصائص الأفعال ، فدخول السين  
 (١) البيتان لسحيم بن وثيل ، وهما من شواهد سيويه ، وادي  
 السباع : أسم وادي بطريق البصرة ، التثية : التلث . والشاهد مجيء  
 ( ركب ) فاعلاً لفعل التفضيل . الكتاب ١ / ٢٣٣ ، شرح الكافية  
 للمصنف ص ١٠٠ ، ايضاح ابن الحاجب ٥٧١ ، ابن حقي ١٤٩/٢ ،  
 الخزانة ٣ / ٥٢١ .  
 (٢) في الأصل (واقياً) ، وما اثبتناه عن ( ل ) ، لأنه لا معنى  
 لـ ( واقياً ) ولأن جميع المصادر تذكر ( سارياً ) .  
 (٣) (٤،٣) في ل ( استعملوه ) ولا يتفق مع سياق الكلام .

مثل قولك : سأقوم وسيقوم ، ونحو ذلك ، « وَنَحْوُنَا فَعَلْتَ »  
 لقولك : ضربت ، وضربنا / وضربتم ، وضربتني وضربوا [ ٧٣ ظ ]  
 وضربن ، وهو كل ضمير مرفوع بارز ؛ وإنما قال : بارز ليخرج  
 نحو : ضارب ، وضاربان ، وضاربون ، فإنه مرفوع ولكنه خبر  
 بارز . وقوله :

### [ الفعل الماضي ]

فَدُوْ زَمَانَ قَبْلَ (١) مِّنْ زَمَانِكَا  
 مَاضٍ عَلَى الْفَتْحَةِ مِّنْ بِنَائِكَا  
 وَسَكَّنُوْا عِنْدَ ضَمِيرِ الرَّفْعِ  
 مُجْرَكَاً وَاضْمُمُ بَوَائِ الْجَمْعِ

حد (٢) الفعل الماضي ، وهو كل فعل دل على زمان قبل  
 زمانك . وقوله : « وَسَكَّنُوْا » آخر الفعل الماضي إذا اتصل به  
 ضمير مرفوع متحرك ، ( نحو ضربت وضربتنا ؛ لأن الضمير  
 المرفوع المتصل كالجزء ، فلما كان متحركاً ) (٣) كرهوا بقاء الفعل  
 الماضي متحركاً لئلا يؤدي إلى أربع متحركات فيما هو كالكلمة  
 الواحدة . وقوله : « وَاضْمُمُ بَوَائِ الْجَمْعِ » يقول : وإذا اتصل  
 بالفعل الماضي واو الجمع ، كقولك : ( ضربوا وقتلوا ، ضموا

(١) في الوافية : ( سابق زمانكا ) مكان ( قبل من زمانكا ) .

(٢) في الأصل ( هو ) وهو تحريف ، وقد قوم عن ل .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ( ل ) .

ليناسب الواو ( ١ ) .

## [ الفعل المضارع ]

مَاضَارِعُ الْأَسْمَاءِ بِحَرْفِ بَأْتِي  
أَوَّلُ مِنْ تَأَيْتُ أَوْ مِنْ تَأَيْتِي  
مُضَارِعٌ كَهَمْزَةِ التَّكَلَّمَ  
لِمُفْرَدٍ وَالتَّنُونُ لِلْمُعْظَمِ  
وَوَاحِدٍ وَالتَّنُونُ لِلْمُعْظَمِ  
وَالْيَا لِمَنْ عَدَاهُمَا فِي الْغَيْبَةِ

هذا أحدُ الفعل المضارع ، وهو ما أوله هذه الحروف (٢) الأربعة  
لمن ذكرت له . ثم أخذ بين معانيها فقال : « فاهمزةُ للمتكلم »  
إذا كان مفرداً مطلقاً ، كقولك : أضرب (٣) للمذكر والمؤنث ،  
والتنون للمعظم ولغير المفرد ، كقول الرجل المعظم نفعيل ، وقول  
المتكلم عنه وعن غيره واحداً كان / أو جماعةً تفعل ، والياء [ ٧٤ و ]  
لكل مخاطب وللغائبة الواحدة وللغائبتين ، كقولك : هتدُ تخرج ،  
أو الهنديان تخرجان ، ولا يقال : ( الهندان تخرجان ) ، قال تعالى :  
« وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ » (٤) ، والياء لكل

(١) ما بين القوسين ساقط من ل .

(٢) لما كانت أحرف المضارعة أقل من عشرة أحرف فعلى المصنف

ان يستعمل ( أحرف ) لدخوله في أوزان القلة .

(٣) في ل : ( للمتكلم ) .

(٤) سورة القصص الآية : ٢٣ .

غائب سواهما كقولك : زيدٌ يقوم ، والزيدان يقومان ، والهندات  
يقمن . وقوله :

وَاضْمُمُ بِهِ الْأَوَّلَ فِي التَّرْبَاعِيِّ

وَأَفْتَحَ بِهِ الْغَيْرَ بِلَا دِفَاعٍ  
تبين " لحركة حرف المضارعة ، بقول : تكون مضمومة في كل  
فعلٍ كان ماضيه على أربعة أحرف ، كقولك : دحرج يدحرج ،  
وأخرج يخرج ، وما عدا ذلك مفتوح ، كقولك : يضرب ويتعلق ،  
ويعتذر ويستخرج ، في كل ما كان غير رباعي .

وَخُصَّ بِالْإِهْرَابِ لَا يَكُونُ

تَأْكِيدُ نُونٍ أَوْ ضَمِيرًا نُونُ .

كَمَثَلِ تَضْرِبًا وَيَضْرِبُنَا

وَقَوْلُهُمْ يَضْرِبِينَ أَوْ تَضْرِبِينَا

يقول : لا يعرب من الأفعال خبر ما لم يكن مؤكداً بالنون أو  
متصلاً به ضمير " هو نون " ، وهو ضمير جمع المؤنث ، كقولك :  
تضربن ويضربن ، وإنما أعرب المضارع لشبهه بالأسماء ، ولذلك سمي  
مضارعاً أي مشابهاً ، وأشبهه في الشياخ والتخصيص ، لأنك تقول :  
رجلٌ فيصلح لزيدٍ وعمرو ، ثم تقول : الرجل فيتخصص بالحرف  
بعد أن كان شائعاً ، وكذلك تقول : لضرب فيصلح للحال والاستقبال ،  
ثم تقول : ستضرب فيتخصص بالاستقبال بعد أن كان شائعاً ، فلما  
أشبه الأسم أعرب بالنصب والرفع (١) ، وأعرب بالجزم مكان الجر ،  
ولذا لم يعرب عند [ اتصال ] (٢) نون التأكيد ونون / جمع [ ٧٤ظ ]

(١) كذا في ل ، وفي الأصل ( الجر ) وهو وهم .

(٢) ( اتصال ) زيادة للسباق :

المؤنث ؛ لأنه لو أعرب مع نون التأكيد لالتبست معانيها ، ولو أعرب مع نون جمع المؤنث بالحرركات لم يستقم ، وكان يكون على خلاف قياسه ، ولو أعرب بالنون لم يستقم ؛ لأن الأعراب بها يقتضي سبق حلة ، هو ضمير\* ، ولا يستقيم ، وقوله : « تأكيد نون » ، أي : لا يكون هذا تأكيداً كخون مثل هل تضربن\* ، وهل تضربن\* ، وهل تضربن\* ( وقوله : « لو ضميراً هو (١) خون ، كقولك : هل تضربن\* ويضربن\* ) (٢) ، وكل فعل مضارع لحفته خون ضمير جماعة المؤنث ، وقوله :

إِعْرَابُهُ رَفَعٌ وَنَهَبٌ جَزْمٌ

أَيْسَتْ لَأَنْوَاعٍ مَعَانٍ تَسْمُو

يقول : ليس إعراب الأفعال لمعان كوجوه إعراب الأسم ، وإنما دخله الأعراب على وجه من الشبه اللفظي كما تقدم . قوله :

مَا لَيْسَ تَفْعَلَانَ تَفْعَلُونَا

وَلَيْسَ يَفْعَلَانَ يَفْعَلُونَا

وَلَيْسَ تَفْعَلِينَ لَامٌ صِحَّةٌ

بِضْمَةٍ وَمَا كُنِ وَفَتْحَةٍ

يقول : إن الفعل المضارع إذا لم يتصل به ضمير التثنية ولا ضمير الجمع المذكور ، ولا ضمير المخاطب المؤنث ، وكانت لامه حرفاً صحيحاً ، كقولك : تضرب وتضرب وأضرب ، فإن رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة ، وجزمه بالسكون ، وقوله :

(١) هو ساقطة في النظم .

(٢) ما بين الفوسين ساقط من ل :

ذو النواوِ والياءِ ضمتهُ يُقدَرُ  
 وَالْمَتَّحُ وَالْحَدْفُ يَلْفِظُ يَدُ كَرُ  
 وَالْأَلِفُ أَضْمِيمٌ وَافْتَحَنَ مُقَدَّرًا

وَالْحَدْفُ وَالْجَزْمُ يَلْفِظُ ذِكْرًا  
 يقول : فإن كان آخره واو أو ياء فرفعه بضمه مقدرة ،  
 ونصبه بفتحة / ملفوظ بها ، وجزمه بالحذف ، كقولك : [ ٧٥ و ]  
 زيدٌ يغزو [ ولن يغزو ] (١) ولم يغزُ ، وكذلك يرمي وان يرمي  
 ولم يرمِ ، وإن كان آخره ألفاً فرفعه بضمه مقدرة ، ونصبه بفتحة  
 مقدرة ، وجزمه بحذف الألف ، كقولك : زيدٌ يخشى ، ولن  
 يخشى ، ولم يخشِ . وقوله :

وَالنُّونُ فِي لَمْ يَكُ قَدْ تَنْحَدِفُ  
 وَلَمْ يَكُ الدِّينَ هَذَا يَتَضَعُفُ  
 وَخَمْسَةُ الْأَفْعَالِ أَدْخَلَ نُونًا  
 وَحَدَفُهَا كَرِثِلٌ يَضْرِبُونَا

يقول : وقد كثر قولهم لم يكن حتى جاز حذف النون على وجه  
 التخفيف ، بخلاف لم يخز ولم يمن ونحو ذلك ، وضعيف حذفها في  
 نحو ( لم يكن الدين ) (٢) ، لقوتها بالحركة ، وقوله : « وخمسة  
 الأفعال أدخل نوناً ، يقول وخمسة الأفعال المستثناة أو لا وهو كل  
 مضارع اتصل به ضمير ثنية ، أو ضمير جمع مذكر ، أو مخاطب  
 مؤنث رفعه بإثبات النون ، ونصبه وجزمه بحذف النون ، كأنهم لما

(١) ( ولن يغزو ) : زيادة من ل .

(٢) سورة البينة الآية : ١ ، ونهاى الآية : ( لم يكن الدين كفروا

من أهل الكتاب والمشركون ) .

حلوا النصب على الجرّ في ضارٍ بينَ وضارٍ بينَ ، حلوا النصب على الجزم في تضربان وتضربون وتضربين مشبّه به كرهوا أن يجعلوا للفعل على الأسم مزبّةً ، وقوله :

فَارْفَعْ إِذَا لَمْ يَلْتَصِبْ أَوْ يَنْجَزِمْ

وَانْصِبْ بِيَأْنُ وَكُنْ وَكِي إِذَا وَعِمُ (١)

/ أخذ يذكر عوامل الأفعال ، فقال : يرتفع الفعل [ ٧٥ ظ ] إذا جرد عن عوامل النصب وعوامل الجزم ، وهذا تعريف الكوفيين ، وهو أقرب من تعريف البصريين ، وقولهم : يرتفع الفعل المضارع إذا وقع موقع الأسم (٢) ، فانه ترد عليه مشكلات تحتاج الى الجواب عنها ، كقولك : مبتدئاً يقوم زيد ، وكقولك : عسى يقوم زيد ، وكاد يقوم ، ولما لم يكن عروة عن الناصب والجازم ( يُعْرِفُ حَتَّى يُعْرِفَ النَّاصِبُ وَالْجَازِمُ ، شرع في ذكرهما ليُعْرِفَ النَّاصِبُ وَالْجَازِمُ ) (٣) ، ويعرف عروه عنها ، فقال : وانصب بأن وكن وكي إذا وعِم . ثم قال :

(١) في الأصل ذكر سبعة أبيات بعد هذا البيت ، من أبيات حروف الجر عن طريق الوهم ، وقد حذفها لكونها المذكورة في حروف الجر ، وعدم وجودها في ( ل ) والوافية .

(٢) رجح المصنف رأي الكوفيين لأنه بعيد عن التكلف ، وذلك لأن الفعل المضارع إذا لم يكن منصوباً ولا مجزوماً فهو مرفوع . أما مذهب أهل البصرة فقد رد عليه اختلاف مقام الأسم في النصب والجر بحرف الجر الزائد .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ل .

## [ نصب الفعل المضارع ]

فان إِذَ لَمْ تَكُ بَعْدَ عَلِمٍ  
 إِذْ خَفَّفُوهُمَا بَعْدَهُمَا فِي الْحُكْمِ  
 كَذَلِكَ يَبَأْتِي قَدْ وَالْأَسْتَقْبَالَ  
 أَوْ حَرْفُ نَهْيٍ عِوَضًا قَدْ قَالُوا

يقول : شرط ( أن ) الناصبة أن لا يكون قبلها فعل من أفعال العلم ، لأن تلك هي المخففة من النقلة التي يلزمها ( قد ) أو حرف الأستقبال ، أو حرف نهي ، كقولك : علمت أن ستقوم ، وأن قد تقوم ، وأن لا تقوم ، قال الله تعالى : ( عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى ) ( ١ ) ، وقال : ( أَفَلَا يَرُونِ إِلَّا بَرَجِيعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ) ( ٢ ) ، كأنهم قصدوا التنبيه بها على أنها المخففة ، وكأنها أيضاً / عوض عما حلف منها . وقوله : [ ٧٦ و ]

وَإِنْ نَجَّيْتُمْ مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ ظَنٍّ  
 فَجَوَزَ الْوُجُهَيْنِ وَأَنْفَهُمْ عَنِّي  
 يقول : وان وقعت بعد فعل ظن فجوز أن تكون المخففة وعاملها حينئذ بشرطها ، وجوز أن تكون الناصبة ، قال الله تعالى : ( وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً ) ( ٣ ) ، وإلا فهي الناصبة .  
 وقوله :

( ١ ) سورة المزمل الآية : ٢٠ .

( ٢ ) سورة طه الآية : ٨٩ .

( ٣ ) سورة المائدة الآية : ٧١ ، ( فتنة ) في ساقطة من ( ل ) .

وَلَنْ لِنَقِيَّ أَكْثَرَ الْمُسْتَقْبَلِ

كَيْثُلِ لَنْ أْبْرَحَ حَتَّى يَنْزِلَا

يقول : و (لَنْ) معناها نفي المستقبل على وجه من التأكيد ،  
تقول : لا أبرح فلذا أكلمت وشهدت قلت : ( لَنْ أْبْرَحَ ) ، قال  
الله تعالى : ( فَلَنْ أْبْرَحَ الْأَرْضَ ) (١) . وقوله :

وَقُلْ (إِذَا) تَنْصِبُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ

إِنْ لَمْ يَكُنْ بَعْدَ اعْتِمَادٍ وَاقْتِبَلِ

وَإِنْ أَنْتَ مِنْ بَعْدِ حَرْفِ عَطْفٍ

فَهُوَ اعْتِمَادٌ فِي الْفَصِيحِ يَكْتَفِي

يقول : و (إِذَا) تنصب المستقبل بشرط أن لا يعتمد ما بعدها  
على ما قبلها ، كقولك : لمن يقول أنا أتيتك ، فنقول : إذا أكرمك ،  
فلو حدث أن قلت : (إِذَا أَظُنُّكَ كَاذِبًا) أغميتها ؛ لأن الفعل للحال ،  
فان قلت : (أنا إذا أكرمك) أغميتها ؛ لأن ما بعدها خبر اللبتداء .  
قوله :

وَ (كَيْ) تَكُونُ أَبَدًا لِلسَّبَبِ

أَسَلَمْتُ كَيْ أَدْخُلَ فَافْهَمُ نَصِبِ

إِضْمَارُ (أَنْ) مِنْ بَعْدِ (حَتَّى) وَالْفَاءُ

وَالنَّوَاوِي وَاللَّامُ وَ (أَوْ) لَا يَخْفَى

(حَتَّى) لِلِاسْتِقْبَالِ مِمَّا قَبْلَهُ

تَأْتِي كَكَيْ تَوَكَّلِي فِي الْجُمْلَةِ

فان تَرِدُ تَحْقِيقًا أَوْ حِكَايَةً

الْحَالِ فَأَرْفَعُ مُخَيَّرًا بِالْغَايَةِ

(١) سورة يوسف الآية : ٨٠ .

وَيَجِبُ السَّبَبُ حَيْثُ اسْتَغْنَى  
 كَثَرِيَّتِ حَتَّى تَجْرُ الْبَطْنَا  
 وَلَا تَقُلْ مَا سِرَتْ حَتَّى ادْخُلْ  
 وَهَكَذَا اسِيرَتْ حَتَّى تَدْخُلْ  
 وَأَيْهِمْ قَدْ مَارَ حَتَّى يَدْخُلْ  
 الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ جَمِيعًا يُنْقَلُ

/ يقول: و ( كي ) ن نصب أبدأ ، ومعناها أن ما قبلها [٧٦ ظ]  
 سبب" لما بعدها ، كقولك : ( أسلمت كي أدخل الجنة ) ، والصحيح  
 أنها الناصبة فإذا قلت : ( أسلمت لكي أدخل الجنة ) ، فنتق على  
 أنها في مثل ذلك الناصبة ، وقوله : « إضمار أن من بعد حَتَّى  
 والفاء » : يقول إن ( أن ) نصب مقدرةً بعد هذه الحروف (١) ؛  
 أمَّا ( حَتَّى ) فلأنها حرف جرٍ فاذا وقع بعدها الفعل المضارع  
 فلا بد أن يكون في تأويل الأسم ، ليصح دخول حرف الجر عليه ،  
 ولا يكون بتأويل الأسم إلا ( بأن أو كما ) ، ولا يستقيم  
 تقديرها لأنها لا تعمل مظهرةً فكيف تعمل مقدرةً ؟ ولا تقدر ( كي )  
 لفساده في مثل : ( سيرت حَتَّى تغيب الشمس ) ، فتعينت ( أن )  
 فوجب تقديرهما فثبت أن النصب بها ، وشرط عملها أن يكون الفعل  
 مستقبلاً بالنظر الى ما قبلها ، كقولك : ( سرت لتدخل مصر ) ،  
 ( سرت حَتَّى أدخلتها ) ، إذا قصدت الأخبار عن السير الذي كان  
 بالدخول متربحاً عنده دخلت أو لم تدخل ليستقيم تقدير ( أن ) ،

(١) هذا رأي البصريين وسيدويه ، أما رأي بقية للنحاة فان هذه  
 الحروف ، أما تعمل بالخلاف أو مباشرة . انظر الكتاب ١ / ٤١٨ ،  
 الأنصاف ٢ / ٥٥٥ ، ٥٥٧ .

وكذلك ( سرتٌ حتّى تغيّب الشمسُ ) ، فإن قصدت دخولاً أنت عليه أو قصدت الدخول اللبني وقع منك ، لم تنصب لتعذر تقدير ( أن ) ( ١ ) ، وتكون ( حتّى ) حرف ابتداء ، أي : تقع بعدها الجملة على سبيل الأخبار ، ويجب أن يكون الأول سبباً للثاني ، فنقول : ( سرتٌ حتّى أدخلُ البلدَ ) ، بالرفع ، إذا أخبرت عن دخول أنت فيه ، وسرتٌ أمس حتى أدخل البلد ، وإذا أخبرت عن الدخول الذي وقع منك مشبهاً ( ٢ ) على الحال ، ولا تقول : ( سرتٌ حتّى تغيّب الشمسُ ) بالرفع ؛ لأن الأول ليس سبباً للثاني ، وكذلك لم يجز ( ما سرتٌ حتّى أدخلها ) بالرفع / ، لأن نفي [ ٧٧ و ] السير ليس سبباً للدخول ، ولا ( أيسرتٌ حتّى تدخلها ) ، لأنه لا يستقبل اثبات السبب مع الشك في وجود السبب ، وأما ( أيهم سار حتّى يدخل ) ، فيجوز فيه النصب ؛ لأنه لم يشك في السير ، وإنما الشك في السار ، فلذلك جاز النصب والرفع بالمعنيين المتقدمين .  
وقوله :

وَلَا مٌ كَتِي كَتِيَّ وَلَا مٌ الْجَحِيدِ

تأكيدٌ نفسي بعدَ كَانَ يُجِدِي

يقول : ولا م كي تنصب بتقدير ( كتي ) ( أو بتقدير لأن ) ، لأنها حرف جر كما ذكر في ( حتّى ) ، ولا م الجحيد ينصب ( ٣ ) بتقدير ( أن ) ومعناها التأكيد ، فلذلك لو أسقطتها ، لم يتغير المعنى . وقوله :

( ١ ) في ( ل ) جملة ( تغيّب الشمس ) مكررة .

( ٢ ) في ل ( حنبها عن ) .

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من ( ل ) :

وَالفَاءُ بِشَرْطٍ أَنْ تَكُونَ لِلنَّسَبِ  
 وَحَبِيلَهَا أَحَدُ سِتَّةِ وَجَبَّ  
 أَمْرٌ وَنَهْيٌ نَفْيٌ اسْتِفْهَامٌ  
 عَرْضٌ تَمَنٍّ سِتَّةُ تَمَامٌ

يقول الفاء تنصب بشرطين : أحدهما أن يكون المعنى أن ما قبلها سبب لما بعدها ، والثاني أن يكون قبلها أحد ستة الأشياء ، وهي ناصبة عند البصريين بتقدير (١) ( أن ) ، [ وذلك نحو قولنا : اكرمني فأكرمك ] (٢) لأن المعنى : ( ليكن منك إكرام فأكرام مني ) ، وكذلك سائرهما ، ولا يستقيم معنى المصدر إلا باذكاره متقدماً فيتعين أن مثال الأمر ( أكرمني فأكرمك ) ، والنهي ( ولا تطغوا فيه فيحبل عليكم ) (٣) ، والنفي : ما تأتينا فتحدثنا ، والاستفهام : ( فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ) (٤) ، والعرض ألا تنزل فينا فتصيب خيراً ، والتمني : ( باليتني كنت معهم فأوز فوزاً ) (٥) . وقوله :

وَقَدْ تَجِيءُ الْفَاءُ فِي النَّفْيِ كَمَا

تَجِيءُ وَأَوْ الْجَمْعِ هِنْدَ الْعَامَا

يقول : إن للفاء بعد النفي معنى آخر كعنى واو الجمع ، وهو

(١) انظر الانصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٥٥٧ .

(٢) ما بين القوسين : زيادة لتكلمة المعنى .

(٣) سورة طه الآية : ٨١ .

(٤) سورة الأعراف الآية : ٥٣ .

(٥) سورة النساء الآية : ٧٣ .

أن يكون المعنى ما يجتمع الأتيان (١) والحديث ، ومنه قوله عليه السلام : ( لا يموتُ لَاحِدٍ / ثلاثةٌ من التَّوَالِدِ فتمسه [ ٧٧ ظ ] النارُ إلاَّ نَحْلَةً لِلْقَسَمِ ) (٢) ، أي لا يجتمع على أحدٍ موت ثلاثة من الولد ومن النار ، ولو حل على ذلك على المعنى الأول لم يستقم ، وقوله : وَبَعْدَ (٣) وَاوِ الْجَمْعِ لِالْجَمْعِيَّةِ وَقَبْلَ إِحْدَى السِّنَةِ الْمُحْكَمِيَّةِ

يقول الواو نصب بشرطي : أحدهما أن يكون المعنى على الجمع بين ما قبلها وما بعدها ، والثاني أن يكون ما قبلها أحد الأشياء الستة المذكورة مع الفاء ، فإذا قلت : أكرمني وأكرمك ، فالمعنى ليجتمع الأكرامان ، ومنه قول الشاعر (٤) :

(١) يشير إلى المثال السابق ( ما تأتينا فتحدثنا ) ، أي : ما يجتمع الاتيان والتحديث .

(٢) الحديث أورده البخاري في صحيحه عن أبي هريرة ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . صحيح البخاري ١١ / ٤١ ، أمالي ابن الحاجب ص ٣١٤ ، إيضاح ابن الحاجب ص ٦٤١ :

(٣) كلاً في ل ، الوافية ، وفي الأصل ( وقبل ) .

(٤) البيت مختلف في نسبه ، فهو منسوب للأهشي في الكتاب ١ / ٤٢٦ ابن بعيش ٧ / ٣٥ ، العيني ٤ / ٣٩٣ ، ولم أعر عليه في ديوان الأهشي ، ومنسوب إلى ربيعة بن جشم في الفصل ص ١٣٦ ، وهو غدير منسوب في الأهموني ٣ / ٣٠٧ ، الملقى ٢ / ٣٩٧ ، ابن عقيل ٢ / ٢٧٥ ، الانصاف ٢ / ٥٣١ ، إيضاح ابن الحاجب ص ٦٥٠ . وقد استشهد به المصنف على نصب ( ادعوا ) بالواو على تقدير ( أن ) .

١٩ - فَقُلْتُ أَدْعِي وَأَدْعُوا إِنَّ أُنْدَى

لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ  
وكذلك : ( لَا تَأْكُلِ السَّمَكُ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ ) ، أي :  
لا تجمع بينهما ، وكذلك : ( مَا تَأْتِيَانِي ) ، أي : لا يجتمع منك  
الأنياب والحديث ، وكذلك البواقي . وقوله :  
وَبَعْدَ وَآوِ الْعَطْفِ إِنَّ عَطْفَانَا

فَعَلًا عَلَى اسْمٍ بَعْدَهُ أَذْكَرْنَا  
يقول : إن " آوِ العاطفة إذا عطف بها فعل مضارع على اسم  
نصب بتقدير ( أن ) ليكون في تأويل الأسم فاستقيم عطفه على  
الاسم . وقوله :

وَيَعْلَمَ الَّذِينَ آوَى الصَّرْفِ

وَعِنْدَنَا مُفْسِدٌ بِالْعَطْفِ  
يقول : ونحو قوله : ( وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ ) (١) ، ( وَيَعْلَمُ  
الَّذِينَ ) (٢) في قراءة النصب (٣) مقدر معطوفاً على فعل مقدر

(١) سورة الشورى الآية : ٣٤ . (٢) سورة الشورى الآية : ٣٥ .

(٣) قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر برفع الميم على القطع والاستثناف  
بجملة فعلية ، والباقون بنصبها ، والنصب بتقدير أن بعد الواو ، أو  
نصب الفعل بها ، لأنه مصروف عن العطف على ما قبله ، لأن ما  
قبله شرط وجزاء ، أو معطوف على فعل مقدر منصوب كما ذهب  
المصنف إلى ذلك . معاني القرآن للفراء ٣ / ٣٤ ، كتاب السبعة في  
القراءات ص ٥٨١ ، التيسير ص ١٩٥ ، الحجة لابن خالويه ص ٢٩٣ .  
البيان في غريب اعراب القرآن ٢ / ٤٤٩ ، الانصاف ٢ / ٥٥٦ انحاف  
فضلا البشر ص ٣٨٣ .

منصوب ، أي ليلتقم ويعلم ، ويزعم الكوفيون أن الفعل المضارع إذا  
صرف عن جواب الشرط إلى غيره كانت الواو ناصبة . وقوله :

وَ (أَوْ) بِشَرَطٍ أَنْ يَكُونَ كَلِمًا

وَبَعْضُهُمْ قَالَ كَالِإِسْتِجْلَاءِ

يقول : و ( أَوْ ) تنصب الفعل بعدها بتقدير ( أن ) ، لأنها في  
معنى ( إلى ) فيجب تقدير / ( أن ) ، وقال بعضهم : لأنها [ ٧٨ و ]  
بمعنى ( إلا ) يعني في معنى إلا المتصلة ، وقوله : و كَالِإِسْتِجْلَاءِ  
أي مطلقاً . وقوله :

تَجُوزُ (أَنْ) مَعَ لَامٍ كَثِيرَةٍ وَالْعَاطِفَةِ

وَأَوْجِبُوهَا فِي لَيْسًا كَمَا شَفَعَهُ

[ وَ مَا سِوَاهَا وَاجِبٌ إِضْمَارُهَا ]

إِذْ لَمْ يَجِيءَ فِي مَوْضِعِ إِظْهَارِهَا [ (١) ]  
يقول : ويجوز إظهار ( أن ) مع لام كي ومع الواو العاطفة  
كقولك : جئت لأن تكرمني ، وأريد حضورك وأن تكرمني ، ويجب  
إظهارها مع النفي كقولك : جئت لئلا تغضب ، كأنهم كرهوا حذفها (٢)  
فيدخل حرف الجر على ( لا ) ، ويجب إضمارها فيما سوى ذلك لقوة  
القربة الدالة عليها . ثم قال :

### [ جزم الفعل المضارع ]

وَأَجْزِمُ بِإِلَامِ الْأَمْرِ (لَمْ) وَ (لَمَّا)

لَا النَّهْيِ وَالْجَزَاءِ (إِنْ) وَ (مَهْمَا)

(١) ما بين المعقوفين زيادة عن ل ، الوافية :

(٢) في ل : ( صرفها ) .

(إِذْ مَا) وَ (أَيْسَنَ) وَ (مَنْتَى) وَ (مَنْ) وَ (مَا)  
 (أَيُّ) وَ (أَنْتَى) وَ كَذَلِكَ (حَيْثُمَا)  
 أخذ يذكر الجوازم ، وانقسمت قسمين : قسمٌ خير جزائي فيجزم  
 فعلاً واحداً ، وهي لامُ الأمر ، كقوله : (لِيُنْزِلَنَّ ذُو سَعَةِ) (١) ،  
 وهي اللام المنكسورة التي يطلب فيها الفعل ، و (لَمْ) كقولك :  
 بخروج ، يدخل على الفعل المضارع فيجرمه ، ويقلب معناه إلى الماضي .  
 و (لَمَّا) مثلها إلا أنها أوكد وتفيد دوام الانتفاء إلى حين الأجل ،  
 ولا النهي التي يطلب بها ترك الفعل ، كقوله : (وَلَا تَأْكُلُوا مَالَ  
 الْيَتِيمِ) (٢) .

وقسمٌ جزائي وهو ما يقتضي فعلين : الأول شرط ، والثاني  
 جزاء ، وذلك حروفٌ واسماءٌ ، فالحروف : إن ، وإذا ، على  
 رأي ، والأسماء فيما عداها . وقوله :

فَمَا (٣) أَتَاكَ فِي الْجَزَاءِ وَالشَّرْطِ  
 مُضَيَّاعٌ فَأَجْزِمُهُ غَيْرُ مُخْطِئِي  
 وَإِنْ أَتَاكَ فِي الْجَزَاءِ مُفْرَدًا  
 قَالَ رَفَعَ جَوْزٌ وَأَنْتَرِكَ الْمُبْرَدًا

أي مها أتاك في الجزاء والشرط فعلٌ مضارعٌ فأجزمه ، وقوله :  
 وإن أتاك في الجزاء مفرداً ، أي دون الشرط فجوز فيه الرفع  
 - أيضاً - خلافاً للمبرد / فإنه لا يجوز منه عنده إلا الجزم (٤) ، [٧٨ظ]

(١) سورة الطلاق الآية ٧ .

(٢) سورة الأنعام الآية ١٥٢ .

(٣) في ل : ( وما ) .

(٤) انظر المقتضب ٢ / ٨٢ .

فلذلك قال : « وازرك المبردا ، ثم قال :

وَالفِعْلُ لِلْمَاضِي بِجِي جَزَاءِ

وَهُوَ لِلأَسْتِقْبَالِ بِأَبَى الْفَاءِ

وَفِي الْمَضَارِعِ تَقِي أَوْ اثْبِتَا

النَّحْدَفُ وَالْإِثْبَاتُ فِيهِ ثَبَقَا

وَمَا سِوَاهُ لِأَزْمِ الْفَائِيَّةِ

أَوْ بِإِذَا فِي الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ

أخذ يبين مواضع امتناع دخول الفاء في الجزاء ومواضع الجواز ، ومواضع الوجوب ، فقال : إذا وقع الفعل الماضي جزاءً ، وكان معناه الأستقبال لم يجز دخول الفاء كقولك : إن أكرمتني أكرمتك ، فإذا وقع المضارع جزاءً مثبتاً أو منفياً بلا جاز دخول الفاء وجاز حذفها ، كقولك تعالى : ( إن تَضِلْ لِحَدَاةٍ هَاتِفَتُدَكَّرُ ) ( ١ ) في قراءة حمزة ( ٢ ) ، وكقوله : ( وَمَنْ يَعْمَلْ مِثَالَ حَبَّةٍ مِنْ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ

( ١ ) سورة البقرة الآية : ٢٨٢ .

( ٢ ) اختلف في هذه الآية ، فقرأ حمزة وحده بكسر ( إن ) على أنها شرطية وتضلل جزم به ، وفتحت اللام للأدهام ، وجواب الشرط فتذكر فإنه يقرأه بتشديد الكاف ورفع الراء ، فالفاء في جواب الشرط ، ورفع الفعل المتجرد عن الناصب والجازم ، ووافقه الأعمش . وقرأ نافع ، وابن عامر وعاصم والكسائي وأبو جعفر وخلف ( أن ) بالفتح على أنها مصدرية ناصبة لتضلل وفتحته اعراب ، وتذكر بتشديد الكاف ونصب الراء عطفاً على تضلل ، وقد أورد المصنف الآية على قراءة حمزة . كتاب السبعة في القراءات ص ١٩٣ ، التهذيب ص ٢٨٥ الحجة لابن خالويه ص ٨٠ : انحاف فضلاء البشر ص ١٦٦ :

فلا يخافُ ( ١ ) ، ومثال حذفها كقوله تعالى : ( إن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا ) ( ٢ ) ، ( وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرَّكُمْ كَيْدُهُمْ ) ( ٣ ) ، وما سوى ذلك ، فلا بد فيه من الفاء كقوله : ( وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ ) ( ٤ ) ، ( فَانْجَاؤُكَ فَآحْتِكُمْ بَيْنَهُمْ ) ( ٥ ) ، فان أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس ، وضابط ذلك أن كل موضع أفاد حرف الشرط في جوابه الاستقبال ، امتنعت الفاء لوضوحه في الارتباط ، وكل موضع لا يفيد حرف الشرط فيه الاستقبال ، فلا بد من الفاء لتوضيح الارتباط ، وكل موضع يحتمل التقديرين جاز الأمران باختيار التقديرين . ثم قال :

وَقَدَّرُوا وَإِنْ جَزَمَتْ بَعْدَ الطَّلَبِ

في خمسة تضمنت معنى للسبب  
 الأمر والنهي والإستفهام  
 عرض تمن خمسة الأقسام  
 / ومتعوا لا تدنُ يأكلك الأمد

وللنكسائي جواز مقتصد [٧٩ و]  
 أو لم يجزي جزم لهم في النقي  
 إلا إذا كان بمعنى النهي  
 يقول : ( إن ) تجزم مقدرة بعد هذه الخمسة المذكورة ، تقول :

(١) سورة طه الآية : ١١٢ .

(٢) سورة الأنفال الآية : ٢٩ .

(٣) سورة آل عمران الآية : ١٤٠ .

(٤) سورة آل عمران الآية : ١٧٩ .

(٥) سورة المائدة الآية : ٤٢ .

أكرمني أكرمك ، ولا تكفر تدخل الجنة ، وهل تأتيني أحدثك ،  
وَألا تنزل فينا نصب خيراً ، وليته عندنا يحدثنا ، وقوله : « ومنعوا  
لَا تَدْنُ بِأَكْلِكَ الْأَسَدُ » ، يقول : إنما يقدر الفعل حسب ما  
دلّت عليه القرينة ، فاذا قلت : ( لا تَدْنُ ) فإننا تقدّر ، ( فَأَنْتَ  
أَلَا تَدْنُ ) وعند ذلك إذا قلت ( يَا أَكْلِكَ الْأَسَدُ ) (١) فسد المعنى ،  
وكذلك إذا قلت : ( لَا تَكْفِرُ ) فإننا تقدّر ( فَأَنْتَ إِنْ لَا تَكْفِرُ )  
فاذا قلت : ( تَدْخُلُ الْجَنَّةَ ) استقام ، وإن قلت ( تَدْخُلُ النَّارَ )  
لم يستقم ، وقال الخليل : إن هذه الأوائل كلها فيها معنى الشرط ،  
فلذلك انجزم الجواب ، يقول : إنَّ الطلب يستدعي عرضاً هو مسبب  
عن المطلوب ، فاذا ذكر السبب والمسبب أضحى عن ذكر صريح  
الشرط ، فن ثم كان تقدير ( إِنْ ) الشرطية في هذه الحال واضحاً ،  
وقوله : « وَآلَمْ يَجِيءِ جَزْمٌ لَّهُمْ فِي النَّهْيِ » ، يقول : إنَّ النهي مجرد  
إخبار فلا دلالة له على مسبب يكون هو سبباً له ، كما قيل في الطلب ،  
فن ثم لم يجز ( ما تأتينا نجهل أمرنا ) ، ومن منع ( ما تأتينا  
تحدثنا ) من حيث كان نفي الأتيان (٢) لا يكون عنه الحديث ، لزمه  
أن يجز ( ما تأتينا نجهل أمرنا ) ، الا ترى أنه لما امتنع ( لا تَدْنُ  
من الأسدِ يَا أَكْلِكَ ) ، وجب أن يجوز ( لا تَدْنُ من الأسدِ تسلّم )  
مثل ( لا تكفر تدخل النار ) ، و ( لا تكفر تدخل الجنة ) .  
وقوله : « إِلَّا إِذَا كَانَ بِمَعْنَى النَّهْيِ » ، يعني إذا قصد بالنهي معنى

(١) لقد تابع المصنف في تقديره لهذه الجملة سيويوه والمبرد :

الكتاب ١ / ٤٥١ ، المقتضب ٢ / ٨٣ .

(٢) في الأصل : ( الأتيان ) ، ولا يستقيم معه المعنى ، وما

أثبتناه عن ( ل ) .

النهي جاز أن يجزم الجواب / كما في صريح النهي . ثم قال : [ ٧٩ ظ ] .

## [ الفعل الأمر ]

وصيغة الأمر تخص فاعلاً  
مُخَاطَباً فأحذف له الأوائلاً  
مِنَ المضارعِ فإن كُنْتَ تَجِدُ  
مُحَرِّكاً فَانطِقْ بِهِ كَقَوْلِ وَهَيْدِ  
وَفِي السُّكُونِ جِي بِهَمْزٍ وَصَلِ  
تُشْبِهُمَا فِي الْإِبْتِدَاءِ لَا التَّوَصُّلِ  
مَضْمُومَةٌ فِي مِثْلِ أَخْرَجْ وَأَقْتُلْ  
مَكْسُورَةٌ فِي الْقَبْرِ كَأَنْزَلْ وَإِجْمَعِ  
وَخُذْ وَكُلْ يُحذفُ فِي الْفِعْلَيْنِ  
وَأَجَاءَ مَنْ يَأْمُرُ بِالْوَجْهَيْنِ

أخذ يذكر الصيغة التي يعبر عنها بصيغة الأمر ، فقال : هذه الصيغة تخص الفاعل المخاطب بأن يحذف حرف المضارعة ، فإن كان بعده متحرك نطقت به على ما هو عليه كقولك ا في : يقول قل ، وفي : يَعدُّ : عِد ، وإن كان بعده ساكن جئت بهمزة وصل لتنطق بالساكن عند الابتداء خاصة مضمومة إن كان بعد الساكن ضمة نحو : ( أخرج ) من يخرج ، ( أقتل ) من يقتل مكسورة فيما سوى ذلك نحو اضرب ، اعلم . وقوله :

وَتَرَجَّعُ الْهَمْزَةُ فِي الرَّبَاعِيِّ

بِالْفَتْحِ وَالْقَطْعِ بِلَا دَفَاعِ

يقول : إن أصل يكرم ويرسل من الرباعي يؤكرم ويؤرسل حذف  
 الهزة كما حذفت من أكرم للمتكلم كراهة اجتماع الهمزتين . ثم  
 حملت بقية حروف المضارعة عليها ، فلما حذف حرف المضارعة في  
 الأمر وجب أن ترجع الهزة للذهاب المقنضي حذفها (١) ، وهو حرف  
 المضارعة ، فوجب أن يقال : أكرم ، وأرسل بهمزة مفتوحة  
 مقطوعة . وقوله :

/ وَشَبَّهُوا آخِرَةَ بِالْجَزْمِ

وهو بناءٌ عندنا بالجزمِ [١٨٠]

يقول : إن آخر فعل الأمر كآخر المجزوم ، والبصريون يقولون  
 مبني ومنه قراءة (٢) شاذة ( فَبَدَلِكَ فَلْتَفَرَّحُوا ) (٣) للذهاب  
 حرف المضارعة الذي به حصل الشبه المقنضي للأعراب ، والكوفيون  
 يقولون معرب بالجزم لما رأوا آخره (٤) كالمجزوم ، ولا يؤمر غير  
 الفاعل المخاطب إلا باللام ، نقول : ليضرب زيد ، ولاضرب أنا ،

(١) في ل : ( بحذفها ) .

(٢) هذه القراءة قرأ بها النبي صلى الله عليه وسلم وعثمان وأبي  
 والحسن وأبو رجاء ومحمد بن سيرين والأعرج وأبو جعفر بخلاف السلمي  
 وقتادة والحجدري ، وهلاك بن يعساق والأعمش بخلاف ، وقد قرأ  
 أبي بن كعب ( فبدلك فأفرحوا ) ؛ والظاهر أن شلوذها هو لأن الأمر  
 باللام إنما يكثر في الغائب انظر المحتسب لابن جني ١ / ٣١٣ ، المقنضب  
 ٢ / ٤٥ ، انحاء فضلاء البشر ص ٢٥٢ .

(٣) سورة يونس الآية : ٥٨ .

(٤) في ل : مكان هذه العبارة ( لما ذكرنا من الدليل الواضح )

ولا يستقيم معها الكلام :

ولتضرب أنت ، والأمر باللام الفاعل المخاطب قليل ، ثم قال :

### [ الفعل المبني للمجهول ]

وَكَأُلُّ فِعْلٌ قَدْ أُرِيْلَ فَاعِلُهُ

فَذَاكَ فِعْلٌ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

أخذ يذكر فعل ما لم يسم فاعله ، فقال كل فعل حذف فاعله ، وقد تقدم أنه إذا حذف فاعله فلا بد من مفعول يقوم مقامه ، وقوله :  
« فاعله » ، الأول الفاعل المعروف ، وفاعله الثاني من تنمة اللقب ؛  
لأن اللقب فعل ما لم يسم فاعله : وقوله :

فَإِنْ يَكُنْ مَاضٍ فَضُمُّ الْأَوَّلِ

وَكَثُرُ قَبْلِ الْأَخِيرِ الْمُوصَلِ

أي إذا كان ماضياً ضمَّ أوله وكسر ما قبل الآخر ، كقولك :

ضرب ، ودحرج . وقوله :

وُضِمَّ مَعَ هَمْزَةٍ وَصَلٍ مَا يَلِي

سَاكِنُهُ وَثَانِي التَّاءِ وَقَبْلِ

يقول : فإن كان أول الماضي همزة وصل ضمت هي وما يلي الساكن بعدها ، إذ لو اقتصر عليها وهي نزول في الوصل لم يدر إذا قلت : أفتدر واستخرج أفعل أمر هو أم فعل لم يسم فاعله ؟ وإن كان أوله تاء ضمت وما بعدها ، كقولك : تعلم ، ونحو هل إذ لو اقتصر عليها لم يدر أمضارع هو أم / فعل لم يسم فاعله . [ ٨٠ ظ ]  
وقوله :

وَبَابُ قَبْلِ مَعَ بَيْعِ سَامٍ بِالْيَاءِ وَالْوَاوِ وَالْأَشْمَامِ

[ وَمِثْلُهُ أَنْقِيدَ وَبَابُ اخْتِيرَا ]

دُونَ أَقِيمَ وَكَذَا اسْتُخِيرَا ] (١)

يقول : إذا كان الماضي ثلاثياً معتل العين ، مثل : قال وباع ، فلك فيه ثلاث لغات : إحداهما أن تقول : ( قَبِلَ وَبِيعَ ) بالهاء فهما ، وهي أفصحها ، والثانية أن تقول : ( قَوْلَ وَبُوعَ ) ، وهي أضعفها ، والثالثة أن يشم الأول الضم تنديهاً على أن أصله الضم ، وهي فصيحة . وقوله : « أَنْقِيدَ وَبَابُ اخْتِيرَا » ؛ لأنَّ أصلَ اخْتِيرَ اخْتِيرَ مِنْ ( خَيْرَ ) كَبِعَ فَجَرَى فِيهِ مَا جَرَى فِي قَبِلَ وَبِيعَ فِي اللُّغَاتِ الثَّلَاثِ ، وَكَذَلِكَ أَنْقِيدَ . وَأَمَّا أَقِيمَ وَاسْتُخِيرَ ، فَأَصْلُ أَقِيمَ ، أَقُومُ ، فَلَيْسَ قَبْلَ الْوَاوِ ضِمَّةٌ ، فَيَكُونُ كَقَبُولِ (٢) بِلِ مَا كُنْ ، وَحَكْمَ ذَلِكَ أَنَّ تَنْقُلَ حَرَكَةَ الْوَاوِ أَوْ الْيَاءِ إِلَيْهِ ، فَلَا يَجْرِي فِيهِ ذَلِكَ بَلْ يَكُونُ مَكْسُوراً لَا خَيْرَ . وَقَوْلُهُ :

وَفِي الْمُضَارِعِ يُضْمُ الْأَوَّلُ

وَفَتَحُ قَبْلَ الْآخِرِ الْمَعُولُ

يعني فان كان الفعل مضارعاً ضمنت أوله وفتحت ما قبل آخره ، وإنما قال : « وَفَتَحُ قَبْلَ الْآخِرِ الْمَعُولُ » ؛ لأنه يحصل تبيينه فيما كان الأول منه مضموماً . ثم قال :

### [ اللّازم والمتعدي من الأفعال ]

وَالْمُتَعَدِّي مَالَهُ تَعَدَّى

كَالضَّرْبِ وَالْقَتْلِ كَذَلِكَ حَقَّقُوا (٣)

(١) ما بين المعقوفين زيادة عن ل ، الوافية .

(٢) ( كَقِيلَ ) ساقطة من ( ل ) .

(٣) في الأصل : ( حَلَقُوا ) وما اثبتناه عن ( ل ) .

معنى الفعل باعتبار خصوصه ، ولا يخرج بذلك عن حقيقة المصدر  
كالرفصاء بالنسبة الى قعد . ثم قال :

### [ أفعال القلوب ]

ظَنَنْتُ مَعَ حَسَبْتُ مَعَ عَلِمْتُ  
زَعَمْتُ مَعَ رَأَيْتُ مَعَ وَجَدْتُ  
[ وَجَلُّ أفعال القلوب تَدْخُلُ  
فِي مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ فَتَعْمَلُ ] (١)  
وَتَكشِفُ الحديث كَشَفَ معنَى  
أَقْصَدُوا عِلْمًا بِهِ أَمْ ظَنًّا  
'خَصَّتْ' بَأَنْ تَلَازِمًا بِشَرْطِ  
كَأَصْلِ لَا كَمِثْلِ بَابِ يُعْطِي  
وَفِي التَّأخِرِ وَفِي التَّوَسُّطِ  
يَجُوزُ الأَعْمَالُ وَاللِّغَا قَاضِبُ  
وَأَنَّهَا قَدْ 'حَلَقَتْ' بِالتَّلَامِ  
وَالتَّكْلِيبِ أَيْضًا مَعَ الأَسْنِفِهَا  
وَبِضْمِيرِي 'فَاعِلٍ' مَفْعُولٍ  
مِثْلُ عِلِمْتَنِي عَلَى المَنْقُولِ  
وَقَدْ بِي ظَنَنْتُ كَاتِهْمْتُ  
وَقَدْ بِي عِلِمْتُهُ عَرَفْتُ

(١) البيت في الأصل مكانه أبيض ، وقد أثبتته عن نسخة (ل) ،

والواقفة :

أَعْلَمْتُ مَعَ أَرَيْتُ لَا أَظَنَنْتُ  
وَلَا أَخَلْتُ لَا وَلَا أَزَعَمْتُ

وَقَدْ بَجِي لِوَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ  
وَجَاءَتِ الثَّلَاثُ فِي فِعْلَيْنِ  
وَأَخْبَرُوا وَخَبَرُوا وَحَدَّثُوا

وَأَنْبَأُوا وَبَيَّنُّوا [مُسْتَحْدَثٌ] (١)

أخذ يذكر المتعدي من الأفعال ، وحده بأنه الذي لا يعقل إلا بمتعلق ، كضرب وقتل وأكل وشرب ، فأنتك إذا قطعت النظر عن التعلق لم يفهم ، ثم إن [ كان ] (٢) / المتعلق واحداً [٨١و] كان متعدياً إلى واحد ، وإن كان المتعلق اثنين كان متعدياً إلى اثنين ، مثل ( كسوتُ وأعطيتُ وعلمتُ وظننتُ ) ، وليس في المعاني (٣) ما تنوقف عقليته على ثلاث متعلقات إلا أعلمت ورأيت ، وزاد الألفش أظننت وأحسبت وأخلت وأزعمت . وأما أخبر وخبر وأنبا ونبأ وحدث فقد أجريت مجرى أعلمت لموافقتهما لها في أن ما علمته ففي النفس حديث عنه ، وإن كان المفعولان في معنى المصدر (٤) ؛ لأنه الحديث والنبأ والخبر فليس هو في التحقيق متعلقاً ، وإنما هو من

(١) ( مستحدث ) في ( ل ) وهي ساقطة من الأصل .

(٢) ( كان ) زيادة عن ل .

(٣) ( في المعاني ) ؛ ساقطة من ( ل ) .

(٤) لقد تفرد ابن الحاجب في جعل هذه الأفعال : ( أخبر وخبر وأنبا ونبأ وحدث ) متعدية إلى مفعول به واحد وهو المفعول الأول ، أما المفعول الثاني والثالث فهما في معنى المصدر لدلالته على الحديث والنبأ والخبر .

وَقَدْ يَجِيءُ أَبْصَرْتُهُ أَبْصَرْتُ  
 وَقَدْ يَجِيءُ وَجَدْتُهُ أَصَبْتُ  
 فَلَا تَعْدِي بَعْدَ ذَا (١) الْأَثْنَيْنِ  
 لِفَقْدِ ذَلِكَ الْمُقْتَضِي الْأَمْرَيْنِ

/ هذه الأفعال التي تسمى أفعال القلوب ، تدخل على الجملة [ ٨١ ظ ]  
 الأسمية فتنصب الجزئين على المفعولية ؛ لأنها متعلقاها على الحقيقة ؛  
 لأنها متعلق بالنسب ، ولا تكون نسبة إلا من جزئين ، فلذلك  
 أفترقت الى جزئين ، وفائدتها الأعلام بما يجبر عنه أعلم هو أم ظن ؟  
 وهذه الأفعال خصائص ، منها أنه إذا ذكر أحدهما فلا بد من الآخر ؛  
 لأنها في المعنى كالمتبدا والخبر ، لما بينهما من الربط بخلاف باب  
 ( أعطى وكسا ) ، فإنه لا ربط بين مفعوليهما . ومنها أنها إذا توسطت  
 بين مفعوليهما أو تأخرت جاز إعمالها والغاؤها ، كقولك : زيد علمت  
 منطلق ، وزيدا علمت منطلقاً ، وزيد منطلق علمت ، وزيدا منطلقاً  
 علمت ، وإنما جاز الغاؤها لاستقلال الجزئين كلاماً بخلاف باب  
 ( أعطيت ) ، ولم تلغ إذا قدمت على الأصح لقوتها بالتقديم . ومنها  
 أنها تعلق مع لام الابتداء والنفي والاستفهام ، ومعنى تعليقها إبطال  
 عملها ، لأن ما ذكر له صدر الكلام فلا يعمل ما قبله فيه ، يقول :  
 علمت لزيد منطلق (٢) ، وعلمت ما زيد قائماً ، وعلمت أزيد  
 عندك أم عمرو ؟ والمعنى العلم بمضمون الجمل بعدها . ومنها أنه يجوز  
 أن يكون فيها (٣) ضمير فاعل ومفعول لشيء واحد ، كقولك :

(١) في الوافية : ( مع ذَا ) .

(٢) في ل : ( قائم ) .

(٣) ( فيها ضمير ) ساقطة من ل :

علمتني مطلقاً وزأه عظيمًا ، وفي غيرها يبدل للثاني بلفظ النفس ،  
 كقولك : ( شمتُ نفسي ، وكرهتُ نفسي ) ، ولا تقول : ( شمتُني  
 وكرهتُني ) ، وقد جاء ( فقدُتني وعدمُتني ) : « وقد نُجِي  
 ظننتُ كأنهم » ، يقول : وبعضها معنى آخر يتعدى به إلى مفعولٍ  
 واحد ، ثم ذكرها مفسرة ، وذكر أن معانيها لا تقتضي إلا التعلق  
 / بمعنى واحد ، فلذلك لم يتعدَّ إلا إلى مفعولٍ واحدٍ : [ ٨٢ و ]  
 ثم قال :

### [ الأفعال الناقصة ]

كَانَ وَصَارَ ظَلَّ بَاتَ أَصْبَحَا  
 أَمْسَى وَأَضْحَى آضَ عَادَ فَرِحَا  
 غَدَا وَرَاحَ مَا فَتَى وَمَا بَرِحَ  
 مَا أَنْفَكَ مَا زَالَ وَمَا دَامَ شُرِحَ  
 وَلَيْسَ أَيْضًا وَتُسَمَّى النَّاْقِصَةَ  
 لِكَوْنِهَا عَمَّا سِوَاهَا نَاْقِصَةَ  
 لِأَنَّهَا لِلنَّصْبِ ذُو إِفْتِقَارٍ  
 وَغَيْرَهَا بِالرَّفْعِ ذُو اقْتِصَارٍ

أخذ بذكر الأفعال الناقصة (١) وعددها من ( كان ) إلى ( ليس )  
 وقوله : « تُسَمَّى الناقصة » يريد أن ذلك غلب عليها لقباً ؛  
 لأنها ناقصة عن غيرها من الأفعال ؛ لأنَّ غيرها من الأفعال : يتم  
 كلاماً بمرفوعه ، وهذه إن لم تذكر منصوبها مع مرفوعها لم يكن

(١) في الأصل : ( الناصبة ) ، وما اثبتناه عن ( ك ) .

كلاماً ، وهو معنى قوله : « لأنها للنصب ذو افتقار » ، يعني أنها مفتقرة في كونها كلاماً إلى المنصوب ، وغيرها يصح أن يقتصر على المرفوع فيكون كلاماً . وقواه :

قَدْ قَرَّرْتَ فَأَعْلَمَهَا عَلَى صِفَةٍ

أَوْ ضَحَّحَهُ مَوْضُوعُهَا وَكَشَفَهُ

يعني أن جميعها تدخل على الفاعل لتقييد تقريره على صفة باعتبار موضوعها ، أي باعتبار معناها فيكسب الخبر حكم معناها . ثم أخذ يذكر معانيها فقال :

فَكَانَ مَعْنَاهَا الثَّبُوتُ لِلنَّخْبِرِ

عَلَى انْقِطَاعِ أَوْ دَوَامِ اشْتِهَارِ

وَبِضْمِيرِ الشَّانِ أَوْ كِتَابَارًا

هَذَا مَعَانِي النَّفْصِ لَا تُمَارَى

وَفِي التَّمَامِ أَجْرِيَّتْ مَجْرَى حَضَرَ

وَقَدْ نَجَّيْ زَائِدَةً فِيمَا اشْتَهَرَ

يقول : ( كَانَ ) لها معانٍ : [ منها ] ( ١ ) ثبوت فاعلها على صفة ، مثل كان زيد قائماً ، واستعمالها في ذلك على معنيين : أحدهما دوام ذلك / كقوله : ( وَكَانَ اللَّهُ تَمِيمًا عَلِيمًا ) ( ٢ ) ، [ ٨٢ ظ ] ونحو ذلك . والثاني أنه على معنى حصل وانقطع ، مثل : ( كَانَ هَذَا الْفَقِيرُ غَنِيًّا ) . ومنها أن يكون فيها ضمير الشأن كقولك : كان زيد قائماً ؛ أي : ( كَانَ الْحَدِيثُ زَيْدٌ قَائِمٌ ) : وجعلوها قسماً وإن كانت هي التي تقدمت ، لأختصاصها بأن

( ١ ) ( منها ) ، زيادة للسياق بدليل ما بعدها .

( ٢ ) سورة النساء الآية : ١٤٨ .

اسمها ضمير شأن ، وأن خبرها لا يكون إلا جملة ، لأنه خبر عن ضمير بمعنى الجملة ، وأن الجملة التي تقع خبراً مستغنية عن الضمير ، لأنها في المعنى : هو الحدث المخبر عنه . ومنها أنها تكون بمعنى صار ، كقوله (١) :

٢٠ - قد كانت فراخاً بيوضها

أي ا صارت ، لأن البيوض لا تكون فراخاً إلا على معنى صارت فهذه معانيها إذا كانت ناقصة . وتكون تامة بمعنى ( حضر ووجد ) ، كقوله : ( وإن كان ذر عسرة ) (٢) . وتكون زائدة كقوله :  
٢١ - : : : . على كان المسومة العراب (٣)  
وقوله تعالى : ( ليمن كان له قلب ) (٤) ، يتوجه على

(١) البيت لابن امرأخر أربعة أبيات ذكرها البغدادي ، ونماه :  
«بيتيهما قمر المطي كأنها قطن الحزن . . الخ ، »  
وذكره المصنف شاهداً على أن كان بمعنى صار ، أي صارت فراخاً بيوضها ، وهو من شواهد المفصل ص ١٤١ ، ابن يعيش ٩٨/٧ ، ايضاح ابن الحاجب ص ٧٠٤ ، الأشموني ١ / ٢٢١ ، الخزانة ٣١ / ٤ ، النوطنة ص ٢١٠ .

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٨٠ .

(٣) هذا عجز بيت لم يعرف قائله ، وصلده : ( جيداً بني أبي بكر تسمي ) ، وقد أورده المصنف على زيادة كان بين الجار والمجرور ، وهو من شواهد المفصل ص ١٤١ ، ابن يعيش ٩٨/٧ ، شرح الأشموني ١ / ٢٤١ ، الهداية في النحو لأبي حيان ص ٧٣ ، العوفي ٢ / ٤١ ، الخزانة ٤ / ٣٣ .  
(٤) سورة ق الآية : ٣٧ .

ما ذكر من معانيها . وقوله :  
 وَصَارَ لِانْتِقَالِهِ وَأَصْبَحًا  
 أَمْسَى وَأُضْحَى لِاقْتِرَانِ وَضَحًا  
 وَإِنْتِقَالِ رَبِّمَعْنَى دَخَلًا  
 فاعلُها في وقتها وَحَصَلًا  
 ظَلَّ وَبَاتَ لِاقْتِرَانِ جُمْلًا  
 وَجَاءَ تَا كَصَارَ فِيمَا انْتَقَلَا  
 [ وَمَا فَتَى مَا زَالَ ثُمَّ مَا بَرِحَ  
 مَا انْفَكَ لِلدَّوَامِ مِنْ حَيْثُ صَلَحَ ] (١)  
 مَا دَامَ ظَرْفٌ جَاءَ لِالْمُتَوَقِّعِ  
 بِمُدَّةِ الْحَبْرِ فِي الثُّبُوتِ  
 مِنْ ثُمَّ بِحْتِاجٍ إِلَى كِتَابٍ  
 كَسَائِرِ الظُّرُوفِ فِي الْأَعْلَامِ

أي معنى ( صار ) الانتقال ، وهي في ذلك على استعمالين :  
 أحدهما ( صار الغني فقيراً ) ، و ( الطين خزفاً ) ، والثاني ( صار  
 زيداً الى عمرو ) ولأصبحَ وأمسى وأضحى ) على ثلاثة معانٍ :  
 أحدهما اقترانُ مضمون الجملة بأوقانها الخاصة . والثاني / بمعنى [ ٨٣ و ]  
 ( صار ) . والثالث تامة بمعنى أن فاعلها دخل في الوقت الخاص ،  
 كقولك : أصبحنا وأمسينا . و ( ظلَّ وَبَاتَ ) على معنيين : أحدهما  
 اقتران مضمون الجملة بوقتها ، فظل للنهار ، وبات لليل ، والثاني بمعنى  
 ( صار ) كقوله : ( ظلَّ وَجَنَّهُهُ مسوداً ) ( ٢ ) . وما فني

(١) ما بين المعقوفين : زيادة عن ل ، والوافية .

(٢) سورة النحل الآية : ٥٨ .

وما برح وما الفلك ( وما زال ) لأستمرار خبرها لفاعله مذ قبله ،  
وللدخول النفي فيها على النفي جرت مجرى ( كان ) في كونها  
للأثبات :

و ( ما دام ) ظرفٌ لتوقيت أمرٍ بمدّة خبرها لفاعله ، تقول :  
( أكرمك ما دام زيدٌ أميراً ) ، ومن ثم احتاج الى كلامٍ ، لأنه  
ظرفٌ مما يقع فيه .

وجوزوا في الكلّ تقديم الخبر  
إلاّ الذي أوله ما مستطّر  
ولابن كيسان جوزّ فيها  
إلاّ بما دام فسثنتيهما  
وليس قد جاءت على الخلاف

و ( ليس مضرراً ) دليلٌ "خاف"

يقول : يجوز في الباب كله تقديم الخبر عليها نفسها إلاّ في أوله  
( ما ) ، فلا تقول : قائماً ما فني زيدٌ ، وكذلك أخواتها ، ولا  
قائماً ما دام زيدٌ ، وجوز ابن كيسان (١) تقديم الخبر على الجميع (٢)  
إلاّ فيما دام فإنه استثنائها ، ورأى أن غير ما دام أنها لمّا صارت  
للأثبات أجريت مجرى ( كان ) ، وليس بشيء . وأما ( ما دام )  
فما مصدرية ولا يتقدم ما في خبر المصدرية عليها ، فلذلك كان المنع  
إجماعاً ، واختلفوا في ( ليس ) ، فمنهم من الحقها بكان ، لكونها

---

(١) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان النحوي ، ( ت ٢٩٩ هـ )  
على الأرجح : ترجمته في نزعة الألباء ص ١٦٢ ، بغية الوعاة ١/١٨ .  
(٢) رأي ابن كيسان المذكور في ابن يعيش ٧ / ١١٣ ، ايضاح  
ابن الحاجب ص ٧١١ ، شرح الأشموني ١ / ٢٣٣ .

فعلاً محققاً . ومنهم من ألحقها بما فقيء ؛ لأن معناها النفي ، واستدل  
من ألحقها به (كان) بقوله : ( أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا  
عَنْهُمْ ) ( ١ ) ، ووجه الاستدلال بأن ( يومَ يَأْتِيهِمْ ) معمولٌ  
/ لـ ( مصروفاً ) وما قدم من معمولٍ يصحُّ أن يقع فيه [ ٨٣ظ ]  
العامل ، لأنه فرعه ، وقوله : « دليلٌ خافٍ » لأن دليل ( يَأْتِيهِمْ )  
ظرفٌ فن الجائز أن يكون إنا جواز تقديمه لاتساعهم في الظروف  
فلا يلزم تقديم غير الظرف .

### [ افعال المقاربة ]

مَا كَيْفَ مَنِهَا لِيَدُوتُو فِي الرَّجَا  
أَوْ لِيُصُولِ أَوْ لِأَخْلِدِ فِيهِ جَا  
فَكُلُّهَا مُضَافٌ لِلْمُقَارَبَةِ  
فَلِدُرَجَا أَنِّي عَسَى مَا جَانِبَةٌ  
عَسَيْتُ أَنْ أَخْرُجَ مَعَ عَسَى أَنْ  
أَخْرُجَ وَالْفَصِيحُ أَنْ مُعَايِنٌ  
وَلِلنَّحْصُولِ كَأَدِ جَعْفَرٌ يَجِي  
بِغَيْرِ (أَنْ) عَلَى الْفَصِيحِ يَلْتَجِي  
وَفِي دَخُولِ النَّفْيِ كَالْأَفْعَالِ  
عَلَى أَصَحِّهَا وَلَا نُبَيِّنُ  
وَمَمَكُسُهَا قِيلَ وَقِيلَ الْمَاضِي  
عَكْسٌ وَفِي الْفِعْلِ قِيَاسٌ مَاضِي

(١) سورة هود الآية : ٨ .

تَمَسَّكًا بِقَوْلِهِ مَا كَادُوا  
 وَلَمْ يَكُذِّبُوا وَكُلُّهُمْ أَجَادُوا  
 وَثَالِثٌ جَعَلَ ثُمَّ طَلَبَهَا  
 كَرَّبَ ثُمَّ أَخَذَ الْمُحَقِّقًا

أخذ يذكر أفعال المقاربة ، وهي على ثلاثة أقسام : قسم يدل على المقاربة على سبيل الرجا ، وهي عسى ، تقول : عسى الله أن يشفي مريضك ، يريد ان قرب شفائه مرجو من الله ، وقسم على المقاربة على الحصول ، كقولك : كادت الشمس تغرب ، يريد : ( أن ) قُرِبَ غروبها قد حصل ) ، وقسم يدل على المقاربة على سبيل الأخذ فيه ، وهي ما سواها ، كقولك : أخذ زيد يقول ، وجعل وطلق وكرب ، واوشك ، تقول : عسيت أن اخرج وهمى أن نخرج ، والفصيح ان تأتي بأن ، وتقوله : كاد زيد يجيء ، والفصيح ان لا تأتي بأن . والصحيح أن النفي إذا دخل على ( كاد ) وكان / معها كسائر الأفعال في انتفاء ذلك المعنى ، فيكون معنى [ ٨٤ و ] : ( ما كاد ) ما قارب ، وهذا معلوم من لغتهم في سائر الأفعال ، فيجب ان تجرى ( كاد ) مجراها ، فإن جاء شيء على هذه القاعدة المعلومة وجب تأويله ، وقال قوم : إن ( كاد ) عكس الأفعال إثباتها نفي ونفيها (١) إثبات (٢) ، وتمسكوا في الإثبات أنك إذا

(١) ( ونفيها اثبات ) : ساقطة من ( ل ) .

(٢) لقد ناقش ابن الحاجب هذه المسألة مناقشة واسعة وذكر اراء النحاة وناقشها ، وبين أن ( كاد ) كبقية الأفعال لا تختلف عنها في شيء ، ذكر ذلك في كتابه الايضاح ص ٧١٥ - ٧١٩ ، وما ذكره بن كمال باشا في تحقيق معنى ( كاد ) لا يرقى الى ما ذكره ابن الحاجب -

قلت : كاد زيدٌ يقوم فعنائه : ( ما قامَ ) ، وإن قلت ا يكاد يقوم فعنائه : ( ما يقومُ ) ، وتمسكوا في نفي الماضي بمثل قوله تعالى ا ( فلدبحوها وما كادوا يفعلونَ ) ( ١ ) ، وفي نفي المستقبل بما روي عن أخذ من ذي الرمة وعابه في قوله ( ٢ ) :

٢٢- لَمْ يَكْدُ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيْتَةِ يَبْرَاحَ  
وما ذاك إلا لما فيه من اثباته زوال الهوى ، وقال قومٌ : أمّا في نفي الماضي فمعكس الأفعال ، وأما في نفي المستقبل فكالأفعال تمسكاً بقوله : ( وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ) ، ويقوله : ( إِذَا أُخْرِجَ يَدَهُ لَمْ يَكْدُ بِرَأْمَا ) ( ٣ ) ، فإن المعنى لم يقارب رؤيتها ، وهو

---

= فكانت أكثر مناقشاته في دلالة معنى الآيات وأقوال العلماء فيها ، ولم يشر الى ما ذكره ابن الحاجب في ايضاحه ، مجلة كلية الدراسات الاسلامية العدد الخامس ص ٣٢٥ - ٣٤٢ .

( ١ ) سورة البقرة الآية : ٧١ .

( ٢ ) وتام البيت ( إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ ) ، يقال : إن ذا الرمة لما أنشد هذا البيت انكره عليه عبد الله بن شبرمة فقال له : قد برح يا ذا الرمة ، ففكر ساعة ثم قال ا : ( إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ أَجِدْ ) ولكن قول ذي الرمة صحيحٌ مثل قوله تعالى : ( إِذَا أُخْرِجَ يَدَهُ لَمْ يَكْدُ بِرَأْمَا ) وقد وضع المصنف دلالة البيت . والبيت في ديوانه ص ٢٠ ، أمالي المرتضى ١ / ٢٣٢ ، ابن يعيش ٧ / ١٢٤ ، ايضاح ابن الحاجب ص ٧١٩ ، اللسان مادة ( رسس ) ، شواهد التوضيح ص ٨٠ ، الأشموني ١ / ٢٦٨ ، الخزانة ٤ / ٧٤ .

( ٣ ) سورة النور الآية : ٤٠ .

أبلغ من نفى الرؤية ، فلا يستقيم أن يكون ذلك [ بعد ] (١) قوله (يَغْشَاهُ مَوْجٌ) من قوله ( مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ تَحَابُّ ظُلُمَاتٍ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ) (٢) إلا على ما ذكر من نفى مقارنة الرؤية ، وقد أجيب عن قولهم : كاد يفعل ويكاد أنه يفعل ، إنه لأثبات مقارنة الفعل ، وهو معنى ( كاد ) على قياس الأفعال ، ويلزم إذا لم يصدر إلا لمقاربة نفى الفعل ، لا أنه موضوع لنفي الفعل ، وعن قوله : « وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ » أنهم كان حالهم قبل الذبح في التعنت حال من يقارب أن يفعل فالإخبار عن مقارنة الذبح قبل الذبح عند ذلك للتعنت ، والإخبار عن الذبح / بعد ذلك ، أي فذبحوها وما [ ٨٤ ظ ] كانوا قبل ذلك يقاربون أن يفعلوا ، وأما بيت ذي الرمة وإنما عابه من رأيه ذلك للرأي المتقدم ، وهو عند كل محقق على الاستقامة ، أي إذا غير التهجير المحبين لم يقارب هو أي التغيير ، وهو أبلغ من نفى التغيير . وقوله :

وَهَلْ كَكَادَ نَمَّ أَوْشَكَ

كَكَادَ مَعَ عَسَىٰ بِهَا قَدْ سَاكَ

يقول : إنَّ جمل وطلق وكرب وأخذ استعمل ككاد ، يقول : ( جَعَلَ يَقُولُ ) ، و ( طَدَّقَ يَفْعَلُ ) ، و ( كَرَّبَ يَفْعَلُ ) ، و ( أَوْشَكَ ) يستعمل ( كَكَادَ ) ويستعمل ( كَعَسَى ) في مذهبيها ، تقول : أوشك زيدٌ يفعل ، وأوشك زيدٌ أن يفعل : ثم قال :

(١) ( بعد ) زيادة من ( ل ) .

(٢) سورة النور الآية ٤٠ .

## [ فِعْلًا التَّعَجُّبَ ]

وَأَنشَأُوا بِبَعْضِهَا تَعَجَّبْنَا  
 لِأَجْنَلِهِ صَارَ عَلَيْهَا لَقَبًا  
 وَصِيغَتَاهُ جَاءَتْمَا مَا أَفْعَلَةٌ  
 أَنْعَلُ بِهِ كِلْتَاهُمَا مُخَصَّلَةٌ  
 وَالْأَمْرُ فِيهِمَا كَأَمْرِ أَفْعَلِ  
 مَثَعًا وَتَجْوِيزًا وَفِي التَّوَصُّلِ  
 وَالتَّنَزُّمِ مَوَاصُورَةٌ وَقَدْ فُصِّلَ  
 بِالظَّرْفِ فِي مَا الْمَازِي فِي كَمَا لَقِيلُ  
 وَمَا ابْتَدَأَ عَنْ سَيِّوِيهِ تَكَرَّرَ  
 وَيَجْعَلُ الْأَفْعَالَ بَعْدَ حَبْرَةٍ  
 مَوْصُولَةٌ بِالْفِعْلِ عِنْدَ الْأَخْفَشِ  
 قَدْ حُدِّقَتْ أَخْبَارُهَا وَمَا خَشِي  
 وَقُلُ بِهِ عَنْ سَيِّوِيهِ فَجَاهِلُ  
 وَصِيغَةُ الْأَمْرِ كَمَاضٍ جَاهِلُ  
 وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ قُلُ مَفْعُولُ  
 وَالْيَابُوتُ جَهَنُّنٌ لَهَا مَثَقُولُ  
 زَائِدَةٌ كَمَثَلِهَا فِي الْفَاهِلِ  
 وَلِلتَّعَدِّيِّ وَهُوَ قَوْلُ فَاضِلِ  
 فَيَقْتَضِي أَنْعَلُ ضَمِيرًا رَفْعًا  
 لَا بَدَأَ مِنْهُ بِاسْتِنَارٍ قَطْعًا

/ أخذ يذكر فعل التمتع ، وهو ما وضع لإنشاء التمتع ، [٨٥و] وهما صيغتان ، ما أفعله وأفعل به ، لا بينهما إلا مما بيني منه أفعل التفضيل ، ويتوصل فيهما كما يتوصل في أفعل التفضيل ، فيقال : ما أشد استخراج زيد ! وأشدد باستخراج زيد ! ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير ولا فصل ، وقد أجاز الجرمي (١) الفصل بالظرف (٢) في ( ما ) ، وينصر ذلك قولهم : ما أحسن بالرجل ان يصدق (٣) ! وما عند سيبويه نكرة (٤) مبتدأ وما بعده خبره ، كقولهم : ( أمرٌ بعهة ) ، ( وَشَرُّ أَمْرٍ ذَا نَابٍ ) ثم خصص بالتمتع .  
وعند الأخفش موصولة بالفعل ، مبتدأ محذوف الخبر ، أي :  
الذي أحسن زيدا شيء . و ( به ) ( ٥ ) في ( أفعلٍ به ) عند

(١) هو صالح بن احمق مولى لقرظ بن زهران ، وجرم من قبائل اليمن . أخذ النحو عن الأخفش ، واللغة عن أبي عبيدة . (ت ٢٢٥ هـ) .  
أخبار النحويين البصريين ص ٧٢ ، بقية للوعاء ٢ / ٨ ، ٩ :  
(٢) قال المصنف : أجاز المـ اذني الفصل بالظرف في ( ما ) هـ  
شرح الكافية ص ١١٦ .

(٣) الشارح ذكر الفصل بالظرف ، ومثل بالجار والمجرور ، وكذلك فعل في شرح الايضاح ص ٧٣٥ ، ودفعه إلى ذلك ان الجار والمجرور يعامل معاملة الظرف ، وقد ذكر ابن يعيش رأي الجرمي ، ومثل بالظرف والجار والمجرور بقوله : ( ما أحسن اليوم زيداً وما أجل في الدار بكرة ) شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥٠ .  
(٤) انظر الكتاب ٢ / ٣٥١ .

(٥) الباء والضمير فاعل لفعل التمتع ، وهذا رأي البصريين وسبويه ، ( لأن تأدية المعنى بلفظين أوسع من قصره على لفظ واحد ) -

سيبويه فاعلٌ ، وصيغة الأمر بمعنى الماضي في الأصل ، كأنه أحسن زيدٌ ، ثم لما قصد التعجب غير الماضي الى صيغة الأمر ، وزيدت الباء في الفاعل ، وفي ذلك تعسفٌ ، واسهل منه مأخذاً أن يقال : إنه في الأصل امرٌ لكل أحدٍ بأن يجعل ( زيداً كريماً ) ، أي بأن يصفه ( بالكرمِ ) ، والباء زائدةٌ مثلها في ( ألقى بيده ) ، او للتعدي كأن الأصل من أكرم زيدٌ ، أي : ( صارَ ذا كرمٍ ) ، ثم جيء بالباء للتعدي ، فصار بمعنى ( أكرمُ زيدٍ ) ، أي : صيره ذا كرمٍ ، وعلى هذين التقديرين يكون في افعال ضمير الفاعل مستتراً لا يتغير ( ١ ) لأنه بعد استعمالهم إياه للتعجب صار كالأمثال التي لا تتغير . ثم قال :

### [ افعال المدح والدم ]

وَأَنْشَأُوا مَدْحًا بِهَا وَذَمًّا  
 فِي بَعْضِهَا صَارَتْ بِهِ تُسَمَّى  
 فَتَنْعَمَ مَدْحٌ بِئْسَ ذَمٌّ  
 وَفِي الْإِلْتِقَاءِ فِيهِمَا جَا الْحُكْمُ  
 / فَاعِلُهَا بِاللَّامِ جَاءَ مَعْرِفَةً  
 أَوْ قَدْ أَضَافُوهُ إِلَى تِلْكَ الصِّفَةِ [ ٨٥ ]  
 أَوْ مُضَمَّرٌ مُمَيَّزٌ بِنَكِيرَةٍ  
 أَوْ مَا بِمَعْنَى شَيْءٍ الْمُقَدَّرَةِ

= شرح المفصل لأبن يعيش ٧ / ١٤٨ .

( ١ ) في ل : ( لأنه يتغير ) .

وَبَعْدَ ذَلِكَ اسْمٌ هُوَ الْمَخْصُوصُ  
بِالْمَدْحِ وَالذَّمِّ بِهِ التَّلْخِيصُ  
قِيلَ ابْتَدَأَ وَالْفِعْلُ قَبْلُ خَيْرٌ  
أَوْ خَيْرٌ وَالْأَبْتَدَاءُ مُضْمَرٌ

أخذ يذكر أفعال المدح والذم ، وهو ما وضع لإنشاء مدح أو ذم ، وللشرط في ( نِعَمَ وَبِئْسَ ) ان يكون الفاعل معرفة باللام ، او مضافاً الى المعرف به ، او مضمراً مميّزاً بنكرة منصوبة أو بما ، كقولك : نعم الرجل ، ونعم صاحب الرجل ، ونعم رجلاً [ ونعم ما يفعل الرجل ] ( ١ ) ، وبعد ذلك اسم مرفوع ، هو المخصوص بالمدح او الذم ، كقولك : نعم الرجل زيد ، وكذلك الآخرون ، وهو خبر مبتدأ محذوف أي هو زيد ، أو مبتدأ وخبره ما تقدمه ، كأن أصله ( زيدٌ نعم الرجل ) ، وليس ( الرجل ) في قولهم : ( نعم الرجل ) لمعهود وجودي معين ، وإنما هو لواحد مبهم في الوجود مطابق لمعهود ذهني ، كأنهم قصدوا الى الإبهام أولاً ، ليعظم وقعته في النفوس ، وتنشوق النفوس الى تفسيره ، ثم فسروه ، وكذلك إذا قيل نعم هلام الرجل ، ولعم رجلاً ، فإنه مضمر مبهم يرى به من غير قصد الى متقدم ذكره ، ثم يفسره جنسه بالتمييز ، فيصير مثل قولك : ( نعم الرجل ) ، ثم يفسر كما يفسر ( الرجل ) ونحو بالمخصوص ، ولا يستقيم ان يكون للعموم كما يقوله : كثير من النحويين ، وهو من غلطهم الواضح ، وكيف يستقيم ان يكون للعموم وهو يفسر / بالواحد في قولك : نعم الرجل زيد ؟ ! وقد [ ٨٦ و ] نص سيبويه في غير موضع على ان ( زيداً ) في قولك : ( نعم )

( ١ ) ( ولعم ما يفعل الرجل ) : زيادة يقتضيها المعنى .

الرجلُ زيدٌ) تفسيرٌ للرجل ، وأنه لا يستقيم ان يكون لغيره :  
وقوله ا

وهو طيباقُ فاعيلٍ قد حصلّا  
وأولّوا القومَ بساءَ مثلاً  
لأنَّ ساءَ حيندهمُ كشيئساً  
فأولّوا ما خالفَ المقيساً  
قد يحدّفُ المقصودُ وهو الضمّدُ

معنى " وفي التنزيلِ نِعَمَ العبدُ"  
يقول : إنَّ المخصوصَ لابدُّ ان يكون مطابقاً للفاصلِ باتفاقٍ ،  
وهذا يوضحُ انه ليس للعموم ، فان كان مفرداً كان المخصوصُ  
مفرداً ، وكذلك إذائي الجمع . ولما كان المخصوصُ لابدُّ ان يكون  
مطابقاً للفاعل ، وجب تأويل ما جاء على خلافه في الظاهر ، مثل  
قوله : ( ساءَ مثلاً القومُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ) ( ١ ) ، لأن  
الفاعل ضميرٌ بمعنى ( مثل ) ، والمخصوصُ بالذمِّ : ( القومُ ) ،  
وهو غير مطابقٍ في الظاهر ، وتأويله ان ساءَ مثلاً مثل القوم ، فحذف  
المضافِ واقيم المضاف اليه مقامه لما كان ذلك معلوماً من لغتهم ،  
و ( ساءَ ) ههنا بمعنى ( يئسَ ) فحكّمها حكّمها ، وقد يستعمل  
في غير ذلك كقوله : ساءني ما فعلت ، وقوله : قد يحدّفُ  
المخصوصُ وهو القصدُ « يقول : إن المخصوصَ قد يعلم فيجوز  
حذفه كقوله : ( نِعَمَ العبدُ ) ( ٢ ) ، بعد ان تقدم ذكر ( أيوبَ ) ،  
فيعلم ان المراد نعم العبد ايوب ، وقوله : ( والأرضَ فرشتاهَا

( ١ ) سورة الأعراف الآية : ١٧٧ .

( ٢ ) سورة ص الآية : ٤٤ .

فَنِعِمَّ الْمَاهِدُونَ (١) فيعلم أن المراد : ( فَنِعِمَّ الْمَاهِدُونَ  
نَحْنُ ) ، وقوله :

وَحَبَسَدًا مُنَاسِبًا لِنِعْمَتَا فَاعِلُهُ ذَا مُفْرَدٍ مَعَمَّا  
/ وَبَعْدَهُ مَخْصُوصُهُ وَأَهْرِيْنَا

إِعْرَابَ مَخْصُوصٍ لِنِعْمٍ ذَهَبًا [٨٦ظ]

يقول : و ( حَبَسَدًا ) مما يناسب ( نعم ) في المدح والأبهام  
والتفسير إلا أن فاعله لا يكون إلا لفظ ( ذا ) لا يتغير في تثنية  
ولا جمع ولا غيره ، وهو في الأبهام والأفراد كالضمير في ( نِعَمَ )  
إلا أن ضمير ( نعم ) لا بد أن يفسر بأسم جنس مطابق للضمير  
في المعنى كقولك : نعم رجلاً ، ونعم رجلين ، ونعم رجالاً ، و ( ذا )  
في حيد لثلاثا ياتزم فيه ذلك ، واستغنوا بالمخصوص عن تفسيره ولم  
يستغنوا بالمخصوص في ( نعم ) لثلاثاً يؤدي إلى التباس المخصوص  
بالفاعل في كثير من الصور ألا ترى أنك لو قلت نعم السلطان  
وجوزت الأضمار في نعم من غير تفسير لم يدر الفاعل السلطان أم  
المخصوص بالمدح ، بخلاف حيداً ، وإن ( ذا ) مؤذن بأنه الفاعل ،  
وإعراب مخصص حيداً مخصص نعم . وقوله :

وَقَدْ يَجِي مِنْ قَبْلِهِ حَالٌ عَلَى

طَبِاقٍ مَخْصُوصٍ وَتَمَيِّزٍ جَلَاً

يريد نحو قولك : حيداً (٢) حالاً زيد ، وحيداً رجلاً زيد :

ثم قال :

(١) سورة الداريات الآية ٤٨ .

(٢) يجوز ان يتقدم التمييز على المخصوص بالمدح والذم ويجوز

ان يتأخر عنه . انظر شرح الأشموني على الألفية ٣ / ٤٣ .

## [ قسم الحروف ]

### [ حروف الجر ]

مَا يُفْضِي بِالْأَفْعَالِ مَعْنَى فَادِرٍ  
لَمَّا بَلَّيْهِ فَهُوَ حَرْفُ جَرٍّ  
مِنْ تَوَالِي حَتَّى وَفِي نَمِّ الْبَيَا  
نَمِّ عَسَلِي وَاللَّامُ نَمِّ رَبَّاءِ  
وَوَاوُهُاُ وَالْوَاوُ وَالْبَيَا قَسَمًا  
وَالكَّافُ نَمِّ مَدٍّ وَمُنْدُ فاعِلَتَمَا  
وَبَعْدَ حَامًا وَخَلَا نَمِّ عَدَا  
فَيْنَ لِبَعْضٍ أَوْ بَيَانٍ وَأَبْتِدَاءِ  
وَلِزِيَادَةٍ بِغَيْرِ مُوجِبٍ  
وَعَمَمِ الكُوْنِي بِغَيْرِ مُوجِبٍ  
قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرِ الدَّلِيلِ  
لَهُمْ وَعِنْدَنَا لَهُ تَأْوِيلُ  
/ إِلَى وَحَتَّى لِانْتِهَاءِ نَمِّ مَعَ  
ظُهُورِ مَعْنَاهَا بِحَتَّى مُسْتَمَعٍ [٨٧و]  
يَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ عِنْدَ الْفَضْلِ  
وَفِي لِيظَرَفٍ وَيَكُونُ كَعَلَى  
وَالْبَاءُ لِلِانْتِصَاقِ وَأَسْتِعَانَةٍ  
وَاللِّمُصَاحَبَةِ وَالْتَعَسُدِيَّةِ

وَقَابَلْتُ وَمِثْلُ فِي وَزَائِدَةٌ  
 فِي غَيْرِ مُوجِبِ أَنْتَ كَالْعَائِدَةِ  
 بِحَسَبِكَ الْعِلْمُ وَالْقَى بِيَدِهِ  
 لَيْسَ فَيَسَاءً بَلْ سَمَاعَ مُسْنِدِهِ  
 وَاللَّامُ لِاخْتِصَاصِهَا وَزَائِدَةٌ  
 وَقَدْ تَجِي فِي قَسَمٍ لِفَائِدَةٍ  
 وَرُبُّ لِلتَّقْلِيلِ لَا تُؤَخَّرُ  
 مَجْرُورَهَا بِصِلَةٍ مُنْكَرُ  
 وَقَدْ تَجِيءُ مُضْمَرًا مُتَمِّزًا  
 وَطَائِقُ الْكُوفِي بِهِ الْمُتَمِّزَا  
 وَإِنْ أَنْتَ مَا دَخَلْتَ عَلَى الْجُمْلِ  
 وَفَعَلْهَا مَاضٍ وَحَدَّثَهَا الْعَمَلُ  
 وَأَوَّوْ رَبُّ مِثْلُ رَبُّ قُدِّرَتْ  
 وَقِيلَ بَعْدَ التَّوَاوِي رَبُّ أَضْمِرَتْ  
 وَأَحْدَفُ بِوَاوِ الْقَسَمِ الْأَفْعَالِ  
 وَجَالِبِ الضَّمِيرِ وَالسُّؤَالِ  
 كَذَلِكَ التَّاءُ وَخُصَّتْ بِاللَّهِ  
 وَالْبَاءُ سَمَتْ لِلْجَمِيعِ كُلِّهِ  
 مُجَابٌ بِاللَّامِ وَإِنْ مُثَبَّتَا  
 وَيَجْرُوفُ النَّثْلِي إِنْ نَثَلِي أَتَى  
 وَالْحَدْفُ هِنْدَمَا يَدُلُّ مُرْتَضَى  
 وَهَكَذَا إِذَا أَتَى مُعْتَرِضًا

وَ (عَنْ) تَجَاوُزُ (عَلَى) اسْتِعْلَاءُ  
 وَعَيْنُهُ حَرْفِ الْجُرِّ قُلْ أَسْمَاءُ  
 وَالْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ (ثُمَّ) زَائِدَةٌ  
 وَأَسْمٌ لِحَرْفِ الْجُرِّ وَهِيَ الْقَاعِدَةُ  
 (مُنْدُ) وَ (مُدُّ) لِلإِبْتِدَاءِ فِي الْمَاضِي

وَالظَّرْفُ فِي الْحَاضِرِ عَنْ تَرَاضِي

لَمَّا فَرَّغَ مِنْ قِسْمِ الْفِعْلِ شَرَعَ فِي قِسْمِ الْحَرْفِ ، وَابْتَدَأَ بِحُرُوفِ الْجُرِّ  
 وَحَدَّاهَا بِأَنَّه الَّذِي يَفْضِي بِالْفِعْلِ أَوْ مَعْنَاهُ إِلَى مَا يَلِيهِ كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ  
 بِزَيْدٍ ، فَالْبَاءُ / أَوْصَلَتْ (١) مَعْنَى (الْمُرُورِ) إِلَى زَيْدٍ عَلَى [ ٨٧ ظ ]  
 سَبِيلِ الْأَلصَاقِ ، وَخَرَجَتْ مِنَ الْبَصْرَةِ ، فَهِيَ أَوْصَلَتْ مَعْنَى (الْخُرُوجِ)  
 إِلَى الْبَصْرَةِ عَلَى سَبِيلِ الْإِبْتِدَاءِ ، وَلِذَلِكَ سَمِيَتْ حُرُوفَ الْجُرِّ ، لِأَنَّهَا  
 جَرَتْ مَعْنَى الْفِعْلِ إِلَى الْأَسْمِ (٢) ، فَهِيَ فِي هَذَا الْمَعْنَى سَوَاءٌ ، وَإِنْ  
 اخْتَلَفَتْ بِهَا وَجْوهُ الْأَفْضَاءِ ، ثُمَّ عَدَّهَا ، ثُمَّ أَخَذَ بِذِكْرِ مَعَالِيهَا  
 وَاحِدًا وَاحِدًا .

فَمِنْ أَلْبَعْضِ وَبَيَانِ وَابْتِدَاءِ ، فَتَعَرَّفَ الْمَبْعُوضَةُ بِأَنَّكَ لَوْ قَدَّرْتَ  
 مَوْضِعَهَا بَعْضًا اسْتَقَامَ كَقَوْلِكَ : أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ ، وَالتِّي لِلْبَيَانِ  
 تَعَرَّفَهَا بِأَنَّهَا فِي مَعْنَى الصِّفَةِ لَمَّا قَبْلَهَا كَقَوْلِهِ [ تَعَالَى ] (٣) ( فَاجْتَنَبُوا

(١) قَالَ الْمَصْنُفُ : الْجُرُّ عِلْمُ الْإِصَافَةِ ، وَلَا يَكُونُ الْجُرُّ إِلَّا دَلِيلًا  
 عَلَيْهَا كَقَوْلِكَ : غَلَامٌ زَيْدٌ وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْمَجْرُورُ  
 بِحَرْفِ الْجُرِّ عِنْدَهُ مِنَ الْإِصَافَةِ ، وَعَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : الَّذِي يَفْضِي  
 بِالْفِعْلِ أَوْ مَعْنَاهُ إِلَى مَا يَلِيهِ .

(٢) فِي ل : ( إِلَى مَا يَلِيهَا ) .

(٣) ( تَعَالَى ) : زِيَادَةٌ مِنْ ( ل ) .

الرَّجْسَ مِنَ الْاَوْثَانِ ( ١ ) ، الذي هو وثنٌ . والتي لا ابتداء الغاية  
نعرفها بأنها التي تصلح قبالتها ( إلى ) ، كقولك : خرجت من  
البصرة ، لأنه يصلح أن تقول إلى بغداد ونحوه ، وقد يكون المبتدأ  
بذكره هو المقصود بسياق الكلام حتى يبعد لذلك قصد الغاية ، كقوله :  
( أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ) ، كما ان الغاية قد يكون هو  
المقصود حتى يبعد لك قصد الأبتداء ، مثل : ( فَفَقِرُوا إِلَى اللَّهِ ) ( ٢ )  
والزائدة تعرف بأنك لو حذفتها لكان المعنى الأصلي على حاله ، ولا  
يفوت بحذفها سوى التأكيد ، كقوله : ما جاني من أحد ، وهي  
مختصة عند البصريين بغير الواجب ، وجوز الكوفيون والأخفش في  
زيادتها في الواجب ( ٣ ) أيضاً ، واستشهد بقوله : قد كان من مطر ،  
وتأويله عند البصريين قد كان شيء من مطر : وأما استشهادهم بقوله :  
( يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ) ( ٤ ) ، فضعيف :

قوله : « إِلَى وَحَتَّى لَانْتِهَاءٍ ثُمَّ مَعَ » يقول : ( ٥ ) إلى وحتى  
لانتهاه / الغاية إلا أن ( حَتَّى ) تفيد معنى ( مَعَ ) ، أي : [ ٨٨ و ]  
يدخل ما بعدها فيما قبلها بخلاف ( إِلَى ) ، فإذا قلت : قدم الحاج  
حتى المشاة ، فكأنك قلت : ( مَعَ المشاة ) . و ( إِلَى ) لا يدخل  
ما بعدها فيما قبلها في الظاهر ، وقيل يدخل ، وقيل إن كان من جنس

( ١ ) سورة الحج الآية : ٣٠ .

( ٢ ) سورة الداريات الآية ٥٠ . وتامها ( إِنِّي لَكُمْ مِنْهُ

نَذِيرٌ مَبِينٌ ) .

( ٣ ) انظر شرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ١٧ .

( ٤ ) سورة نوح الآية : ٤ .

( ٥ ) في الأصل ( إن ) وهو وهم .

ما قبله دخل وإلا لم يدخل ، وعلى الظاهر فإنما دخل قوله :  
 ( إلى المَرَّافِقِ ) و ( إلى الكَتَعِينِ ) ( ١ ) ببيان ذلك من النبي  
 - عليه السلام - بالفعل ( ٢ ) ، ولولا ذلك لم يحكم بدخوله . وقوله :  
 « يختصُّ بالظاهر عند الفُضْلَاءِ » .

يقول : إنَّ ( حتّى ) لا تدخل إلاَّ على أسمٍ ظاهر ، لا يقال  
 ( حتَّاهُ ) كما يقال ( إليه ) خلافاً للمبرد .

و ( في ) معناها الظرفية كقولك : جلست في المسجد ، وتكون  
 كعلى ، كقوله تعالى : ( وَأَصْلَبْنَاكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ) ( ٣ ) ،  
 أي : على . والباءُ للإلصاق كقولك : به داءٌ ، أي : التصق به ،  
 والأستعانة كقولك : كتبت بالقلم ، والمصاحبة ، كقولك : اشترت  
 الفرس بسرجه وجامه ، وللتعدية ، كقولك : خرجت به بمعنى :  
 أخرجته ، وللمقابلة ، كقولك : بعث هذا بهذا ، وبمعنى : ( في ) ،  
 كقولك : ظننت به خيراً ، وزائدةٌ في غير الموجب قياساً ، كقولك :  
 ما زيدٌ بقائمٍ ، وسماهاً في الموجب ، كقولك : القى بيده ، وبحسبك  
 زيدٌ ، وهو معنى قوله : ( بَلِّ سَمَاعٌ مُسْتَنْدٌ . واللام الأختصاص ،  
 كقولك : المال لزيدٍ ، وزائدةٌ ، كقوله : ( رَدِفَ لَكُمْ ) ( ٤ ) ،  
 وقد يجيء في القسم فيما فيه معنى التعجب ، كقوله : ( لَللَّهِ لَا يُؤَخَّرُ

( ١ ) سورة المائدة الآية : ٦ .

( ٢ ) في ل : ( بالتعلم ) .

( ٣ ) سورة طه الآية : ٧١ .

( ٤ ) سورة النمل الآية : ٧٢ . وقبلها ( قُلْ هَسْبِيَ أَنْ يَكُونَ

.... الخ ) .

الأجلُ) (١) ، وهو معنى قوله : « وقد يحيى في قسم لفائدة » .  
و (رُبُّ) للتقليل لما صدر الكلام لما فيها من معنى إنشاء (القليل) ،  
ولمّا كانت لتقليل نوع من جنس ، لزم مجرورها الصفة لتحقق النوع ،  
وقد يحيى مجرورها مضمراً غالباً / مفرداً مذكراً يرمى به من [ ٨٨ ظ ]  
غير قصد إلى معين ، ثم تميز كما يميز ضمير "نعم" ، والكوفيون (٢) يطابقون  
به المميز ، فيقولون : ربها وربهم وربهن ، ويدخل عليها (ما)  
فتختص بالجمل كأنهم قصدوا تقليل النسبة وفعالها لا يقدر إلا ماضياً ؛  
لأن الإنشاءات متحركة ، وحذفه هو الفصيح ، فإذا قلت : ربُّ  
رجلٍ لقيت ، فلقيت : صفة ( لرجلٍ ) ، ومتعلق ( رُبُّ )  
محدوفٌ ، وواوُ رُبُّ بمعنى ( رُبُّ ) ، وقيل ( رُبُّ ) مقدرةٌ  
بعدها ، ومجيئها أول الكلام يدل على أنها بمعنى ( رُبُّ ) ، وأجيب  
بأن واو العطف قد يأتي أول الكلام بتقدير معطوفٍ عليه ، وواو القسم  
مختصة بحذف للعمل وبالظاهر دون المضمرة في غير السؤال ، وبالتالي  
مثلها ، وتختص بأسم الله ، والباء لا تختص بشيء مما ذكر ، تقول :  
أقسمت بالله ، وبك لأفعلن ، وبحياتك أخبرني ، وهو معنى قوله :  
« والباءُ عمّتُ الجميع » .

وقوله : « يُجَابُ بِالسَّلَامِ وَإِنْ مُشَبَّهًا » ، يقول : إن القسم  
(١) المثل : موجود في شرح الأشموني على الألفية ٢ / ٢١٦ ،

شرح التصريح ٢ / ١١ .

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن ( رُبُّ ) اسمٌ حملاً على ( كم ) ،  
لأن ( كم ) لعدد وللتكثير ، ( ورب ) للعدد وللتقليل ، وذهب  
البصريون إلى أن ( رُبُّ ) حرف جرّ : الإنصاف في مسائل الخلاف  
. ٨٣٢ / ٢

يجاب في الإثبات بالآلام ، و ( إن ) تقول : والله لأفعلن ، ولزيد منطلق ، وإن زيداً منطلق ، وفي النفي ، والله ما زيد منطلقاً ، ولا أفعل ، وقوله : « والحذف عندما يدل مرتضى ، بقول : وقد يحذف الجواب إذا قامت قرينة عليه ، وكذلك إذا جاء معترضاً ، كقولك : زيد قائم والله ، وزيد والله قائم ، والمعرض من القسم والشرط هو الذي يأتي بعد الجملة التي هي في المعنى الجواب ، وإن لم يكن على صيغة أو متوسط الجملة كما تقدم في التمثيل .

[ قوله ] ( ١ ) « وعن تجاوز » ، و ( عن ) بمعنى : المجاوزة ، تقول : ( رمى عن القوس ) ؛ لأنها تقلد عنها بالسهم [ ٨٩ و ] ويتجاوز به عنها ، وأطعمه عن الجوع ، وكساه عن العري ؛ لأنه يجعل الجوع والعري متجاوزين عنه ، ويدخل عليها حرف الجر فتكون اسماً بمعنى : جانب ، كقولك : جلست من عن يمينه ، أي : من جانبها .

و ( على ) بمعنى الاستعلاء ، تقول : جلست على الحصير ، وإذا دخل عليها حرف الجر ، كانت اسماً بمعنى : فوق ، كقولك : قمت من على الخائط ، أي : من فوقه . والكاف للتشبيه كقولك : الذي كزيد أخوك ، وزائدة كقوله : ( ليس كمثل شيء ) ( ٢ ) ، ويدخل عليها حرف الجر فتكون اسماً ، بمعنى : مثل كقوله :

٢٣ - يَضْحَكُنَّ هُنَّ كَأَلْبَرَدِ الْمُتَنَهَمِ ( ٣ )

( ١ ) ( قوله ) : زيادة من ( ل ) :

( ٢ ) سورة الشورى الآية ١١ .

( ٣ ) هذا مجزئ جزئ للعجاج وصدرة : ( بيئض \* ثلاث \* كتعاج -

ومنذ ومد تدخل على الزمن الماضي فتكون بمعنى (من) كقولك :  
 ما رأيت منذ يوم الجمعة ، وعلى الحاضر فتكون بمعنى ( في ) كقولك :  
 ما رأيت منذ يومنا ومد شهرنا . والبصريون يخصصون ( من ) بغير  
 الزمان فلا يجيزون : ما رأيت من يوم الجمعة ، والكوفيون يجيزونه ،  
 كقوله : ( مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ) ( ١ ) : ثم  
 قال :

### [ الحروف المشبهة بالفعل ]

( إِنْ ) وَ ( أَنْ ) وَ ( كَأَنَّ ) ( لَيْتَنَا )  
 ( لَعَلَّ ) ( لَتَكُنَّ ) أَضْبُطُ إِنْ رَأَيْتَا  
 جَمِيعُهُمَا مُشَبَّهَةٌ بِالْفِعْلِ  
 عَلَى تَقْيِيزٍ قَدْ مَضَى فِي الْفِعْلِ  
 صَدْرُ الْكَلَامِ هَبِيرٌ أَنْ اسْتَعْمِلَتْ  
 وَإِنْ أَنْتَ ( مَا ) فَالْفَصِيحُ الْفِيَّتُ  
 وَهَيَّاتُ دُخُولُهَا عَلَى الْجُمْلِ  
 فِعْلِيَّةٌ وَأَسْمِيَّةٌ بِلَا عَمَلٍ

- 'جُم' ) ، الجم : التي ليست لها قرون ، المنهَم : اللذب . وقد  
 استدل المصنف بالبيت على اسمية الكاف البيت من شواهد : المفصل  
 ص ١٥٧ ، ابن يعيش ٨ / ٤٤ النوطة ص ٢٢٦ ، ايضاح المصنف  
 ص ٧٨٠ ، الخزانة ٢ / ٢٢٥ .  
 ( ١ ) سورة التوبة الآية ١٠٨ .

فَإِنْ بَاقٍ فِيهِ مَعْنَى الْجُمْلَةِ  
 وَأَنْ مِثْلُ مُصَدَّرٍ فِي الْجُمْلَةِ  
 لِذَلِكَ فَأَكْسِرُ فِي مَوَاضِعِ الْجُمْلِ  
 وَإِنْ يَكُنُّ الْمَقْرَدُ قَافِتِحَ وَسَلِ  
 فَكُسِرَتْ بَدَأَ وَفِي الْمَقُولِ  
 وَقَسَمَ وَصِلَةَ الْمُتَوَصُّلِ  
 / وَفَتِحَتْ فَاعِلَةٌ مَفْعُولَةٌ  
 وَفِي خُصُوصِ الْمَبْتَدَأِ مَجْمُوعَةٌ [٨٩ظ]  
 كَمِثْلِ لَوْلَا أَنَّهُ مِسْكِينٌ  
 وَمِثْلِ عِنْدِي أَنَّهُ مَفْبُونٌ  
 وَبَعْدَ لَوْ مِنْ حَيْثُ كَانَ فَاعِلًا  
 وَبَعْدَ كُلِّ مَا يُجْرُ عَامِلًا  
 وَبَعْدَ حَيْثُ حَيْثُ كَانَ أَصْلًا  
 لِمَوْضِعِ الْمَقْرَدِ وَهُوَ الْأَعْتَلِ  
 وَإِنْ يَكُنُّ يَحْتَمِلُ التَّوَجُّهَيْنِ  
 فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ فِي الْأَمْرَيْنِ  
 كَمِثْلِ مَا بَأْتِيكَ مِنْ بَعْدِ إِذَا  
 أَوْ بَعْدَ قَامَ لِلْجَزَا وَبَعْدِ إِذَا  
 وَعَنْهُ جَازَ الْعَطْفُ فِي الْمَكْسُورَةِ  
 بِالرَّفْعِ أَيْضًا حَيْثُ كَانَتْ صَوْرَةٌ  
 وَمَا حَمُوا فِي أَنْ بَعْدَ الْعِلْمِ  
 إِذَا أَصْلُهَا مَكْسُورَةٌ فِي الْحُكْمِ

وَشَرَطُوا هَذَا الرَّفْعَ أَنْ يَمْنُضِيَ الْخَبَرَ  
 وَخَالَفَ الْكُوْفِي فِي بَعْضِ مَعْتَبَرٍ  
 ثُمَّ الْمُبْرَدُ مُبْجِزٌ مِثْلًا  
 لِأَنِّي وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ تَقْلًا  
 وَقَوْلُهُمْ : لَأَنِّي وَزَيْدٌ مُسْلِمٌ  
 وَمِثْلُهُ وَالصَّابِثُونَ فَأَعْلَمُوا  
 خَبَرَ إِنْ قَدَرُوا مُقَدَّمًا  
 فَتَقِيسْ عَلَيْهِ مَا أَتَاكَ مُعَلَّمًا  
 كَذَلِكَ لَكِنَّ وَقُلْ لَكِنَّا  
 فِي الْكَهْفِ لَكِنَّا أَصْلٌ يُعْنِي  
 وَأَدْخَلُوا اللَّامَ عَلَى الْمَكْسُورَةِ  
 لِأَنَّهَا عَلَى ابْتِدَاءِ جَاءَتْ  
 فِي خَبَرٍ أَوْ مَا عَلَيْهِ قَدَّمًا  
 أَوْ فِي أَسْمِهَا بِفَاصِلٍ بَيْنَهُمَا  
 وَخَفَّفُوا إِنْ فَأَلْزَمُوهَا  
 لِأَمَّا فَأَلْفَوْهَا وَأَعْمَلُوهَا  
 وَجَوَّزُوا مِنْ بَعْدِهَا فِعْلًا ابْتِدَاءً  
 وَأَطْلَقَ الْكُوْفِي مَا قَدْ قَبِلَ  
 / وَخَفَّفُوا ( أَنْ ) فَأَعْمَلُوهَا  
 فِي الثَّانِي تَقْدِيرًا وَأَلْزَمُوهَا [ ٩٠ ]  
 عِنْدَ دُخُولِهَا عَلَى الْأَفْعَالِ  
 لِقَدِّ وَحَرْفِ النَّفْيِ وَاسْتِقْبَالِ

وَنَحْوَهُ أَنْ تَزِيدَ أَعْمَلُ الْإِعْمَالَ  
 تَشْدُ فَلَا تَعْبَأُ بِهِ بِحَالِ  
 كَانَ لِلتَّشْبِيهِ وَالصَّحِيحُ  
 الْفَاؤُهُمَا إِنْ خَفَّتْ فَصِيحُ  
 لَكِنْ لِإِسْتِدْرَاكِهَا مُشَارَفُهُ  
 بَيْنَ كَلَامَيْنِ عَمَلُ الْمُخَالَفَةِ  
 فِي لَفْظٍ أَوْ مَعْنَى وَإِنْ تَخَفَّ  
 الْقَيْتَهَا عَنْ الْجَمِيعِ فَأَحْرَفِ  
 وَالْوَاوُ فِيهَا كَثُرَتْ هَلِي الْمَدَى  
 وَ(لَيْتَ) جَاءَتْ لِتَتَمَنَّى أَبَدًا  
 وَلَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا لِلْفَرَا  
 مَجْرَى (تَمَنَيْتَ) لَهَا قَدْ أَجْرَى  
 (بَالَيْتَ أَيَّامَ الصَّبِيِّ رَوَّاجِعًا)  
 دَلِيلُهُ فَكُنْ بِحَدْفٍ دَا فَعَا  
 (لَعَلَّ) جَاءَتْ لِلتَّرَجِيهِ فَأَخْفَضْنَا  
 بِهَا شَدُّ وَذَا وَهُوَ تَهْبِيرُ مُرْتَضَى

أخذ يذكر الحروف المشبهة بالفعل وهي السنة المذكورة تدخل على  
 الجملة الإسمية فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها ، وترفع الخبر ويسمى  
 خبرها ، وشبهها بالفعل المتعدي ؛ لأنها تقتضي اسمين كما يقتضيهما  
 الفعل المتعدي ، فتنصب أحدهما وترفع الآخر ، كما صلح في مقتضى  
 الفعل المتعدي ، وقدم المنصوب على المرفوع إما للفرق بين الفعل  
 وما أشبه الفعل ، وإما لأن هذه إنما عملت بالفرعية عن شبه الفعل ،  
 فجعل معمولها مثل معمول الفعل الفرعي ، وهو تقديم المنصوب على

المرفوع ، وقوله : « نقيض قد مضى في الفعل » ، يريد : أن المنصوب مقدم ههنا ، وفي الفعل الأصل تقديم المرفوع ، وكلها لها صدر للكلام غير ( أن ) المفتوحة . لأن / كلاً منها يدل [ ٩٠ ظ ] على قسم من اقسام الكلام فوجب التقديم .

وأما ( أن ) المفتوحة فإنها مع ما في حيزها بتأويل المردد ، وإنما النزموا أن لا تكون أول الكلام ، لثلاث تلتبس به - ( أن ) التي بمعنى ( لعل ) ، وتلك لا تكون إلا أول الكلام ، أو لثلاث تكون عرضة لدخول ( إن ) المكسورة عليها ، ( وتدخلُ عليها ) ما ( وتلغىها عن العمل على الأفصح ) ( ١ ) ، وتدخل حينئذ على الجملة الفعلية أيضاً كقولك : إنا زيد قائم ، وإنا قام زيد ، قوله : « فإن بقي فيه معنى الجملة » ، يقول : ( إن ) المكسورة لا تفسر معنى الجملة ، والمفتوحة نقلبها إلى معنى المردد ، فلذلك كسرت في مواضع الجمل ، وفتحت في موضع المفرد ، وكسرت ابتداءً كقولك : إن زيدا قائم ، وبعد القول كقولك : قال زيد إن عمراً منطلقاً ؛ لأن القول لا يكون إلا جملة ، وفي القسم كقولك : والله إن زيدا منطلقاً ، لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة ، وبعد الموصول كقولك : جاءني الذي إن أباه منطلقاً ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة . وفتحت فاعلةً ، كقولك : أعجبني أنك منطلقاً ؛ لأن الفاعل لا يكون إلا مفرداً . ومفعولةً ؛ لأن المفعول لا يكون إلا مفرداً ، أو في خصوص المبتدأ ؛ لأن المبتدأ بخصوصه لا يكون إلا مفرداً ، كقولك : لولا أنك منطلقاً لانطلقت فلا يقدر أنك انطلقت واقعاً إلا موقع إنطلاقك ، لأن المفرد بعد لولا ملتزم في الإستعمال ، ولا يكون الخبر إلا مخلوفاً بعد ( لو ) ؛

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( ل ) .

لأن تقدير لو أنك انطلقت لوقع إنطلاقك موقع الفاعل فوجب الفتح ، وكذلك نحو أعجبتني أنك منطلق . وبعد حرف الجر ؛ لأن المجرور لا يكون إلا مفرداً / وبعد حيث على المختار ، وإن كانت [ ٩١ و ] للجملة بعدها ملتزمة باعتباراً بالأصل ، لأنها ظرفٌ والأصل إضافتها إلى المفرد فأعتبر الأصل فيها على المختار .

وقوله : « فإن (١) بكُنْ . يحتملُ الوجهينِ » يقول : فإن كان الموضع يحتمل أن يقدر موضعاً للجملة ، وإن يقدر موضعاً للمفرد ، جاز (٢) الكسر والفتح باعتبار التقديرين بمثل قوله : (٣)

٢٤ - وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قَبِلَ سَيْدًا

إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَائِمِ

إن قدرت أنها وقعت موقع ( إذا هو عبدُ القفا ) كسرت لمكان الجملة ، وإن قدرت ( إذا العبودية ) والخبر محذوفٌ فلم يقع إلا

(١) كذا في الأصل ، و ( ل ) أما في نضم الأصل فجاءت

( وإن )

(٢) في الأصل ، ( و جاز ) ولا يستقيم معه الكلام ، وما اثبتناه

عن ( ل ) .

(٣) البيت لم يعرف قائله ، قال سيبويه : « سمعت رجلاً من

العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به » الكتاب ١ / ٤٧٢ ، المتنضب

٢ / ٣٥١ ، الخصائص ٢ / ٢٩٩ ، شرح أبيات الكتاب للنحاس ص

٢٣٣ ، ابن يعيش ١٨ ٦١ ، ايضاح ابن الحاجب ص ٧٩١ ، شرح

للكافية لابن الحاجب ص ١٢٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٢٠ ،

الاشموني ١ / ٢٧٦ ، ابن عقيل ١ / ٣٠٥ ، الخزانة ٤ / ٣٠٣ .

الاستشهار به على جواز فتح همزة ( إن ) .

موقع المفرد فيجب الفتح؛ لأن المعنى : فإذا العبودية حاصلة ، وكذلك إذا قلت : من بكرمني فأني أكرمه ، إن قدرت أنها وقعت موقع ( فأنا أكرمه ) كسرت لمكان الجملة ، وإن قدرت ( فجزاؤه أني أكرمه ) ، أي ؛ ( فجزاؤه الاكرام ) فتحت ، لأنها وقعت موقع المفرد الذي هو ( الاكرام ) ، والمبتدأ محذوف .

وقوله : « وعنه جازَ العطفُ في المكسورة » يقول : ومن أجل ( إن ) المكسورة إنما تقع موضع الجملة جاز العطف على اسمها بالرفع من حيث كانت ( إن ) كالزائدة لكونها لا تغير المعنى ، فوجودها في أصل المعنى كالعدم ، كما جاز في قولك : ما زيدٌ بقائمٍ ولا ضارباً صحَّ النصب في ( ولا ضارباً ) ، أو لأن الزائد ومعموله في موضع اعراب آخر فجاز العطف عليه بأعتبره .

وقوله : « وسامحوا في أن بعدَ العلمِ » يقول : المفتوحة الواقعة بعد العلم أجريت مجرى المكسورة في ذلك ؛ لأن أصلها الكسر ، لأنه موضع الجملة في المعنى ، وهذا مما يضعف قول من يقول إن تقدير / قولهم : علمت أن زيدا قائمٌ ، علمت قيام زيدٍ حاصلاً ، [٩١ظ] لأنه لو كان التقدير كذلك لم يجرِ مجرى المكسورة ، لأنها لم تفد معنى الجملة إذ لم تقع إلا موضع مفردٍ ، والذي يدل على أنها أجريت مجرى المكسورة قوله (١) :

---

(١) البيت لبشر بن أبي خازم من قصيدة ذكرها في ديوانه ، والرواية فيه ( ما حيننا ) مكان ( ما بقينا ) ، الديوان ص ١٦٥ . الكتاب ١ / ٢٩٠ الفصل ص ١٦١ ، ابن يعيش ٨ / ٧٠ ، البيان في غريب اعراب القرآن ١ / ٣٠٠ ، الانصاف ١ / ١٩٠ ، ايضاح ابن الحاجب ص ٨٠٩ ، شرح الكافية له ص ١٢٤ ، وقد أورده المصنف شاهداً =

٢٥ - وَلَا فَأَعْلَمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ

بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاتِي

والتقدير أنا بغاةٌ وانتم ، فعطف ( أنتم ) وهو صيغة المرفوع .  
وقوله : « وشرطُ هذا الرفع أن يمضي الخبر لفظاً أو تقديراً ؛ فاللفظ كقولك :  
العطف بالرفع أن يمضي الخبر لفظاً أو تقديراً ؛ فاللفظ كقولك :  
إن زيداً قائمٌ وعمروٌ ، والتقدير كقولك : إن زيداً وعمروٌ قائمٌ ،  
لأن التقدير إن زيداً قائمٌ وعمروٌ قائمٌ بخلاف قولك : إن زيداً  
وعمروٌ قائمان ، وهذا ممنوعٌ عند البصريين (١) لأنه لم يجيء عنهم  
مثله ، ولا يستقيم قياسه على محل الإجماع ، لأن نصب الأول بـ ( أن )  
ورفع الثاني بالابتداء ، فاذا أخبرت عنها بـ ( قائمان ) كان ( قائمان )  
معمولاً لأن والابتداء معاً ، وهو باطلٌ . وأجاز المبرد نحو : إني  
وزيدٌ ذاهبان ، وقد نقل ذلك عن بعض العرب ، وهو عند المحققين  
غلطٌ منهم ، لأنه خارج عن القياس واستعمال الفصحاء ، وأما نحو :  
إني وزيدٌ مسلمٌ ، فجائزٌ بتقدير : إني مسلمٌ وزيدٌ مسلمٌ كما تقدم ،  
وكذلك قوله : ( وَالصَّابِغُونَ ) ( ٢ ) ، على أن يكون ( فلهم )  
أجرهم ( خبر لقوله : ( وَالصَّابِغُونَ ) وما بعده ، وحذف خبر  
المنصوب بأن لدلالة الثاني عليه كما في قولك : إن زيداً وعمروٌ

= على جعل الخبر ( لانتم ) وهو ( بغاة ) وقدّر خبراً للضمير المنصوب ،  
وهو ( بُغَاة ) أي أنا بغاةٌ ، وانتم بغاةٌ .

(١) انظر الانصاف في مسائل الخلاف ١ / ١٨٧ .

(٢) سورة المائدة الآية : ٦٩ ، وقبلها ( إن الذين آمنوا

والذين آمنوا ) :

قائم" (١) .

وقوله : « كذاكَ لَكَيْنٌ وَقُلْ لَكَيْنًا ، يقول : إن ( لكن )  
تجري مجرى ( أن ) في العطف على الموضع بالرفع كقولك ، ما قائمٌ  
زيد لكن عمراً قائم وخالد ، وقوله : ( لَكَيْنًا هُوَ اللهُ رَبِّي ) (٢)  
في الكهف لا يستقيم أن تكون ( لكن ) المشددة ، لوقوع المبتدأ  
بعدها ، وللوقوف عليها بالألف إجماعاً ، ولقراءة ابن عامر (٣) ( لَكَيْنًا )  
في الوصل ، فلذلك حملت على أن أصلها / ( لكن \* أنا ) ، [ ٩٢ و ]  
نقلت حركة همزة في نون ( لكن ) وحذفت فأجتمعت نونان فأدغمت  
الأولى في الثانية فصار ( لَكَيْنًا ) وحذفت الألف في الوصل خاصة ،  
كما يحذف ألف ( أنا ) في غير ذلك ، وأثبتها ابن عامر في الوصل  
قصداً لبيانها عند حذف همزة .

وقوله : « وأدخلوا اللَّامَ على المكسورة » يقول : إن لام الابتداء

---

(١) هذا دليل ابن اليباري في الرد على الكوفيين . انظر الانصاف

في مسائل الخلاف ١ / ١٨٩ .

(٢) سورة الكهف الآية : ٣٨ .

(٣) قرأنا في رواية المسيبي بثبت الألف في الوصل والوقف ،

وكذلك ابن عامر وأبو جعفر ورويس بأثبات الألف بعد النون وصلماً  
ووقفاً ، والأصل ( لكن أنا ) فنقل حركة همزة ( أنا ) الى نون  
( لكن ) وحذفت همزة وأودغمت في أحد المثليين في الآخر ، ولكن  
هنا هي الخفيفة التي تفيد الاستدراك وأنا مبتدأ ، وهو مبتدأ ثان ،  
والله خبر للثاني ، وربّي صفة ، والجملة خبر المبتدأ الأول . كتاب  
السبعة في القراءات ص ٣٩١ ، النيسير ص ١٤٣ البيان في أعراب غريب  
القرآن ٢ / ١٠٧ ، انحاف فضلاء البشر ص ٢٩٠ .

تدخل على المكسورة ؛ لأنها لا تغير معنى الابتداء ، ولم يدخلوها على ( أن ) كراهة اجتماع حرفي ابتداء ، فأدخلوها على الخبر أو على ما يتعلق بالخبر إن قدم عليه أو على اسمها إن فصل بينهما فاصل كقواك ، إن زيدا لقائم ، وإن زيدا لطعامك آكل ، وإن في الدار لزيداً ، فلو قلت : إن زيدا آكل لطعامك لم يجز ؛ لأنها لا تتأخر عن الأسم والخبر جميعاً :

وقوله : « وَخَفَّفُوا ( إن ) » فالزموها ، ، يقول : إن ( إن ) المكسورة تخفف فيجوز إلغاؤها وإعمالها ، وتلزمها اللام ليفرق بينهما وبين النافية ، فإذا قلت : إن زيد قائم ، فهي النافية ، وإذا قلت : إن زيد قائم ، فهي المخففة ، وتدخل على أفعال الابتداء كقولك : إن كان زيد قائماً ، ( « وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين » ) ( ١ ) ، وجوز الكوفيون دخولها على الأفعال مطلقاً واستدلوا بقوله ( ٢ ) :

( ١ ) سورة الأعراف الآية ١٠٢ .

( ٢ ) البيت لعاتكة بنت زيد العدوية من أبيات ترثي بها زوجها الزبير ، وقد ذكر الأبيات البغدادي ، وصدر البيت مختلف فيه ، فرواية الانصاف ٢ / ٦٤١ والخزانة ٤ / ٣٥١ ( « شَلَّتْ بِمِينِكَ » ) و ( كتبت ) مكان ( وجبت ) ورواية الاضداد في اللغة ( « هَبَلْتِكَ أُمَّكَ » ) ص ٦٤ ، والمخاطب في البيت هو عمرو بن جرموز قاتل زوجها ، والبيت موجود في التوطئة للشلوبيين ص ٢١٨ ، ابن يعرش ٨ / ٧٠ ، ايضاح ابن الحاجب ص ٨١٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٠٠ ، المقرب ١ / ١١٢ ، المغني ١ / ٢٤ ، ابن عقيل ١ / ٣٨٢ ، الاشموني ١ / ٢٩٠ ، وقد أورده المصنف دليلاً للكوفيين على جواز دخول ( إن ) المخففة على الأفعال .

٢٦ - بِإِلَهِ رَبِّكَ إِنِ قَتَلْتِ مُسْلِمًا

وَجَبَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وهو شاذٌّ عند البصريين . وقوله : « وَخَفَلُوا (أَنْ) » فأعملوها ، يقول : انهم خَفَلُوا (أَنْ) المفتوحة أيضاً ، وأعملوها في ضمير شأن مقدَّر ، وإنما حكموا بذلك لما رأوا من قوتها في العمل على المكسورة ، وجاز إعمال المكسورة في الاسم الملفوظ به بعدها ، كقوله : (وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لَبِوْا فَيَنْهَهُمْ) (١) ، على قراءة (٢) نافع (٣) ، وابن كثير (٤) ، وأبي بكر ، ولم يعملوا (أَنْ) المفتوحة إذا خففت في الأسم الملفوظ به بعدها ، فلو لم يقدِّروا إعمالها في شأن مقدَّر ، لمعملوا للمكسورة في العمل على المفتوحة مزبئة ، وهو خلاف القياس ، ولذلك دخلت على الأفعال / مطلقاً ؛ لأن ضمير الشأن لا يقتضي [٩٢ظ] بعده إلا جملة ، وإذا دخلت على الفعل الزموها (قد) أو حرف النفي أو حرف الاستقبال .

(١) سورة هود الآية ١١١ .

(٢) قرأ نافع وابن كثير وأبو بكر والحرمسان بتخفيف نون (أَنْ) وميم (لَمَّا) هنا على إعمال (أَنْ) المخفلة ، وقرأ أبو عمرو ولكسائي ويعقوب وخلف بتشديد (أَنْ) وتخفيف (لَمَّا) . كتاب السبعة في القراءات ص ٣٣٩ ، التيسير ص ١٢٦ ، انحاف فضلاء البشر ص ٢٦٠ .

(٣) هو نافع بن عبد الرحمن ، أحد القراء السبعة (ت ١٦٩ هـ) .  
غاية النهاية ٢ / ٣٣٠ .

(٤) هو عبد الله بن كثير بن المطلب امام أهل مكة في القراءة (ت ٧٠ هـ) . غاية النهاية ١ / ٤٤٣ .

وقوله : « ونحو أن زيداً على الأعمال » يقول : اعمال المفتوحة في الاسم للواقع بعدها ، ضعيف شاذ . وقد جاء ( ١ ) :

٢٧- فَلَئِنْ أَتَيْتَ فِي يَوْمِ الرَّجَاءِ سَأَلْتَنِي

فِرَاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ (٢) وَأَنْتَ صَدِيقٌ

قوله : « كَانَ لِلتَّشْبِيهِ وَالصَّحِيحُ » كَانَ لِلتَّشْبِيهِ ، وَتَخَفُّفٍ فَتَلْفَى عَلَى الْإفْصَحِ (٣) .

قوله : « لَكِنَّ لِاسْتِدْرَاكِهَا مَشَارِفَهُ » ، لَكِنَّ لِلِاسْتِدْرَاكِ مَتَوَسِّطِ بَيْنِ كَلَامَيْنِ مُتَغَابِرِينَ فِي لَفْظٍ أَوْ مَعْنَى ، كَقَوْلِكَ : مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرًا قَاعِدٌ ، وَمَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرًا مُسَافِرٌ ، وَتَخَلُّفٍ فَتَلْفَى ، وَأَكْثَرُ مَا تَسْتَعْمَلُ مَعَ الْوَاوِ كَقَوْلِهِ تَمَالَى : ( وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ) (٤) . وَ ( لَيْتَ ) مَعْنَاهَا التَّمَنِّي ، وَأَجَازُ الْفَرَاءِ لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا كَمَا تَقُولُ : تَمَنَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا ، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ (٥) :

---

(١) البيت لم يعرف قائله ، وقد أورده المصنف على اعمال (ان) المخففة في الشعر شذوذاً ، كما أنها عند الكوفيين لا تعمل لفقدانها شبه الفعل ، وهو من شواهد المفضل ص ١٦٢ ، الانصاف ١ / ٢٠٥ ، ابن يعيش ٨ / ٧٣ ، ايضاح ابن الحاجب ص ٨٣ ، المغني ١ / ٢٩ ، ابن عقيل ١ / ٣٢٨ ، المقرب ١ / ١١١ ، الخزانة ٢ / ٤٦٥ ، ٤ / ٣٥٢ ، لاشعوني ١ / ٢٩٠ .

(٢) في الاصل : ( أبخل به ) ، وما أثبتناه عن ( ل ) .

(٣) لم يأت الشارح بجديد ، بل الذي صنعه انه نشر النظم .

(٤) سورة الأنفال الآية : ١٧ .

(٥) الرجز من شواهد سيبويه ، وهو من ملحقات ديوان المعجاج =

٢٨ - يَا لَيْتَ أَيَّامَ النَّصْبَا رَوَّاجِعَا

والكسائي يجيز ذلك على إضمار كان ، والبصريون يقولون :  
( يَا لَيْتَ أَيَّامَ النَّصْبَا لَنَا رَوَّاجِعَا ) فرواجعاً : حال من الضمير  
المستكن في لنا . قوله « (العلّ) جاءت للترجي وأخفصاً » (١)  
( لعلّ ) للترجي وقد جاء الخفض بها شذوذاً ، وأنشدوا (٢) :

٢٩ - لَعَلَّ أَيُّ الْمَغْوَارِ مِثْلُكَ قَرِيبُ

وليس بشيء . ثم قال :

= ٢ / ٣٠٦ ، وقد استشهد به الفراء على أن لیت تلصّب المتبتداً  
والخبر مثل تمنيت مجدداً ، والكسائي يجيز ذلك على إضمار (كان) ،  
وأهل البصرة يجعلونه منصّباً على الحالية ، ويقدرّون خبراً للبيت .  
الكتاب ١ / ٤٨٤ ، المفضل ص ١٦٤ ، ابن يعيش ٨ / ٨٤ ، ايضاح  
ابن الحاجب ص ١٥٣ ، شرح كافيته ص ١٢٦ ، الأشموني ١ / ٢٧٠ ،  
الخرزانه ٤ / ٢٩٠ ، التوطئة ص ٢٢٢ .

(١) كذا في الأصل و ( ل ) ، وفي النظم في الاصل ( فأخفصاً ) .

(٢) هذا هجز بيت لكعب بن سعد الغنوي من قصيدة يرثي بها  
أبا المغوار ، واسمه هرم وقيل اسمه شبيب ، وقد ورد البيت في القصيدة  
بنصب الكلمة أي ( أبا المغوار ) وعلى ذلك يسقط من الاستشهاد .  
وصدر البيت : ( فَمَلُتُ أَدْعُ أَخْرِي وَأَرْفَعُ الصَّوْتِ دَهْوَةً ) ،  
وعلى رواية المصنف وغيره جاء ( لعل ) حرف جر على لغة عقيل ،  
و ( أبا المغوار ) مجرور به ، وهو شاذ لقلته . ابن عقيل ٢ / ٤ ،  
المغني ١ / ٢٨٦ ، الأشموني ٢ / ٢٠٥ ، الخزانة ٤ / ٣٧٠ ،  
التوطئة ٢٢٢ .

## [ حروف العطف ]

العطفُ بِالرَّوِ فِي وَفَا وَثُمَّ  
 حَتَّى وَأَوْ وَأَمْ وَقَيْلَ (١) إِمَّا  
 وَلَا وَيَلْ وَلَكِنْ الْمُخَفَّفَةُ  
 وَهِيَ فِي إِعْرَابَيْهَا مُؤْتَلَفَةٌ  
 قَالَرَبِّعُ الْأُولَى أَنْتَ لِلْجَمْعِ  
 فَالْوَاوُ جَمْعُ مُطْلَقٍ بِالسَّمْعِ  
 وَالْفَا لِتَرْتِيبِ وَثُمَّ مُهَلَّةٌ  
 حَتَّى لِبَعْضِ جَاءَ بِمَا قَبْلَهُ  
 وَأَوْ وَأَمْ إِمَّا تَجْوِيذٌ فَأَعْلَمَا  
 لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ تَأْتِي مُبْنِيَّتُهُمَا  
 / قَامَ لِرَّامِ هَمْزَةٌ اسْتَفْهَامٌ  
 إِنْ طُلِبَ التَّعْيِينُ بِالْإِعْلَامِ [٩٣و]  
 فَأَحَدُ الْأَمْرَيْنِ لِلتَّهْمِزِ يَلِي  
 وَالشَّانِي بَعْدَ أَمْ يَلِي فِي الْأَعْدَالِ  
 كَذَلِكَ كَانَ هَيْبَةُ قَدٌ ضَعْفًا  
 فِي أَرَابَتِ جَعْفَرًا أَمْ تَخَلَّفَا  
 جَوَابُهَا التَّعْيِينُ لِأَنَّ تَعْنِي  
 إِذَا أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ فِيهَا قَدْ عَلِمَ

(١) فِي الْأَصْلِ : ( وَقُلْ ) وَمَا أَثْبَتَاهُ عَنْ ( ل ) :

وَأَمْ كَيْلٌ وَهَمْزَةٌ مُنْقَطِعَةٌ  
 تَأْتِي كَذَلِكَ مُطْلَقًا عَلَى السَّعَةِ  
 وَجِي بِيَاءٍ مَّا قَبْلَ أَمَّا الثَّانِيَّةُ  
 وَجَزَاءَ ذَلِكَ مَعَ أَوْ عِلَاقِيَّةُ  
 وَلَا وَيَلٌ وَلَكِنَّ الْمُخْتَفَّةُ  
 لِيَوَاحِدٍ مُعَيَّنٍ لَنْ تُخْلِفَهُ  
 لَكِنَّ لَكِنَّ يَلْتَزِمُ النَّفْسِي وَيَلٌ  
 فِي النَّفْسِي وَالْإِثْبَاتِ إِضْرَابًا وَكُلُّ

أخذ يذكر حروف العطف ، وهي عشرة أحرف ، ثم قسمها  
 ثلاثة أقسام ، فالأربع الأول وهي : الواو ، والفاء ، و ( ثم ) ،  
 و ( حتّى ) للجمع بين الثاني ، والأول في الحكم الذي نسب إلى  
 الأول ، ثم انها تفترق بعد ذلك ، فالواو للجمع المطلق ليس فيها  
 دلالة على ان الأول قبل الثاني ولا العكس ، ولا انها معاً في وقت  
 واحد بل كل ذلك جائز ، ولا دلالة لها عليه : و ( الفاء ) مثلها  
 إلا أن الثاني بعد الأول بغير مهلة . و ( ثم ) مثل ( الفاء ) إلا  
 إلا ان بينها مهلة . و ( حتّى ) الواجب فيها ان يكون بها جزء  
 من المعطوف عليه ، اما افضله ، وإما أدونه ، لأنها للعاية ، تقول :  
 مات للناس حتى الانبياء ، وقدم الحاج حتى المشاة ، و ( أو ) ،  
 و ( أم ) ، و ( إما ) ثلاثتها لأثبات الحكم لاحد المذكورين إلا  
 ان ( أو ) و ( إما ) يقعان في الخبر والاستفهام والامر والنهي ،  
 تقول : جاءني ( ١ ) زيدٌ أو عمرو ، أي : احدهما ، وازيد عندك  
 أو عمرو ؟ أي : عندك احدهما ، ولذلك كان جوابه بنعم أو لا ،

(١) ( جاءني ) : ساقطة من ( ل ) .

وخذ ( إِمَاءٌ ذَا وَإِمَاءٌ ذَاكَ / أَي : احدهما ، وقد يكون [ ٩٣ ظ ]  
 للتمييز فيما علمت الإباحة فيها ، كقولهم : جالس الحسن (١) أو  
 ابن سيرين (٢) ، والنهي كقوله : ( وَلَا تُطِيعُ مِنْهُمْ أَيْمَانًا أَوْ  
 كَقَبُورًا ) (٣) ، أَي : لا تطع واحداً منها ، ومن ثمَّ كان المعنى  
 على النهي عنها معاً . والفرق بين ( أَوْ ) و ( إِمَاءٌ ) أنك مع ( أَوْ )  
 كلامك من اوله مبني على صورة اليقين ، ثم يعترضه الشك ، ومع  
 ( إِمَاءٌ ) (٤) كلامك من أوله مبني على الشك ؛ لانه لا بد من تقدم  
 ( إِمَاءٌ ) قبل المعطوف عليه ، تقول : جاءني اما زيد واما عمر ،  
 وانت مع ( أَوْ ) مخبر في تقديم ( إِمَاءٌ ) وتركها ، و ( أَمٌ ) لانفيم  
 إلا في الاستفهام ، إذا كانت متصلةً تلزم همزة الاستفهام قبلها لطلب  
 تعيين احد الامرين اللذين علم السائل احدهما لا بعينه ، والاصح ان  
 توقع احدهما بعد الهمزة والآخر بعد ( أَمٌ ) لينضح للمسؤول من  
 اول الامر المسؤول عن تعيينه ، فنقول : ارجل في الدار أم امرأة ؟  
 ولا يحسن أي الدار رجل أم امرأة ؟ ويجوز ارجل في الدار أم امرأة ؟  
 بعد امتناعه من غير ( ام ) دليل واضح على ضعف خلافه ، وكذلك  
 ارجل قام ام امرأة ؟ ولذلك كان جوابها بتعيين احدهما لا بنعم ولا  
 بلا . واما المنقطعة فتقع في الخبر أيضاً ، تقول : إنها لا بل " أم شاء ،

(١) هو الحسن بن أبي الحسن يسار البصري ( ت ١٢٠ هـ ) غاية

النهاية ١ / ٢٣٥ .

(٢) هو محمد بن سيرين البصري ، وهو احد الفقهاء من اهل البصرة .

( ت ١١٠ هـ ) ، وفيات الاعيان ٣ / ٣٢١ ، غاية للنهاية ١٥١ / ٢ :

(٣) سورة الانسان الآية : ٢١ .

(٤) ( إِمَاءٌ ) : ساقطة من ( ل ) .

أي : بل أهي شاء ؟  
 و ( لآَ وَبَلْ وَلَكِنَّ ) لأحد الأمرين معيناً إلا أن ( بَلْ  
 وَلَكِنَّ ) لإثبات الثاني دون الأول ، و ( لآَ ) لإثبات الأول ونفي  
 الثاني ، والفرق بين ( بَلْ ) و ( لَكِنَّ ) أن ( بَلْ ) للأضرب  
 عن الأول موجباً كان او منقياً ، و ( لَكِنَّ ) لا تكون إلا بعد  
 النفي . ثم قال :

### [ حروف التنبيه ]

وَنَبِّهُوا بِهَا أَمَا مُنْ أَلَا  
 عَلَى الْكَلَامِ بَعْدَهَا لِيَتَحْصَلَ  
 وَنَبِّهُوا أَيْضاً بِهَا الْإِشَارَةَ  
 وَالْمُضْمَرَاتِ نَحْوَ هَلِي سَارَهُ  
 وَنَحْوَ هَلَنْتُمْ وَنَحْوَ هَأَنَّا  
 هَا هُوَ ذَا فَمَيْسُ هَلَيْتِهِ مُعَلَّنَا

/ أخذ يذكر حروف التنبيه ، وهي الثلاثة ( ١ ) تذكر [ ٩٤ ] و  
 قبل الشروع في الكلام ليتنبه المخاطب لما يخاطب به ، وقد جاءت  
 ( ها ) مع اسم الإشارة ، ومع الضمائر ، لاحتياجها الى التنبيه على  
 القرائن الدالة عليها ، كقولك : هذا ، وهذه ، وها هو ذا ، وها  
 انت ذا ، وها أنا ذا . ثم قال :

( ١ ) يلاحظ ان ابن الحاجب حين عرض للحروف اوجز في شرحه  
 لها ، وقد ترك بعضها ؛ لانه يراها واضحة لانتحاج الى شرح .

## [ حروف النداء ]

وَاللِّغْدِ ابْنَ أَبِي الْمُعْتَمِدِ  
 وَقُلْ أَبَا هَيْبًا لِمَنْ يُسْتَبَعَدُ  
 وَأَيُّ مَعَ الهمزة لِلتَّقْرِيبِ  
 وَأَوَامَضَتْ تَخْتَصُّ بِالْمَتَدُوبِ

أخذ يذكر حروف النداء ، وهي التي عددها ، وقوله : « وهي المعتمد » ، لأنها التي تقع كثيراً ، ثم قال ؟

## [ حروف التصديق ]

نَعَمْ بَيِّ وَأَيُّ أَجَلٌ وَأَنَا  
 وَجَيْبٌ لِلْإِجَابِ فَأَعْلِمْنَا  
 نَعَمْ لِتَقْرِيرٍ لِمَا قَدْ غَبِرَا  
 بَيِّ لِلْإِجَابِ لِتَنْفِي ذِكْرَا  
 وَلَيُّ لِلْإِثْبَاتِ عَنْ اسْتِفْهَامِ  
 يَلْتَزِمُهَا الْقَسْمُ فِي الدَّوَامِ  
 أَجَلٌ وَجَيْبٌ ثُمَّ إِنَّ صَدَقَا  
 بِهَا حَدِيثٌ مُخْبِرٌ قَدْ حَقِيقَا

أخذ يذكر حروف التصديق والایجاب ، وهي التي عددها . فأما ( نَعَمْ ) فصدقة لما سبقها من كلام مؤجب أو منفي ، تقول :

لمن قال أقام (١) زيد؟ أو أقام؟ نعم أي: قد قام زيد، أي: نعم ما قام، وأنا ألزِمُ مالك من قام، نعم لمن قال له (ليس لي عندك دينار) تغليباً للعرف، وإلا فاللغة تقتضي إنكاره.

وبلى إيجاب بعد النفي، تقول: لمن قال ما قام زيد، أو ما قام زيد؟ أو ما قام؟ بلى قد قام، قال الله تعالى: بعد (ألسنتُ برَبِّكُمْ؟ قَالُوا: بَلَى) (٢)، ولو قالوا: نعم لكان كفوراً. و (إي) للإثبات بعد الاستفهام يلزمها القسم كقوله: (إي وربي) (٣). وأجل وجبر وإن تصديق للخبر، واستشهادهم في أن بقوله (٤):

٣٠ - وَيَقُولُنَّ شَيْبٌ قَدْ عَلَا

كَ وَقَدْ كَبُرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهُ

ضعيف لاحتمال أن الأمر كذلك، / وإنما يظهر ذلك [٩٤ ظ] في مثل قول ابن الزبير لمن قال: (لعن الله ناقه حملني اليك، إن وصاحبها) (٥). ثم قال:

(١) همزة الاستفهام ساقطة من الأصل، وأثبتناها عن (ل).

(٢) سورة الاعراف الآية: ١٧٢.

(٣) سورة يونس الآية: ٥٣.

(٤) البيت لابن قيس الرقيات، ورد في ديوانه ص ١٤٢، قال

سيبويه: (انه) بمعنى نعم والهاء لبهتان الحركة، وكانت خطباء قريش

تفتح خطبها بنعم كما ذكر ذلك البغدادي. والمصنف ضَعَفَ (انه)

بمعنى نعم، ورجح أن تكون (ان) محذوفة الخبر تبعاً للفارسي في

البغداديات. الكتاب ١ / ٤٧٤، الخزانة ٤ / ٤٨٥.

(٥) القول موجود في شرح الكافية للمصنف ص ١٢٨، الخزانة

٤ / ٤٨٦.

## [ حروف الزيادة ]

أَلْبَا تَوَمِينَ وَأَنَّ وَأَنَّ وَمَا تَوَلَا  
 زِيَادَةٌ " خُدَّ حُكْمَهَا مُفَصَّلًا  
 فَالْبَا تَوَمِينَ فِي الْجَرَ قَدْ تَقَدَّمَا  
 وَأَنَّ تَزَادَ جَائِزًا مَعَ نَفْسِي مَا  
 وَقَدْ نَجِي مَعَ مَا لَمْ يَلْمَصْدَرِ  
 وَبَعْدَ لَمَّا فِي الْقَلِيلِ فَأَنْظُرِ  
 وَأَنَّ تَزَادَ بَيْنَ (١) لَوَ وَالْقَسَمِ  
 وَبَعْدَ لَمَّا فِي الْكَثِيرِ فَأَعْلَمِ  
 وَمَا تَزَادَ مَعَ مَتَى وَمَعَ إِذَا  
 وَأَبْنَى أَيَّ إِنَّ (٢) شَرْطًا هَكَذَا  
 وَهِيَ مَعَ حَيْثُ وَإِذَا مُلَا زِمَةً  
 إِذَا قَصِدَتْ أَنْ تَكُونَ جَائِزَةً  
 قَلَّتْ مَعَ الْجَرَ وَفِي الْمُضَافِ  
 فَأَنْبِيعِ الْمَنْقُولِ (٣) فَهِيَ وَافٍ  
 وَلَا مَعَ الدَّوَابِ لِتَنْفِي مَسْبِقًا  
 وَبَعْدَ أَنْ لِمَصْدَرٍ تَحَقُّقًا

- 
- (١) فِي الْأَصْلِ ( بَعْدَ ) وَقَدْ صَحَّحَهَا فِي الشَّرْحِ ائْتَاءَ التَّمَثِيلِ ،  
 وَهِيَ فِي ( ل ) ( بَيْنَ ) .  
 (٢) ( إِنَّ ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ( ل ) .  
 (٣) فِي ل : ( السَّمَاعِ ) .

وَقَبِيلَ أَقْسِمُ خِيَالَفٌ عُرِفَا  
وَبِشْرٍ لَأَحْوَزٍ سَرَى قَدْ ضَعُفَا

أخذ يذكر حروف الزيادة ، فالباء ومن قد تقدم ذكرهما في حروف الجر ، و ( إن ) تزد جوازاً مع حروف النفي ، تقول : ما إن رأيت زبدًا ، الأصل : ما رأيت ، ودخول ( إن ) لتأكيد معنى النفي ، وزعم الفراء (١) أنها حرفا نفي ترادفا . وقد تجي زائدة مع (٢) ما المصدرية كقولهم : انتظر في ما إن جلس القاضي ، أي : ( ما جلس ) ، أي : مدة جلوسه ، وبعد لما كقولك : لما أن جاء زيدٌ أكرمته ، وذلك قليل يعنى : فيهما . و ( أن ) تزد بين ( لو ) والقسم كقولك : أما والله أن لو قتَ قتٌ ، وبعد ( لما ) في الكثير كقوله : ( قلنا أن جاء البشير ) (٣) . و ( ما ) تزد مع متى ، وإذا ، وأين ، وأي ، و ( إن ) إذا وقعت شروطاً ، تقول : متى ما قت [ قت ] (٤) ولا نفيد / إلا تأكيداً ، وكذلك إذا ما تقوم أقوم ، وإنما تكن أكن ، [٩٥] و ( أيّاً ما تدعوا فله الأسماء ) (٥) و ( وإمّا تخآفن ) (٦) ، وإذا قصدت باذ وحيث المجازاة فلا بدّ معها حينئذٍ من ( ما ) تقول :

(١) في شرح الكافية قال المصنف : ( وزعم بعضهم ) ص ١٢٩

(٢) ( ما ) : ساقطة من ل .

(٣) سورة يوسف الآية : ٩٦ .

(٤) ( قت ) : زيادة من ل :

(٥) سورة الاسراء الآية : ١١٠ .

(٦) سورة الانفال الآية : ٥٨ . وتكلمة الآية ( من قومٍ خيآنة ) .

٣١ - إذْ مَا (١) دَخَلْتَ عَلى الرَّمْسُولِ فَقُلْ لَهُ (٢)  
 وحيثما تكن أكن ، وقلت مع حروف الجرِّ إلَّا بالسَّماعِ كقوله :  
 ( فَبِمَا نَقُضِيهِمْ ) (٣) ، و ( عَمَّا قَابِلٍ ) (٤) وكذلك مع  
 المضاف كقولهم : ( غَضِبَ مِنْ غَيْرِ مَا جُرْمٍ ) .  
 و ( لا ) تزد مع الواو لتأكيد نفي سابق كقوله : ( غَيْرِ  
 الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْغَالِبِينَ ) (٥) ، وما جاء في زيدٌ ولا  
 عمروٌ . وبعده ( أنِ ) المصدرية كقوله : ( مَا مَنَعَكَ إِلَّا  
 تَتَسَجَّدَ ) (٦) و ( لَشَأْلًا يَعْلَمَ ) (٧) ، وقوله : ( وَقَبْلَ أَنْسِمِ  
 خِلَافٌ عُرْفًا ) ، لأنَّ منهم من يقول : زائدة ، ومنهم من يقول :  
 نافية في التقدير وأقسم بعدها للثبات ، وقوله :

(١) في الاصل ( إذا ما ) .

(٢) البيت للعباس بن مرداس من قصيدة قالها في غزوة حنين  
 وعجزه : « حَقًّا عَلَيَّكَ إِذَا اطْمَأَنَّ الْمُتَجَلِّسُ » ، وقد جاءت  
 رواية الخصائص ( أثبت ) مكان ( دخلت ) ، وقد أورده المصنف  
 على أن ( إذْ ) إذا استعملت في المجازاة فلا بد من استعمال ( ما )  
 معها . المقنضب ٢ / ٤٧ ، الخصائص ١ / ١٣١ ، شرح شواهد  
 للكتاب للنحاس ص ٢٢٠ ، الخزانة ٣ / ٦٣٦ ، الكتاب ١ / ٤٣٢ .

(٣) سورة النساء الآية : ١٥٥ .

(٤) سورة المؤمنون الآية : ٤٠ .

(٥) سورة الفاتحة الآية : ٧ .

(٦) سورة الاعراف الآية : ١٢ .

(٧) سورة الحديد الآية : ٢٩ .

٣٢ - فِي بَيْتِهِ لَا حُورٍ سَرَى وَمَا شَعَرَ (١)  
ضعيفٌ ، أي : في بئر حورٍ ، أي : في بئر هلالٍ : ثم قال :

### [ حرفا التفسير ]

وَ (أَيُّ) وَ (أَنْ) قَدْ جَاءَا تَفْسِيرًا  
وَ (أَنْ) لِمَعْنَى الْقَوْلِ أَوْ تَقْدِيرًا  
فَ (أَيُّ) يَقَعُ تَفْسِيرًا مُطْلَقًا ، وَأَنْ (٢) لَا تَفْسِيرَ لَهَا إِلَّا بِمَعْنَى  
الْقَوْلِ ، أَوْ تَقْدِيرِ الْقَوْلِ ، كَقَوْلِهِ : ( وَنَا دِينَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ) (٣)  
( وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمَنُوا ) (٤) : ثُمَّ قَالَ :

### [ الحرفان المصدريان ]

وَ (مَا) وَ (أَنْ) بِالْفِعْلِ مَصْدَرِيَّةٌ  
وَ (أَنْ) قَبِيلَ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ

(١) البيت من ارجوزة للعجاج جاءت في ديوانه ١ / ٢٠ و صدره :  
( وَغُبَيْرًا قَتْمًا فَيَجَابُ الْغُبَيْرُ ) ، وهو في الجمهرة ٢ / ١٤٦ ،  
الخصائص ٢ / ٤٧٧ ، الصاحبي ص ١٣٨ ، ابن يعيش ٨ / ١٣٦ ،  
إيضاح بن الحاجب ٨٥٦ ، اللسان مادة ( غُبَيْرٌ ) ٥ / ٣٩ ، الخزانة  
٢ / ٩٥ .

(٢) لو قال : ( وَأَنْ لَا يَكُونُ تَفْسِيرَهَا إِلَّا بِمَعْنَى الْقَوْلِ )  
لكانَ أَوْلَى :

(٣) سورة الصافات الآية : ١٠٤ .

(٤) سورة ص الآية : ٦ .

يعني أن ( مَا ) و ( أَنْ ) إذا كانت مصدرية لا بدّ معها من الفعل ، ليكون معه معنى : المصدر . و ( أَنْ ) المشددة لا بدّ معها في الجملة الاسمية ، ليكون معها بمعنى : المصدر ، تقول : اعجبني ما صنعت ، وما تصنع ، أي : صليحتك ، واعجبني أن خرجت ، وأن تخرج ، أي : خروجك ، واعجبني أن زيدا قائمٌ : ثم قال :

### [ حروف التحضيض ]

( هَلَا ) و ( لَوْلَا ) ثم ( لَوْ مَا ) ( أَلَا )

يَلْتَزِمُ لِلتَّحْضِيضِ فِيهِمَا الْفِعْلَانِ

/ هذه تسمى حروف التحضيض ، ولذلك لا يقع بعدها [ ٩٥ ظ ] إلا الفعل لفظاً أو تقديراً ، تقول : هلاً ضربت زيدا ، وهلا زيدا ضربته ، ولذلك وجب النصب في ( زيدا ) لوجوب تقدير الفعل ؛ لأن التقدير ( هلاً ضربت زيدا ) ، وإذا وقع بعدها الفعل الماضي كان معناه : التوبيخ ، ثم قال :

### [ حروف التوقع ]

وَ ( قَدْ ) أَنْتَ تَوَقُّعًا مَتَّقُولًا

وَفِي الْمَضَارِعِ أَنْتَ تَقْلِيلًا

يقول إن ( قَدْ ) حرف توقع ، أي : يخبر بها من يتوقع ذلك الخبر ، ومنه قول المقيم : ( قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ ) . قال

الخليل (١) فيها : هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر ، ومن ثم قربت الماضي من الحال ، وإذا دخلت على المضارع كانت للتقليل كقولهم : ( إن الكذبَ قد يصدُقُ ) (٢) . ثم قال :

### [ حروف الاستفهام ]

وَهَلْ مَعَ الْهَمْزَةِ لِاسْتِفْهَامٍ  
 وَلَهُمَا الصَّدْرُ (٣) مِثْلَ الْكَلَامِ  
 وَصَرَفُوا الْهَمْزَةَ لَمَّا كَثُرَتْ  
 أَوْ إِنَّ هَلْ كَمِثْلِ قَدْ قَدْ قَدْ  
 فَأَوْقَعُوا مَا بَعْدَهَا مَا أَنْكِرًا  
 وَأَوْقَعُوا الْمَفْعُولَ وَالْمُضَرَّرَ  
 وَأَوْقَعُوا أَيْضًا حُرُوفَ الْعَطْفِ  
 وَمَا لِهَلْ فِي ذَلِكَ خَطٌّ يُشْلِي  
 يقول : إن الاستفهام حرفين : الهمزة و ( هل ) ، وما يقع  
 للاستفهام غيرها من قبيل الأسماء ، تقول : أزيد قائم ؟ وأقام

(١) انظر الكتاب ٢ / ٣٠٦ .

(٢) المثل موجود في مجمع الأمثال للميداني ، قال أبو عبيدة :  
 هذا المثل يضرب للرجل تكون الإمامة غالبية عليه ، ثم يكون منه  
 الاحسان ، واستشهد به المصنف على أن ( قد ) إذا دخلت على المضارع  
 تكون للتقليل . مجمع الامثال ١ / ١٧ -

(٣) في ل : ( صدر من الكلام ) :

زيدٌ ؟ وهل زيد قائم ؟ وهل قام (١) زيدٌ ؟  
 وقوله : « وصرّفُوا الهمزة لِمَا كَثُرَتْ » ، بقول : إن الهمزة  
 أعمُّ تصرّفًا في بابها من أختها ، فتقع للانكار ، كقولك : أنضربُ  
 زيداً وهو أخوك ؟ ! ويقع بعدها المفعول ، كقولك : أزيداً (٢)  
 ضربت ؟ وتقع للنقير ، كقوله : ( أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ ) (٣) ويقع  
 بعدها تقدير (٤) حرف العطف كقوله : ( أَوْ مِنْ ؟ ) ( أفن ؟ )  
 ( أثم ) ؟ (٥) ولا تقع ( هل ) في هذه المواضع / إما لكثرة [١٩٦]  
 إستعمال الهمزة ، وإما لكون ( هل ) في الأصل بمعنى ( قد ) .  
 ثم قال :

### [ حروف الشرط ]

وَإِنْ وَلَوْ أَمَّا (٦) حروفُ الشرطِ  
 صدرُ الكلامِ لثلاثِ أعطي

- (١) في ل : ( وهل زيدٌ قائم ) ، والمماثلة : ( وهل قام  
 زيدٌ ) .  
 (٢) في ل : ( ازيدُ ضربت ) .  
 (٣) سورة المراسلات الآية : ٢٠ ، وتكملة الآية ( ألم نخلقكم من  
 ماءٍ مهين ) .  
 (٤) في ل : ( للتقدير ) .  
 (٥) في ل : ( إذا ) .  
 (٦) في ل : ( ما ) مكان ( أمّا ) .

فَإِنْ لِيَلْمَتِ بِأَلِ لَوْ لِيَلْمَاضِي  
 وَيَلْزَمَانِ الْفِعْلِ عَنْ تَرَاضٍ  
 مِنْ نَمِّ (لَوْ أَنْكَ) جَاءَ فَتَمَحَا  
 لِأَنَّهُ فَاعِيلٌ فَيَعْمَلُ صَحْحًا  
 وَالْخَبِيرُ الْفِعْلُ فَإِنْ تَعَدَّرَا  
 جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ كَمَا تَقَرَّرَا  
 لَوْ أَنْكَ انْطَلَقْتَ لَانْطَلَقْنَا  
 وَلَا تَقُلْ مُنْطَلِقٌ لِمَعْنَى  
 (لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ)  
 لَوْ لِيَلْتَمَسْنِي لَيْسَ مِنْ ذَا الْبَابِ  
 وَقَدْ أَتَى الْمَاضِي مُرَادًا مَعَ إِنْ  
 مَعْنَى فِي الْإِثْبَاتِ فَيَسْتَعِينُ وَأَسْتَعِينُ  
 وَإِنْ تَقَدَّمَ قَسَمًا عَنْ تَشْرِيحِ  
 فَإِنْ أَجَبْتَ التَّشْرِيحَ لَفِظًا تُخْطِئِي  
 لَكِنْ أَجِبْ بِمَا يُجَابُ الْقَسَمُ  
 أَجَلَ اعْتِرَاضِ التَّشْرِيحِ أَوْ إِذْ قَدَّمَ  
 وَالْفِعْلُ مَاضٍ حُكْمُهُ (١) إِنْ أَفْرَدَا  
 كَمَا إِنْ وَعَدْتَنِي وَإِنْ لَمْ تَعِدَا  
 وَإِنْ تَوَسَّطَهُ بِشَرْطٍ قَرَّرَ  
 أَوْ غَيْرَهُ فَالْغَيْبُ وَالْغَيْبُ

(١) كَذَا فِي ل ، وَفِي الْأَصْلِ ( حَمَلُهُ ) وَهُوَ وَهْمٌ .

وَإِنْ يُقَدَّرَ بِعَدِّ شَرْطٍ قَسَمٌ

فَكَالصَّرِيحِ مِثْلُ 'إِنْ' قَوْلَيْتُمْ (١)

أخذ يذكر حروف الشرط ، وهي هذه الثلاثة ، وما يقع شرطاً من غيرها ، فأسماء تضمنت معنى الشرط ، وقد تقدم ذكرها (٢) .  
فـ ( إن ) للاستقبال وان دخلت على الماضي ، و ( لو ) على العكس ، فزعم (٣) الفراء (٤) أن ( لو ) أيضاً (٥) تستعمل في الاستقبال / كـ ( إن ) ويلزمان الفعل لفظاً أو تقديراً ، [ ٩٦ ظ ] ومن ثم قيل لو أنك بالفتح ؛ لأنه فاعل بتقدير ( لو ثبت ) ، ووجب حذف الفعل ، لأن ( أن ) قامت مقام المفسر لما فيها من معنى الثبوت ، والتزم أن يكون خبرها فعلاً ان أمكن ، كأنهم قصدوا الى تقوية المفسر بصورة الفعل لما لم تكن ( أن ) فعلاً ، فيقولون : لو أنك انطلقت لانطلقت ، ولا يقولون : لو أنك منطلق لانطلقت ، قال الله تعالى : ( وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ) (٦) ، ( وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا ) (٧) ، فإن تعذر الفعل جاء الاسم ؛ لأنها مراعاة لفظية تراعى معها أمكن ، قال الله تعالى : ( وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ

(١) ذكر الناسخ ثلاثة آيات من حروف التفصيل سهواً ، وقد حذفها بدليل ما يأتي .

(٢) ذكرها ساقطة من ل .

(٣) في ل : ( وزعم ) .

(٤) انظر شرح الكافية للمصنف ص ١٣١ .

(٥) في ل ( أيضاً ) جاءت بعد ( تستعمل ) .

(٦) سورة الحجرات الآية : ٥ .

(٧) سورة المائدة الآية : ٦٦ ، وبعدها ( التَّوراةَ وَالْإِنْجِيلَ )

مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٍ» (١) ، إذ لا فعل بمعنى ( أقلام ) فيوقع خبراً ، وقوله : « لو أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ ( لَوْ ) لَلْتَمَنِّي لَيْسَ مِنْ ذَا الْبَابِ » ، قد أورد اعتراضاً على هذه القاعدة ؛ لأنه قد أوقع ( بادون ) خبراً مع امكان ( بدوا ) (٢) ، فأجيب عن ذلك بأن ( لَوْ ) هذه ليست ( لَوْ ) الشرطية ، وإنما هي للتمني بمثابة الزائد ، والمعنى يودُّون (٣) أنهم بادون ، كقوله : ( وتودُّونَ أَنْ خَيْرَ ذَاتِ الشُّوْكَهٖ تَكُونُ لَكُمْ ) (٤) ، فمن ثم لم يلزم فيها ما ألزم في الشرطية .

قوله : « وقد أتى الماضي مُراداً مَعَ «إِنْ» ، يقول : ان الفعل الواقع بعد حرف الشرط معناه الاستقبال ، وقد يراد به الماضي مع المستقبل جميعاً لا (٥) الماضي وحده ، كما يجوز (٦) بعضهم ، مثل قوله : « وَإِنْ تَوَّابُونَ وَتَتَّقُوا بُؤْسِكُمْ أَجْرَكُمْ » (٧) ، فيدخل في مثل ذلك الماضي والمستقبل ، وكذلك قوله : ( إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ) (٨) ، المراد به أصحاب الأخدود

(١) سورة لقمان الآية : ٢٧ ، وقصد زيدت في نسخة ( ل ) ( جميعاً ) سهواً .

(٢) في له ( وأجيب ) .

(٣) في النسختين : ( يودُّون ) ، النون ساقطة سهواً وقد اثبتتها .

(٤) سورة الانفال الآية : ٧ .

(٥) ( لا ) : ساقطة من ( ل ) .

(٦) في ل : ( يجوز ) .

(٧) سورة مجد الآية : ٣٦ .

(٨) سورة البروج الآية : ١٠ ، في ل كمل الآية ( ثم لم يتوبوا -

وغيرهم ممن يفعل فعلهم ، وكذلك قوله : ( وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَبِعَمَلٍ صَالِحٍ يُدْخِلْهُ ) ( ١ ) ، وأشباهاها ، المراد به من آمن ومن / يؤمن لأن المعنى والسياق يقتضيان ذلك ، وكذلك [ ٩٧ و ] يحكم بالعموم في مثل ان جاءك رجل " عالم فأكرمه ، وبالتكرير في المطلق ؛ لأن السياق بأعتبار المعنى يقتضى ذلك إذ العرف في مثله قصد التكرير [ كقوله : ( إن كنتم جنباً فاطهروا ) ( ٢ ) ، كقوله : ( وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى ) ( ٣ ) إلى آخره ( ٤ ) ، وقوله : ( إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ) ( ٥ ) ، ولا اشكال في ذلك ، فإن قلت : فيلزم على هذا أن يتكرر المشروط بتكرير الشرط ، ومعلوم أنك إذا قلت : إن دخلت الدار فأنت طالق فدخلت مرة طلقت ثم لو دخلت ثانية لم تطلق ، قلت : هذا إذا لم يكن العرف أقتضى ( ٦ ) التكرير ، وقد علم من ذلك ( ٧ ) الشرع أن هذه الشروط كلها وان كانت مطلقة المعنى فيها قصد التكرير للمشروط عند تكريرها ، لأن المقصد في الترغيب والترهيب ، التعليم مستمراً ، والترغيب مستمراً ( ٨ )

= فلهم عذاب جهنم .

- ( ١ ) سورة الطلاق الآية : ١١ .
- ( ٢ ) سورة المائدة : ٦ ، ما بين المعقوفين زيادة من ل .
- ( ٣ ) سورة النساء الآية : ٤٣ ، زيادة من ( ل ) .
- ( ٤ ) في ل : مكان ( الى آخره ) ككل الآية الى ( فيتموا ) .
- ( ٥ ) سورة المائدة الآية : ٦ .
- ( ٦ ) في ل : اقتضاء .
- ( ٧ ) في ل : ( من عرف ) .
- ( ٨ ) ( الترغيب مستمراً ) : ساقط من ل .

والترهيب مستمراً ، والعرف (١) في مثله قصد التكرير ، ومن ثم قال مالك رحمه الله ما معناه : إنَّ المشروط لا يتكرر بتكرير الشرط ، إلا أن يكون العرف في مثله قصد التكرير ، كقول القائل : إن تركت صلاة الوتر (٢) فعليّ كذا ، فإن ذلك يتكرر عليه بتكرير الشرط ، حتى كأنّه قال : ( كلياً ) إذ مثل [ ذلك ] (٣) لا يقصد فيه المرة الواحدة ، وإنما المراد المحافظة على ذلك مستمراً ، ولا يستقيم ذلك إلا بتكرير المشروط عند تكرير الشرط .

قوله : « وإنْ تُقدِّمَ قَسَمًا عن شرطٍ ، يقول : إذا تقدّم القسم على الشرط فلا يكون الشرط إلا معترضاً ؛ لأن القسم إنما يجاب باللام ، وبـ ( أنْ ) وبجرف النفي ، وكلها لها صدر الكلام فلا تدخل على الشرط ، لأن له صدر الكلام ، فلا يبقى إلاّ جعله / معترضاً ، ويجاب بالقسم بعده ، كقولك : والله إن أكرمتني [٩٧ظ] لأكرمتك ، ولو قلت : والله ان أكرمتني أكرمتك ونحوه ، كان رديئاً ، والتزموا في فعل الشرط بعد القسم أن يكون ماضياً أو في حكمه ، لأنه لما الغي باعتبار لفظ جوابه ، جعل فعله ماضياً حتى لا يظهر فيه اعراب ، وهو معنى قوله : « والفعلُ ماضٍ حكمه إنْ أفردَا » ، [ أي اذا أفرد عن الشرط ] (٤) لأنه مع الشرط في معنى الاستقبال ، ثم مثل بقوله : « كلانٌ وعدتني وإنْ لم تعدَا » وعلل التزامهم جواب القسم ، لكون الشرط معترضاً أو لكونه قدّم ،

(١) في ل : ( اول العرف ) .

(٢) ( الوتر ) : ساقطة من ل .

(٣) [ ذلك ] زيادة عن ل .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة عن ل .

والتقديم يدل على الأعتناء به فجعل الجواب له لفظاً (١) : ثم قال :  
 « وإن تَوَسَّطَهُ بِشَرْطٍ مُّفْرَرًا ، يَقُولُ : وَإِنْ تَوَسَّطَ الْقِسْمَ بَعْدَ  
 شَرْطٍ مُّقَدَّمٍ عَلَيْهِ أَوْ غَيْرِهِ وَالشَّرْطُ مُؤَخَّرٌ عَنْهُ ، جَازَ لَكَ اعْتِبَارُهُ (٢)  
 وَالغَاوِثُ ، لِأَمْكَانِ ذَلِكَ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ (٣) إِذَا قُلْتَ : إِنْ تَكْرَمَنِي  
 فَوَاللَّهِ لِأَكْرَمَتِكَ ، جَازَ اعْتِبَارَ (٤) الْقِسْمِ لِأَمْكَانِ الْوَفَاءِ بِجَوَابِ الشَّرْطِ  
 وَجَوَابِهِ ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ إِنَّمَا يَجِبُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ بِالْفَاءِ وَلَا يَمْتَنِعُ دَخُولُهَا  
 عَلَى الْقِسْمِ فَامْكَنَ جَوَابُ الْأَمْرَيْنِ (٥) عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ أُبُوبِهَا وَجَازَ  
 الْغَاوِثُ بِأَنَّ تَجْعَلُهُ مُعْتَرِضًا ، فَتَعَيَّنَ الْجَوَابُ لِلشَّرْطِ ، كَقَوْلِكَ : إِنْ  
 تَكْرَمَنِي وَاللَّهِ أَكْرَمُكَ ، وَمِثَالُ تَوَسُّطِهِ لِغَيْرِ الشَّرْطِ وَالشَّرْطُ مُؤَخَّرٌ عَنْهُ  
 كَقَوْلِكَ : أَنَا وَاللَّهِ إِنْ تَكْرَمَنِي أَكْرَمُكَ ، وَلَكَ إِنْ تَقُولُ : أَنَا وَاللَّهِ  
 إِنْ أَكْرَمْتَنِي لِأَكْرَمَتِكَ ، فَتَجْعَلُ الشَّرْطَ مُعْتَرِضًا ، فَيَتَعَيَّنَ الْجَوَابُ  
 لِلْقِسْمِ ، وَيَكُونُ الْقِسْمُ وَجَوَابَهُ وَالشَّرْطُ خَيْرَ الْمَبْتَدَأِ ، ( وَلَكَ أَنْ  
 تَقُولَ : أَنَا وَاللَّهِ إِنْ تَكْرَمَنِي أَكْرَمْتُكَ فَتَجْعَلُ الْقِسْمَ مُعْتَرِضًا ) (٦)  
 وَيَكُونُ الشَّرْطُ وَجَوَابَهُ خَيْرَ الْمَبْتَدَأِ .

قوله : « وإن يُقَدَّرَ قَبْلَ شَرْطٍ قِسْمٌ فَكَالصَّرِيحِ مِثْلُ إِنْ  
 قَوْلْتُمْ ، / يَقُولُ : إِنْ تَقْدِيرُ الْقِسْمِ مَعَ الشَّرْطِ كَصَّرِيحِ [ ٩٨ ]

(١) ( لفظاً ) ساقطة من ل .

(٢) في ل : ( الاعتبار ) .

(٣) ( أَنَّكَ ) : ساقطة من ( ل ) .

(٤) ( اعتبار ) ساقطة من ل .

(٥) في ل : ( الأمر ) .

(٦) ما بين القوسين ساقط من ل .

للقسم لما ذكرناه كقوله تعالى : ( وَأَنْ قُوتِلْتُمْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ ) (١) وقوله : ( وَأَنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمَشْرِكُونَ ) (٢) نقديره والله ان قوتلتهم ، والله ان اطعتموهم ، وقول من قال : التقدير قُلْتُمْ (٣) لمشركون ضعيف رديء لم (٤) يجيء مثل ذلك إلا في ضرورة الشعر .

### [ حروف التفصيل ]

قوله :  
 أَمْ لِيَتَفَصِّلَ بِفِعْلِ حَذَفْنَا  
 وَعَوَّضُوا بِعَضِّ الْجَوَابِ خَلْفًا  
 كَمِثْلِ أَمْ جَعَلْنَا أَفْضَارًا  
 وَمِثْلَ لَمَّا يَوْمَهُ فَعَالِبُ (٥)  
 وَقِيلَ ذَلِكَ عَمَلُ الْمُحَدِّثِ  
 وَقِيلَ بِيَا لِيَتَفَصِّلَ بِالْمَعْرُوفِ  
 فَإِنْ يَجْزُؤُ تَقْدِيمُهُ فَالْأَوَّلُ  
 أَوْ لَافْتَانٍ وَهُوَ قَوْلٌ يُقْبَلُ

(١) سورة الحشر الآية : ١١ .

(٢) سورة الانعام الآية : ١٢١ .

(٣) في ل : ( إنكم ) .

(٤) في ل : ( ولم ) .

(٥) هذه الآيات الثلاثة ذكرها الناسخ مع حروف للشرط سهواً ،

وقد حذفها هناك :

يقول : (١) إن (أماً) وضعها إشعار المتكلم بتفصيل أمور (٢) في نفس المتكلم ، وقد يذكر الجمع ( وقد يترك واحداً ) (٣) ويترك غيره ، وقبل لا بد من ذلك المتعدد ، وكان معناها ( إن أردت بيان كذا فهو كذا ) ثم للتزمو حذف الفعل لكثرتة ، والعلم به ، وجعلوا بعض الجواب بينها (٤) وبين فائها عوضاً عن الفعل المحذوف ، وخلفاً منه ، فنقول : أما زيد فنطلق ، وأما عمرو فأننا (٥) مكرم ، وأما يوم الجمعة معمرو منطلق ، [ وقوله تعالى : (٦) ( فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرَ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرَ ) (٧) ، والمعنى : ان أردت بيان حكم زيد ، فهو منطلق ، وان أردت بيان من تعلق به إكرامي ، فأننا مكرم زيدا ، وان أردت بيان زمان وقع فيه انطلاق عمرو ، فعمرو منطلق يوم الجمعة ، وان أردت بيان ما تعلق به النهي عن القهر (٨) والنهي عن النهي (٩) ، فلا تقهر اليتيم ، ولا تنهر السائل ، كأنهم فعلوا ذلك ليؤذنوا أن ما يرفعونه (١٠)

(١) في ل ( إن ) ساقطة .

(٢) في الأصل : ( له و ) وما أثبتناه عن ( ل ) :

(٣) ما بين القوسين ساقطة من ل .

(٤) في ل : ( بينها ) .

(٥) في ل : ( أو اما ) .

(٦) زيادة للسياق .

(٧) سورة الضحى الآية : ٩ ، ١٠ .

(٨، ٩) في ل : بعد ( القهر ) و ( النهر ) ( مني ) زادها ولا

يستقيم معها الكلام .

(١٠) في ل : ( بوقعونه ) :

بين ( أمّا ) وفائها أحد ما يقصد / تفصيله من مبتدأ أو [ ٩٨ ظ ]  
مفعول أو ظرف أو غير ذلك ، ومثله سيبويه مها يكن من شيء  
فزيد منطلق ، والظاهر إشارته الى ذلك ، وقد قيل إنّ الواقع بعد  
( أمّا ) هو معمول الفعل المقدر كأنك قلت : ان تذكر كذا فحكمه  
كذا ، وقيل ان كان ما يذكر بعدها مما يصحّ تقديمه قبل الفاء  
فالمذهب الأول كقولك : أما يوم الجمعة فزيد منطلق ، لأن للظرف  
في مثل ذلك يجوز تقديمه ، وان كان مما لا يصحّ تقديمه ، فالمذهب  
الثاني كقولك : أما يوم الجمعة فان زيدا منطلق ، لأن ما بعد ( إن )  
لا يعمل فيما قبلها ، ويضعف الأول بالاجماع على جواز ( أمّا زيد  
فنطلق ) بالرفع ، وهو مبتدأ وليس بمعمول فعل ، ويضعف الثاني  
بأنه كما يمتنع تقديم معمول ما بعد ( ان ) عليها يمتنع تقديم ما ( ١ )  
بعد الفاء عليها ، فان زعم أنه جواز تقديم معمول ما بعد الفاء عليها  
لغرض الإيدان ( ٢ ) بالتفصيل المذكور لم يبعد تجوز معمول ما بعد  
إن عليها كذلك ، واعلم أنّ ( أمّا ) ( ٣ ) قد تقع ، لتفصيل ما  
يذكره ذاكر ( ٤ ) مثل أن يقال : زيد ذو علم ( ٥ ) وفهم وفقه ،  
فيقول المتكلم : أما العلم فعالم ، لتقدير البعض ويسكت عن البعض ،  
ولذلك ( ٦ ) اذا قال : زيد عالم وفهم وفقه ، فيقول المتكلم : أمّا

( ١ ) في ل : ( أمّا ) :

( ٢ ) في ل : ( الإنذار ) .

( ٣ ) في ل : ( ما ) .

( ٤ ) ( ذاكر ) : ساقطة من ل :

( ٥ ) في ل : ( وعلم ) مكان ( ذو علم ) :

( ٦ ) في ل : ( كذلك ) .

عالم فهو عالم ، وكذلك ما أشبهه . ثم قال :

## [ حروف الردع ]

( كَلًّا ) لِرِدْعٍ وَيَمْتَنِي حَقًّا  
وَقِفْ عَلَى الرَّدْعِ تَجِدُهُ وَفَقًّا

يقول ا إن ( كَلًّا ) حرف وضع للردع والزجر لمن يقول شيئاً ينكره (١) المتكلم ، كقولك : زيد يبغضك وشبهه أي ارتدع عن هذا أو تلبه على الخطأ فيه ، قال الله تعالى بعد قوله : ( رَبِّي أَكْبَرُ ) (٢) ( كَلًّا ) ، وبعد ( أَهَانِي ) (٣) ، ( كَلًّا ) (٤) ، وقد يجيء / بمعنى ا حقاً ، كقوله : ( عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ [٩٩] يَعْلَمْ كَلًّا ) (٥) ، وقوله : وَقِفْ عَلَى الرَّدْعِ تَجِدُهُ وَفَقًّا ، أي : اذا وقفت على التي بمعنى الردع كان مستقيماً . ثم قال ا

(١) في ل : ( لنكرة ) :

(٢) سورة الفجر الآية ١٥ ، وقبلها ( فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ

فَيَقُولُ . : الخ ) .

(٣) سورة الفجر الآية : ١٦ ، وقبلها ( فَقَدَّرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ

فَيَقُولُ . : الخ ) :

(٤) سورة الفجر الآية : ١٧ ، وقبلها ( كَلَّا بَلْ لَا تَكْفُرُونَ

الْيَتِيمَ ) .

(٥) سورة العلق الآية ٥ ، ٦ :

## [ تاء التانيث ]

وَتَاءُ تَأْنِيثٍ بِمَاضٍ تَسْكُنُ  
 وَقَدْ مَضَى حُكْمُهَا مُبَيَّنٌ  
 يقول : إن تاء التانيث الساكنة حرف يلحق الماضي من الأفعال  
 ليدل على أن الفاعل مؤنث ، وقد مضى ذلك بتفاصيله . ثم قال :

## [ التنوين ]

وَخَصَّصُوا الْأَسْمَاءَ بِالتَّنْوِينِ  
 إِنَّ كَانِ لِلتَّكْبِيرِ وَالتَّمَكِينِ  
 أَوْ هَوَتْ أَعْنَ الْمُضَافِ إِنْ حُذِفَ  
 حِينَئِذٍ وَنَحْوِ كُلِّ إِنْ تُصِيفُ  
 أَوْ لِمُقَابَلَةِ مُسْلِمَاتِ  
 بِمُسْلِمِينَ فَاتَّبِعْ صِفَاتِي  
 يقول : إن التنوين حرف لا يدخل إلا على الأسماء إن كان للتكبير  
 مثل : صه (١) وصه ، ومبيوبه ومبيوبه آخر ، وللممكن ؛ مثل : زيد  
 ورجل ، أو هوضاً عن المضاف إليه ، مثل : حينئذ ، ومررت  
 بكل قائماً ، أو للمقابلة كسلمات ، لأنه في هذا الجمع لمقابلة نون  
 جمع المذكر في نحو ( مُسْلِمُونَ ) . ثم قال :

(١) في ل : ( صلة ) ، ولا يستقيم معها الكلام :

وإن يكن ترتم أو هتال  
فلا خصوص اسم ولا أفعال

يقول : ان كان التنوين تنوين ترتم كقوله (١) :

٣٣ - [ قَلِمًا نَبِيكَ مِنْ ذِكْرِي ] (٢) جيب ومنزل .

أو التنوين : المسمى بالتنوين الغالي كقوله (٣) :

٣٤ - وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرِقِ (٤)

وهو الذي يترنمون به في القافية المقيدة ، فلا يختص باسم ولا فعل

(١) هذا صدر أول بيت من معلقة امرئ القيس وتامه ، ( يسقط

اللَوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوَمَلِ ) ، وهو من الضرب الطويل ،

والقافية متدارك شرح الفصائد العشر للتبريزي ص ٤٧ .

(٢) ما بين المعوقين زيادة عن ك .

(٣) الشاهد من أرجوزة لرؤبة ذكرها في ديوانه ص ١٠٤ ، يصف بها

مفازة ، وتام البيت : ( مُشْتَبِهَ الْأَعْلَامِ لِمَاعِ الْخَيْمَةِ ) ، وهو

من شواهد سيديويه ٣٠١ / ٢ ، العين للخليل ٢١٢ / ١ ، ايضاح الفارسي

ص ٢٥٤ ، ايضاح ابن الحاجب ص ٧٨٤ ، شرح كافيته ص ١٣٣ ،

المغني ٣٤٢ / ٢ ابن عقيل ١ / ١٩ ، الأشموني ١ / ٣٢ ، الهمع

٢ / ٣٦ .

(٤) وردت كلمة ( المخترق ) في كتب الشواهد مختلفة في

كتابتها مثل ( المخترقن ) أو ( المخترق ) ، وفي للنسخة الأصل جاءت

محركة بالتنوين تحت اللقاف ، وفي نسخة ل غير محركة ، والتنوين أيضاً

يوقف عليه كما يوقف على النون المحققة ، أما اجتماع التنوين مع الألف

واللام فيدفعه ، ان هذا النوع من التنوين يجوز دخوله على الفعل

والحرف والاسم كما ذكر الشارح .

بل يكون في الأسماء والافعال وفي الحروف . ثم قال :

وإن يكن في علمٍ وقدٌ وصيفٌ

بأين مضافٍ (١) علمٍ فقدٌ حذفٌ

يقول : وإن كان التنوين في علمٍ موصوفٍ بـ (بأين) مضافٍ إلى علمٍ كقولك : ( مررتُ / بزيد بن عمرو ) فانهم يحذفونه [ ٩٩ظ ] اختصاراً لكثرة وقوع مثله ولو قلت : ( مررتُ بزيد بن أخيك ) لم تحذف التنوين ، لأنه لم يضاف فيه ( ابن ) إلى علمٍ ، ولو قلت : ( زيدٌ ابنُ عمرو ) لم تحذف التنوين أيضاً لأنه لم يقع فيه ( ابن ) صفةً ، وإنما وقع خبراً . ثم قال :

### [ نونا التأكيد ]

وكونٌ تأكيدٌ ليفعلٍ خففٍ  
وَشَدْدًا فَتَحًا بِغَيْرِ الألفِ  
في الأمرِ والنهيِ والأستِئْذَانِ  
معَ التَّسْمِيَةِ العَرَضِ والأفْسَامِ  
والتَّزِمِ في مُثَبَّتٍ في القَسَمِ  
وَكَثُرَتْ في شَرَطٍ إمَّا فاعلمِ

(١) في ل : جاءت هذه الكلمات مضبوطة كما يلي : ( بـأين مضافٍ علمٍ ) .  
(٢) في الأصل ( عمّر ) وهو وهم ، لأنه لا يمثل بالاسم الممنوع من الصرف .

يقول : (١) ومن الحروف نون التأكيد ، وتكون خفيفة ساكنة  
ومشددة مفتوحة مع غير الألف ، ولا يؤكد بها إلا الفعل المستقبل  
الذي فيه معنى الطلب ، وهو الأمر والنهي والاستفهام والتعني والعرض  
والقسم ، وقوله : **وَلَزِمْتُ فِي مُثَبَّتٍ لِلْقَسَمِ** ، (٢) ، بين  
أن ما عدا ذلك يكون فيه على سبيل الجواز كقولهم : **وَاللَّهِ لِيُخْرِجَنَّ**  
زيد (٣) ، وكذلك جوزوا في النفي ، **( وَاللَّهِ يُخْرِجُ زَيْدًا )** (٤) ،  
يعني : **( لا يخرج )** ، لأنه قد علم أنه لو كان مثبتاً ، لم يكن  
بدلاً من النون ، وقد كثرت في مثل : **( إِمَّا تُخْرِجَنَّ ، فَأَنَا خَارِجٌ )** ،  
**فَاللَّهُ (٦) تَعَالَى : ( فَأَمَّا نَدَاهِبِينَ بِكَ )** (٧) ، **( فَأَمَّا**  
**تَرَبِّنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا )** (٨) ، كأنهم لما أكدوا حرف الشرط  
بـ **وَمَا** ، أكدوا فعله بالنون . ثم قال :  
**فَإِنْ يَكُنْ فِيهِ ضَمِيرُ الْجَمْعِ**  
**مُذَكَّرًا (٩) فَأَضْمُ لَهَا يَقْطَعُ**

(١) في ل : ( و ) ساقطة :

(٢) في النظم : ( القسم ) .

(٣) في ل : ( زيداً ) وهو وهم :

(٤) في الأصل ( حتى ) وهو تحريف :

(٥) في ل : ( لو ) .

(٦) في ل : ( الله ) ساقطة :

(٧) سورة الزخرف الآية : ٤١ .

(٨) سورة مريم الآية : ٢٦ .

(٩) في ل : ( مذكر ) وهو وهم :

وَإِنْ يَكُنْ الْمُضْمِرِ الْمُخَاطَبَةِ  
 فَالْكَسْرِ وَأُفْتِحُ بَعْدَهُ مَا جَانِبَهُ  
 وَفِي الْمُثَنِّي كَسْرٍ وَشَدُّ ذُو غَيْرٍ خِفِ  
 وَجَمْعُ تَأْنِيثٍ كَدًّا أَوْ زِدِ الْيَفِ  
 وَقَدْ أَبْجَازَ يُولِسُ الْمُخَفَّفَةَ  
 عَلَيْهِمَا وَغَيْرُهُ قَدْ خَالَفَتْهُ

/ أخذ يذكر تفصيل حركات ما قبلها ، فقال : إن كان [١٠٠] وا  
 في الفعل ضمير الجمع المذكورين (١) البارز ، كان ما قبلها مضموماً ،  
 كقولك : هل نحوصن ، وقوله : ( لَيْتَمَوْلُنَّ خَلَقْتَهُنَّ ) (٢) ،  
 والمما قبل البارز ، ليخرج نحو قوله : ( لَتَخْرِجَنَّكُمْ مِنْ  
 أَرْضَيْنَا ) (٣) ، وإن كان في الفعل ضمير المخاطب المؤنث ، وهنا  
 لا يكون إلاً بارزاً كان مكسوراً ، كقولك : ( هل تخرجن  
 يا امرأة ) ، والمما ضم الأول ، لأن أصله إن كان صحيح السلام  
 ( ليخرجون ) (٤) فلما جاءت لونه التأكيد حذف نون الاعراب ،  
 لوجوب البناء بنون التأكيد ، فأجمع ساكنان الواو (٥) والنون فحذفت  
 الواو لألتقاء الساكنين : لأنها الأولى والضممة تدل عليها ، وإن كان  
 معتلاً بالياء والواو ، كقولك : يسري ويغزو ، فأصله ( يغزون )

(١) ( المذكورين ) وصف لكلمة ( الجمع ) ، في ل :

( المذكورين ) .

(٢) سورة الزخرف الآية : ٩ .

(٣) سورة ابراهيم الآية : ١٣ .

(٤) في ل : ( كيخرجون ) .

(٥) في ل : ( النون والواو ) .

و ( يسرون ) زالت نون الاحراب ، وجاءت نون التأكيد فحدثت  
الواو لالتقاء الساكنين .

وإن كان معتلاً بالألف ، كقولك : ترى وتسعى فاصله ( تَرَوْنَ )  
و ( تَسْعُونَ ) ، زالت نون الاحراب وجاءت نون التأكيد فلم تحذف  
الواو ، لأنه لا ضم يدل (١) عليها ، فحركت بالضم لالتقاء الساكنين ،  
فتقول : لترون<sup>٢</sup> ولتسعون<sup>٣</sup> ، قال الله تعالى : ( لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ) (٢) ،  
وإنما كسرت مع ضمير المخاطب المؤنث لما ذكر في ضمها فيما تقدم  
وذلك والصح ، وفتح ما قبلها فيما سوى ذلك : لتخرجن<sup>٤</sup> ولترين<sup>٥</sup>  
ولتفزون<sup>٦</sup> يارجل ، ولترون<sup>٧</sup> (٣) ، ولتسعين<sup>٨</sup> ، ففي المثني وما فيه  
ضمير جمع المؤنث ، تقول فيه اضربان<sup>٩</sup> واضربنان<sup>١٠</sup> ، ولا تدخل فيهما  
عند المحققين إلا النون المشددة ، وتكسر لوقوعها بعد الألف وجوز  
يونس (٤) دخول المخففة في ذلك ، وليس بشيء / ؛ لأنه [١٠٠ظ]  
جمع بين ساكنين (٥) على غير حدهما . ثم قال :

وَالْحَدَفُ فِي خَفِيهِ إِنْ وَقَفَا (٦)

وَوُرْدٌ مَا كَانَ لَهَا قَدْ حُدِفَا

يقول ا ومتى وقف (٧) على المخففة ، حذفت وورد ما كان

(١) كذا في ل ، وفي الأصل : ( لازمة تدل ) .

(٢) سورة التكاثر الآية : ٦ .

(٣) في الأصل : ( لترين ) .

(٤) انظر الكتاب ٢ / ١٥٥ .

(٥) في ل ا ( بين ان يكون الساكنين ) .

(٦) كذا في ل ، وفي الأصل ا ( مُتِحَا ) .

(٧) في ل : ( وقفت ) .

حذف (١) لوجودها فان وقلت على نحو لتخرجن. يا رجال قلت ؛ لتخرجون (٢) ، وهذه النون لـون الأعراب ؛ لأن (٣) نون التأكيد حذفت للوقوف ، وإذا (٤) وقفت على نحو (لَتَخْرُجْنَ) يا امرأة قلت (لَتَخْرُجِينَ) ولم يجعل حذفها كالعارض كما في حذف التنوين ، لأن التنوين جاء لمعنى في الاسم فهو مراد ، وان حذفت صورة (٥) نون التأكيد لمجرد التأكيد ، واذا حذف حرف التأكيد ، كان كالمدم ، فلذلك رجع الفعل معرباً ، وعمل فيه ما يقتضيه الفعل المعرب على حسبه ، [ وقولة : (٦) .

وَبَعْدَ مَفْتُوحٍ قَفِيفٌ بِالْأَلْفِ  
وَإِنْ تَلَاقَى سَاكِنًا فَلْيَتَحَدَّفِ  
يقول : واذا وقفت على الخفيفة قبلها فتحة ، كقولك : (اضرباً) (٧)  
تقف بالالف ، كقوله (٨) تعالى : (لَتَسْفَهَنَ) (٩) ، (وَلَيَكُونَنَّ) (١٠)

- 
- (١) في ل : ( حذف ) .  
(٢) في ل ا ( ليخرجن ) .  
(٣) في ل : ( لانون ) .  
(٤) في ل : ( فاذا ) .  
(٥) كذا في ل ، وفي الأصل ( ونون التأكيد ) ولا يستقيم معه الكلام .

- (٦) ( وقوله ) : زيادة عن ل .  
(٧) في ل : ( قفف ) .  
(٨) في ل : ( كقولك ) .  
(٩) سورة العلق الآية : ١٥ ، وبعدها ( بِالنَّاصِيَةِ ) .  
(١٠) سورة يوسف الآية : ٢٣ ، وبعدها ( مِنَ الصَّاعِرِينَ ) .

تشبيهاً لها بالتنوين ، وإذا لقيت ساكناً بعدها حذفتها ، كقولك :  
اصرب الرجل ، ويبقى ما قبلها مفتوحاً لئلا يفتك عليها ، ولم يجر كوها  
فرقاً بينها وبين التنوين ، جعلوا لما يدخل الأسماء على ما يدخل الأفعال  
مزية (١) .

هذا آخر شرح الوافية (٢) ، والله أعلم بالصواب ، ( واليه المرجعُ  
والآبُ ، والحمدُ لله ربَّ العالمين ، وصلواته على سيدنا محمد وآله  
أجمعين ) (٣) .

وكان الفراغ من تعليقه سلخ شهر جمادى الآخرة من شهر سنة  
ثمان عشرة وسبعائة .

- 
- (١) في الأصل مضبوطة ( مزية ) بالضم وهو وهم =  
(٢) ( هذا آخر شرح الوافية ) ، العبارة ساقطة من ل .  
(٣) ما بين القوسين ساقط من ل .

## الفهارس العامة

- ١ - مصادر ومراجع البحث والتحقيق
- ٢ - الآيات القرآنية
- ٣ - الأحاديث النبوية .
- ٤ - الأمثال والأقوال :
- ٥ - الشعر والرجز
- ٦ - الأعلام
- ٧ - الموضوعات

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ١ - مصادر ومراجع البحث والتحقيق

- ١ - ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه ، طارق عبد عون الجنابي ، مطبعة اسعد بغداد سنة ١٩٧٤ م .
- ٢ - ابن الحاجب وآثره في الدراسات الصرفية ، رسالة ماجستير لعبد القادر عبد ، قدمها الى كلية دار العلوم جامعة القاهرة .
- ٣ - ابن الحاجب في أماليه النحوية ، رسالة دكتوراه لمحمد هاشم عبد الدائم ، قدمها الى كلية الآداب جامعة القاهرة .
- ٤ - أبو الحسن الشاذلي الصوفي المجاهد والعارف بالله ، الدكتور عبد الحلیم محمود ، دار الكتاب العربي القاهرة ، سنة ١٩٧٢ م .
- ٥ - تحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر . تأليف احمد الديماطي ( ت ١١١٧ هـ ) ، تصحيح علي مجد الضباع ، مطبعة عبد الحميد حنفي ، مصر ( ١٣٥٩ هـ ) .
- ٦ - أخبار النحويين البصريين ، للسيرافي ( ت ٣٦٨ هـ ) تحقيق فريتش كرنكو ، المطبعة الكاثوليكية بيروت سنة ١٩٣٦ م .
- ٧ - الاشباه والنظائر للسيوطي ( ت ٩١١ هـ ) طه عبد الرؤوف سعد ، شركة الطباعة الفنية المتحدة القاهرة ١٩٧٥ م .
- ٨ - الاعلام لخبر الدين الزركلي ، الطبعة الثانية ، مطبعة توماس وشركاه ، ١٩٥٥ م .
- ٩ - الأمالي الشجرية لمبة الله بن الشجري ( ت ٥٤٢ هـ ) ، طبعة حيدر آباد ، ١٣٤٩ هـ .
- ١٠ - أمالي المرتضى ، ( غرر الفوائد ودرر القلائد ) تحقيق مجد أبو الفضل ابراهيم ، دار احياء الكتب للقاهرة .
- ١١ - الأمالي النحوية لابن الحاجب ، مخطوطة بدار الكتب في القاهرة ، رقم ١ ( ٢٦ ) نحو ، وأخرى مصورة بمعهد المخطوطات المصورة

- في الجامعة العربية رقم ٣٥٨ نحو .
- ١٢ - انباه الرواة على انباه النحاة للقفطي ( ت ٦٤٦ هـ ) تحقيق مجد أبو الفضل ابراهيم ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٠ م .
- ١٣ - الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الانباري ( ت ٥٧٧ هـ ) تحقيق مجد محيي الدين عبد الحميد الطبعة الرابعة ١٩٦١ م .
- ١٤ - أوضح المسالك الى الفية بن مالك لابن هشام ( ت ٥٧٦ هـ ) تحقيق مجد محيي الدين عبد الحميد ، دار احياء التراث العربي بيروت ط ١٩٦٦ م .
- ١٥ - الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ( قسم الدراسة ) الدكتور موسى بناي العليلي ، مطبعة المجمع العلمي الكردي بغداد ١٩٧٦ م .
- ١٦ - الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ( النص ) تحقيق موسى بناي العليلي ، رسالة دكتوراه مكتوبة على الآلة الطابعة .
- ١٧ - الايضاح للقلرمي ( ت ٣٧٧ هـ ) تحقيق الدكتور حسن الشاذلي فرهود ، مطبعة دار التأليف مصر ١٩٦٩ م .
- ١٨ - ايضاح المكتون في التذيل على كشف الظنون ، لاسماعيل باشا البغدادي ( ت ١٣٣٩ هـ ) ، تصحيح مجد شرف الدين ورفعت بيلكة ، نسخة مطبوعة بالأوفست .
- ١٩ - الايضاح في علل النحو للزجاجي ( ت ٣٣٧ هـ ) تحقيق مازن المبارك ، مطبعة المدني مصر ١٩٥٩ م .
- ٢٠ - البداية والنهاية لأبي الفداء ، الحافظ ابن كثير الدمشقي ( ت ٧٧٤ هـ ) مطبعة السعادة القاهرة ، والطبعة الأولى بيروت ١٩٦٦ م .

- ٢١ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ( ت ٨٩١١ ) ،  
 مطبعة عيسى البابي الحلبي مصر ، ومطبعة السعادة .
- ٢٢ - البيان في هريب اعراب القرآن لابن الانباري ( ت ٥٧٧ هـ )  
 تحقيق الدكتور عبد الحميد طه ، دار الكتاب العربي القاهرة  
 ١٩٦٩ م .
- ٢٣ - بغية المتلمس في تاريخ رجال أهل الأندلس ، أبو عميرة الضبي  
 مجريط ، ١٨٨٤ .
- ٢٤ - تاريخ ابن الوردي ، تأليف زين الدين عمر بن الوردي ( ت  
 ٧٤٩ هـ ) ، منشورات المطبعة الحيدرية في النجف الأشرف ١٩٦٩ م .
- ٢٥ - تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ، ترجمة الدكتور رمضان  
 عبد التواب ( الجزء الخامس ) ، نشر دار المعارف القاهرة  
 ١٩٧٥ م .
- ٢٦ - تاج العروس في شرح القاموس للسيد محمد مرتضى الزبيدي ،  
 طبعة دار صادر بيروت ١٩٦٦ م .
- ٢٧ - نخبة الأحياء وطرفة الأصحاب للشيخ محمد بن محمد عمر بحرق  
 الحضرمي على ملحمة الأعراب ومنخة الآداب للحريري ، مطبعة  
 محمد علي صبيح وأولاده القاهرة .
- ٢٨ - ترجمة رجال القرنين المعروف السذيل على الروضتين لأبي شامة  
 ( ت ٦٦٥ هـ ) الطبعة الأولى ١٩٤٧ م .
- ٢٩ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ( ت ٦٧٢ هـ )  
 تحقيق محمد كامل بركات ، نشر دار الكتاب العربي القاهرة .
- ٣٠ - توجيه اعراب أبيات ملغزة الاعراب للرماني ( ت ٤١٥ هـ )  
 تحقيق سعيد الافغاني ، مطبعة الجامعة السورية دمشق ١٩٥٨ م .

- ٣١ - التوطئة لأبي علي الشلوبيني ( ت ٦٤٥ هـ ) ، تحقيق يوسف احمد المطوع ، دار التراث العربي القاهرة ١٩٧٣ م .
- ٣٢ - تفسير القرآن ( البحر المحيط ) لأبي حيان الاندلسي الغرناطي ( ت ٧٥٤ هـ ) مطابع النصر الحديثة العربية السعودية الرياض .
- ٣٣ - التيسير في القراءات للشيخ لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني تصحيح ار تربرنزل ، مطبعة الدولة استانبول ١٩٣٠ ، مصورة بالافست .
- ٣٤ - الجامع لاحكام القرآن للقرطبي ( ت ٣٨٠ هـ ) مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة ١٩٥٧ .
- ٣٥ - جمهرة اللغة لابن دريد ( ت ٣٢١ هـ ) الطبعة الاولى حيدرآباد ١٣٤٥ هـ .
- ★ جمهرة الامثال لابي هلال العسكري :
- ٣٦ - حاشية التفتازاني ( ت ٨١٤ ) وحاشية الشريف الجرجاني ( ت ٨١٤ هـ ) على شرح القاضي عسجد المسلة والدين لمختصر المنتهى الاصولي لابن الحاجب ، مراجعة شعبان محمد اسماعيل ، نشر مكتبة الكليات الازهرية القاهرة .
- ٣٧ - حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، مطبعة دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي القاهرة .
- ٣٨ - حاشية الصبان على شرح الاشموني ، دار احياء الكتب العربية
- ٣٩ - الحجة في القراءات السبع لابن خالوية ( ف ٣٧٠ هـ ) ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، دار الشرق بيروت ، ١٩٧١ .
- ٤٠ - خزانة الادب ولب لباب لسان العرب على شواهد الكافية ، للبغدادي ( ت ١٠٩٣ هـ ) ، طبعة بولاق ، وتحقيق عبد السلام هارون .

- ٤١ - الخصائص لابن جني ( ت ٣٩٢ هـ ) تحقيق مجد علي النجار ،  
مطبعة دار الكتب في القاهرة ١٩٥٢ .
- ٤٢ - خطط الشام لمحمد كرد علي ، مطبعة الترقى دمشق :
- ٤٣ - دائرة المعارف الاسلامية ، نقلها الى العربية مجد ثابت واحمد  
الشتاوي سنة ١٩٣٣ ، وترجمة عباس مجد وعبد الحميد بونس  
وجماعة :
- ٤٤ - الديباج المذهب في معرفة اعيان المذهب ، لابن فرحون ( ت  
٧٩٩ هـ ) الطبعة الاولى ١٣٥١ هـ .
- ٤٥ - للدارس في تاريخ المدارس ، لعبد القادر النغمي ( ت ٩٢٧ هـ ) ،  
تحقيق جعفر الحسيني ، نشر المجمع العلمي العربي دمشق ١٩٤٨ م
- ٤٦ - ديوان بشر بن أبي خازم الاسدي ، تحقيق الدكتور عزة حسن  
دمشق سنة ١٩٦٠ م .
- ٤٧ - ديوان ذي الرمة ، تحقيق بشير يموت ، المطبعة الوطنية بيروت  
١٩٣٤ م .
- ٤٨ - ديوان عبد الله بن قيس الرقيات تحقيق الدكتور . نرودوكه  
نكسوين ١٩٠٢ ١ .
- ٤٩ - ديوان العجاج ، رواية الاصمعي وشرحه ، تحقيق عزة حسن ،  
المطبعة التعاونية دمشق ١٩٧١ م .
- ٥٠ - ديوان الفرزدق ، شرح وتعليق عبد الله الصاوي ، مطبعة مصر .
- ٥١ - الذريعة الى تصانيف الشيعة ، أغا بزرك ، مجد حسن الطهراني  
طهران ١٩٦٧ .
- ٥٢ - ذيل مرآة الزمان للهيوني ، طبعة حيدر آباد الدكن ١٩٥٤ م .
- ٥٣ - السلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزي ، تصحيح مجد مصطفى

- زيادة ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٣٤ م .
- ٥٤ - شذرات الذهب في اخبار من ذهب ، لابن العماد النبلي ( ت ١٠٨٩ هـ ) ، نشر مكتبة القدسي ، القاهرة ، ١٣٥٠ هـ .
- ٥٥ - شرح ابيات سيديويه ، تأليف احمد بن محمد النحاس ( ت ٣٣٨ هـ ) ، تحقيق زهير زاهد ، مطبعة الغري للنجف الاشرف ١٩٧٤ .
- ٥٦ - شرح ابن عقول ( ت ٦٧٢ هـ ) على الفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة عشرة ، مطبعة السعادة مصر .
- ٥٧ - شرح الاشموني ( ت ٩٢٩ هـ ) على الفية ابن مالك ، مع حاشية الصبان ، مطبعة الباني .
- ٥٨ - شرح الجمل للزجاجي لابن عصفور ، رسالة دكتوراه مطبوعة على الآلة الكاتبة ، صاحب جعفر ، مقدمة الى كلية الآداب جامعة القاهرة سنة ١٩٧١ .
- ٥٩ - شرح الجمل لابن بابشاذ ، مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ( ٥٦٧ ) نحو ومخطوطة أخرى في المكتبة الظاهرية رقم ( ١٦٨٧ ) نحو .
- ٦٠ - شرح ديوان امرئ القيس تأليف حسن السندوبي ، مطبعة الاستقامة القاهرة ، وتحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، مطبعة دار المعارف مصر .
- ٦١ - شرح ديوان جرير ، تأليف عبد الله اسماعيل الصاوي ، الطبعة الاولى مطبعة الصاوي مصر .
- ٦٢ - شرح شانور الذهب لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة العاشرة لسنة ١٩٦٥ م .

- ٦٣ - شرح شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة لجنة البيان القاهرة .
- ٦٤ - شرح الكافية لابن الحاجب ( ت ٦٤٦ هـ ) ، مكتبة دار الطباعة العامة ، الاستانة ، سنة ( ١٣١١ هـ ) :
- ٦٥ - شرح المفصل لابن يعيش ( ت ٦٤٣ هـ ) ، تحقيق جماعة ، دار الطباعة بالمنيرة ، القاهرة .
- ٦٦ - شرح الوافية لابن الناظم ، مخطوطة في مكتبة المتحف العراقي .
- ٦٧ - الصاحبى في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، لابن فارس ( ٣٩٥ هـ ) ، مطبعة المؤيد القاهرة ١٩١٠ م ، ومطبعة بدران بيروت ١٩٦٤ م .
- ٦٨ - صبح الاعشى للقلقشندي ، الطبعة الاميرية .
- ٦٩ - صحيح البخاري ، وبهامشه عمدة القاريء لشرح العلامة العيني ، دار الطباعة العامة سنة ١٠٣٨ هـ .
- ٧٠ - صحيح مسلم ، مطبوعات محمد علي صحيح وأولاده ميدان الازهر مصر ١٣٣٤ هـ ، وصحيح مسلم بشرح النوري الطبعة الثانية ١٩٧٢ ، دار الفكر بيروت .
- ٧١ - الطالع السعيد الجامع لاسماء الفضلاء والرواة بأعلى للصعيد للادفوي ( ت ٧٤٨ هـ ) ، مطبعة الجالية مصر ١٩١٤ م .
- ٧٢ - طبقات الشافعية للأسنوي ، تحقيق عبد الله الجبوري ، مطبعة الارشاد بغداد ١٩٧٠ .
- ٧٣ - طبقات النحاة واللغويين للزبيدي ( ت ٣٧٩ هـ ) ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، القاهرة ١٩٥٤ م .

- ٧٤ - العبر في اخبار من غير للدهبي ( ت ٧٤٨ هـ ) تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد ، مطبعة الكويت ، ١٩٦٦ م .
- ٧٥ - العين للخليل ( ت ١٧٥ ) ج ١ ، تحقيق الدكتور عبد الله هرويش ، مطبعة العاني بغداد ١٩٦٧ م .
- ٧٦ - غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري ( ت ٨٣٣ هـ ) نشر ج . براجستراسر ، مصر ، ١٩٣٢ م .
- ٧٧ - فرائد اللآل في مجمع الامثال ، للشيخ ابراهيم السيد علي الأحذب ، المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٣١٢ هـ .
- ٧٨ - مصطفى ( احياء النحولابراهيم مصطفى ) ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة ١٩٥٩ م .
- ٧٩ - فهرسة ابن خير ، لأبي بكر محمد بن خير الاشبيلي ، تحقيق الشيخ فرنستكة قدارة زيدن ، منشورات المكتب التجاري بيروت ١٩٦٣ .
- ٨٠ - فهرس بلدية الاسكندرية ، جمع وترتيب محمد البشير الشندي ، المطبعة المصرية الكبرى ١٩٥٤ م ، وجمع احمد ابو علي ، شركة المطبوعات المصرية ١٩٢٦ .
- ٨١ - فهرس دار الكتب المصرية بالكتب العربية التي وردت على الدار من سنة ١٩٢٩ الى سنة ١٩٣٥ م الجزء السابع مطبعة دار الكتب ١٩٣٨ م .
- ٨٢ - فهرس مخطوطات دار للكتب المصرية ، تأليف فؤاد سيد ، القسم الأول مطبعة دار الكتب ١٩٦١ م .
- ٨٣ - فهرس الكتب العربية الموجودة بدار للكتب لغاية شهر ديسمبر سنة ١٩٢٨ م ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٩ م .

- ٨٤ - فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية ، مطبعة دار الكتب سنة ١٩٦٢ م .
- ٨٥ - فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الاوقاف العامة ببغداد ، وضع عبد الله الجبوري ، مطبعة الأرشاد ببغداد ١٩٧٣ م .
- ٨٦ - فهرس مخطوطات مكتبة الاوقاف في الموصل ، وضع سالم عبدالرزاق ، مطبعة مؤسسة دار الكتب في الموصل ١٩٧٥ .
- ٨٧ - فهرس الازهرية ، مطبعة الازهر ١٩٤٥ - ١٩٥٠ .
- ٨٩ - فهرس الاسكوريال ( ثلاثة اجزاء ) مصورة في مكتبة المجمع العلمي العراقي .
- ٩٠ - فهرس مكتبة الدولة في برلين ، اعداد الوارث ، برلين ١٨٩٤ .
- ٩١ - فوات الوفيات ، محمد شاکر الکتبي ( ت ٧٦٤ هـ ) ، ذیل علی وفیات الاعیان ، تحقیق محمد محی الدین عبد الحمید ، مطبعة السعادة مصر .
- ٩٢ - شذور اللغة ( البلغة ) ، نشرها الدكتور اوغست هفتر طبعة ثانیة مصححة ، المطبعة للکاثولیکیة للآباء الیسوعیین بیروت ١٩١٤ .
- ٩٣ - القاموس المحيط للفيروز آبادي ، الطبعة الثانية ١٩٥٢ .
- ٩٤ - الكامل للمبرد ( ت ٢٨٥ هـ ) ، تحقیق أبو الفضل ابراهیم ، وسید شحاتة ، مطبعة نهضة مصر الفجالة .
- ٩٥ - کتاب السبعة فی القراءات لابن مجاهد ، تحقیق الدكتور شوقي ضيف ، مطابع دار المعارف مصر ١٩٧٢ م .
- ٩٦ - الكتاب لسيبويه ( ت ١٨٠ هـ ) طبعة بولاق القاهرة ١٣١٦ هـ .
- ٩٧ - الكافية لابن الحاجب ، ضمن كتاب ( مجموع مهمات المتون ،

- مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٤٩ م .
- ٩٨ - كشف الظنون عن اسامي السكتب والفنون لحاجي خليفة ( ت  
 ١٠٦٧ هـ ) ، الطبعة الثالثة بـ ( الأوفست ) ١٩٤٧ م
- ٩٩ - كفاية الطالب ( منظومة ) للشيخ معروف مجد النودهي ، مخطوطة  
 في مكتبة المتحف العراقي رقم : ( ٢٤٩١ ) نحو .
- ١٠٠ - لسان العرب لابن منظور ( ت ٨٧١ هـ ) ، مطبعة دار صادر  
 بيروت سنة ١٩٦٨ م .
- ١٠١ - لسان الميزان ، لاحمد بن علي العسقلاني ( ت ٧٧٩ هـ ) ،  
 طبعة حيدر آباد ١٣٣٠ هـ .
- ١٠٢ - ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ( ت ٣١١ هـ ) ، تحقيق  
 هدى محمود قراعة ، مطابع الازهر ، القاهرة ١٩٧١ م .
- ١٠٣ - مجاز القرآن ، صنعة أبي هبدة معمر بن المثني ( ت ٢١١ هـ ) ،  
 تحقيق وتعليق الدكتور محمد فؤاد سزكين ، الطبعة الأولى ١٩٥٤ م .
- ١٠٤ - مجمع الامثال للميداني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ،  
 مطبعة السنة المحمدية القاهرة ١٩٥٥ م .
- ١٠٥ - مجموع أشعار العرب ، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج ،  
 وعلى أبيات مفردة منسوبة اليه ، تصحيح ولیم بن الورد ، مطبعة  
 ايسينغ برلين ١٩٠٣ هـ .
- ١٠٦ - مجموع مهات المتون ، مطبعة مصطفى البابي القاهرة ، الطبعة  
 الرابعة ١٩٤٩ .
- ١٠٧ - مجلة لغة العرب المجلد السابع لسنة ١٩٢٩ .
- \* مجلة كلية الدراسات الإسلامية العدد الخامس لسنة ١٩٧٣ ، مطبعة  
 العاني بغداد .

- ١٠٨ - مجلة المورد المجلد الثاني ، العدد الثاني ١٩٧٣ .
- ١٠٩ - مجلة المورد المجلد الثالث العدد الأول ١٩٧٤ .
- ١١٠ - مجلة المورد المجلد الرابع العدد الرابع ١٩٧٥ .
- ١١١ - مجلة المورد المجلد الخامس العدد الرابع ١٩٧٦ ، العدد الثالث ١٩٧٦ م .
- ١١٢ - مجلة المورد المجلد الثامن العدد الأول ١٩٧٩ .
- ١١٣ - المحتسب في تبين وجوه القراءات والايضاح عنها ، لابن جني تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار ، والدكتور عبد الفتاح شلبي ، دار التحرير للطبع والنشر القاهرة ، ١٣٨٦ هـ .
- ١١٤ - المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء - الملك المؤيد اسماعيل - ( ت ٧٣٢ ) ، دار الكتاب اللبناني بيروت .
- ١١٥ - المخطوطات اللغوية في مكتبة المتحف العراقي ، تأليف اسامة النقشبندي مطبعة دار الجمهورية بغداد ١٩٦٩ م .
- ١١٦ - مخطوطات الموصل ، داود الجلي ، مطبعة الفرات بغداد ١٩٢٧ .
- ١١٧ - المدارس النحوية ، تأليف الدكتور شوقي ضيف ، مطبعة دار المعارف مصر ١٩٦٨ م .
- ١١٨ - مسند الامام أبي عبد الله أحمد بن حنبل المرزوي .
- ١١٩ - مصر في القرون الوسطى من الفتح العربي الى الفتح العثماني ، تأليف الدكتور علي ابراهيم حسن ، مطبعة الاعتماد القاهرة ١٩٤٧ .
- ١٢٠ - معاني القرآن للفراء ج ٣ ( ت ٢٠٧ هـ ) ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي مراجعة علي النجدي ، وج ٢ تحقيق محمد علي النجار ، مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ١٢١ - معجم الأدباء لياقوت الحموي ( ٦٢٦ هـ ) مطبعة دار المأمون

- القاهرة ١٩٣٦ م .
- ١٢٢ - معجم البلدان لياقوت ، تصحيح محمد أمين الخانجي ، الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة ١٩٠٦ .
- ١٢٣ - المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم ، محمد فؤاد عبد الباقي مطابع الشعب القاهرة .
- ١٢٤ - مغني اللبيب لابن هشام ، تحقيق محمد مجي الدين عبد الحميد نشر دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ١٢٥ - مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ، لاحد مصطفى المعروف بطاش زادة ، حيدر آباد الدكن ١٣٢٩ هـ .
- ١٢٦ - المفصل للزمخشري ( ت ٥٣٨ هـ ) بتعليق السيد محمد بدر الدين النعماني ، الطبعة الثانية ، دار البيان .
- ١٢٧ - المقتضب للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضية ، القاهرة ١٣٨٨ هـ .
- ١٢٨ - المقرب لابن عصفور ( ت ٦٦٩ هـ ) تحقيق الدكتور احمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني بغداد ، ١٩٧١ م .
- ١٢٩ - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، تأليف جمال الدين بن تفرى بردي الاتابكي ( ت ٨٧٤ هـ ) ، مطبعة دار الكتاب القاهرة .
- ١٣٠ - النحو العربي نقد وتوجيه للدكتور مهدي المخزومي ، المطبعة المصرية بيروت ١٩٦٤ .
- ١٣١ - النحو الوافي عباس حسن ، الطبعة الثانية ، مطبعة دار المعارف القاهرة :

- ١٣٢ - نزهة الالباء في طبقات الادباء لابن الانباري ، تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي ، مطبعة المعارف بغداد .
- ١٣٣ - نقض المنطق لابن تومية ( احمد بن عبد الحليم ) ، بتحقيق عبد الرزاق حمزة ، مطبعة السنة المحمدية القاهرة ١٩٥١ م .
- ١٣٤ هدية العارفين في اسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، تأليف اسماعيل باشا البغدادي ( ت ١٣٣٩ هـ ) ، مطبعة المعارف ، استانبول ١٩٥١ م .
- ١٣٥ - مع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية للسيوطي ، عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني .
- ١٣٦ - الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ، مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم : ( ١٤٠٩ ) نحو .
- ١٣٧ - وفيات الاعيان وانبا ابناء الزمان لابن خلكان ( ت ٦٨١ هـ ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .

## ٢ - الآيات القرآنية

| الصفحة | رقم الآية | رقم السورة | ١ - سورة الفاتحة                 |
|--------|-----------|------------|----------------------------------|
| ٢٧٧    | ٥         |            | إيّاك نعبد وإيّاك نستعين         |
| ٢٦٩    | ٧، ٦      |            | إهدنا الصراط المستقيم صراط الدين |
| ٤٠٦    | ٧         |            | غير المغضوب عليهم ولا الضالين    |
|        |           |            | ٢ - سورة البقرة                  |
| ٣٧٠    | ٧١        |            | فذبّحوها وما كادوا يفعلون        |
| ٣٣٣    | ٩٦        |            | ولتجدنهم أحرص الناس              |
| ٢٩١    | ١٩٧       |            | وما تفعلوا من خير يعلمه الله     |
| ٢٩١    | ٢٧١       |            | ان تبدوا الصدقات فنعماهي         |
| ٣٦٥    | ٢٨٠       |            | وإن كان ذو عسرة                  |
| ٣٥٣    | ٢٨٢       |            | ان تضل احداها فتذكر الاخرى       |
| ١٥٩    | ١٢٤       |            | وإذا تبلى ابراهيم ربّه           |
|        |           |            | ٣ - سورة آل عمران                |
| ٢٢٤    | ١٨        |            | قائماً بالقسط                    |
| ٣٥٤    | ١٢٠       |            | وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم |
| ٣٥٤    | ١٧٩       |            | وان تؤمنوا وتتقوا فلکم أجر عظيم  |
|        |           |            | ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم |
| ١٦٣    | ١٨٠       |            | الله من من فضله هو خيراً لهم     |
|        |           |            | ٤ - سورة النساء                  |

| رقم الآية        | الصفحة  | رقم الصفحة                             |
|------------------|---------|--|
| ١                | ٢٦٠     | تسائلون به والارحام                    |
| ٤٣               | ٤١٤     | وإن كنتم مرضى                          |
| ٧٣               | ٣٤٨     | يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً          |
| ١٥٥              | ٤٠٦     | فما نقضهم                              |
| ١٤٨              | ٣٦٤     | وكان الله سميعاً عليماً                |
| ١٧١              | ١٩٠     | انتهوا خيراً لكم                       |
| ٦٦               | ٢٣٢     | ما فعلوه إلا قليل منهم                 |
| ٥ - سورة المائدة |         |  |
| ٦                | ٣٨٢     | الى الكافرين                           |
| ٦                | ٤١٤     | إن كنتم جنباً فاطهروا                  |
| ٦                | ٤١٤     | إذا قمتم الى الصلاة                    |
| ٤٢               | ٣٥٤     | فإن جاءوك فاحكم بينهم                  |
| ٦٦               | ٤١٢     | ولو أنهم أقاموا التوراة والإنجيل       |
| ٦٩               | ٣٩٢     | ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون  |
| ٧٣               | ٣١٣     | لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة |
| ١١٧              | ٢٨٢     | كنت أنت الرقيب عليهم                   |
| ٧١               | ٣٤٤     | وحسبوا أن لا تكون فتنة                 |
| ١١٩              | ٣٠٥     | هذا يوم ينفع                           |
| ٦ - سورة الأنعام |         |  |
| ٥٨               | ٢٧٠     | لقضي الأمر بيني وبينكم                 |
| ٥٦               | ٣٢٥، ٧٢ | وجاعل الليل سكناً                      |
| ١٢١              | ٤١٧     | وان اطعموهم إنكم لمشركون               |

| رقم الآية | الصلحة | رقم السورة                            |
|-----------|--------|---------------------------------------|
| ١٢٣       | ٣٣٣    | أكابر مجرميها                         |
| ١٥٢       | ٣٥٢    | ولا تأكلوا مال اليتيم                 |
|           |        | ٧ - سورة الاعراف                      |
| ٤         | ٢٩٨    | وكم من قرية                           |
| ١٢        | ٤٠٦    | ما منعك ألا تسجد                      |
| ١٠٢       | ٣٩٤    | وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين              |
| ١٧٢       | ٤٠٣    | ألست بربكم قالوا بلى                  |
| ١٧٧       | ٣٧٦    | ساء مثلاً القوم الذين كذبوا بآياتنا   |
| ٥٣        | ٢٤٨    | فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا          |
|           |        | ٨ - سورة الانفال                      |
| ٢٩        | ٣٥٤    | ان تقنوا الله يجعل لكم فرقاناً        |
| ٥٨        | ٤٠٥    | وإمّا نخافن من قوم                    |
| ١٧        | ٣٩٦    | وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى        |
| ٧         | ٤١٣    | وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم     |
|           |        | ٩ - سورة التوبة                       |
| ٦         | ١٦٠    | وإن أحد من المشركين استجارك           |
| ٤٠        | ٣١٢    | ثاني اثنين                            |
| ١٠٨       | ٣٨٥    | من أول يوم أحق أن تقوم فيه            |
|           |        | ١٠ - سورة يونس                        |
| ٢٦        | ٢٦٣    | للذين أحسنوا الحسنى وزيادة            |
| ٢٧        | ٤٠٣    | والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها |
| ٥٣        | ٤٠٣    | أي وربّي                              |
| ٥٨        | ٣٥٧    | فبذلك فلتفرحوا                        |

| رقم الآية | الصفحة | رقم السورة  |
|-----------|--------|---|
|           |        | ١١ - سورة هود   |
| ٣١٨       | ٨      | الا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم                           |
| ٢٢٢       | ١٢     | وهذا بعلي شيخاً   |
| ٣٩٥ ، ٢٨٤ | ١١١    | وإن كلاً لما ليوفينهم                                     |
|           |        | ١٢ - سورة يوسف  |
| ٢٠٦       | ٤      | إني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر<br>زآيتهم لي ساجدين |
| ٤٢٧       | ٢٣     | وليكوناً من الصاغرين                                      |
| ٣١٥       | ٣٠     | قال نسوة في المدينة                                       |
| ٢٤٦       | ٣١     | ما هذا بشراً  |
| ٣٤٥       | ٨٠     | فلن أبرح الأرض  |
| ٤٠٥       | ٩٦     | فلما أن جاء البشير  |
|           |        | ١٤ - سورة إبراهيم   |
| ٤٢٥       | ١٣     | لنخرجنكم من أرضنا   |
| ٢٥٢       | ٢٢     | ما أنتم بمصرخي  |
|           |        | ١٦ - النحل  |
| ٢٩٣       | ٢٤     | ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين                       |
| ٣٦٦       | ٥٨     | ظل وجهه مسوداً  |
|           |        | ١٧ - سورة الاسراء   |
| ٤٠٥       | ١١٠    | أيأ ما تدعوا فله الأسماء                                  |
|           |        | ١٨ - سورة الكهف   |
| ٣٩٣ ، ٧٥  | ٣٨     | لكننا هو الله ربني  |

| رقم الآية | الصفحة  | رقم السورة                                     |
|-----------|---------|--|
| ٣٩        | ٢٨٢     | ١٩ - سورة مريم<br>إن ترن أنا أقل               |
| ٢٦        | ٤٢٤     | لإمام ترين من البشر أحداً                      |
| ٦٩        | ٢٩٢     | ٢٠ - سورة طه<br>ثم لننزعن من كل شيعةٍ أيهم أشد |
| ١٧        | ٢٩١     | وإنا تلك بيمينك                                |
| ٧١        | ٣٨٢     | ولاصلينكم في جدوع النخل                        |
| ٧٤        | ٢٨٣     | إذنه من يأت ربه مجرماً                         |
| ٨٩        | ٣٤٤     | أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولاً                 |
| ٨١        | ٣٤٨     | فلا تطغوا فيه فيحل عليكم                       |
| ١١٢       | ٣٥٤     | ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف         |
| ١٢٨       | ٢٩٨     | أفلم يهد لهم كم أهلكنا قبلهم                   |
|           |         | ٢١ - سورة الأنبياء                             |
| ٢٤        | ٢٣٦، ٧٧ | لو كان فيها الهة إلا الله لفسدنا               |
| ٣٠        | ٢٣٧     | وجعلنا من الماء كل شيءٍ حي                     |
|           |         | ٢٢ - سورة الحج                                 |
| ٣٠        | ٢٨١     | فاجتنبوا الرجس من الأوثان                      |
|           |         | ٢٣ - سورة المؤمنون                             |
| ٤٠        | ٤٠٦     | عما قليل                                       |
|           |         | ٢٤ - سورة النور                                |
| ٢         | ٢١١     | الزانية والزاني فأجلدوا كل واحدٍ منهما         |
| ٣٦        | ١٧٠     | يسبح له بالغدو والأصال رجال                    |

| رقم الآية | الصفحة | رقم السورة  |
|-----------|--------|---|
| ٤٠        | ٣٧٠    | إذا أخرج يده لم يكذب بها  |
| ٤٠        | ٣٧١    | موج من فوقه سحب ظلمات بعضها فوق بعض                                   |
| ١٠        | ٢٢٤    | ٢٧ - سورة النمل<br>ولى مدبراً   |
| ٢٥        | ٢٠٤    | ألا يا سجدوا  |
| ٧٢        | ٢٨٢    | قل عسى أن يكون ردف لكم  |
| ٢٧        | ٤١٣    | ٣١ . سورة لقمان<br>ولو أنها في الأرض من شجرة أقلام                    |
| ٧         | ٢٦٠    | ٣٣ - سورة الاحزاب<br>ومنك ومن نوح                                     |
| ٢٣        | ٢٤٨    | ٣٤ - سورة سبأ<br>بلى مكر الليل والنهار                                |
| ٤١ ، ٤٢   | ٢٦٩    | ٣٧ - سورة الصافات<br>رزق معلوم فواكه                                  |
| ١٠٤       | ٤٠٧    | وناديتاه أن يا إبراهيم  |
| ٦         | ٤٠٧    | ٣٨ - سورة ص<br>وانطلق الملائم منهم أن أمشوا                           |
| ٤٤        | ٣٧٦    | نعم العبد   |
| ٦٠        | ٢٢١    | ٣٩ - سورة الزمر<br>ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة |

| رقم الآية | الصفحة | رقم السورة | العنوان                         |
|-----------|--------|------------|---------------------------------|
| ١١        | ٣٨٤    | ٤٢         | سورة الشورى                     |
| ٣٤        | ٢٥٠    |            | ليس كمثل شيء                    |
| ٣٥        | ٢٥٠    |            | ويعفو عن كثير                   |
|           |        |            | ويعلم الذين                     |
| ٩         | ٤٢٥    | ٤٣         | سورة الزخرف                     |
| ٤١        | ٤٢٤    |            | ليقولنَّ خلقهنَّ                |
| ٧١        | ٢٨٨    |            | فإما تدهبن بك                   |
|           |        |            | ما تشتهي النفس                  |
| ٤         | ٢٦٢    | ٤٥         | سورة الجاثية                    |
|           |        |            | واختلاف الليل والنهار           |
| ٣٦        | ٤١٣    | ٤٧         | سورة محمد                       |
|           |        |            | وإن تؤمنوا وتتقوا إيؤتكم أجوركم |
| ٥         | ٤١٢    | ٤٩         | سورة الحجرات                    |
| ١٨        | ٣١٤    |            | ولو أنهم صبروا                  |
|           |        |            | قالت الأحزاب آمنا               |
| ٣٧        | ٣٦٥    | ٥٠         | سورة ق                          |
|           |        |            | لمن كان له قلب                  |
| ٢٣        | ٣٠٥    | ٥١         | سورة الذاريات                   |
| ٥٠        | ٣٨١    |            | مثل ما أنكم تنطقون              |
|           |        |            | ففرّوا إلى الله                 |
| ٤٨        | ٣٧٧    |            | والأرض فرشناها فنعم الماهدون    |
|           |        | ٥٣         | سورة النجم                      |

| رقم الآية | الصفحة | رقم السورة | الوصف   |
|-----------|--------|------------|---|
| ٢٦        | ٢٩٧    | ٥٤         | وكم من ملك<br>سورة القمر                          |
| ٤٩        | ٢١٠    | ٥٧         | إنا كل شيء خلقناه بقدر<br>سورة الحديد             |
| ٥٢        | ٢٠٩    | ٥٨         | وكل شيء فعلوه في الزبر<br>سورة الحديد             |
| ٢٩        | ٤٠٦    | ٥٨         | لثلاث يعلم<br>سورة المجادلة                       |
| ٢         | ٢٤٦    | ٥٩         | ما هن امهاتهم<br>سورة الحشر                       |
| ٧         | ٣١٢    | ٦٥         | ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم<br>سورة الحشر |
| ١١        | ٤١٧    | ٦٥         | وإن قوتلتم لننصرنكم<br>سورة الطلاق                |
| ٧         | ٣٥٢    | ٧١         | لينفق ذو سعة<br>سورة نوح                          |
| ١١        | ٤١٤    | ٧١         | ومن يؤمن بالله ويعمل صالحاً يدخله<br>سورة نوح     |
| ٤         | ٣٨١    | ٧٣         | يفقر لكم من ذنوبكم<br>سورة المزمل                 |
| ٢٠        | ٣٤٤    | ٧٦         | علم أن سيكون منكم مرضى<br>سورة الانسان            |
| ٤         | ١٣٧    | ٧٦         | سلاسل واغلالاً وسعيراً<br>سورة الانسان            |
| ١٦ ، ١٥   | ١٣٧    | ٧٦         | كانت قواريراً ، قوارير<br>سورة الانسان            |
| ٢١        | ٤٠٠    | ٧٦         | ولا نطع منهم أنماً أو كفوراً<br>سورة الانسان      |

| رقم الآية | رقم السورة                                | الصفحة   |
|-----------|---|----------|
|           | ٧٧ - سورة المراسلات                       |          |
| ٢٠        | لم نخلقكم من ماء مهين                     | ٤١٠      |
|           | ٨٢ - سورة الانفطار                        |          |
| ١٩        | يوم لا تملك                               | ٣٠٥      |
|           | ٨٥ - سورة البروج                          |          |
| ١٠        | ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات         | ٤١٣      |
|           | ٨٨ - سورة العاشية                         |          |
| ٨         | وجوه يومئذ ناعمة                          | ٢٢١      |
|           | ٨٩ - سورة الفجر                           |          |
| ١٥        | فاكرمه ونعمه فيقول ربي اكرمن              | ٤٢٠      |
| ١٦        | فقدر عليه رزقه فيقول ربي اهان             | ٤٢٠      |
| ١٧        | كلا بل تكرمون اليتيم                      | ٤٢٠      |
|           | ٩٣ - سورة الضحى                           |          |
| ١٠، ٩     | فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر | ٤١٨      |
|           | ٩٦ - سورة العلق                           |          |
| ٦، ٥      | علم الانسان ما لم يعلم كلا                | ٤٢٠      |
| ١٦، ١٥    | لنسفعا بالناصبة ناصبة كاذبة               | ٤٢٧، ٢٦٩ |
|           | ٩٨ - سورة البيئ                           |          |
| ١         | لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب          | ٣٨٢      |
|           | ٩٩ - سورة الزلزال                         |          |
| ٧         | فن يعمل مثقال ذرة خيراً يره               | ١٩٢      |
|           | ١٠٢ - سورة التكاثر                        |          |
| ٦         | ترون الجحيم                               | ٤٢٦      |

### ٣ - الاحاديث الشريفة

- ١ - بهيمة جماع هل تحسون فيها من جدعاء ٢٦٧ ، ١٤٠ ، ٧٨
- ٢ - لا يموت لأحد ثلاثة من الولد فتمسه النار إلا نحلة القسم ٣٤٩
- ٣ - لكل نبي حوارٍ وحواري الزبير ٢٥٣ ، ٧٨
- ٤ - ما من أحدٍ أحب إليه المدح من الله ٣٣٦ ، ٧٨
- ٥ - ما من أحدٍ أحب إليه العذر من الله ٣٣٦ ، ٧٩
- ٦ - ما من أيامٍ أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة ٢٣٥

## ٤ - الامثال والاقوال

- ٢٠٣ - أصبح ليل .  
٢٠٤ - أطرق كرا .  
٣٧٣ - أمر بعده .  
٢١٣ - اباي أن يحذف أحدكم الأرنب .  
٤٥٩ - إن الكلوب قد يصدق .  
١٤٥ - ذهبوا أيدي سبأ .  
١٨٥ ، ١٧٦ - شر أمر ذا ناب .  
٤٠٦ - غضب من غير ما جرم .  
٤٠٣ - لعن الله ناقة حملتني اليك ، إن وصاحبها .  
٢٨٣ - لله لا يؤخر الأجل .  
٢١٢ - مازِ رأسك والسيف .  
٢٣٨ - الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير  
وإن شراً فشر .

## هـ - الأشعار والأرجاز

### ( أ )

|        |        |        |            |
|--------|--------|--------|------------|
| الصفحة | قائله  | آخره   | أول البيت  |
| ٢٨٤    | الأخطل | ظباء   | إن من يدخل |
| ١٠٠    | --     | الولاء | أو منعم    |

### ( ب )

|     |                     |         |           |
|-----|---------------------|---------|-----------|
| ٣٦٥ | --                  | العراب  | جباد      |
| ١٧٠ | جرير                | الكلابا | ولئو ولدت |
| ٢٨٤ | الاعشى              | الخطوب  | إن من لام |
| ٣٩٧ | كعب بن سعيده الغنوي | قريب    | فقات      |

### ( ج )

|     |          |      |         |
|-----|----------|------|---------|
| ٣٧٠ | ذو الرمة | يبرح | إذا غير |
|-----|----------|------|---------|

### ( د )

|     |               |         |           |
|-----|---------------|---------|-----------|
| ٣٩٥ | هانكة بنت زيد | المتعمد | بأفقه ربك |
|-----|---------------|---------|-----------|

أول البيت      آخره      قاله      الصفحة

( د )

|     |                  |          |                  |
|-----|------------------|----------|------------------|
| ١٩٦ | جرير             | عمر      | يا ليم           |
| ١٤  | أحمد بن المنير   | أبي عمرو | ألا أيها المختال |
| ٢٧١ | عبد الله بن كيسة | دبر      | أقسم بالله       |
| ٤٠٧ | العجاج           | شعر      | وغيراً           |

( ز )

|     |                |        |         |
|-----|----------------|--------|---------|
| ١٩٥ | رؤبة بن العجاج | بالنكر | يا أيها |
|-----|----------------|--------|---------|

( س )

|     |                 |        |            |
|-----|-----------------|--------|------------|
| ٤٠٦ | العباس بن مرداس | المجلس | اذ ما دخلت |
|-----|-----------------|--------|------------|

( ع )

|     |                |         |                |
|-----|----------------|---------|----------------|
| ٢٧١ | المرار بن سعيد | وقوعاً  | أنا ابن التارك |
| ٢٦٧ | --             | أجماعاً | إننا إذا       |
| ٣٩٧ | العجاج         | رواجعاً | بالبت          |

أول البيت      آخره      قائله      المصنفة

( ق )

٢٩٢      بشر بن أبي خازم      في شقاق      وإلا فأعلموا  
٢٩٦      --      صديق      فلو أنك

( ل )

٤٢٢      امرؤ القيس      حومل      قفا ثبك  
٣٠٥      أبو قيس بن الأسلت      أو قال      لم يمنم  
١٦٥      امرؤ القيس      من المال      ولو أن ما  
١٦٦      امرؤ القيس      امثال      ولكنما  
١٩٦      عبد الله بن رواحة      فأنزل      يا زيد  
٢١٧      --      من الطحال      فكونوا  
٢٩١      أمية بن أبي الصلت      العقال      وبما تكره

( م )

٢٩٠      --      اللهازم      وكنت أري  
٢٨٤      العجاج      المنهم      بيض

( ن )

١٠٠      --      البين      ولبثت

| الصفحة | قائله            | آخره     | أول البيت |
|--------|------------------|----------|-----------|
| ٢٣٦    | عمرو بن معد يكرب | الفرقدان | وكل أبحر  |
| ٣٥٠    | --               | داهيان   | فقلت      |
| ٤٠٣    | بن قيس الرقيات   | فقلت إنه | ويقلن     |
| ٤٢٢    | رؤبة             | الخلقن   | وقام      |

( ه )

|     |         |        |         |
|-----|---------|--------|---------|
| ١٠٠ | --      | أزورها | وخبرت   |
| ٣٦٥ | ابن امر | بيوضها | بتهاواء |

( ي )

|     |              |       |        |
|-----|--------------|-------|--------|
| ٣٠٠ | الفرزدق      | عشاري | كم عمة |
| ١٨٣ | --           | علي   | لا سيف |
| ٣٣٧ | بصيم بن وثيل | واديا | مررت   |

## ٦ - الاعلام

إبراهيم بمروش ٤٧

إبراهيم بن عرب شاه ٣٣

إبراهيم ششيري ٥٢

إبراهيم بن محمد بن عبد القادر التاولي ٢٩

إبراهيم النقشبندي السبستري ٥٢

إبراهيم مصطفى ٩٧ ، ١٢٩

إبراهيم الأحمد صاحب الامثال ١١٤

ابن بابشاذ طاهر بن احمد ٣٣٥ ، ٣٢٦

ابن جني ٢٥ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ١١٤ ، ١٥١ ، ١٢٩ ، ٣٥٧ .

ابن الجزري صاحب غاية النهاية ٢٣٣ ، ٢٨٥ .

ابن الحاجب عثمان بن عمر ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٨ ، ٩ ، ١٠

١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩

٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٣

٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦

٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥

٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٧١ ، ٧٢

٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣

٨٦ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦

٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١١٠

١١١ ، ١١٢ ، ١١٧ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٣٧ ، ١٣٨

١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٨٢ ، ١٩٣  
١٩٥ ، ١٩٧ ، ٢١٣ ، ٢٢٠ ، ٢٢٣ ، ٢٢٧ ، ٢٨٣ ، ٢٧٩  
٣٦٠ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧ ، ٣٣٦ ، ٣٤٩ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٩٠  
: ٣٩١ ، ٣٩٤ ، ٣٩٦ ، ٤٠٧

ابن أحرر الشاعر ٣٦٥ .

ابن الأنباري صاحب الانصاف ١١٤ ، ١٦٠ ، ٢١٠ ، ٢٦٧  
: ٣٩٣

ابن الأثير ٧٨ .

ابن خالويه ١١٤ ، ٢٠٥ ، ٢٣٣ ، ٢٥٠ ، ٢٦٠ ، ٢٨٩ ،  
: ٣٥٣ ، ٣٥٥ ، ٣٤٩

ابن خلكان ٨ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٦ ، ٨٩ ، ١٨٣ ، ٢٢٥ .

ابن السراج ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٩ ، ١٥١ ، ٢٢٥ :

ابن للشجري ١٦٩ ، ٢٩١ .

ابن سيناء ٥٥ .

ابن حساكر ١٥ ، ٢١ .

ابن عامر عبد الله ٧٦ ، ١٢٨ ، ١٦٠ ، ٢٢٣ ، ٢٨٩ ، ٣٥٣ ،  
: ٣٩٣

ابن عقيل بهاء الدين عبد الله ٤ ، ١٦ ، ٦٥ ، ٧٥ ، ٢٦٢ ،

٢٦٧ ، ٢٧١ ، ٢٨٠ ، ٣٣٧ ، ٣٨١ ، ٣٩٠ ، ٣٩٤ ،

: ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٢٢

ابن عصفور ١٦٥ ، ٣٠٠ ، ٣٩٠ ، ٣٩٤ .

ابن قتيبة الدينوري عبد الله بن مسلم ٥٤ .

ابن القواس ٢٩ .

- ابن فرحون ١١ .
- ابن قيس الرقيات الشاعر ٤٠٣ .
- ابن كثير أبو الفداء ٥ ، ١٨٣ ، ٣٠٥ ، ٣٩٥ .
- ابن مالك مجد صاحب الألفية ٤ ، ١٦ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٤٣ ،
- ٧٥ ، ٨٩ .
- ابن كيسان مجد بن احمد ٣٦٧ ، ابن كمال باشا ٣٦٩
- ابن مجاهد القاري ١١٤ .
- ابن معط ٨٩ .
- ابن المنبر أحمد ١٦ ، ١٤ .
- ابن هشام صاحب المغني ١٨٨ .
- ابن هشام صاحب السيرة ٥٥ .
- ابن هشام اللخمي ١٠٠ .
- ابن وضاح ٧٨ ، ٢٥٣ ، ابن الوردى ١٣ .
- ابن يعيش ٢٦ ، ٤٣ ، ٨٩ ، ١٦٥ ، ٢١٤ ، ٢٣٧ ، ٣٨١ ،
- ٣٠٠ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧ ، ٣٧٠ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٨٥ ،
- ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٤ ، ٤٠٧ .
- أبو الأسود اللؤلؤي ٩٣ .
- أبو بكر للصديق ٤٠ .
- أبو بكر حاصم بن أبي الجود الكوفي ١٣٨ ، ١٦٠ ، ٢٨٤ ،
- ٢٨٥ ، ٢٨٩ ، ٣٢٥ ، ٣٥٣ ، ٣٩٥ .
- أبو الجود غياث بن فارس ٩ ، ١٥ .
- أبو حيان ١١٤ ، ٣٦٥ .
- أبو جعفر ٧٦ ، ١٣٨ ، ٢٠٥ ، ٢٥٣ ، ٢٥٧ ، ٢٩٣ .

- أبو عمر الجرمي ٢١٥ ، ٣٧٢ :
- أبو عمر ١٩٣ ، ٢٠٥ ، ٢٢٥ ، ٣٩٥ .
- أبو شامة المقدسي ٨ ، ١٠ ، ٥٥ ، ٨٩ .
- أبو جعفر محمد بن علي ١٨٣ .
- أبو قيس اليهودي الشاعر ٢٩١ .
- أبو قيس بن الأسلت الشاعر ٣٠٥ .
- أبو هريرة ٣٤٩ .
- أبو هلال العسكري صاحب الأمثال ٢٠٤ .
- الأبياري علي بن محمد بن اسماعيل ١٥ .
- أحمد بن سليمان الكحال صهر ابن الحاجب ١٠ .
- أحمد بن محمد بن زكريا التلمساني ٢٢ .
- أحمد بن محمد الرصاص ٢٦ ، ٢٨ .
- أحمد بن محمد الجاربردي ٣٠ .
- أحمد بن محمد القمولي ٣١ .
- أحمد عثمان الآق شهري ٤٠ .
- أحمد زكري ٤١ .
- أحمد الجيلي الأصبهذي ٤٣ .
- أحمد بن محمد الزبيري ٤٤ .
- أحمد بن محمد الحلبي المعروف بابن الملا ٤٦ .
- أحمد بن محمد الخالدي ٣٤ .
- الأخفش سعيد بن مسعدة ٥٨ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٩٩ ، ١٠٠ ،  
١٣٨ ، ١٥٥ ، ٢٨٠ ، ٣٦٠ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٨١ .
- الأخفش أبو الخطاب عبد المحمد بن عبد المجيد ١٥٥ .

- الأخفش الصغير علي بن سليمان ١٥٥ .  
الأخطل الشاعر ٢٨٣ .  
الأزهري ١١١ .  
إسحاق بن محمد العميد ٤٦ .  
إسامة للنقشبندي ١١٠ .  
إسماعيل بن إبراهيم بن عطية ٤٦ .  
الأسنوي ١٤ .  
الأشموني ٤٣ ، ١٦٥ ، ١٩٥ ، ٢١٣ ، ٢٣٧ ، ٢٦٢ ، ٢٨٠ ،  
٢٨١ ، ٢٩١ ، ٣٠٠ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧ ، ٣٧٠ ، ٣٧٧ ،  
٣٨٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٢٢ .  
الأصمعي عبد الملك بن قريب ١٨٣ ، ٢١٢ .  
أعجاز أحمد ٤١ .  
الأعشى الشاعر ٢٨٤ ، ٣٤٩ .  
الأعمش سليمان بن مهران ٧٧ ، ١٦٤ ، ٢٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٧ ،  
٣٢٥ .  
الأعرج حميد بن قيس المكي ٣٥٧ .  
أمام الحرمين الجويني ٣٩ .  
الامام المنصور بالله القاسم بن محمد ٤٥ .  
الآمدي سيف الدين علي بن سليمان ١٣ ، ١٤ ، ١٥ .  
أمير مصطفى الشيرازي ٥٣ .  
امرؤ القيس للشاعر ١٦٥ ، ٢٠٣ ، ٤٢٢ .  
الامام علي بن أبي طالب ١٨٣ ، ٢٤٢ .  
الامام أحمد بن حنبل ٧٨ ، ٧٩ ، ١١٤ ، ١٤٠ ، ١٥٣ ،

- ٢٦٧ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ .  
 أمية بن أبي الصلت ٢٩١ .  
 بدر الدين محمد بن محمد بن مالك النحوي ٤ ، ٢٩ ، ٦٥ ، ٧٥ .  
 بدر الدين محمد بن ابراهيم ٤٣ .  
 البرقعلي ٤٧ .  
 برها الدين بن شهاب الدين عبد جاني ٤١ .  
 برهان الدين بن عمر الجعبري ٤٩ .  
 بشر بن أبي خازم الشاعر ٣٩١ . ، بشر بن عمرو بن مرثد  
 . ٢٧١  
 البخاري ١١٤ ، ٣٤٩ .  
 البغدادي صاحب خزائن الأدب ٢٣٦ ، ٢٩١ ، ٣٠٥ ، ٣٩٤ .  
 بوسنوي سودي افندي ٣٤ :  
 بروكلان ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ،  
 ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ،  
 ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ .  
 البوصيري هبة الله بن علي ٩ ، ١٥ .  
 تاج الدين علي بن عبد الله الأردبيلي ٤٠ .  
 تقي الدين ابراهيم النهدي ٣٧ .  
 تقي الدين ابراهيم بن حسين الطائي ٣٩ .  
 تقي الدين بن دقيق العيد ١٠ .  
 الجامي ٤٠ ، ٤٦ ، ٣٣ .  
 جلال الدين احمد الغجدواني ٣١ .  
 الجحدري ٣٥٧ .

- الجرجاني ١١ ، ٢٢ : ٢٩ :
- جرير الشاعر ١٦٩ ، ١٩٦ ، ٣٠٠ .
- حاجي خليفة ١٠ ، ٢٠ ، ١١١ :
- حسام الدين أساعول بن ابراهيم ٥٣ .
- حسن الهروي ٢٢ .
- حسين بن احمد زيني ٣٦ .
- خازم الحلبي ٤٤ :
- حسن راميت ٤٧ .
- حسين بن معين الدين العبيدي ٤٨ .
- حاجي بابا بن ابراهيم الطوسيوي ٣٣ .
- حكيم شاه بن مجد المبارك القزويني ٤٢ .
- حمزة بن حبيب الزيات ٧٦ ، ١٣٨ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ٢٥٠ ،
- ٢٦٠ ، ٣٢٥ ، ٣٥٤ :
- حسن بن علي الذي كتب نسخة ( ل ) ١٠٨ :
- الحسن بن عرفة ١٨٣ .
- حضرمي بن عامر الأسدي ٢٣٦ .
- حنيف بن عمير البشكري ٢٩١ :
- حمران بن اعين القاريء ١٦٤ :
- حفص بن سليمان ٢٨٩ .
- حرمي بن حمارة بن حفص ٢٨٥ :
- حرمي بن يونس المؤدب ٢٨٥ .
- الحرميان : ابن حمارة ، وابن يونس ٢٩٥ .
- خالد الازهري ٣٤ :

- الخبصي مجد بن أبي بكر ٢٩ .
- الخضري صاحب الحاشية على شرح ابن عقيل ١٦ .
- خضر بن الياس الكمولجنوي ٤٧ .
- الخليل بن أحمد الفراهيدي ٨٢ ، ٩٣ ، ١٩٣ ، ٢٠٢ ، ٢٧٩ ،  
٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٣٠٠ ، ٣٥٥ ، ٤٢٢ .
- داود بن الملك المعظم عيسى ٥ ، ٦ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ،  
٢٦ ، ٥١ ، ٦٤ ، ١٠٧ ، ١١١ ، ١٢٠ .
- داود بن مجد بن داود المالكى ٤٩ .
- الدكتور عبد الحلیم ١٥ .
- الدكتور طارق عبد عون ٩ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٣ ،  
٦٣ ، ٧٢ ، ٩١ ، ٩٢ ، ١٠٥ .
- الدكتور مهدي المخزومي ٩٧ ، ١٢٩ .
- الدكتور رمضان عبد التواب ١٩ .
- الدكتور موسى بناي ٩ ، ١١٥ ، ١١٧ .
- الدجوني ١٣٨ .
- الدائي ١١٤ ، ذي الرمة ٣٧٠ .
- رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم ٣٤٩ ، ٣٥٧ ، ٣٨٢ ، ٣٢٨ ،  
ربيعة بن جشم ٣٤٩ .
- الرضي القسطنطيني أبو بكر بن عمر بن علي ١٦ .
- رضي الدين مجد حسن الاستربادي ٢٩ ، ٢١٥ .
- ركن الدين الحسن بن مجد الاستربادي ٣٠ .
- ركن الدين علي بن الفضل الحديثي ٣٥ .
- رؤبة بن العجاج ١٩٥ ، ٤٢٢ .

- رويس ٧٦ ، ١٣٨ ، ٢٠٥ ، ٣٩٣ .
- الرواسي أبو جعفر . ٩٢ ، الزجاج أبو اسحاق ١٥١ ، ١٥٥ .
- الزجاجي ٢٥ ، ٨٢ ، ٩٣ ، ٣٣٥ .
- الزبير بن العوام ٧٨ ، ٣٩٤ .
- الزمخشري ١٦ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٥٥ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٩١ ، ٩٢ .
- ٩٣ ، ٩٧ ، ١٤٢ ، ٣٣٥ ، زيد بن أرقم ١٩٦ ،
- يحيى بن وثيل ٣٣٧ .
- سردى ٤٢ .
- سعد الدين التفتازاني ١١ ، ٢٢ .
- السلطان مراد العثماني ٣٦ .
- السلطان سليمان العثماني ٤٢ .
- سليم آغا ٣٨ ، ٣٩ .
- سنان باشا الوزير ٤٩ .
- السهرودي يحيى بن حنش ١٤ .
- سيبويه ٢٠ ، ٢٥ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٩٣ ، ٩٧ ، ١٠٠ ،
- ١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٦٣ ، ١٦٦ ،
- ١٦٧ ، ١٩٦ ، ٢١١ ، ٢١٥ ، ٢٢٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣٦ ،
- ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٧١ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٤ ، ٣٠٥ ،
- ٣٣٧ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٥ ، ٣٩٠ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ،
- ٤٢٢ .
- السيرافي ٩٣ .
- السيوطي ٥١ ، ٨٠ ، ١١١ .
- الشاطبي القاسم بن فيرة ٩ ، ١٤ ، ١٥ .

- الشاذلي تقي الدين علي بن عبد الله ١٥ .
- الشريف الجرجاني علي بن محمد ٤١ ، ٤٤ .
- الشريف نور الدين علي بن ابراهيم ٤٤ .
- شعبان محمد اسماعيل ١١ .
- شمس الدين بن القاضي كمال الدين ٤٩ .
- شمس الدين الكيساري ٤٢ .
- شمس الدين محمد بن عبد الله بن عمر الغزال ٥٢ .
- شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الاصفهاني ٤٤ .
- شيخ الاسلام عارف حكمت ٢٩ ، ٤٤ ، ٤٨ ، ٦٣ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٩ .

- شهاب الدين أحمد الهندي ٣٢ .
- الشيخ أحمد السلانكي ٣٦ .
- الشيخ المولوي اسماعيل ٤٥ .
- الشيخ سعد بن أحمد التبلي ٤٧ .
- الشيخ كمال الدين بن معين ٤٨ .
- الشيخ رودس زادة ٤٨ .
- الشلوبيين أبو علي ٣٠٠ ، ٣٩٤ .
- صفي بن نصير ٤٧ .
- صلاح الدين الأيوبي ٨ .
- صلاح بن علي بن القاسم ٣٨ .
- صلاح الدين المنجد ٨٩ .
- طاهر بن أحمد ٣٩ .
- العجاج ٣٨٤ ، ٣٩٦ ، ٤٠٧ .

- العباس بن مرداس السلمى ٤٠٦ . ، حلتكة بن زبيد  
العدوية ٣٩٤ .
- عبد الله بن شبرمة ٣٧٠ . ، عبدالله بن الزبير ٤٠٣ .
- عبد الله خان ٤٥ : ، عبد الله بن رواحة ١٩٦ :
- عبد القادر المعروف بابن أم مكتوم ٤٤ . ، عبد الله بن  
كيسبة ٢٧١ .
- عبد الله بن بن تحسبن بن مجد الناظري ٤٢ . ، عبد الرحمن  
ابن هرمز ٩٣ .
- عبد الله بن علي المعروف بفلك العلاء ٤٩ . ، عبسة  
الفيل ٩٣ .
- عبد الغفور اللاري ٣٣ . عبد الله بن أبي اسحاق ٨٢ ، ٩٣ :
- عبد الواحد بن ابراهيم قطب ٤١ .
- عبد العظيم المنذري ١٦ .
- عبد القادر عبد ٩ .
- عز الدين بن مجد ٤٣
- عز الدين موسك الصلاحي ٨ .
- علاء الدين عطاء الملك ٤٥ .
- علاء الدين علي بن مجد للقوشي ٢٦ ، ٤٥ .
- علاء الدين البسطامي مصنفك ٣٣ .
- علاء الدين الغفاري ٤٧ .
- العز بن عبد السلام ٢٥ .
- عضد الدولة الايجي ١١ ، ٢٢ .
- علي بن مجد بن أبي الهادي ٣٨ . ، علي بن عيسى الربيعي ١٥١ .

- علم للدين قاسم بن يوسف ٤٢ .  
 عماد الدين يحيى بن حمزة ٣٢ . عمرو بن معد يكرب ٢٣٦ .  
 عمرو بن عثمان الحاجب ١٠ . عمر بن الخطاب ، ٢١٣ ،  
 ٢٧٠ ، ٢٧١ .  
 عمرو بن جرموز ٣٩٤ .  
 عيسى بن محمد الصفوي ٤٠ . عمر بن لجأ ١٩٦ .  
 الغزنوي احمد بن يوسف ٩ ، ١٥ .  
 الفارسي أبو علي ٢٠ ، ٢٥ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ١٥١ ، ١٦٥ ،  
 ١٦٦ ، ٢١٩ .  
 فاضل أفندي ٤٨ .  
 فاضل أمير ٣٩ .  
 فتح بن موسى الخضراوي ٥٥ .  
 فضل الله بن عبد الحميد الزوزني ٤٥ .  
 فضول بن علي الجمالي ٤٩ .  
 الفقاهي ٤٠ .  
 فيض الله أفندي ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٣٥ .  
 الفراء يحيى بن زياد ٧٧ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ٢٥٢ ، ٢٦٢ ،  
 ٢٦٣ ، ٢٨٥ ، ٣٠٥ ، ٣٥٠ ، ٣٩٧ ، ٤٠٥ ، ٤١٢ .  
 الفرزدق ١٦٩ ، ٣٠٠ .  
 القاسم بن علي الحريري ٥٤ .  
 القاضي عياض ١٥ .  
 القرطبي صاحب تفسير ( احكام القرآن ) ١١٤ .  
 القاسم بن معن ٢٥٠ .

- قطرب ٢٥٠ .
- قيس بن قيس الكندي ٢٨٤ .
- الكسائي عـ لي بن حمزة ٧٦ ، ٧٧ ، ١٣٨ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ،
- ٢٤ ، ٢٠٥ ، ٣٠٥ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٥٧ ، ٣٩٧ .
- كعب بن سعيد الغزوي ٣٩٧ .
- كمال بن علي بن اسحاق ٣٧ .
- اللورد صاحب فهرس مكتبة الدولة في برلين ٢٩ ، ٥١ .
- المازني أبو عثمان ٩٣ ، ٢٢٨ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ .
- المبرد مجد بن يزيد ٦٦ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ١٤٦ ، ١٩٣ ، ٢١٢ ،
- ٢٢٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٥ ، ٣٨٢ ،
- ٣٩٢ .
- المتلي أبو الطيب ١٢ .
- مجد أمين الهروي ٤٥ .
- مجد بن إدريس بن اليأس المرعشي ٤٦ .
- محمود بن أدهم ٣٤ .
- مجد تقي نجل الشيخ أسد الله ٣٤ .
- محمم جلبي المرعشي ٥٠ ، ٥١ .
- مجد حسن للرؤوسي ٤٢ .
- مجد حسين كركيلوثي ٤١ .
- مجد البارودي ٣٨ .
- مجد بن سعيد خان ٣٧ . ، مجد بن سيرين ٣٥٧ ، ٤٠٠ .
- مجد ٥٢ ، ٥٣ .
- مجد بن الشيخ محمود المغلوي الوفائي ٤٩ .

- مجد بن عبد الحق حيدر آبادي ٣٨ ، مجد بن الفني الاردبيلي ٤٩  
 مجد عز الدين بن الصلاح ٣٨ .  
 مجد عيش بن علي ٣٦ .  
 مجد بن علي الطائي ٣٩ :  
 مجد بن عمر الحلبي ٥٠ ، ٦٣ .  
 مجد بن مجد الأميدي المقدسي ٤٥ :  
 مجد بن مجد علي الآراني ٤٦ :  
 مجد بن عز الدين المفتي ٣٥ .  
 مجد النودهي ٥٢ .  
 مجد هاشم عبد الدائم ٩ :  
 المرار بن سعيد بن نضلة الفقمسي ١٧١ .  
 مسلم بن الحجاج ٧٨ ، ٧٩ ، ١١٤ ، ١٤٠ ، ٢٥٣ ، ٢٦٧ .  
 محيي الدين عبد الحميد ٨ .  
 مسعودي بن يحيى ٣٢ : ، مسلم الانصاري ١٨٣ :  
 المعظم عيسى ١٦ : ، ٥٥ ، المطوعي ١٦٣ .  
 المؤيد اسماعيل ١٨ .  
 المولى حسن بن مجد البوريني ٤٥ .  
 موهب بن قاسم الشافعي ٢٨ .  
 الميداني صاحب مجمع الامثال ١١٤ ، ١٤٥ ، ١٧٦ ، ٢٠٤ ،  
 ٢١٣ ، ٢٣٨ ، ٤٠٩ .  
 نافع ابن أبي نعيم ١٣٨ ، ٢٧٩ ، ٣٠٥ ، ٣٥٠ ، ٣٥٣ ، ٣٩٥ .  
 ناصر الدين عبد الله البيضاوي ٢٨ ، ٥٠ .  
 ناظم رشيد ١٧ .

- نجم الدين سعيد المعجمي ٣٥ .  
 نجم الدين الرضا ٣٥ .  
 نصر بن عاصم ٩٣ .  
 نصير الدين الطوسي ٢٨ :  
 نعمة الله الجزائري ٤٨ :  
 نهار بن أخت مسيلمة الكذاب ٢٩١ .  
 نور الدين أحمد بن عبد الله الشيرازي ٤٥ . ، هارون  
 الرشيد ١٨٣ .  
 هبة الدين الشهرستاني ٤٧ .  
 هشام بن معاوية النحوي ١٣٨ :  
 هلال بن يعساق ٣٥٧ .  
 الوليد بن طريف الخارجي ١٨٣ .  
 يا قوت صاحب معجم البلدان ٨ ، ١٥٠ .  
 يحيى بن الحسين بن أمير المؤمنين ٥١ .  
 يحيى بن مغط ٥٥ . ، يزيد بن مزيد الشيباني ١٨٣ .  
 يعقوب بكر ١٩ .  
 يعقوب بن أحمد بن حاج عوض ٤٦ .  
 يوسف بن أحمد النظامي ٣٢ .  
 يوسف المدامي ٤٨ .  
 يوسف السلمى الصيرفي ١٤٩ :  
 يونس بن حبيب ٢٠٢ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧

## ٧ - الموضوعات

### آ - فهرست الدراسة

| الصفحة  | الموضوع                             |
|---------|-------------------------------------|
| ٣       | تقديم                               |
| ٧ - ٢٢  | تمهيد                               |
| ٨       | أسمه ونسبه وكنيته                   |
| ٩       | عائلة ابن الحاجب                    |
| ١٠      | عقيدته وفقهه                        |
| ١٢      | ثقافته العلمية                      |
| ١٥      | أساتذته وطلابه                      |
| ١٦      | علاقة ابن الحاجب بالملك الناصر داود |
| ١٨      | آثاره                               |
| ٢٣ - ٦٠ | الفصل الأول                         |
| ٢٥      | أهمية الكافية والوافية نظم الكافية  |
| ٢٥      | أهمية الكافية                       |
| ٢٧      | شروح الكافية                        |
| ٥١      | منظومات الكافية وشرح المنظومات      |
| ٥٣      | شروح منظومات الكافية                |
| ٥٤      | أهمية الوافية                       |
| ٥٦      | الاختلاف بين الوافية والكافية       |
| ٦١ - ٨٦ | الفصل الثاني                        |

| الصفحة | الموضوع   |
|--------|---|
| ٦٣     | شرح الوافية   |
| ٦٣     | أهمية شرح الوافية   |
| ٦٤     | ١ - طريقة الشرح   |
| ٦٥     | ٢ - اختلاف شرح الوافية عن الكافية وشرحها                      |
| ٦٥     | أ - صرف سراويل ومنعها من الصرف                                |
| ٦٧     | ب - التنوين الغالي  |
| ٦٨     | ج - تقديم الحال على المجرور                                   |
| ٦٩     | د - صيغة ( أفعل به ) في التعجب                                |
| ٧١     | منهج ابن الحاجب في شرح الوافية                                |
| ٧٤     | ١ - طريقة ابن الحاجب في شرح الوافية                           |
| ٧٩     | ٢ - الدليل عند ابن الحاجب                                     |
| ٧٩     | أ - دليل النفي والأثبات                                       |
| ٨٠     | ب - دليل التركيب  |
| ٨١     | ج - دليل الاسناد  |
| ٨١     | د - دليل الوجود والانتفاء                                     |
| ٨٢     | ٣ - العلة عند ابن الحاجب                                      |
| ٨٣     | أ - جمع المؤنث السالم   |
| ٨٣     | ب - علة نقص الممنوع من الصرف الكسرة                           |
| ٨٤     | ج - علة اعراب الأسماء الستة بالحرف                            |
| ٨٤     | د - علة سكون آخر الفعل الماضي عند اتصاله<br>بضمير رفع متحرك . |
| ٨٥     | ٥ - علة اعراب المضارع وبنائه                                  |

| الصفحة    | الموضوع                                   |
|-----------|---|
| ٨٦        | و - حلة اعراب جمع السالم والتثنية بالحروف |
| ١٠٢ - ٨٧  | الفصل الثالث                              |
| ٨٩        | مذهب ابن الحاجب وآراؤه التجديدية          |
| ٩٠        | ١ - انماؤه المذهبي في النحو               |
| ٩٣        | ٢ - آراء ابن الحاجب التجديدية في النحو    |
| ٩٥        | الأولى : استعماله للطرق المنهجية المقبولة |
| ٩٥        | الثانية : تسهيل المادة النحوية للباحثين   |
| ٩٦        | أ - علامات الاعراب                        |
| ٩٩        | ب - الأفعال المتعدية لثلاثة مفاعيل        |
| ١٠٣ - ١١٥ | التحقيق                                   |
| ١٠٥       | نسخ التحقيق                               |
| ١٠٥       | وصف النسختين                              |
| ١٠٥       | ١ - نسخة مكتبة احمد عارف ( الأصل )        |
| ١٠٨       | ٢ - نسخة مكتبة دير الاسكوريال ( ل )       |
| ١١٠       | توثيق نسبة الكتاب لصاحبه                  |
| ١١٣       | منهج التحقيق                              |

## ب - فهرست النص

|     |                          |
|-----|--------------------------|
| ١٢١ | الكلمة                   |
| ١٢١ | أقسام الكلمة             |
| ١٣٠ | المعرب بالحروف           |
| ١٣٥ | المنوع من الصرف          |
| ١٥٦ | الفاعل                   |
| ١٦١ | التنازع                  |
| ١٦٧ | نائب الفاعل              |
| ١٧٠ | المبتدأ والخبر           |
| ١٨١ | خبر أن وأخواتها          |
| ١٨٢ | خبر لا التافية للجنس     |
| ١٨٤ | اسم ما ولا المشبهات بليس |
| ١٨٤ | المفعول المطلق           |
| ١٨٩ | المفعول به               |
| ١٩٠ | المنادى                  |
| ١٩٢ | احكام توابع المنادى      |
| ١٩٨ | الترخيم                  |
| ٢٠١ | المندوب                  |
| ٢٠٥ | الاشتغال                 |
| ٢١٢ | التحذير                  |
| ٢١٤ | المفعول فيه              |

|     |                                 |
|-----|---------------------------------|
| ٢١٦ | المفعول له                      |
| ٢١٨ | الحال                           |
| ٢٢٤ | التمييز                         |
| ٢٢٩ | المستثنى                        |
| ٢٣٧ | خبير كان                        |
| ٢٣٩ | اسم أن وأخواتها                 |
| ٢٣٩ | اسم لا النافية للجنس            |
| ٢٤٥ | خبير ما ولا المشبهات بليس       |
| ٢٤٦ | المجرورات                       |
| ٢٤٦ | الاضافة                         |
| ٢٥٤ | الحكام الاسماء الستة في الاضافة |
| ٢٥٥ | التوابع                         |
| ٢٥٥ | النعته                          |
| ٢٥٩ | عطف النسف                       |
| ٢٦٤ | التأكيد                         |
| ٢٦٨ | البدل                           |
| ٢٧٠ | عطف البيان                      |
| ٢٧١ | المبني                          |
| ٢٧٢ | الضمير                          |
| ٢٨١ | ضمير الفصل                      |
| ٢٨٢ | ضمير الشأن                      |
| ٢٨٥ | اسم الاشارة                     |
| ٢٨٧ | الاسم الموصول                   |

|     |                            |
|-----|----------------------------|
| ٢٩٣ | اسماء الافعال              |
| ٢٩٥ | اسماء الاصوات              |
| ٢٩٥ | المركبات                   |
| ٢٩٧ | الكنايات                   |
| ٣٠١ | الظروف                     |
| ٣٠٦ | النكرة والمعرفة            |
| ٣٠٦ | العدد                      |
| ٣١٣ | المذكر والمؤنث             |
| ٣١٥ | المتنى                     |
| ٣١٧ | الجمع                      |
| ٣٢١ | إعمال المصدر               |
| ٣٢٣ | اعمال اسم الفاعل           |
| ٣٢٦ | اسم المفعول                |
| ٣٢٧ | الصفة المشبهة              |
| ٣٣٠ | أفعل التفضيل               |
| ٣٣٧ | الأفعال                    |
| ٣٣٨ | الفعل الماضي               |
| ٣٣٩ | الفعل المضارع              |
| ٣٤٤ | نصب الفعل المضارع          |
| ٣٥١ | جزم الفعل المضارع          |
| ٣٥٦ | الفعل الأمر                |
| ٣٥٨ | الفعل المبني للمجهول       |
| ٣٥٩ | اللازم والمتعدي من الأفعال |
| ٣٦١ | أفعال القلوب               |

|     |                       |
|-----|-----------------------|
| ٣٦٣ | الأفعال الناقصة       |
| ٣٦٨ | أفعال المقاربة        |
| ٣٧٢ | فعلا التصجب           |
| ٣٧٤ | أفعال المدح والمدح    |
| ٣٧٨ | الحروف                |
| ٣٧٨ | حروف الجر             |
| ٣٨٥ | الحروف المشبهة بالفعل |
| ٣٩٨ | حروف العطف            |
| ٤٠١ | حروف التنبيه          |
| ٤٠٢ | حروف النداء           |
| ٤٠٢ | حروف التصديق          |
| ٤٠٤ | حروف الزيادة          |
| ٤٠٧ | حرفا التفسير          |
| ٤٠٧ | الحرفان المصدريان     |
| ٤٠٨ | حروف التحضيض          |
| ٤٠٨ | حرف التوقع            |
| ٤٠٩ | حرفا الاستفهام        |
| ٤١٠ | حروف الشرط            |
| ٤١٧ | حروف التفصيل          |
| ٤٢٠ | حروف الردع            |
| ٤٢١ | فاء التانيث           |
| ٤٢١ | التنوين               |
| ٤٢٣ | لونا التأكيد          |